

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكتبة المكرمة



شرح كتاب سيبويه

(الربع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٤١٨ - ٨٧١٢)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عيّاد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-٢٠٠٣ / ١٤٢٤-٢٠٠٢ م

الجزء الثاني

هذا باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة يجمعها «أمان^(١) وتسهيل»، أو «أسلمي وتساه»، أو «اليوم تنـسـاه» وعملـهـ المـازـنـيـ^(٢)، وعملـهـ المـبرـدـ «ـسـأـلـتـمـونـيـهـاـ»^(٣).

وهذا الباب إنما قصد فيه أن يحصر الحروف الزوائد في أي موضع تكون؟ وفي أي موضع تكثر زيادة بعضها؟ وأي الحروف أكثر زيادة من الآخر؟ وسيأتي هذا، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: لم سُمِّيت هذه الحروف حروف زوائد، وهي تكون أصولاً كثيرة؟

قلت: المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها، فمئـةـ وـجـدـ حـرـفـ وـاحـدـ^(٤) فيـ كـلـمـةـ فـلـابـدـ أنـ يـكـونـ أحـدـهاـ.

وقوله: «فالهمزة تراد إذا كانت أول حرف في الاسم، رابعة فصاعدا»^(٥).
يُوَهِّمُـ هـذـاـ أـنـ كـلـ هـمـزـةـ وـقـعـتـ أـوـلـاـ عـلـىـ الشـرـطـ الـذـيـ ذـكـرـهـ،ـ يـحـكـمـ^(٦)ـ عـلـيـهـاـ بالـزـيـادـةـ!ـ وـلـيـسـ عـلـىـ ظـاهـرـهـ،ـ وـإـنـماـ يـحـكـمـ عـلـيـهـاـ بـذـلـكـ إـذـاـ وـقـعـتـ بـعـدـهـاـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ أـصـوـلـ،ـ وـإـذـاـ كـانـتـ بـعـدـهـاـ أـرـبـعـةـ أـحـرـفـ أـصـوـلـ،ـ أـوـ خـمـسـةـ،ـ حـكـمـ عـلـيـهـاـ بـأـنـهـاـ أـصـلـ.

(١) في الأصل: وان. انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٤/٣١.

(٢) يزيد: «اليوم تنـسـاه». انظر جمهرة اللغة ٤٧، الاستدراك ٤٨، المنصف ١/٩٨، شرح المفصل لابن عبيش ٩/١٤١، شرح الشافية للرضي ٢/٣٣١.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٣١، المساعد ٤/٣١، غير منسوبة للمبرد، وإنما لشيخ سأله تلميذه. ونسب ابن حروف القول إلى الوجاج. انظر شرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٢/٣٦٤.

(٤) أي: زائد.

(٥) الكتاب ٢/٣١٣.

(٦) تقرأ: فحكم.

وتأويل كلام الإمام: «فصادعا»: مع الزوائد، مثل «أَرْوَانَانْ، وِإِصْلِيتْ»^(١) وما شبهاها، ولا يلحق رباعياً، ولا خماسياً؛ لأنّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربع وذوات الخمسة في أوائلها.

ومعنى قوله: «رابعة».

أي^(٢): إذا عدّ من آخرها إلى أولها.

قال الإمام-رحمه الله-: «واللام تزداد في (عبدال)»^(٣).

يحتاج أن يُنظر في «عبدال» فإنه اسم على [أربعة أحرف]^(٤) مرادفٌ لـ«عبدالله»، فلعلّ هذا يكون اللام منه من اسم الله، فليست بزيادة على هذا^(٥)، وهذا أولى من أن يقال فيه [بالزيادة]^(٦) لأن اللام لم تثبت زيادتها إلا في «ذلك»^(٧)، وربما يعني الإمام بكوتها زائدة: أنها ليست من هذا الاسم، بل من غيره، وهذا أولى من أن يدعى أنها زائدة على حد زيادتها -أعني الهمزة- في «أفكل»، فيكون «عبدال» على هذا منحوتاً من اسمين كـ«عبري» و«عقبسي»، فاللام على هذا بعض اسم؛ إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تجعل الراء من «عبري» والقاف من «عقبسي» زائدين، وهو ليسا من حروف الزيادة^(٨).

(١) يقال: يوم أرونان، أي: شديد، وسيف إصلิต، أي: صقيل. وزنها «أفعلان، وإفعلن»، الكتاب ٢١٧/٢، سفر السعادة ٤٣، ٧٢.

(٢) في الأصل: إن. وما ثبته أولى.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

(٤) تكملة يلائم مثلاً السياق.

(٥) تُسب هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش. انظر المتع ٢١٣، ارشاد الضرب ٢٢١ (رجب). قال أبو حيّان: «وليس بجيد؛ لأنها ليست في بنية الكلمة».

(٦) زيادة يلائم مثلاً الكلام.

(٧) ومثله «تلك، وتالك، وأولالك، وهنالك». انظر المصنف ١٦٥/١، ١٦٦، المتع ٢١٣.

(٨) انظر المتع ٢١٤.

وَحَكَى ابْن جَنْيٍ: فَيْشَةً، بِعْنَى: فَيْشَةً^(١)، قَالَ الرّاجِزُ:

وَفَيْشَةٌ لَيْسْ كَهْذِي الْفَيْشِ قَدْ مُلِئْتُ مِنْ خُرُقٍ وَطَيْشِ
إِذَا بَدَأْتُ قَلْتَ: أَمِيرُ الْجَيْشِ^(٢)

قال^(٣): «وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ (فَيْشَةً) مِنْ غَيْرِ لَفْظِ (فَيْشَةً)، فَتَكُونُ الْيَاءُ فِي
(فَيْشَةً) عَيْنًا، وَتَكُونُ فِي (فَيْشَةً) زَائِدَةً، فَيَكُونُ وَزْنُهَا: فَيْعَلَةً؛ لِأَنَّ زِيادةَ الْيَاءِ^(٤)
ثَانِيَةً أَكْثَرَ مِنْ زِيادةَ الْلَامِ، فَيَكُونُ الْلَفْظَانِ مُتَقَارِبِينِ، [وَالْأَصْلُانُ مُخْتَلِفُينِ]^(٥).
وَنَظِيرُ هَذَا: ضَيَّاطٌ^(٦) وَضَيْطَارٌ، فَالْيَاءُ فِي (ضَيَّاطٍ)^(٧) عَيْنُ الْفَعْلِ، وَفِي (ضَيْطَارٍ)
زَائِدَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَتُرْكَبُ خَيْلٌ لَاهْوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرّمَاحُ بِالضَّيَاطِرِ الْحُمْرِ^(٨)
وَقَالَ:

قَدْ عَلَقْتُ أَحْمَرَ ضَيَّاطِيَّاً^(٩)

(١) والفيشة: الكمرة، وهي رأس الذكر. اللسان (فيش).

(٢) انظر الحماسة ٤٣٦/٢، سر صناعة الإعراب ٣٢٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٥٠، شرح الملوكي ٢١١، اللسان (فيش).

(٣) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٢، ٣٢٥. وسيخلل نقل المؤلف عن ابن جني النقل عن كراع.

(٤) في الأصل: الزيادة في الْياء. والمبين من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٥) زيادة من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٢: «ونظير هذا قولهم: رجل ضيّاط».

(٧) في الأصل: صياطير.

(٨) خداش بن زهير. انظر جمهرة أشعار العرب ١٨٩، بحاز القرآن ٢/١١٠، معاني القرآن للأخفش ١٤١، الكامل ٥٨٠، اللسان (ضرط).

(٩) لسلمة بن الحرثب الغطفاني. انظر مجالس ثعلب ٣٠٩. وبعده:

تَحْسِبَهُ إِذَا مَشَى خَصْيَا مِنْ طُولِ مَاقْدِ حَالَفِ الْكُرْسِيِّا

وقالوا أيضاً: هِيَقْلُ، وَهِيَقْ، والقول فيهما القول في (فَيْشَلَةٌ وَفَيْشَةٌ). وقالوا في (الأَفْحَجَ): فَحْجَلُ، فاللام في هذا زائدة لامحالة».

[٤٥ ب] كُرَاعٌ: يقال للذكر / من النَّعَمٍ^(١): هِيَقْ، وَهِيَقْلُ، وَالهِيَقْ: الرجل الطويل، والمرأة هِيَقَة، وكذلك هي من النوق^(٢).

« قالوا^(٣): ومن هذا أيضاً قولهم: طَيْسٌ، وَطَيْسِلٌ^(٤) للكثير، وأنشدنا أبو علي: حَتَّى لَحِقْنَا بَعْدِيدِ الطَّيْسِ قد ذهب القوم الكرام لَيْسِي^(٥) والقول في هذا هو القول في (فَيْشَلَةٌ وَفَيْشَةٌ)».

كُرَاعٌ: وَالطَّيْسِلُ وَالطَّيْسٌ^(٦): الكثير من كل شيء^(٧). ويقال: ليل طَيْسِلٌ: مظلوم، وَالطَّيْسِلُ: الريح الشديدة، وَالطَّيْسِلُ: اللبن الكثير.

« وقال^(٨) محمد بن حبيب: ومنه قيل لـ(العنْس): عَنْسَلٌ، فذهب إلى أن اللام من (عَنْسَل) زائدة^(٩)، وأن وزن الكلمة (فعَلَ)، واللام الأخيرة زائدة، حتى لو بنية مثلها على هذا القول من (ضرب) قلت: ضَرَبَلٌ، ومن (خرج): خَرْجَلٌ، ومن (صَعِد): صَعْدَلٌ. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي ينبغي أن

(١) في الأصل: النعم.

(٢) المنتخب ١٠٨، ١٦٣.

(٣) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٣.

(٤) في الأصل: طيش وطيشل. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٣ وفيه: «عدد طيس وطيسيل».

(٥) في الأصل: ليس. وأنشد أبو علي الثاني في المسائل الخليّات ٢٢١. والبيتان في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٣، شرح الكافية للرضي ٤٤٣/٢، ٤٥٤، ٢٠١/٤، اللسان (طيس)، خزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، ٣٩٦، ٢٦٦/٩.

(٦) في الأصل: والطيش.

(٧) المنتخب ٦٩٣.

(٨) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٩) وهو مذهب كراع. انظر المنتخب ٦٩٣.

يكون عليه العمل، وذلك أن (عَنْسَلًا) عنده (فَنْعُلٌ)^(١) من العَسَلان، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلانَ الذئبِ أَمْسَى قَارِبًا
بَرَدَ اللَّكِيلُ عَلَيْهِ فَنَسَلٌ^(٢)
كُرَاعٌ^(٣): الْعَنْسُ وَالْعَزَرٌ^(٤): الصخرة، ومنه قيل للناقة: عنْس وعَنْسَل، وهي الشديدة الخلق، وقيل هي الخفيفة في سيرها.

«والذى^(٥) ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ ألا ترى لكثرة^(٦) باب (قُبَر، وعُنْصَل، وقِنْفُخْر، وقِنْعَاس)، وقلة باب (ذلك وأولاً لك)». قال^(٧): «ويلزم على هذا^(٨) أن تكون اللام في (فَلَنْدَع) زائدة، ويجعل وزنه (فَلَنْعَلٌ)؛ لأنه هو الملتوي الرّجل، فهو من معنى الفَدَع، وهذا بعيد فاسد. ونظيره: ازْلَغَبَ الفَرَخُ، أي: زَغَبَ، لا ينبغي أن يقال: إنّ مثال (ازلغب): افْلَعَلٌ^(٩). قال أبوالحسن بنُ عَصْفُور^(١٠): «ولا يجعل (زَيْدَل) إلّا على زيادة اللام؛ لأن

(١) في الأصل: فعلاء. انظر الكتاب ٢١٣/٢، ٣٢٦، ٣٥٠.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٤. والبيت ينسب إلى النابغة الجعدي، وإلى لبيد. انظر شعر النابغة الجعدي، ٩٠، مجاز القرآن ٤٢/٢، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبيات للسجستاني ٣٨، الكامل ٤٧٤، جمهرة اللغة ٣٠٥، ٨٤٢، الأضداد للأبناري ٢٧١، اللسان (عمل). والقارب: الذي يطلب الماء ليلا. ونسل: أسرع.

(٣) انظر المتنخب ٢١٦، ٤٣٥.

(٤) في الأصل: والعنس.

(٥) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٤: «إلى كثرة».

(٧) يعني: ابن جنّي.

(٨) أي: قول ابن حبيب.

(٩) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(١٠) انظر المatum ٢١٥.



استعمال (زيد)^(١) أكثر من استعمال (زَيْدَل)، فدل ذلك على أنّ (زيداً) هو الأصل، وأن اللام زائدة. وكذلك [فَحِجَّلَ وَعَبَّدَلَ] اللام فيهما زائدة، ولا يجعلان من ذوات الأربع، ويجعل (عبد، وأفحج) من ذوات الثلاثة، فيكون من باب (ضيّاط وضيّطار)؛ لأنّ^(٢) (أفحج وعبد) هما الأصلان؛ لكثر استعمالهما، وقلة استعمال (عبد). وأمّا (فَيَشَّلَةَ وَفَيَشَّةَ)، و(هَيْقَ وَهَيْقَلَ)، و(طَيْسَ^(٣) وَطَيْسَلَ)، فكل واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله، فلذلك ساغ تقدير كلّ واحد منها أصلاً بنفسه». قال^(٤): «و(ازَّلَغَ) بمعنى: رغب، كثير الاستعمال، فينبعي أن يجعل أصلاً برأسه، ولا يجعل اللام زائدة؛ لقلة زيادة اللام. وبالجملة فإنّ (ازَّلَغَ) فعلٌ ولا تحفظ^(٥) زائدة في فعل».

ومثّل بـ«هَنِيٌّ»^(٦)؛ لأنّ « هنا » كناية عن جميع الأشياء.

وذكر «تَنْضُبَا»^(٧)، وهو شجر يعمل منه القسيّ، فحكم على زيادة التاء^(٨) فيه؛ فإن «فُؤُلَّ» ليس في الكلام. واحدتها «تَنْضُبَةٌ»، قال:

... أَتَيْحَ لَهُ حِرْبَاءَ تَنْضُبَةٍ^(٩)

(١) في الأصل: زيداً.

(٢) ما يبن معقوفين تكملة من الممتع ٢١٥ يلائمها الكلام.

(٣) في الأصل: وطيش.

(٤) تجاوز المؤلف أربعة أسطر من كلام ابن عصفور، وهي كلامه على مذهب محمد بن حبيب. انظر الممتع . ٢١٦

(٥) أي: اللام.

(٦) قال سيوهه ٣١٢/٢: « وتلحق مضاعفة كلّ اسم إذا أضيف نحو: هيّن ». .

(٧) الكتاب . ٣١٣/٢

(٨) في الأصل: الباء.

(٩) في الأصل: ابيح. والبيت بتمامه:

أَتَيْحَ لَهُ حِرْبَاءَ تَنْضُبَةٍ

لَا يُرْسِلُ الساقَ إِلَّا مَسْكَا ساقًا

و«ثُرَّتْبٌ»^(١) التاء الأولى فيه زائدة، بدللين: أحدهما: أَنَّه مَأْخُوذٌ من الراتب، والثاني: مثل دليل «تَنْضُبْ»؛ لأنَّه ليس في الكلام «فَعْلٌ».

وذكر الثاني في «أخت وبنـت» للتأنيث^(٢). وقال في غير هذا الموضوع: إنـها للإـلـحـاق^(٣). وقد ذكرناه فيما تقدـم.

والبيت خامس خمسة في الاختيارين ٢١٦ لقيس بن الحدادي الخزاعي. وينسب لأبي دؤاد الإيادي أيضاً، ولغيرهما. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبيات، ٣٨، الحيوان ٣٦٧/٦، المعانى الكبير ٦٦٣، جمهرة الأمثال ٤٠٨/١، مجمع الأمثال ٢٢١/١، التنبـيه والإيضاح ٦٠/١ (حرب)، سفر السعادة ١٨٨، ٢٢٥، اللسان (حرب، نصب). قال ابن بري: «وصواب إنشاده: (أَنِّي أَتَيْتُ لَهَا)؛ لأنـه وصف ظُنـنا ساقـها وأـزـعـجـها سـاقـهـا مـجـدـاً، فـتعـجـبـ كـيفـ أـتـيـعـ لها هـذـا السـاقـ المـحـدـ الـحـازـمـ. وـهـذـا مـثـلـ يـضـرـبـ لـلـرـجـلـ الـحـازـمـ؛ لأنـ الـحـربـاءـ لـاـ يـفـارـقـ الغـصـنـ الـأـوـلـ حـتـىـ يـثـبـتـ عـلـىـ الغـصـنـ الـآـخـرـ».

(١) الكتاب ٣١٣/٢.

(٢) قال ٣١٣/٢: «وَتَوَنَّتْ بـهـا الـواـحـدـةـ، نـحـوـ: هـذـهـ طـلـحـةـ، وـرـحـمـةـ، وـبـنـتـ، وـأـخـتـ».

(٣) قال ١٣/٢: «وَإـنـ سـمـيـتـ رـجـلـاـ بـ(بـنـتـ) أوـ (أـخـتـ) صـرـفـهـ؛ لأنـكـ بـنـيـتـ الـاسـمـ عـلـىـ هـذـهـ التـاءـ وـالـحـقـتهاـ بـبـنـاءـ الـثـلـاثـةـ كـمـاـ لـحـقـواـ سـبـبـةـ بـالـأـرـبـعـةـ، وـلـوـكـانـتـ كـالـهـاءـ لـمـ أـسـكـنـواـ الـحـرـفـ الضـيـ قـبـلـهاـ، إـنـماـ هـذـهـ التـاءـ فـيـهاـ كـتـاءـ عـفـرـيـتـ، وـلـوـكـانـتـ كـأـلـفـ التـائـيـثـ لـمـ يـنـصـرـفـ فـيـ النـكـرـةـ، وـلـيـسـ كـالـهـاءـ لـمـ ذـكـرـتـ لـكـ، وـإـنـماـ هـذـهـ زـيـادـةـ فـيـ الـاسـمـ بـنـيـاـ وـانـصـرـفـ فـيـ الـعـرـفـ».

قال ٣٤٨/٢: «وـكـذـلـكـ تـاءـ أـخـتـ وـبـنـتـ وـثـنـيـنـ وـكـلـتـاـ لـأـهـنـ لـحـقـنـ لـلـتـائـيـثـ، وـبـنـيـنـ بـنـاءـ مـاـلـازـيـادـةـ فـيـ الـثـلـاثـةـ».

قال ابن جنـيـ في سـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرـابـ ١٤٩: «هـكـنـاـ مـذـهـبـ سـيـبـويـهـ، وـهـوـ الصـحـيـحـ، وـقـدـ نـصـ عـلـيـهـ فـيـ بـابـ مـاـلـايـنـصـرـفـ، فـقـالـ: لـوـسـمـيـتـ بـهـمـاـ رـجـلـاـ لـصـرـفـهـمـاـ مـعـرـفـةـ، وـلـوـكـانـتـ لـلـتـائـيـثـ لـمـ اـنـصـرـفـ الـاسـمـ. عـلـىـ أـنـ سـيـبـويـهـ قـدـ تـسـمـحـ فـيـ بـعـضـ الـأـفـاظـهـ فـيـ الـكـتـابـ، فـقـالـ: هـمـاـ عـلـامـتـاـ تـائـيـثـ. وـإـنـماـ ذـلـكـ بـحـوـزـهـ فـيـ الـلـفـظـ؛ لأنـهـ أـرـسـلـهـ غـفـلاـ، وـقـدـ قـيـدـهـ وـعـلـلـهـ فـيـ بـابـ مـاـلـايـنـصـرـفـ، وـالـأـخـذـ بـقـولـهـ الـغـفـلـ الـمـرـسـلـ. وـوـجـهـ بـحـوـزـهـ: أـنـهـ لـمـ كـانـتـ التـاءـ لـاـ تـبـدـلـ مـنـ الـوـاـوـ فـيـهـمـاـ إـلـاـ مـعـ التـائـيـثـ، صـارـتـاـ كـأـنـهـمـاـ عـلـامـتـاـ تـائـيـثـ».

هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد

أي: هذا باب البدل من غير إدغام؛ لأن ذلك لا يختصُّ بحرف دون حرف، بل كُلُّ ما قرُبَ^(١) من غيره أدغم فيه، إِلَّا ماتعذر إدغامه، نحو «الألف»؛ لأنها هواء، فلم يمكن إدغامها في غيرها، ولا غيرها فيها.

[٤٦] قوله / : «[وهي ثمانية]^(٢) أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها»^(٣).

يجمعها: طال يوم أنجذته^(٤).

وقوله: «[من]^(٥) الحروف الأولى»^(٦).

يعني: حروف الزوائد التي قدم، فكلها حروف زوائد إِلَّا الطاء، والدال، والجيم.

قال: «فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين»^(٧).

(١) في الأصل: أقرب.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. وسيبويه لم يعد اللام، وإنما ذكرها عرضاً، فقال: «وقد أبدلو اللام من النون، وذلك قليل جداً». وهكذا أبو على في التكملة ٥٦٢-٥٦٦، فقد أورد اللام بعد الأحرف الثمانية، بلفظ: «وقد أبدلو اللام»، هكذا هو في ثلاث نسخ كما أثبته محقق التكملة في الحاشية. وقد نص ابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٢ على إخراج اللام.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

(٤) هذا مما جمعه أبو على القالي. انظر الاستدراك ٥١، الاقضاب ٢/٢٥٣، شمس العلوم ١/١٤.

(٥) موضعه في الأصل مخروم.

(٦) الكتاب ٣١٣/٢.

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

إن قلت: لِمَ بَدَأَ^(١) بِاللَّامِ قَبْلَ الْفَاءِ؟
 قلت: لأنَّ اللَّامَ تُبَدِّلُ^(٢) مِنْ حُرْفَيْنِ الْيَاءِ وَالْوَاءِ، وَالْفَاءُ تُبَدِّلُ مِنْ الْوَاءِ
 خاصَّةً، فَلَذِلِكَ ذَكْرُ مَا يجتمعُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَا ينفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا^(٣).
 وَذَكْرُ أَنَّ الْهَمْزَةَ تُبَدِّلُ مِنْ الْوَاءِ وَعِينَاهَا^(٤)، وَلَمْ يُذَكِّرْ بِهَا مِنْ الْيَاءِ، مُثْلِهِ
 «بَائِعٌ»، وَلَا أَدْرِي مَا السَّبِبُ فِي ذَلِكَ!

قال الأعلم^(٥): إنما وجوب بدل الهمزة من الواو والياء إذا كانتا لامين بعد
 ألف زائدة، كقولك: قَضَاءُ وَشَقَاءُ، من قبل أن الواو والياء إذا كانتا^(٦) قبلهما فتحة
 قلبتا ألفين إذا كانتا في موضع حركة كقولنا: قَضَى، وَدَعَا، ولو كانتا ساكتتين لم
 تقلبا^(٧) كقولك: بَيْعٌ، وَقَوْلٌ، فلما وقعت الواو والياء طرفا في موضع تلزمهما فيه
 الحركة [وَقَبْلَهُمَا أَلْفٌ]^(٨) وجب [قَبْلَهُمَا إِذَا كَانَتْ قَبْلَهُمَا]^(٩) أَلْفٌ وفتحة؛ لأنَّ
 الألف والفتحة من حِيز واحد، فقلبنا [لِلأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهُمَا أَلْفَينِ، كَمَا قَلْبَتَا]^(١٠) ألفين
 مع الفتحة، فلما قلبنا ألفين اجتمعت ألفان، وهما الألف التي كانت في الكلمة،
 والألف المنقلبة من الياء والواو، واستحال اجتماع ألفين، فلم يجز إسقاط إحداهما؛

(١) في الأصل: بنوا.

(٢) في الأصل: بدل. والصواب متأثث به، إن شاء الله. ويريد بـاللام هنا الهمزة، أي: إذا كانت لاما، ومثلها الفاء الآتية.

(٣) في الأصل: أحدهما.

(٤) في «أدوار» ونحو ذلك. انظر الكتاب .٣١٣/٢.

(٥) النكت ١١٣٥، ١١٣٦ بتصرُّف يسير. وانظر السيرافي النحوي .٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) في المصدررين نفسهما: «كانت».

(٧) في الأصل: يقلبا.

(٨) تكملة من النكت ١١٣٦ يلائم بها الكلام.

(٩) تكملة من النكت ١١٣٦ يلائم بها الكلام.

(١٠) تكملة من النكت ١١٣٦ يلائم بها الكلام.

لألا يلتبس الممدود بالمقصور، ولا سبيل إلى تحريك الألف؛ لأن الحركة لا تمكن فيها، فقلبت إلى أقرب الحروف منها، وهو الهمزة^(١).

وزعم أن همزة «النَّؤُور» بدل من واو^(٢).

للسائل أن يدعى أنها همزة برأسها، لكن الاشتقاق يدل على أنها من الواو^(٣)؛ ولأن «النَّؤُور» هو ماصعد إلى الطَّسْت [من الأدْخَنَة]^(٤) التي تحول عن^(٥) الشحمة المختربة فيحسون بها الشجاج^(٦)، فهو من النار. وفي المختصر للزبيدي^(٧): النَّؤُور: دخان الفتيلة يُتَّخذ للوشم.

وزعم الإمام أن الياء في التصب والجر في الثنوية والجمع الذي على حدّها مبدلة من واو^(٨).

وإنما كان الأليق أن يقول: إن الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجر، وإن الياء التي في النصب بدل من الألف. وأماماً أن الواو أصل في الجر والنصب

(١) انتهى النقل من النك.

(٢) يعني: سيبيري. الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) زيادة يلائم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: يحمل على.

(٦) في اللسان (نور): «والنَّؤُور: دخان الشحمة الذي يتزرق بالطَّسْت وهو الغنج أيضا». وفيه أيضا: «وهو دخان الشحمة يعالج به الوشم ويحشى حتى يخضر».

(٧) انظر مختصر العين ٤٠٠/٢.

(٨) كذا الواو فقط، وعليه كلامه الآتي. والذي في كتاب سيبيري ٣١٣/٢: «وأما الياء فتبديل مكان الواو فاء وعينا نحو قيل وميزان، ومكان الواو والألف في التصب والجر في مسلمين، ومسلمين». ومثله في السيرافي النحوي ٥٧٠، والنكت ١١٣٦، إلا أنه قد سقطت كلمة الألف من النك، والشرح يدل عليها، وكذلك تخريج المحقق؛ إذ لم يشر إلى اختلاف، فلعلها سقطت أثناء الطباعة، ويدل عليه ماسينقله المؤلف عن الأعلم. ويظهر من كلام المفسر الآتي أنها رواية.

اللذين يكونان في الثنية والجمع الذي على حدتها فيعسر النظر فيه، ووجهه والله أعلم^(١): أنّ الذي أجرته العرب بحرى الجمع فجمعته بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثة، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلاً في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما الثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان وأثنان، فمن هذا أيضاً ينقلب، فقد كان حقه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في الثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو^(٢).

قال المفسر^{*}: وسألت الأستاذ أباعلي^(٣) -رحمه الله- عن هذا الموضع، فلم يجد جواباً، وزعم أنه لا يعقل أن تكون الثنية الياء فيها بدل من الواو؛ إذ لا الواو في الثنية. قال: وإنما يريد: أن الياء تكون في باب / الثنية والجمع بدلًا، ثم إذا قيل له [٤٦ ب]

(١) «أعلم» مكرر في الأصل.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٤٧، ٤٨: «كان القياس أن تنصب الثنية والجمع بالألف؛ لأن المفرد ينصب بالفتحة، وهي من الألف... وكما رفع الجمع بالواو؛ لأن المفرد يرفع بالضمة، والضمة من الواو، وكذلك كان يجب أن ترفع الثنية، وكان يجب أن يفرق بين الثنية والجمع بفتح ما قبل عالمة الثنية، فيقال في الجمع: الزيدُونَ، وفي الثنية: الزيدُونِ، ويقال في نصب الثنية: الزيدَانِ، وفي نصب الجمع: الزيدَانَ. ولو قالوا هذا، لم يكن بين الثنية والجمع فرق إلا بحركة النون، والنون تسكن في الوقف وتسقط في الإضافة، فلم يعتد في الفرق بذلك، فأسقطوا الألف من النصب. ولم يبقوا الألف في الثنية ويسقطوا في الجمع، ولأنقلوا عكس ذلك... ولما أسقطوا الألف من النصب أرادوا ألا يخلوها من علامات الإعراب... فقالوا في رفع الثنية: الزيدان، قلبا الواو ألفا، كما قالوا في (يوجل) ياجل». وانظر البسيط ١٩٨، ١٩٩.

(٣) في الأصل: أبو علي.

من أي النوعين تكون بدلًا من الواو؟ يقول: [تكون^(١) في الجمع خاصةً]. فقلت له: كيف يكون في الجمع بدلًا من الواو؟ فسكت ولم يقل [شيئاً^(٢)].

قلت: الذي أشار إليه الأستاذ أبو علي هو^(٣) معنى كلام الأعلم؛ لأنّه فسر هذا الموضع على أنّ الرواية: « مكان الواو والألف في مسلميْن ومسلميْن »^(٤)، « يعني أنّ الأصل: هو المرفوع، وعلامةُه في الجمع الواو، وفي التثنية الألف »^(٥). وسكت الأستاذ أبي علي^(٦) الشلوبيْن ليس لقصور منه، وإنما هو للرد [الذي]^(٧) رأى من الطالب. هذا هو الظن به، رحمة الله.

قلت: وجدت للشيخ أبي علي كلامًا على قول سيبويه: « ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلميْن ومسلميْن » : تجواز -رحمه الله- في كلامه هذا، حيث جعل الياء في « مسلميْن ومسلميْن » بدلًا من الواو والألف، وهذا لم تُبن عليهما الكلمتين، حتى يقال في الياء: إنها بدل منها، بل دخول الياء فيها كدخولهما، فليس كون الياء بدلًا من الواو والألف أولى من كونهما بدلًا منها^(٨)، ولا يقال في حرف: إنه بدل من الآخر إلاّ حيث يكون منقلًا عن حرف تكون الكلمة مبنية عليه، ووجه هذا المجاز: أنّ الألف والواو لما ثبتا في الرفع، وكان^(٩) أولَ

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الثناء.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الشين. ولم أقف على كلام الشلوبيْن في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) سبق الإشارة إليها قبل قليل.

(٥) انظر النكـ ١١٣٦ وفيه: « الجمع واو، وفي التثنية ألف ». وانظر السيرافي التحوي ٥٧٠.

(٦) في الأصل: أبو علي.

(٧) تكمـة يلائمـ بها السياق.

(٨) في الأصل: أولى كونـها بـدلـاً منها.

(٩) أي: الرفع.

مراتب الاسم [في]^(١) الإعراب، صارت بذلك كأنهما أسبق من الياء، وكأنّ بناء الكلمة عليهما^(٢).

وقد تَوَهَّمَ الزُّبيدي -رحمه الله- على سيبويه أنه جعل الياء بدلاً من السوا و والألف حقيقةً، ونقد هذا عليه، وخطأه^(٣). وهذا التقدير لا يلزم سيبويه؛ لأنَّه ليس غرضه مائوَهَمْ عليه، وإنما غرضه ما قدَّمه.

وقد ردَّ أبو إسحاق إبراهيم بن ملِكُون^(٤) قول الزُّبيدي هذا بـأَنْ قال: إنَّ كونَ الياء ليس ببدل يؤدي إلى أن يكون حرف اللين في الثنية والجمع الذي جاء على حدِّهما علامَةُ الإعراب؛ إذ كونه حرف إعراب يوجب بقاءه على حالة واحدة؛ لأنَّ حرف الإعراب لا يختلف، وبكون حرف اللين حرف إعراب خطأ لما قد تبيَّن في غير هذا الموضع، فثبتت بهذا ولا بدَّ [أنَّهما]^(٥) مبنيان على الألف والواو، وأنَّ الياء^(٦) بدل منهما. ثمَّ حمل -رحمه الله- كلام أبي علي الفارسي على هذا^(٧).

وهذا الذي قاله أبو إسحاقَ غيرُ صحيح؛ لأنَّ كونَ الياء ليست ببدل لا يؤدي إلى أن يكون حرف اللين علامَةُ إعراب، وإنما الحقُّ فيه أنَّ صُورَ حرفِ

(١) تكمِّلة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: عليها. ولم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٣) لم أقف على مانقله عن الزبيدي.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ت: ٥٨١ هـ] أخذ عن أبي الحسن بن شريح الرعيبي. وأخذ عنه ابن خروف، والشلوبيين. له شرح الجمل للزجاجي، النكت على تبصرة الصميري، وغير ذلك. انظر إشارة التعين ١٨، بغية الوعاة ٤٣١/١.

(٥) موضعه بياض في الأصل.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) قال الفارسي في الإيضاح ٦٦ عند كلامه على المثنى: «وإنْ كانَ محروراً أو منصوباً لحقته بدل الألف ياء». ولم أقف على كلام ابن ملكون في غير هذا الكتاب.

اللين دالة على الإعراب، لا أن حرف اللين علامة الإعراب، وذلك بأن يقول القائل: إن حرف اللين حرف الإعراب، إلا أنه اختلفت صورته للدلالة على حرف الإعراب، وهذا الظاهر والذي يقوى عند تحقيق النظر. وإذا ثبت هذا، فقول من قال: إن الياء ليس ببدل حقيقي من الواو والألف هنا صحيح؛ لأن صورة الواو والألف ليست بأولى بالأصلية من صورة الياء، وثبت أن نقد الزبيدي إنما يسقط عن سببويه بما قدمناه، وعليه يجب أن يحمل كلام الفارسي، وهو مثل هذا لافرق بينهما.

وقوله في «فَعْلَان»: إن النون بدل من المهمزة في «فَعْلَان»^(١).

إنما يريد: أنها قد حلّت محلها، أي: أنها حلّت فيما هي فيه محل المهمزة فيما هي فيه، وهذا الذي هو بُيّن في باب ما يصرف وما لا / [ينصرف]^(٢). وقد توهّم المبرد عليه أنه يريد: أن المهمزة غيرت ببدل النون عنها^(٣). وهذا توهّم خلف؛ لأنه دعوى لا يقوم عليها دليل؛ ولأن القياس دافع له، إذ يؤدي إلى وصف المذكر بالمؤنث؛ لأن الكلمة حينئذ كانت تكون مؤنثة -أعني: فَعْلَان- لبنيتها على همزة التأنيث^(٤). وبهذا يتزل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب

(١) الكتاب ٢/٣١٤. وترتيب الكلام: إن النون في فعلان بدل من المهمزة.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. قال سببويه عقب كلامه السابق: «وقد بين ذلك فيما يصرف وما لا يصرف». قال سببويه ٢/١٠: «وذلك أفهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكنون». وانظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح الأشموني ٣/٢٣٤.

(٣) لم أقف على نسبة المبرد بالإبدال إلى سببويه، وإنما يذكر النحويون أنه مذهب، وينسب لسببويه أن العلة هي مشابهة ألفي فعلان ألفي التأنيث في حمراء، وبعضهم ينسب القول بالإبدال إلى سببويه، ثم يختلفون في المراد بالإبدال. انظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢١٤،

ارتشاف الضرب ٨٥٦ (رجب)، شرح الأشموني ٣/٢٣٤.

(٤) سيرجح المؤلف في ٣٠١ تكافؤ المذهبين.

الذى ذيل هذا عليه^(١).

قال الإمام: وتبدل الياء من الهمزة، وقد بَيَّنَا ذلك في الهمزة^(٢).

قلت: هو قوله: مِيرَة، وَمِيرَ^(٣)، في قول سيبويه ليس غير.

ويبدلها الأخفش إذا اضمت في نحو « يَسْتَهْزِئُونَ »، ولا يرى ذلك سيبويه،

(١) ذكر ابن عصفور هذه المسألة في المتع ٣٩٥، ٣٩٦ فقال: « وزعم بعض النحويين أنَّ النون في فَعَلَان الذي مؤنثه فعلى بدل من الهمزة. واستدلوا على ذلك بأنَّما قد تشابهاً—أعني: فَعَلَان وَفَعَلَاء—في العدد، والتواافق في الحركات والسكنات والريادتين في الآخر، وأنَّ المذكر في البایین بخلاف المؤنث، وأنك تقول في جمع سکران: سکارى، كما تقول في جمع صحراء: صحرارى. والصحيح أنها ليست بيدل؛ إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داعٍ؛ لأنَّه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتباها في أن يكون كلَّ واحد منهما مؤنثاً بالهمزة. وأما جمعهم فَعَلَان على فعلى فللشبه الذي بينه وبين (فَعَلَاء) فيما ذكر، لا أنه في الأصل فَعَلَاء. وأيضاً فإنَّ النون لا تبدل من الهمزة إلا شنوذاً، نحو بھراني، وصنعي، لا يحفظ غيرهما ». قوله: « ولا يحفظ غيرهما » ليس كما قال، فقد نقل في شرح الشافية للرضي ٥٤/٢، ٥٨ كلام أخرى غير بھراني وصنعي. ولعلَّ كلام ابن عصفور الذي عنده هو نفسه هذا الكلام إما لفظاً ومعنى أو معنى؛ ذلك أنَّ ابن عصفور لا يخالف في كون النون ليست بدلاً من الهمزة؛ لأنَّه ردَّ على الذين زعموا أنَّ النون بدل من الهمزة، وذهب بيطل حجتهم، مع أنَّ هذه الحجج ذكرها ابن جنّي في النصف ١٥٧/١، ١٥٨، وقال: « فأما قوله: إنَّ النون في باب سکران بدل من الهمزة: فلا يريدون به البدل الذي هو على حدَ قوله في مُفعِلٍ من أيقنت، وأيُسرت: مُوقِن، وموسِر، وإنما يريدون أنَّ هذه الهمزة بمثابة هذه النون، يتعاقبان على حدَ ما يقولون، إنَّ الألف واللام بدل من التنوين. وإنما معناه أنهما يتعاقبان؛ لأنَّا لم نرَهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا الموضوع ». فابن جنّي يقول: هذا اللفظ ليس على ظاهره، فالنون ليست بدلاً من الهمزة، وإن قال النحويون ذلك، وهو مع هذا يحتاج بما رده ابن عصفور، والاثنان متفقان في أنَّ النون ليست بدلاً من الهمزة، فالظاهر أنَّ ابن عصفور فهم كلام أولئك على ظاهره، وتوهم أنَّ ما ذكروه حججاً لذلك، وإنما يريد النحاة كما قال ابن جنّي: « ولهذا قال النحويون: إنَّ النون في باب سکران مشبهة بالألف الثابتة في باب حراء، وصفراء، قالوا: لأنَّ الوزن واحد...».

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) قال ١٦٤/٢: « واعلم أنَّ كلَّ همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قوله في المثل: مير... وإنَّ كان ماقبلها مكسوراً أبدل مكانها ياء... وذلك الذئب والمغرة: ذيب وميرة، وإنما تُبدل مكان كلَّ همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ».

وقد تقدم ذلك في المجز^(١).

وزعم الإمام أن التاء في «أستوا» بدل من الياء^(٢). وإنما قال التحويون^(٣) ذلك، وإن كانت لام «السنة» واوا لقولهم: سنوات، إلا أنّ العرب تقول: أنسى القوم، إذا دخلوا في السنة، فاللواو إذا كانت رابعة تبدل ياءً في الفعل، وهذه واو في فعل رابعة فتقلب ياءً، فالباء بدل من ياءً^(٤).

ولقائلٍ أن يقول: إنها^(٥) تبدل [من]^(٦) الواو في الرباعي؛ لأنَّه تلزم قبلها في المضارع منه^(٧)، وهذا^(٨) تبدل منه التاء، فلا موجب للهروب إلى الياء^(٩)؛ لأنَّ المضارع يكون بالباء^(١٠)، فهذا القول أولى مما ذهب إليه الإمام.

غير أنَّ «أستوا» يختصُ بالدخول في السنة الجدبة^(١١)، فينبغي أن تكون التاء بدلاً، كذا وجدنا ما هو بدل من بدل، يخصّونه بشيء واحد؛ ألا ترى أفهم قالوا:

(١) انظر الكتاب ٢/١٦٤، المتع ٣٨٠، شرح الشافية للرضي ٤٦/٣، ارشاد الضرب ١٣٣/١.
ومذهب سيبويه أن تصير بين بين.

(٢) الكتاب ٢/٢١٤. وسيعيد سيبويه هذا الكلام ٤١٠/٢. وسيعيد المؤلف شرح المسألة في موضعها في ٨٢٦، ٨٢٧. وستأتي الإشارة إلى اختلاف الرواية في كتاب سيبويه، حيث وقع في بعضها الواو مكان الياء.
وانظر المساعد ٤/٢٢٣.

(٣) يعني: الذين يذهبون إلى أنها بدل من الياء. وذهب بعضهم إلى أنها بدل من الواو. انظر اللباب ٢/٣٣٥، شرح المفصل لابن عييش ٤٠/٤٠.

(٤) قال ابن عييش: «وهو أقيس». شرح المفصل ١٠/٤٠.

(٥) أي: الياء.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) يعني في: أنسى يُسني.

(٨) يعني: أستوا.

(٩) في الأصل: التاء.

(١٠) يعني: يُسنت.

(١١) أما «أنسى» فيقال: إذا دُخل في السنة، جدبة أو غير جدبة. انظر المتع ٣٥٠.

تالله، ولم يدخلوا التاء إلا على اسم الله وحده؛ لأنها بدل من بدل^(١). وقد أطرب حذّاقُ هذه^(٢) الصناعة: أبو الفتح بن جنني في كتابه في سر الصناعة في هذا المعنى^(٣).

قال الأعلم^(٤): وقع في بعض النسخ: «من الواو»، وكان ينبغي أن يكون «أسنِ القوم يُسْنُون»؛ لأن «السنة» من ذوات الواو، لكنهم ألزموا البدل؛ لأنهم لو قالوا: أسنوا، في القحط والسنة الجدبة، لالتبس بدخول السنة عليهم. وأما اختلاف النسخ في الياء^(٥) والواو فهو محتمل لما سبق.

قال الأعلم^(٦): «وذكر [أن التاء]^(٧) تبدل في (افتuel) من (وعد، وزن)، قالوا: أَتَّعَدَ، وَأَتَّرَنَ^(٨)، وإنما قلبوا الواو تاءً لأنهم لو لم يقلبواها^(٩) لم ثبت على حال واحدة؛ لأنه إذا قلت: اوْتَرَنَ، اوْتَعَدَ، يلزمك أن تقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها، فتقول: ايَتَرَنَ، فإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول: يَاتَرِنُ، فتُتبع الواو ماقبلها، [أو: يوْتَرَنَ، فتردها إلى أصلها، وفي اسم الفاعل: موْتَرِنٌ؛ لأنضمام ماقبلها]^(١٠) فقلبوا هذه الواو ياءً لأنها لا تقلب إلى غير جنسها

(١) يعني: أن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الياء، فالباء بدل من بدل. انظر المتمع ٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) في الأصل: هذا.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١٤٦، ١٠٥-١٠٠.

(٤) النكت ١١٣٧ بتصرف. وانظر السيرافي النحو ٥٧٤، ٥٧٥.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) النكت ١١٣٦، ١١٣٧. وانظر السيرافي النحو ٥٧٢.

(٧) تكملاً من النكت ١١٣٦ يلتفت بها الكلام.

(٨) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ولم يمثل سيبويه بـ«اترن».

(٩) بعده في النكت ١١٣٦: «تاء».

(١٠) ماين معقوفين ساقط من النكت ١١٣٦.

بشيء من الحركات، واحتاروا التاء دون غيرها لأنها تبدل من الواو كثيراً^(١)،
كقولهم: ثراث، وتجاه، وأرادوا مع هذا حرف يشากل تاء (افتعل) لتدغم فيها فتكون
أخفّ عليهم».

وقوله: «والذال إذا كانت بعدها التاء بعترلة الزياي»^(٢).
قلت يريد: أنك تقول في «افتعل» من الذكر: اذكر، كما قلت: ازدان،
وازدحر، بقلبهما دالا في الموضعين.

وقوله: «وأبدلوا الهمزة منها»^(٣).

يعني: في مثل «أناة، وأسماء»^(٤)، وهذا موضع يصعب؛ لأنّ الهمزة لم يجتمع
الله بينها وبين الواو؛ ألا ترى أن هذه من حروف طرف / الفم، وهذه من أقصى
الخلق، لكن قد أبدلوا الواو من الهمزة كثيراً، فلذلك يبدلون [الهمزة]^(٥) من الواو؛
لأنّ الواو تشبه الياء^(٦).

قوله: «والنون تكون بدلاً من الهمزة في (فعلان فعلى)»^(٧).

(١) في الأصل: كثير.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: «في هذا الباب بعترلة».

(٣) الكتاب ٣١٤/٢.

(٤) هاتان الكلمتان الهمزة فيها مبدلة من الواو المفتوحة، والأصل: وَنَاه، وَسَمَاء، فهذا التمثيل يفيد حصر كلام سيبويه في إبدال الهمزة من الواو المفتوحة، وكلام المؤلف بعد لا يفيد هذا الحصر. وقال السيرافي في شرح هذا الموضع: «يعني إبدال الهمزة من الواو المضمومة». فتراء خصه بالواو المضمومة. ومثال المضمومة: أُجُوه، في وجوه. وأبدلت من المكسورة، فقالوا: إِسَادَة، في وسَادَة». انظر السيرافي التحوي ٥٧٨، سر صناعة الإعراب ٥٧٨.

(٥) موضعه محروم في الأصل.

(٦) هذا تعليل سيبويه. انظر الكتاب ٣١٤/٢.

(٧) «على» لم يظهر منه بسبب الخرم إلا القاء. انظر الكتاب ٣١٤/٢. وهذه المسألة مضت قبل قليل، وما سيأتي زيادة في التفصيل.

هذا هو المشتهر عن أبي العباس المبرد^(١)، قال: ولذلك منعت الصرف؛ لأنَّ الهمزة قد استقرَّت علة مانعة، والنون لم تثبت علة مانعة، فيمكِّن أن تكون هذه بدلاً منها، يقوّي هذا إبدالهن النون منها في «صنعيٌّ وبهارٍ»؛ وقولهم: ظَرَابِي^(٢)، في «ظَرِبان»؛ لأنَّهم عاملوا هذه [النون معاملة]^(٣) الهمزة التي في «صحراء» حين قالوا: صَحَارِي^(٤)، فهذا كله يقوّي أنَّهم عزموا على إبدالها من الهمزة.

قلت: هذا المذهب يتکافأ عندى مع ذاذهب الذاهبين^(٥) إلى أنها غير مبدلة؛ إذ قد استقرَّ أن [بدل]^(٦) العلة علة في أبواب مايجري وما لايجري، لكن يظهر من الإمام مذهب المبرد، وهو مذهب يمكن في نفسي^(٧) ولا يترجح عندي^(٨) على غيره.

قال الأعلم^(٩): «وما يدلُّ على ذلك أنَّ هاء التأنيث لاتتدخل عليها كما لاتتدخل على ألف التأنيث .

(١) مرّ قبل قليل أن المبرد فهم كلام سيبويه هذا على ظاهره، ويزيد المؤلف هنا أن المبرد تبنَّى هنا الفهم. وهذا هو المشهور عن المبرد. وقد سبق تخريج المسألة.

(٢) الياء الأولى بدل من الألف، والثانية بدل من النون. اللسان (ضرب).

(٣) تكملة يلتمِّ عمثلها الكلام.

(٤) يريد: أنَّهم قلبوا النون في «ربان» ياء، كما قلبوا الهمزة في «صحراء» ياء، والمؤلف يريد أن يبيّن بهذا أنَّ النون تابعة للهمزة، محمولة في حكمها عليها.

(٥) يعني: سيبويه، وهذا مثل: إمام الأئمة. وقد مضى مذهب سيبويه قبل قليل.

(٦) موضعه كلمة تقرأ: سقه. وما أثبته هو الجاري على كلامه السابق، وبه يستقيم الكلام إن شاء الله. وقد تكلم أبو علي الفارسي على أن الأبدال بمثابة مبدلاتها في المنع من الصرف في المسائل الخليات

.٥٤ ، ٥٣

(٧) في الأصل: نفسه.

(٨) يظهر أنَّ صاحبَ هذا الكلام ليس صاحبَ الكلام السابق في هذه المسألة، فهناك ردُّ على المبرد مذهب، وجعلَ كلام سيبويه ليس على ظاهره.

(٩) النكت ١١٣٨ . وانظر السيرافي النحوى . ٥٨٠

فإن قال قائل: لم جعلتم المهمزة أصلًا لها^(١)؟

قيل: [جعلت أصلًا] لها لعلتين^(٢):

إحداهما: أنه غير مصروف، والأصل في منع الصرف لألف التأنيث لا للنون.

والعلة الثانية: أن المهمزة قد أبدل منها النون في النسبة إلى (هراء وصنائع)،

قالوا: بهري، وصناعي».

وقوله: «وقد بين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف»^(٣).

لم يتكلم على بدل النون من المهمزة، ولا تعرض لهذا^(٤) المقدار.

وزعم الإمام أن النون في «أصيلان» بدل من لام، وإنما هو «أصيلال»؛

لأنه من الأصيل^(٥).

قلت: وفي هذه المسألة إشكال: أول ما يسأل عن «أصيلان»: تصغير ما هو؟

فلا بد من أن يكون تصغير «أصيلان»، ومع آنَّه تصغيره، تصغيرُ الجمع لا

يجيء على هذا الطريق؛ لأنَّ هذا جمع كثرة، فيجب في هذا الموضع ردُّه إلى الواحد

إذا صغر، ثم يجمع بالألف والتاء، والواو والنون، فكان يجب أن يكون «أصيلات»،

أو «أصيلات»^(٦) على الترجيم^(٧).

(١) في النكت ١١٣٨: «لم جعلتم المهمزة تبدل من النون دون أن تكون النون أصلًا لها». كذا، والصواب: تبدل منها النون.

(٢) في الأصل: لغتين. وما بين معقوفين قبله تكملة يلشم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣١٤/٢. وفي الأصل: فيما لا ينصرف.

(٤) في الأصل: لها.

(٥) كذا ورد النص، وسيبوه لم يقل ذلك، وإنما قال ٣١٤/٢: «وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا، قالوا: أصيلال، وإنما هو أصيلان». وهذا النص منافق لما ذكره عنه المؤلف.

(٦) في الأصل: اصليات.

(٧) الترجيم في التصغير: أن تمحى الزوائد من الثلاثي والرباعي، ثم تحقر الحروف الأصول. انظر شرح المفصل لابن عيسى ١٣٧/٥. وانظر شرح الشافية للرضي ١/٢٧٧.

وفي إشكال آخر، وهو أنه جمعٌ ويوقعونه على الواحد، قال:

وقفتُ فيها أصيلناً أسائلها^(١)

فإنما يريد: وقفـتـ فيها عـشـيـةـ وـاحـدـةـ، فـهـوـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ - اسـمـ لـلـشـيـءـ، وـكـانـ كلـ قـطـعـةـ مـنـهـ أـصـيـلـ، ثـمـ جـمـعـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ، فـهـوـ وـاقـعـ - مـعـ أـنـهـ جـمـعـ - عـلـىـ شـيـءـ وـاحـدـ، وـلـذـلـكـ صـعـرـ وـلـمـ [يـصـغـرـ «ـأـصـيـلـ»ـ ثـمـ]^(٢) يـجـمـعـ، وـ«ـأـصـلـانـ»ـ وـاقـعـ عـلـىـ شـيـءـ وـاحـدـ وـجـعـلـ كـلـ جـزـءـ مـنـ الـعـشـيـةـ أـصـيـلـاـ، وـنـظـيرـهـ قـوـلـ اـمـرـئـ الـقـيـسـ:

يُطِيرُ الغلامُ الْخَفَّ عن صَهْوَاتِهِ^(٣) الْبَيْتُ

وليس له إلا صهوة واحدة، لكن جاء على ما قلته، فقد اتضـحـ الإـشـكـالـ.

قولـهـ: «ـوـزـعـمـ الـخـلـلـ أـنـ الـضـمـةـ وـالـفـتـحةـ وـالـكـسـرـةـ زـوـائـدـ»^(٤).

إن قلت: أيُّ مدخل لهذا في هذا الباب؟

قلـتـ: لها فـرعـ منـ الزـوـائـدـ، وـمـنـ ذـاـ الـبـابـ خـافـ أـنـ يـقـالـ لـهـ: يـنـقصـكـ مـنـ

(١) عجزـهـ:

عـيـتـ جـوـابـاـ وـمـاـ بـالـرـبـيعـ مـنـ أـحـدـ

والـبـيـتـ لـلـنـابـغـةـ الـذـيـبـانـيـ.. انـظـرـ الـدـيـوـانـ ١٤ـ، الـكتـابـ ٣٦٤ـ/١ـ، مـعـانـيـ الـقـرـآنـ لـلـفـرـاءـ ١ـ، ٤٨٠ـ، ٢٨٨ـ/١ـ،
المـقـضـبـ ٤ـ/٤ـ، الـأـصـوـلـ ٤١ـ/٤ـ، الـجـمـلـ ٢٩٢ـ/١ـ، الإـيـضـاحـ ٣٣٥ـ، الـمـقـضـبـ ٢٣١ـ، كـتـابـ الشـعـرـ ٧٨ـ/١ـ، التـبـصـرـةـ
وـالـتـذـكـرـةـ ٣٨١ـ، ٨٦٨ـ، الـخـلـلـ فـيـ شـرـحـ أـيـاتـ الـجـمـلـ ٣١٨ـ، شـرـحـ المـفـصـلـ لـابـنـ يـعـيـشـ ٨٠ـ/٢ـ، ١٤٣ـ/٩ـ،
٤٥ـ/١٠ـ، هـمـعـ الـهـوـامـعـ ٣ـ/٥ـ٥ـ. وـيـرـوـيـ: أـصـيـلـاـ.

(٢) تـكـملـةـ يـلـتـئـمـ بـمـثـلـهـ الـكـلـامـ.

(٣) عـجزـهـ:

وـيـلـوـيـ بـأـثـوابـ الـعـنـيفـ الـمـثـقـلـ

انـظـرـ الـدـيـوـانـ ٢٠ـ، جـمـهـرـةـ الـلـغـةـ ١٠٦ـ، إـيـضـاحـ شـواـهـدـ إـيـضـاحـ ٢٧٢ـ، الـلـسـانـ (ـخـفـفـ). يـرـيدـ: أـنـ
الـفـرـسـ مـنـ سـرـعـةـ عـدـوـهـ يـسـقطـ الـغـلـامـ الـخـفـيفـ عـنـ صـهـوـتـهـ، وـالـصـهـوـةـ: مـوـضـعـ الـلـبـ مـنـ ظـهـرـهـ، أـوـ مـقـعـدـ
الـفـارـسـ. وـالـعـنـيفـ الـأـخـرـقـ. وـالـمـثـقـلـ: الـثـقـيلـ الـذـيـ لاـيـحـسـنـ الرـكـوبـ، فـهـوـ يـخـافـ أـنـ يـصـرـعـهـ، فـيـبـتـ عـلـىـ
ظـهـرـهـ وـلـاتـبـتـ أـثـوابـهـ عـلـيـهـ.

(٤) الـكتـابـ ٣١٥ـ/٢ـ وـفـيـهـ: «ـالـفـتـحةـ وـالـكـسـرـةـ وـالـضـمـةـ»ـ.

الزوائد الحركات، فذكرها.

والدليل على أنها زوائد على الحروف: أنه لا يقع^(١) في الشعر متحرك في مكان ساكن، ولو كان الشيء بالحرف المتحرك، نطق به وحده، لجواز وقوع المتحرك موقع الساكن، فما ذلك إلا لأنّ في المتحرك زيادة ليست للساكن، وأنت إذا أشبعت الضمة نشأت عنها الواو، فأول الواو / [إنما هي]^(٢) الضمة؛ لاتحاد الصوت، فلذلك جاز أن يقال إنّ الحركات بعض الحروف؛ [لأنما]^(٣) مختلطة بالحروف وأصواتها متّحدة، وإذا نطقت بذلك وجدته كما قلت لك.

قال صالح بن محمد: وقد رد أبوالوليد الوقشي^(٤) على أبي علي الفارسي في قوله: « وحروف البدل أحد عشر حرفاً »^(٥). فقال: يقول أبوعلي: أحد عشر حرفاً، وإنما هي اثنا عشر حرفاً، وهو يخرج من كلامه، فتأمل تفصيله تجده كذلك^(٦).

قال صاحب الطرر على الإيضاح^(٧): لم يهتم أبوالوليد إلى الذي قصده

(١) في الأصل: قد لا يقع.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الياء. ولعلّ الصواب ما ذكرته.

(٣) أثر فيها الخرم.

(٤) هشام بن أحمد بن هشام الطليطي الأندلسي [٤٠٨، ٤٤٩هـ] المعروف بابن الوقشي، وهو أحد رجال الكمال في وقته. و« وقش » مدينة من أعمال الأندلس. أخذ عن أبي عمر الظلماني وأبي عمر السفاقسي وأبي عمر بن الحداد. من تصانيفه: نكت الكامل للمبرد، الرسالة المرشدة، عكس الربطة في تهذيب الكتب لمسلم، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٢٧/٢، ٣٢٨، هدية العارفين ٥٠٩/٢.

(٥) انظر التكملة ٥٦٢.

(٦) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢.

(٧) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢. وصاحبها هو ابن الأخضر أبو الحسن علي بن عبد الرحمن التسويقي الإشبيلي [ت: ٥١٤هـ] إمام في النحو واللغة والأدب. أخذ عن الأعلم والحافظ أبي علي الغسانس، وأبي سليمان بن حوم، وأخذ عنه القاضي عياض وأبوبكر بن الجد وآخرين. ومن تصانيفه أيضاً: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر بغية الملتمس ٣٧٢، بغية الوعاة ١٧٤/٢.

أبوعلي في هذا، وما أشار إليه، وإنما حذا في هذا حذو سيبويه، وذلك لأنّ سيبويه قال: ثمانية أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها، وفصلها سيبويه على نحو ما فصلها أبوعلي، والذي ذهب إليه سيبويه أن اللام لـ [لـ]^(١) يكثر البدل فيها لم يعدها معسائر الحروف، ولم يجعل البدل فيها مطرداً؛ ألا ترى أن سيبويه قال: « وقد أبدلو اللام وهو قليل جداً»^(٢).

ومن عادة سيبويه-رحمه الله- التي ذكرها عنه أبوعلي وأبوالفتح أن الشيء إذا قلّ لا يعتدُ به اعتداده بغيره؛ ألا ترى كيف أسقط بعض الأبنية ولم يذكرها لقلتها وشذوها، كذلك لم يعتد باللام أيضاً في حروف البدل لقلة ذلك منها، ولا يشك من له أدنى فهم أن هذا هو الذي أراد، وإلا فلا يحمل عليهما ولا يليق بهما أخطاء في العدد؛ لأن كتابيهما لم يكونا ارتجالاً فينسب الوهم إليهما في العدد، وإنما هما منقحان، محرراً التأليف، فلا نظر عند الفهم الخاذق، وإن أبا علي [حين]^(٣) لم يعتد باللام كما فعل سيبويه، وكل ذلك إلى قارئ كتابه، لا يحمل عليه الغلط في الصناعة.

(١) تكملة من الطور ٣٢.

(٢) الكتاب ٣٤/٢ وفيه: « وقد أبدلو اللام من النون وذلك قليل جداً».

(٣) تكملة يلتم بعثها الكلام.

هذا باب مابت العرب من الأسماء والصفات. الترجمة

لم ينقصه^(١) من هذا الباب بناءً أصلاً، نهائتهم أن ذكروا «دُلُّ»، و«رُئْمٌ»^(٢)، قال ابن عصفور^(٣): وهو علمان، والعلم موضع النقل، حتى أنّ من النحوين من يزعم أنه ليس في الأعلام مرتجل، بل كلها منقولة^(٤)، فـ«دُلُّ» كأنه من «دَلَّ» يدلُّ^(٥) و«رُئْمٌ» من «رَكِّمَتِ الناقَةُ ولَدَهَا»: عطفت عليه، ولم يعرف^(٦) سيبويه هذين^(٧).

قلت^(٨): الدُّلُّ: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس. و«رُئْمٌ»^(٩): «من أسماء الاست». والوجه في هذين الأسمين^(١٠) أن يجعلنا فعلين في أصل وضعهما^(١١) نقلًا إلى تسمية الأنواع كما يُنقل الفعل إلى العلمية فيسمى الرجل (ضرب أو ضرب)، فإذا اعتقد فيهما هذا لم يكوننا زيادة على ماحكا سيبويه. وقد جاء النقل في الأنواع

(١) في الأصل: ينقصه.

(٢) وهو عن الأخفش. انظر الاستدراك ٥٨، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، ٢٧٩، المتنع ٦١، ارشاف الضرب ٣٣ (رجب)، المساعد ٤/١٢، شرح شواهد شرح الشافية ١٣.

(٣) انظر المتنع ٦١.

(٤) ينسب إلى سيبويه كما في ارشاف الضرب ٩٦٢، أوضع المسالك ١٣١/١، ١٣٢.

(٥) في الأصل: ولم يعرب.

(٦) انظر شرح الملوكي ٢٣.

(٧) القائل المؤلف.

(٨) في الأصل: ودئم. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٩) في الأصل: الوجهين. والمثبت من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(١٠) في الأصل: وصلهما.

كما جاء في الأعلام، قالوا: تُنُوطُ، وَتُبَشِّرُ، وَهُمَا طَائِرَانِ سَمِّيَا بِالْفَعْلِ^(١).

هذا هو الصواب، لاما قال ابن عصفور من أئمما علمان، وبين غلطه قول

الشاعر:

جاؤوا بِجَيْشٍ لِوْقِيسَ مُعَرَّسَةً^(٢) ما كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسَ الدُّلَيْلِ

فَأَدْخِلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا.

ولم يَعْرُفَ^(٣) سَيِّبوِيهُ مِنْ «فَعْلٍ» إِلَّا «إِبْلًا»، وَحَكَى الأَخْفَشُ: الْحِبْرَةُ^(٤)، وَهُوَ الْقَلْحُ^(٥) فِي الْأَسْنَانِ، وَامْرَأَةُ بِلْزٌ، وَهِيَ الضَّحْمَةُ^(٦). وَهَذَا الَّذِي حَكَاهُ مِنْ قَوْلَهُمْ: الْحِبْرَةُ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ «حَبْرَة» -بَفْتَحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْبَاءِ-

[٤٨ ب] وَيَدْلِلُ عَلَى هَذَا / قول الشاعر:

(١) انتهى ما في الاقتضاب. وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٩، المتع ٩٧، شرح الشافية للرضي .٣٨/١

(٢) البيت لـكعب بن مالك الأنباري. إصلاح المنطق ١٦٦، أدب الكاتب ٤٧٤، المتخب ٥٦٦، الاستدراك ٥٨، المنصف ٢٠/١، شرح التصريف ٢٠٢، الاقتضاب ٤١٨، شرح كتاب سيبويه لـابن خروف ٢٩٨ (بديري)، شرح المفصل لـابن يعيش ٣٠/١، شرح الملوكي ٢٣، شرح الشافية للرضي ٣٧/١، اللسان (دل)، شرح الأشموني ٤/٢٣٩، شرح شواهد شرح الشافية ١٢، ١٣. والمعرس: مَكَانُ التَّرْوِيلِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ. وَبِرْوَى: «الْدُّلَيْلُ».

(٣) النص من هنا إلى قوله: المتوجهة، منقول بتصرف يسير من الاقتضاب ٢/٣٢٤.

(٤) في الأصل: حيرة، بالباء. وكذا في الموضع التالي.

(٥) وهو الصفرة. وقيل: الصفرة إذا غلظت حتى تسود أو تخضر.

(٦) انظر الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧، ارتشاف الضرب ٣٢، ٣٣ (رجب)، المساعد ٤/١١. وفي أدب الكاتب ٤٧٤: «وقال سيبويه: ليس في الكلام فعل إلّا حرفاً في الأسماء إبل وَبِرٌّ وهو القلح في الأسنان، وحرفٌ في الصفة، قالوا: امرأة بلز، وهي الضخمة. قال أبو محمد: وقد جاء حرف آخر وهو إطل». قال ابن السيد في الاقتضاب ٢/٣٢٤: «هذا غلط، لم يحك سيبويه غير إبل وحده، قال: لانعلم في الأسماء والصفات غيره. وأما الحيرة والبلز فإنهما من زيادة أبي الحسن الأخفش، وليس من كلام سيبويه».

ولست بسعدي على فيه حبرة^(١) البيت
واما زيادة بعض [الناس]^(٢) «إطلا»^(٣) فزيادة غير صحيحة؛ لأنّ المعروف
«إطل» بسكون الطاء، ولم يسمع محرّكاً إلّا في [الشعر]^(٤) كقول امرئ القيس:
له إطلا ظبي وساقا نعامة^(٥)
في رواية من رواه هكذا، فيمكن أن يكون الشاعر حرّكه بالكسر
للضرورة، كما حرّك «الجلد» ضرورة^(٦)، فقال:
ضرباً أليما بسبت يلعن الجلدا^(٧)

(١) الشاهد للفرزدق. وروايته في الديوان ٢٧٢/١

ولست بسعدي على فيه حبرة^(٨)

انظر السيرافي النحوي ٦٠٥، النكت ١١٤٢، الاقتضاب ٣٢٤. وقد ورد الشاهد في المصادر نفسها
إلا الأخير، بكسر الحاء، ولم أقف على ذلك، وفي القاموس المحيط (حبر): حبرة، وحُبرة، وحِبر، وحِبرة.

(٩) ذهب الخرم به إلا سيرا. والصواب مأثبه إن شاء الله.

(١٠) استدرك ذلك ابن قتيبة في أدب الكتاب ٤٧٤، والمبرد في المقتصب ١٩٢/١، الاستدرake
٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧.

(١١) أثر فيه الخرم.

(١٢) عجزه:

ويرحاء سرحان وتقريب تغل

انظر الديوان ٢١، شرح الملوكى ٢٢، المطبع ٦٥. ورواية الديوان: «أيطلا»، وهي المخاضرة.

(١٣) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(١٤) صدره:

إذا تحرّد نوح قامتا معه

والبيت لعبد مناف بن ربيع المذلي. انظر شرح أشعار المذلين ٦٧٢، التسادر ٢٠٤، الغريب
المصنف ١٥٣/١، الكامل ٦٩٢، ١٤١٩، الأصول ٤٤٩/٣، السيرافي التحوي ٤٢١، الاستدرake
٥٨، المنصف ٣٠٨/٢، الخصائص ٣٣٣/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، المخصص ٨١/١، ٦٠/٤
المقرب ٥٦٤، شرح حمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/٢، ضرائر الشعر له ١٩، شرح كتاب سيبويه
للصفار ٤٣٥. والنوح: نساء يتحنّن. والسبت: النعل. ويلعن: يحرق. والضمير في قامتا لا بنتيه.

وقد حُكِيَ: أَتَانُ^(١) إِبْدُ، وَهِيَ الْمُتَوْحِشَةُ^(٢).

وَأَمَا «بِلْزُ» فَلَا حَجَّةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ فِيهِ «بِلْزُ» بِالْتَّشْدِيدِ^(٣)، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ «بِلْزُ» مُخْفِفًا مِنْهُ^(٤). «وَحُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا أَحْسَنُ الْلَّعْبَ إِلَّا جِلْخَ جِلْبَ، وَهِيَ لَعْبَةٌ لَهُمْ يَلْعَبُونَهَا»^(٥).

وَمَا اتَّقْدَدَ عَلَى سَيْبُوِيَّهُ، قَوْلُهُ: وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ «قَوْمٌ عِدَّهُ»^(٦). قَالُوا: قَدْ وَجَدُوا: «مَكَانًا سِوَى»^(٧)، وَ«دِينًا قِيمًا»^(٨) جَاءَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ^(٩).

وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَلْزَمُ، أَمَا «مَكَانًا سِوَى»^(١٠) فَهُوَ اسْمٌ فِي الأَصْلِ وَصَفَّ بِهِ، بَدْلِيلٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ صَفَّةً أَصْلِيَّةً لَتَمْكِنَ فِي الْوَصْفِ، فَذَكَرَ مَعَ الْمَذَكُورِ وَأَنْتَ مَعَ الْمُؤْتَثِ، وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا: بَقْعَةٌ سِوَى، فَدَلِيلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِصَفَّةٍ فِي الأَصْلِ.

وَأَمَا «دِينًا قِيمًا» فَلَا حَجَّةٌ فِيهِ لِأَنَّهُ مَصْدُرٌ فِي الأَصْلِ، مَقْصُورٌ مِنْ «قِيَامٍ»، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ «قَوْمًا» لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ، وَلَا تَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً إِذَا كَانَتْ عِينًا فِي

(١) فِي الأَصْلِ: ابْنَانٌ.

(٢) فِي الأَصْلِ: الْمُتَوْسِخَةُ. وَهِذِهِ الْكَلْمَةُ يَنْتَهِيُ النَّقْلُ مِنَ الْاقْتِضَابِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ. وَانْظُرْ الْمُتَعَّدَ ٦٥.

(٣) نَقْلُهُ أَبُو حِيَانَ عَنْ سَيْبُوِيَّهُ. انْظُرْ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٣٣ (رَجَب). وَانْظُرْ الْمُتَعَّدَ ٦٥.

(٤) انْظُرْ شَرْحَ عَيْنَنَ كِتَابَ سَيْبُوِيَّهُ ٢٧٨.

(٥) النَّصُ فِي الْاقْتِضَابِ ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

(٦) الْكِتَابُ ٢١٥/٢.

(٧) طَهٌ: ٥٨. وَهِيَ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ إِلَّا ابْنَ عَامِرَ وَعَاصِمَ وَحِمْزَةَ فَقْرُؤُوهَا بِضمِّ السِّينِ، وَوَافَقُهُمْ يَعْقُوبُ وَخَلْفُ وَالْأَعْمَشِ. انْظُرْ الإِقْنَاعَ ٦٩٩، إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٣٨٤.

(٨) الْأَنْعَامُ: ١٦١. وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْكُوفَيْنِ وَابْنِ عَامِرٍ، وَوَافَقُهُمْ خَلْفُ وَالْأَعْمَشُ. وَقَرَأَ الْبَاقِفُونَ: «قِيمًا»^(٩) بفتحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ. انْظُرْ الإِقْنَاعَ ٦٤٥، الدَّرِ المَصْوُنَ ٢٣٨/٥، إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٢٧٨.

(٩) اسْتَدَرَ كَهْمَانَ الرَّبِيْدِيَّ. انْظُرْ الْاسْتَدَرَاكَ ٥، ٦.

(١٠) فِي الأَصْلِ: مَكَانٌ.

مفرد لانكسار ماقبلاها إلا بشرط أن يكون ما بعدها ألفا، وتكون في مصدر لفعل معتل العين، أو في جمع قد اعترفت في مفرد، أو سكتت نحو «قام قياما، وعاد عيادا، وسوط وسياط، ودار وديار»، وتنقلب أيضا لانكسار ماقبلاها في الجمع، وإن لم يكن ما بعدها ألفا^(١) إذا اعترفت في المفرد، نحو «قيمة وقيم، وديمة وديم»، فدل انقلاب الواو ياء في «قيم» على أنه مصدر في الأصل وصف به كما وصف بـ«عدل، ورضا». وقد جاء «زيم»^(٢)، قال الشاعر:

.. تراعي متولا زيم^(٣)

يقال: متول زيم، أي: متفرق الأصل. ويقال: لحمه زيم، أي: متفرق. و«قالوا^(٤): ماء صرى، للمجتمع المستنقع، وماء روى، لل كثير المروي، قال الراجز: تبشرى بالرفة والماء الروى وفرج منك قريب قد أتى^(٥) وقال:

صرى آحن يزوي له المرء وجهه وإن ذاقه ظمان في شهر ناجر^(٦)

يروى: بفتح الصاد وكسرها. وقد جاء شيء منه بالهاء، قالوا: سبي^(٧)

(١) في الأصل: الف.

(٢) لم ينقط في الأصل، وأهل أيضا نقط الرأي في الموضعين التاليين.

(٣) البيت بتمامه:

بات ثلاث ليالٌ ثم واحدة
بذى المجاز تراعي متولا زيم

وهو للنابغة الذبياني. انظر ديوانه ٦٤، اللسان (زم).

(٤) النص منقول من الاقضاصاب ٣٢٦، ٣٢٥/٢.

(٥) في الأصل: تبشرى بالحر. انظر التوادر ٦٠٤، ٦٠٥، المخصص ١٥١/١٥١. والرفة: أقصر ورد الإبل على الماء وأسرعه.

(٦) البيت لدى الرمة. انظر الديوان ١٦٧٨، أمالي الزجاجي ١٢٣، أخباره ١٦١، أساس البلاغة (صرى)، اللسان (نحر، صرى).

(٧) في الأصل: شيء.

طِيَّبَةُ، لِلْحَالَلِ، وَخِيرَةُ، لِلشَّيْءِ الْمُخْتَارِ»^(١). ولا حجة في شيء من ذلك على إثبات «فِعْلٍ» في الصفات؛ لأنَّ جمِيعَ ذلِكَ لا يطابق موصوفه، فَإِنَّما «طِيَّبَةً» فِيْنَهُ مُؤْنَثٌ تابعٌ لمَذْكُورٍ، وَأَمَّا «صِرِىٰ وَرِوىٰ» فَوُصُوفُهَا الجُمُعُ وَالْمُفْرَدُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدةٍ، فَيُقَالُ: مِيَاهُ صِرِىٰ، وَمِيَاهُ رِوىٰ، وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الصَّفَةَ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَتْ مُحْكُومًا لَهَا بِحُكْمِ الْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ «بُقْعَةُ سِوَىٰ»، يُقَالُ: فَلَا يُطَابِقُ الصَّفَةُ الْمُوْصَوْفُ. وَالذِّي يُدَلِّلُ عَلَى أَنَّ الصَّفَةَ إِذَا لَمْ تُطَابِقْ مُوْصَوْفَهَا جَرَتْ مَجْرِيَ الْأَسْمَاءِ، جَمِيعُهُمْ «رَبْعَةٍ» عَلَى «رَبَّعَاتٍ»^(٢).

قلت: «فالثلاثي من الأصول يُتصوّر فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصرّف في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، ويتصوّر فيها مع تحريكها بالفتح أن تكون العين / [مضمومة]^(٣) ومفتوحة ومكسورة وساكنة، وكذلك مع تحريكها بالضمّ والكسر، [إِلَّا أَنَّهُ]^(٤) أَهْمَل^(٥) منها بناءً، وَهُمَا (فِعْلٌ، وَفِعْلٌ)؛ لكراهية الخروج من ضمّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضمّ»^(٦).

[٤٩]

(١) انتهى النقل من الاقتباس.

(٢) انظر المتمعن ٦٣، ٦٤، ٦٥، فالكلام منقول عنه بتصرف وزيادة أمثلة.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا التاء.

(٤) موضعه مخروم، وهو بقدر «إِلَّا» فقط، وقد ظهر بعد الخرم ألف، وهي ألف مستقلة غير متصلة بما قبلها. والمثبت من المتمعن ٦٠.

(٥) في الأصل: اصل.

(٦) النص في المتمعن ٦٠، وأوله فيه: «فَإِنَّمَا الْثَّلَاثَى».

هذا باب ماحقته النّوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل

قال -رحمه الله-: ويكون على (أفعُل) وهو قليل، ولا نعلم جاء وصفا^(١).
استدرك الزبيدي: شحم أمهُج عن أبي زيد -أي: ذو وَدَك^(٢)، رقيق.
«ويمكن^(٣) أن يكون مخدوفاً من (أمهُج) كـ(أسلوب)؛ لأنَّه قد سمع ذلك فيه،
وُجد بخط أبي علي عن الفراء^(٤): لِبْنُ أَمْهُجَ، فيكون (أمهُج) مقصوراً منه؛ إذ لم
يسمع إلَّا في الشِّعرِ، أنسد أبو زيد:

يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ وَشَحْمًا أَمْهُجاً^(٥)

وأيضاً فإنَّ (الأمهُج) اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قوله: شحم
أمهُج، مما وصف فيه بالاسم الجامد؛ لما فيه من معنى الصفاء والرقة، كما يوصف
بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف، ونحو ذلك^(٦) ما أنسده أبو عثمان من قول
الراجز:

[مِئَرَةُ الْعُرُقُوبِ إِسْفَى الْمِرْفَقِ^(٧)

-
- (١) الكتاب ٣١٦/٢ وفيه: «وهو قليل نحو أبلم وأصبع، ولا نعلم...».
- (٢) الاستدرك ٦٢. وفي الأصل: سمح امهلح على أبي زيد.
- (٣) النَّصُّ من هنا منقول من المتع ٧٣، وصاحب المتع ناقل عن ابن جنّي بزيادة وتصريف. انظر الخصائص ١٩٤/٣، ١٩٥.
- (٤) ابن جنّي هو ناقل هذا من خط أبي علي. انظر الخصائص ١٩٤/٣ ونصه فيه: «ووجدت...».
- (٥) انظر الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ١٩٤/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢.
- (٦) في المتع ٧٣: «ونحو من ذلك».
- (٧) انظر الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢. والمئرة: الإبرة. والمشفى: محرز الإسكاف، وهو أكبر من الإبرة قليلاً. والراجز يهجو امرأة، ويصفها بأنَّها هزلية.

فوصف بـ(إشفى) وهو اسم؛ لما فيه من معنى الحدة.

وقول الآخر:

فلا واللهِ والمهْرِ المُفَدّى
لأبْتُ^(١) وَأَنْتَ غَرْبَالُ الإِهَابِ^(٢)
كأنه قال: محرق الإهاب^(٣).

قال: « ولا يكون في الأسماء والصفات (أفعُل) إِلَّا أَنْ يَكْسِرَ عَلَيْهِ الاسم
للجمع »^(٤)

أبو بكر^(٥): « قالوا^(٦): أَسْنَمَةُ، وَأَذْرُحُ، لمواضعين. فإن قال قائل: إن^(٧)
(أَذْرُح)^(٨) جمع لا يعرف واحده سُمي به المكان! فذلك غير ممكن له في (أَسْنَمَة)؛
لأن^(٩) (أَفْعُلَة) بالباء لم يأت جمعاً لشيء البة . وقد حكى: أَصْبُعُ، [وَأَبْلُمَة]
أيضاً^(١٠).

قلت: قال بعض الأئمة: يحتمل أن يكون « أَفْعُلَة » بالباء لم يأت جمعاً لأنّه
ما جاء على بناء لأجل الباء، لا يكون دونها^(١١)؛ ألا تراهم يقولون: فعللة، وليس في

(١) سقط من الأصل، وأثبته من الممتنع.

(٢) ينسب لعميرة بنت طرامية الكلبية ولغيرها. انظر الوحشيات ٨، الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، الخطريات ٤٦.

(٣) انتهى النقل من الممتنع.

(٤) الكتاب ٣١٦/٢.

(٥) يعني: الزيادي.

(٦) في الأصل: قال. والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٧) في الأصل: أي.

(٨) في الأصل: اذرحا.

(٩) لم يثبت الناسخ إِلَّا الواو والألف التي بعدها، وتركباقي بياضا، وهو بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(١٠) في الأصل: دونهم. ولعل الصواب ما أثبته.

الكلام « فعل »، ومفعولة، وليس في الكلام « مفعول »^(١)، فيبقى الاعتراض بـ« أصبع » لا يقدر أن ينفصل عنها^(٢).

قال ابن عصفور^(٣): « فأما (أذرُح) و(أسْمَة) فعلمان، فلا يثبت بهما بناء؛ لأنَّ العَلَمَ أكثر ما يجيء منقولاً، بل من الناس من يُنكِرُ أنَّ يجيء مرتاحلاً^(٤)، فيحتمل أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون (أذرُح) (أَفْعُل)^(٥)، في الأصل سمى به، وكذلك (أسْمَة)، كان (أسْنَم)^(٦) في الأصل ثم سمى به.

فإن قيل: لو كان منقولاً من الفعل لما دخلت عليه تاء التأنيث؛ لأنَّ التاء لتدخل على الفعل المضارع!

فالجواب: أنه لما انتقل من الفعلية إلى الأسمية ساغ دخول تاء التأنيث عليه. والدليل على ذلك قولهم: اليَنْجَلَبة، في الخرزة؛ التي يجلب بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن الفعل المختصّ، لكن لما انتقلت إلى الأسماء ساغ دخول التاء عليها»^(٧).

قلت: ويدلُّ على ذلك أيضاً قول الشاعر:

(١) في الأصل: مفعول. وسيأتي الكلام عليها في آخر الباب.

(٢) قال أبونصر المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ بعد أن نقل كلام الزبيدي: « فالجواب أنَّ أَفْعُلَ حين لم يأت للواحد وأتى للجمع، ثم وجدنا أَفْعُلَةً وجب أن نحمله عليه، وبجعل الماء للتأنيث، ليست من البناء، ويكون على هذا جمعاً شاداً سمى به الواحد، وإن لم يعرف واحده، ونعد الماء لازمة لهذا الاسم كلزومها مفعولة، وتكون الماء لاحقةً كلحاقها في حجارة وبُولَة».

(٣) انظر المتمع ٧٥.

(٤) سبق تخرير القول ٣٠٦.

(٥) في المتمع ٧٥: « فعلاً».

(٦) في الأصل: كان أسماءً. والتوصيب من المتمع ٧٥.

(٧) انتهى النقل من المتمع.

بِوَحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ^(١)

وهو اسم موضع سمي بالفعل، فلما صار اسمًا قطعت همزة الوصل.
ووجه ابن عصفور «أصبع وأنملة» على أنه «قد حكى: أصبع، وأنملة بضم
الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً، كما قالوا في (برقع): بُرَقَ، بالتحفيف»^(٢).
وأنشد ابن السيد على «أشمة» قول زهير:

ضَحَّوَا قَلِيلًا قَفَا كُثْبَانِ أَسْنَمَةٍ وَمِنْهُمْ بِالْقَسْوُمِيَّاتِ مُعْتَرِكٌ^(٣)
وأنشد في «أذرح» قول ذي الرمة:

فَشَدَّ إِصَارَ الدِّينِ أَيَامَ أَذْرَحٍ وَرَدَ حُرُوبًا قَدْ لَقَحْنَ إِلَى عُقْرٍ^(٤)/
وقوله: «[وليس] في الكلام [إفعُل]»^(٥).

[٤٩]

قال أبو بكر: «وذكر ابن الأنباري^(٦) أنه يقال: إصبع بكسر [الهمزة وضم
الباء]^(٧) لغة»^(٨).

(١) صدره:

أَشْلَى سَلُوْقِيَّةً بَاتْ وَبَاتْ بِهَا

وهو للراعي النميري. انظر الديوان ٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، اللسان (صمت).

(٢) المتمع ٧٥، ٧٦.

(٣) الديوان ١٢٨. ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٤) الديوان ٩٧٤، اللسان (عقرا). ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٥) الكتاب ٣٦/٢ وما يليه معقوفين تكملاً منه.

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار [٢٧١، ٣٢٨هـ] كان من أعلم الناس ب نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظاً للغة.أخذ عن ثعلب، وآخرين، وأخذ عنه الدارقطني وغيره. من تصانيفه: شرح المفضليات، وشرح القصائد السبع الطوال، المذكر والمؤثر، وغيرها. انظر طبقات النحوين واللغويين ١٧١، ١٧٢، نزهة اللباء ١٩٧-٢٠٤، بغية الوعاة ١/٢١٤-٢١٤.

(٧) موضعه محروم في الأصل. يقدر كلامه، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٨) الاستدراك ٦٣.

قلت^(١): «أَكْثَرُ أَهْلِ الْلُّغَةِ عَلَى أَهْلِهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْفَصَحَاءِ. قَالَ الْفَرَاءُ: وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَارِوَاهُ الْبَصَرِيُّونَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: إِصْبَعٌ، فَإِنَّا بَحْثَنَا عَنْهَا^(٢)، فَلَمْ نَجِدْهَا^(٣).»

قوله: وعلى «أَفْعِلَاءَ» فالاسم: الأرباع، لأنعلم غيره^(٤).
قال أبو بكر: «قد جاء (الأرمداء)، للرماد، عن أبي عمرو. وانختلف فيه عن أبي زيد، فحكي ابن قتيبة عنه: الأرمداء [للرماد]^(٥). وحكي غيره عن أبي زيد: هذه أرمداء كثيرة، لجمع الرماد»^(٦).

قلت: حكى أبو حاتم عن أبي زيد: أرمداء، وهو للرماد العظيم، وأنشد:
لم يُقِّرِّ هذا الدَّهْرُ مِنْ آيَاتِهِ غَيْرَ أَثَافِيهِ وَأَرْمَدَائِهِ^(٧)
قال الباطليوسى^(٨): «هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأنّ أبا عليًّا البغدادي قد حكى أنه يقال: رماد، ويجمع على (أرمدة)، ويجمع (أرمدة) على (أرمداء)، فإذا

(١) النص الآتي منقول من المatum ٧٦. وانظر الخصائص ٢١٢/٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٧/٢.

(٢) في الأصل: فإذا بحثنا عليها.

(٣) انتهى النقل من المatum. وانظر كلام الفراء في الخصائص ٢١٢/٣. وفيه: «قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأئملاة جميع ما يقول الناس».

(٤) الكتاب ٣١٧/٢ والنصل فيه: «ويكون على (إفعلاء)، ولانعلمه جاء إلا في (الأرباع)، وهو اسم. وكذلك أفعلاء، ولانعلمه جاء إلا في الأرباع». والنصل كما أثبته المؤلف في الاستدراك للزبيدي ٦٥. قال أبو علي القالي في المقصور والمددود ٤٠٨: «وقال أبو زيد: بنو عقيل يقولون: يوم الأرباعء بكسر الباء».

(٥) تكميلة من الاستدراك ٦٥. وانظر أدب الكاتب ٤٧٥.

(٦) الاستدراك ٦٥. والنصل أيضا في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

(٧) لأبي التّجم. انظر الديوان ٢٤، أدب الكاتب ٤٧٥، جمهرة اللغة ٦٣٩، المقصور والمددود للقالي ٤٠٨، سر صناعة الإعراب ٦٦٠، المنصف ١٤٣/٢، الخاطريات ١١٦، تذيب اللغة ١١٥/١٥، المخصوص ٤١/١١، ٧٧/١٦، الاقتضاب ٣٢٦/٢.

(٨) الاقتضاب ٣٢٦/٢.

كان جمـعاً^(١) لم يعتد زـيادة؛ لأنـ سـيـويـه إـنـما ذـكـر أـنـ لاـيـكـون إـلاـ فـيـ الـأـحـادـ، لـافـ الجـمـعـ. وـذـكـرـ أـبـوـ عـلـيـ [إـنـ]^(٢) ابنـ درـيدـ كانـ يـروـيـ:

غـيرـ أـثـافـيهـ وـإـرـمـدـائـهـ

بـكـسـرـ الـهـمـزـةـ^(٣)، فـيلـزمـ عـلـىـ هـذـهـ الرـوـاـيـةـ أـنـ يـكـونـ اـسـمـاـ مـفـرـداـ، وـهـوـ زـيـادـةـ عـلـىـ مـاـحـكـاهـ سـيـويـهـ؛ لأنـهـ^(٤) قـالـ: وـيـكـونـ عـلـىـ (إـفـعـلـاءـ)^(٥) بـكـسـرـ الـهـمـزـةـ، ثـمـ قـالـ: وـلـانـعـلـمـهـ جـاءـ إـلـاـ فـيـ (إـلـأـرـبـاعـ)^(٦).

فـفيـ (إـلـأـرـبـاعـ) عـلـىـ هـذـاـ ثـلـاثـ لـغـاتـ: أـرـبـاعـ بـفـتـحـ الـهـمـزـةـ، وـبـلـاءـ^(٧)، وـإـرـبـاعـ بـكـسـرـهـماـ، وـأـرـبـاعـ بـفـتـحـ الـهـمـزـةـ، وـكـسـرـ بـلـاءـ^(٨).

ثـمـ استـدـرـاكـ أـبـوـبـكـرـ الزـبـيـديـ، فـقـالـ^(٩): «وـقـدـ جـاءـ أـيـضـاـ مـنـ هـذـاـ الـبـابـ مـاـ لـمـ يـذـكـرـ سـيـويـهـ (إـفـعـلـةـ)، قـالـواـ: هـوـ إـكـبـرـةـ قـوـمـهـ، إـذـاـ كـانـ أـقـعـدـهـمـ فـيـ النـسـبـ، وـ(فـعـلـاءـ)، قـالـواـ: حـبـنـطـاـ^(١٠)، بـعـنىـ حـبـنـطـىـ، لـلـعـظـيمـ الـبـطـنـ، وـ(فـعـيـلـ)، قـالـواـ: حـقـيـسـاـ،

(١) في الأصل: جمـعاـ.

(٢) تـكـملـةـ مـنـ الـاقـضـابـ ٣٢٦/٢ يـلـتـشـمـ بـهـاـ الـكـلامـ.

(٣) الـذـيـ فـيـ جـمـهـرـ الـلـغـةـ ٦٣٩ـ: أـرـمـدـاءـ بـالـفـتـحـ، وـقـدـ نـبـهـ الـحـقـقـ عـلـىـ مـاـنـقـلـ عـنـ اـبـنـ درـيدـ، ثـمـ قـالـ: وـهـوـ بـالـفـتـحـ فـيـ الـأـصـوـلـ. وـمـاـ يـؤـيـدـ أـنـهـ بـالـفـتـحـ كـمـاـ جـاءـ فـيـ أـصـوـلـ جـمـهـرـ الـلـغـةـ نـصـ اـبـنـ درـيدـ فـيـهـاـ عـلـىـ أـنـهـ جـمـعـ رـمـادـ.

(٤) في الأصل: لاـ.

(٥) في الأصل: اـفـعـلـلـ.

(٦) لـمـ يـذـكـرـ أـبـوـبـكـرـ الـقـالـيـ إـرـبـاعـ، وـلـاـ إـرـمـدـاءـ، بـكـسـرـ الـهـمـزـةـ فـيـ كـاتـبـهـ المـقصـورـ وـالـمـدـدـودـ ٤٠٨ـ، وـذـكـرـهـماـ بـفـتـحـ الـهـمـزـةـ وـكـسـرـ بـلـاءـ، وـفـسـرـهـ بـالـرـمـادـ، وـأـنـشـدـ الـبـيـتـينـ السـابـقـيـنـ بـفـتـحـ الـهـمـزـةـ مـنـ أـرـمـدـاءـ، ثـمـ قـالـ: «وـمـاجـاءـ مـنـ هـذـاـ الـمـثالـ قـلـيلـ فـيـ الـوـاحـدـ جـدـاـ، لـأـعـلـمـ أـتـىـ مـنـهـ غـيرـ هـذـيـنـ الـحـرـفـيـنـ»ـ.

(٧) نـقـلـتـ عـنـ بـعـضـ بـنـيـ أـسـدـ. انـظـرـ الـلـسـانـ (رـبـعـ).

(٨) اـنـتـهـىـ النـقـلـ مـنـ الـاقـضـابـ.

(٩) الاستـدـرـاكـ ٦٦ـ، ٦٧ـ.

(١٠) فيـ الاستـدـرـاكـ ٦٦ـ: «فـعـلـاءـ، قـالـواـ: حـبـنـطـاءـ». وـهـوـ خـطـأـ. انـظـرـ الـمـعـنـعـ ١٠٤ـ، الـلـسـانـ (جـبـطـ).

للرجل القصير، وحيفس أيضاً، و(فُعَال)، قالوا: ضُنَّاك، وضُنَّاك^(١) للعظيمة من النوق، و(إِفْعَالٌ)، قالوا: إِسْحَارٌ، لغة في أَسْحَارٍ^(٢)، و(أَفْعَلَاءُ)، قالوا: الْأَرْبَاعَاءُ، لعود من أعود الأنبية^(٣)، و(أَفْعَلَوْيِ)، قالوا: قَدَ الْأَرْبَاعُوْيِ، إِذَا قَدَ مُتَرَبِّعًا، وَأَفْعَلَاءُ، قالوا: الْأَرْبَاعَاءُ، اسم موضع، قال سحيم بن [وَشِيل]^(٤):

- حكى البحرياني: قَعَدْ فلانُ الْأَرْبَعَاءِ. قَالَهُ ابْنُ السَّيْدِ فِي الْمُثْلِثِ^(٦) - وَ(أَفَقُولُ)، قَالُوا: أَلْتَجُوجُ، لِلْعُودِ»^(٧).

(١) في الاستدراك ٦٦: «قالوا: صنآل للعظيمة». وصناآل هنا تحريف. انظر المatum ٨٥.

(٢) في الاستدراك ٦٦: «وأغالّ قالوا: أصحاب لغة في إسحاق». وهذا خطأ؛ لأنّ سيبويه ذكره بفتح المهمزة. انظر الكتاب ٣١٦/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨.

(٣) في المقصور والممدود للقالي ٤٠٩: «الأربعاء: عمود من أعمدة الخبراء، ولم يأت منه غير هذا الحرف الواحد، ولم يذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاءه هذا الحرف عن طريق الكوفة».

(٤) تكملة من الاستدراك ٦٦ يلائم بها الكلام. وهو سحيم بن وثيل الرياحي البربوعي التميمي. شاعر مشهور الذكر جيد الموضع في قومه، مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، وهو الذي فاخر غالب بن صعصعة أبا الفرزدق في نحر الإبل. انظر الاشتراق ٢٢٤، طبقات فحول الشعراء ٥٧١، نزانة الأدب ٢٦٥/٢٦٦.

^(٥) والبيت في تاج العروس (ربع) وفيه: «اللياهم».

(٦) انظر المثلث ١/٣٤٥. وهذه العبارة مما حشأه المؤلف. وفي المقصور والممدوح للقالي ٤٩٣: «يقال: قعد فلان الأربعاء والأربعاء، أي: متربعاً، حكاها اللحياني، وهو نادران لأعلم في الكلام غيرهما». وقال ٣٠٣: «وقد ذكر هذا الحرف ابن الأعرابي على أفعلاء بفتح العين، يقال: مشت الأربعاء بفتح الباء، وجلس فلان الأربعاء، وهو نوع من الجلس. وهذا أندر وأكثر شذوذًا مما ذكره اللحياني، فلذلك أهملناه».

(٧) في الأصل: للود. وبه ينتهي النقل من الاستدراك.

وقع في كتاب أبي نصر^(١): يوم أرُونان^(٢) مرفوع، وإنما القوافي محرورة^(٣)، فأولها:

أَلَا أَبْلُغُ بْنِي خَلَفَ رَسُولًا
أَحْقَا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي^(٤)
والذِي قُرِئَ عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ بِالْخَفْضِ، قَالَ: وَكَذَا رَوَوْهُ^(٥)، يَرِيدُ:
أَرُونَانِي، مُخَفَّفٌ^(٦).

ويقال: لو شدّد على النسب لخرج عن الصفة!

(١) يعني-والله أعلم-: نسخة أبي نصر من كتاب سيبويه، لا شرحه لعيون كتاب سيبويه؛ لأنّه ليس فيه شيء مما سيأتي.

وأبونصر: هارون بن موسى بن صالح القيسى المجريطي القرطبي [ت: ٤٠١ هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله الرباحي راويه عن أبي جعفر النحاس، وقد سبقت ترجمة الرباحي، كما أخذ عن القالي، وغيرهما، وأخذ عنه أبو عمر الطلميكي، وابن عبد البر. من مصنفاته: شرح عيون كتاب سيبويه. انظر ترجمة أبي نصر في طقات النحوين واللغويين ٣١٠، الصلة ٦٢٠، إنباه الرواية ٣٦٢/٣، شرح عيون كتاب سيبويه ١٨-٧ (الدراسة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢ وهو فيه بالرتفع. ويريد قول النابغة الجعدي:

فَظَلَّ لَنْسُوَةُ النَّعْمَانَ مَنَّا عَلَى سَفَوانَ يَوْمَ أَرُونَانَ

قال ابن سيده -اللسان (رون)-: «هكذا أنشده سيبويه، والرواية المعروفة: يوم أرُونَانِي». وبالرفع في السيرافي النحوي ٦١٥، الأضداد لابن الأباري ١٦٦ رواية عن أبي العباس ثعلب. وبالجر في شعر النابغة الجعدي ١٦٣، التوادر ٥٢٩، القائض ٤٠٤/١، الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب في الأضداد ١١٠)، المسائل المشورة ٢٤٦، المنصف ١٧٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٥/٢، المخصص ٦٢٩، سفر السعادة ٤٤. وقد سبق لـ«أرُونَان» ذكرٌ في باب علم حروف الروايد.

(٣) في الأصل: مجموعة.

(٤) في الأصل: على أبلغ. انظر الديوان ١٦٤، السيرافي النحوي ٦١٦. وفي شعره المطبوع هو البيت الرابع عشر. والأخطل: الشاعر التغلبي النصري المعروف. وبنو خلف: رهطه.

(٥) في الأصل: ردّوه. والصواب مأثبه، إن شاء الله.

(٦) قال ابن سيده في المخصص ٦٢٩: «وهذا لainفت في رواية سيبويه؛ لأن الإقراء في شعرهم كثير، ولا سيما بين المرفوع والمحور». .

فيقال في جوابه^(١): إنه كـ«أَحْمَرْ وَأَحْمَرِيّ»، وـ«دَغْفَلْ وَدَغْفَلِيّ»؛ لأنك تقول: عيش دغفل، ودغفل^(٢).

قال: ويكون على «فعايل» غير مهموز، فالاسم: العثایر، والخثایل، ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لم يجيء واحده^(٣).

أبوبكر: «قد ذكر في باب زيادة الياء^(٤): رجل طريم^(٥)، فيجب أن يكون جمعها طرايم^(٦).

قلت: أمّا «طريم» فقد ذكره هو^(٧)، فيكون معنى قوله: «كما لم يجيء واحده» أي: كثيراً، أي: الجمع لقلته، وقلة الجمع في الصفة، فلا يكون قياس^(٨) الزبيدي صحيحًا في جمعه؛ لأنّ الصفة جمعها قليل ومستكره، فأحرى هذا مع قلته، فإن جاء وسع قيل، وإنّ لم يُقْسِ^(٩).

قال: وعلى «تفاعيل» فالاسم «التماثيل»^(١٠)، ولم يأت وصفا^(١١).

(١) في الأصل: جواد.

(٢) أي: واسع. انظر اللسان (دغفل). قال السيرافي: «فهذا يتحمل وجهين: أحدهما أن يكون قد أقوى، والآخر أن يكون نسب النعت إلى نفسه، والعرب قد تفعل هذا». انظر السيرافي التحتوي ٦١٥.

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ وفيه: «...والخثایل، إذا جمعت الخثیل والعثیر، ولانعلمه...».

(٤) في الأصل: في باب الزيادة في الياء.

(٥) وهو الطويل. انظر الكتاب .٣٢٥/٢

(٦) الاستدراك ٨٠ وبعده: «مكسّراً صفةً».

(٧) أي: سبيويه.

(٨) في الأصل: قبلهن.

(٩) قال المحرطي في شرح عيون كتاب سبيويه ٢٨٤ راداً على الزبيدي: «إما عن غير (طرايم)؛ لأنه قد ذكره في موضع فدلّ على أنه استثناء في الجمع».

(١٠) في الأصل: تفاعل . . . العناييل.

(١١) الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: «ويكون على تفاعيل فالأسماء نحو: التجافيف والتماثيل، ولانعلمه جاء وصفا».

[٥٠] أبو بكر: / «[قد جاء]^(١) (رجل تلقاء، ورجل تقواله)، عن الكسائي، و(رجل تبذارة، وترعابة)^(٢). فلامتنع ذا أن يجمع على (تفاعيل)^(٣).

قلت: هذا لا يلزم أيضا لما تقدم من قلة جمع الصفات.

قال: وعلى «يفاعل» فالاسم^(٤) «اليحامد، واليرامع»^(٥).

أبو بكر: «قالوا: ناقة يعمَّلة، صفة، والجمع (يُعامل)^(٦).

قلت: إن كان «يُعامل» مسموعا فحينئذ يُعرض به. وإن كان غير مسموع ولم يجيء وصفا مقيسا، فالجواب عنه ما تقدم. على أنه إن كان «يُعامل» مسموعا لا يلزم^(٧)؛ لأنَّه يذكر هو^(٨) هذا أبدا مع الأسماء لاستعماله استعمالها، ولذلك ذكره في باب «أفعال»^(٩).

(١) موضعه مخروم.

(٢) في الاستدراك ٨٠: «وبذارة: يبذر ماله، عن أي زيد، وترعابة».

(٣) الاستدراك ٨١ وبعده: «فيكون على (تلعيب، وتلائم) ونحوه».

(٤) في الأصل: قال: والاسم. فقط. وأثبته من الاستدراك ٨١ لأنَّه منقول منه.

(٥) انظر الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: «ويكون على يفاعل نحو: اليماد واليرامع».

(٦) الاستدراك ٨١ وفيه: «قد جاء ناقة...»

(٧) ورد النص في الأصل هكذا: قلت: إنَّ كأن يُعامل مسموعا فحينئذ يُعرض به وإنَّ كأن ولم يجيء وصفا فالجواب صحته ما تقدم على أنه إنَّ كأن يُعامل مسموعا فحينئذ يُعرض به وإنَّ كأن ولم يجيء وصفا مقيسا فالجواب عنه ما تقدم على أنه إنَّ كأن مسموعا لا يلزم...».

(٨) أي: سيبويه.

(٩) يزيد في باب ما يصرف وما لا يصرف. قال سيبويه ٢/٢: «هذا باب أفعال إذا كان اسمًا وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد، فما كان من الأسماء أفعال فنحو: أفكَّ وأزْمَلْ وأيَّدَعْ وأرَبَعْ لاتنصرف في المعرفة... وأما ما أشبه الأفعال سوى أفعال فمثل: اليرمع، واليَعمل وهو جماع اليَعملة». وقد نص في ٣٢٥/٢ على اسميه أيضا فقال: «واما الياء فتلحق أولًا فيكون الحرف على (يَفعل) في الأسماء نحو: اليرمع واليَعمل واليرِمق، ولانعلمه جاء وصفا». قال ابن عاصور في الممتع ٩٥: «فاما جمل يَعمل، وجمال يَعامل، فإنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انتصافه كما تقدم، وبديل ولايته العوامل...». وذكر

وقوله: وعلى «فَعَوْيِل» وصفا، نحو «القَرَاوِيْح»، ولا نعلم جاء اسم^(١).

أبو بكر: قد ذكر في هذا الباب: عصواد، وقرداش، اسمين^(٢)، فيجب أن

يجمعاً^(٣) على (عصاويد وقرداش)^(٤).

قال: «ويكون على (فعاليت)^(٥).

أبو بكر: قد جاء في باب التصغير (مَلَكِيْت)^(٦) جمع (مَلَكُوت)، وهو

اسم^(٧).

لأدري أين ذكره في التصغير^(٨)، فإن كان ثبت عنده، فلا اعتراض به؛ لأنّه

السيرافي اليحامد جمع يحمد واليرامع جمع يرمي، ولم ينص على سماع. انظر السيرافي التحوي ٦٢٧.

(١) الكتاب ٣١٩/٢ ونصه: «ويكون على فعاوبل وصفا نحو: القراويخ والجلاويخ وهي العظام من الأودية، ولا نعلم جاء اسمها».

(٢) انظر الكتاب ٣٢٢/٢.

(٣) في الأصل: يجمع. والثابت من الاستدراك ٨١.

(٤) الاستدراك ٨١. المؤلف لم يناقش الزبيدي في هذا؛ لأنّ منع القياس الذي ذكره في الصفة سابقاً، لا يصلح هنا. وكذا فعل ابن عصفور في المatum ١٣٠ فقال: «على فعاوبل، ولا يكون إلا صفة... وقد يجيء اسم بالقياس؛ لأنّ عصواداً اسم، وقياس تكسيره عصاويد». والذي ردّ على الزبيدي هذا الاستدراك وأمثاله أبونصر المجريطي، وحجّته تقوم على أنّ سيبويه ذكر المفرد -سواء كان اسم أو صفة- في مكان، فحينما يقول لم يأت، فمراده: غير هذا الذي ذكرت، أي: أنه قليل. وقد نقلت نصّ المجريطي في فعاوبل قليل، وهذا نصّه في فعاوبل: «وكذلك فعاوبل؛ لأنه حين قال فيه: ولا نعلم جاء اسمها، فإنما يعني: حاشى تحلبة، حاشى عصاويد وقرداش، لذكره لهما مفردين اسمين». انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥.

(٥) الكتاب ٣١٩/٢.

(٦) في الأصل: مالكيت.

(٧) الاستدراك ٨٢ وفيه: «قد ذكر في كتابه في باب التصغير...».

(٨) ذكره في باب تحقيق ماثبت زيادته من بنات الثلاثة في التحقيق ١١٩/٢ فقال: «ومثل ذلك: عفريت وملكون، تقول: عفريت؛ لأنك تقول: عفاريت، ومليكت؛ لأنك تقول: ملاكيت». وقد نبه

قد ذكره.

قال: «ويكون (فعالٍ)^(١) في الاسم نحو (حُبَارَى)، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع»^(٢).

أبو بكر: «قد جاء (فعالٍ) صفة للواحد، قالوا: جملٌ عَلَادِيٌّ»^(٣).

قلت: هذا اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنَّه قد ذكره بعدُ، فيكون إطلاقه هنا القول مقيداً^(٤) بما يذكر بعدَ بيسير^(٥).

قال: «وعلى (فعالٍ) نحو (ذِفْرَى، وَمِعْزَى)، ولا نعلم جاء وصفاً»^(٦).

أبو بكر: «قال أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: يقال: رَجُلٌ كِيسَى، لِلَّذِي^(٧) يَتَلَوْ وَحْدَهُ»^(٨).

وقد حكى أهل اللغة: كاصٌ طعامه يكيسه إذا أكله وحده^(٩). وهو اسمٌ وصف به، بدليل استعمالهم له جاريَا على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأة كِيسَى،

على هذا أيضاً أبو نصر المجريطي، وبين أن سيبويه إنما يريد قلة ذلك. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥. وقد ذكر ابن عصفور في المatum ١٤٢ أنَّ (ملاكت) قياس، لم يسمع.

(١) في الأصل: ولا حباري.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: «نحو: حباري وسماني ولِبادِي...»

(٣) الاستدراك ٨٢ وفيه: «عَلَادِي». وهو تحريف. والعَلَادِي: الشديد من الإبل.

(٤) في الأصل: مفيداً.

(٥) قال سيبويه ٣٢٣/٢ : «وقالوا: عَلَادِي نحو: حُبَارَى، فجعله فعالٍ، وهو قليل».

(٦) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: «ويكون على...»

(٧) في الأصل: كيسى الذي، بالضاد، وكذا في الموضع التالية. وفي الاستدراك: «كيسى منون للذِي...».

(٨) الاستدراك ٨٣. وانظر التكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقالي ١٩٨.

(٩) انظر الاستدراك ٨٣، التكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقالي ١٩٨.

وقد قدّمنا أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف يحكم لها بحكم الأسماء^(١).

«وقال بعضهم: هو (فعلى) ^(٢). وهذا خلف؛ لأنَّ « فعلى » وألفها لغير التأنيث، لم تجئ في الاسم، ولا صفة، إلَّا ماجاء في « بهمة » ^(٣).

قال: « وعلى (فعّال) ولانعلمه جاء وصفاً ^(٤).

أبوبكر: قد تقدم من قولنا: رجل تلقامة ^(٥).

قال: وعلى « فعال » ولانعلمه جاء وصفاً ^(٦).

أبوبكر: « قالوا: رجل دنابة، ودنامة، للقصير » ^(٧).

(١) انظر المتع ٨٨.

(٢) الاستدراك ٨٣. ولم أقف على القائل.

(٣) هذا الرد ذكره الزبيدي ٨٣، ٨٤.

(٤) الكتاب ٣٢١/٢ ونصه: « ويكون على تفعال نحو: تحفاف وتمثال وتلقاء وبيان، ولانعلمه...».

(٥) الاستدراك ٨٥ بتصرف. قال السيرافي: « أما تلقامة، وتلعاية فقد ذكر سيبويه في باب المصادر تحملت تحملاً وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تحملة، وزون تلقامة، وتلعاية: تفعالة، مثل: تحملة ». انظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ).

وقال ابن جنّي في الخصائص ١٨٧/٣، ١٨٨: « أما (تلقامة وتلعاية)، فإنه وإن لم يذكر ذلك في الصفات فقد ذكر في المصادر: تفعلت تفعالاً، نحو: تحملت تحملاً، ومثله: تقربت تقرّباً، ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون تحملة، فإذا ذكر تفعالاً فكأنه قد ذكره بالهاء؛ وذلك أن الهاء زائدة أبداً في تقدير الانفصال على غالب الأمر ». ثم أخذ يستدلّ على أنَّ هذا الاستعمال عند العرب ليس من قبيل الوصف بالمصدر مثل: هذا رجل صوم، وأنَّ الهاء للمبالغة، وإنما هو مثل: مررت بنسوة أربع، وصف غير متمكن.

وقد خالفه ابن عصفور في التعليل ووافقه في المدف فقال في المتع ١٢٩، ١٣٠: « فأما قولهم: رجل تلقامة، وتلعاية، فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنَّ تلقاماً، وتلعايا مصدران، فوصف بهما، ودخلت الناء للمبالغة ».

(٦) الكتاب ٣٢١/٢.

(٧) الاستدراك ٨٥ وفيه: « رجل دنامة للقصير ودنابة ». ودنابة عن الفراء في الغريب المصنف ٦٠/١. قال ابن عصفور في المتع ٩٩: « فأما قولهم: رجل دنابة، فهو من الوصف بالاسم؛ إذ لم يطابق

=

قال: « ويكون على (فعلان) اسم»^(١).

أبوبكر: « قد جاء صفة قالوا: جمل علیان، وناقة علیان، أي: طويلة »^(٢).

« ويكون على (فعلان) في الاسم، نحو (فرگان، وعرفان)، ولانعلمه جاء

وصفا »^(٣).

أبوبكر: « قالوا: رجل كليماني، حيد الكلام. عن الفراء »^(٤).

يمكن من تعابير النسب أن يكون بذلك لم يذكره^(٥) الإمام في أصول الأبنية.

« ويكون على (مفعلي) قالوا: مرعزى »^(٦).

أبوبكر: هكذا^(٧) وقع هذا الحرف، وأنا أحسبه « مرعزاء » على مثال

موضوعه ».

(١) الكتاب ٣٢٢/٢.

(٢) الاستدراك ٨٧ وفيه: « رجل علیان ». قال ابن عصفور في المتع ١٢٣: « فأما قوله: رجل علیان، فمن الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قد قالوا: ناقة علیان، فوصفوا به الناقة، ولم يدخلوا التاء. ومنهنا أن الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء ». وهذا أيضاً مذهب المؤلف، وقد ذكره قبل قليل، واكتفى بذكره هناك.

(٣) الكتاب ٣٢٤/٢.

(٤) الاستدراك ٨٩ وفيه: « قد جاء: رجل ... »

(٥) في الأصل: لم يذكر.

(٦) في الكتاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥: « ويكون على مفعلي نحو: مرعزى، وهو صفة. ويكون على مفعلي، قالوا: مرعزى، وهو اسم ». وقد ذكر قبله بقليل في الصفحة نفسها مرعزاء، فقال: « ويكون على مفعلاً قالوا: مرعزاء، وهو قليل ». وهذا الأخير هو المقصود، وبناء على كلام الربيدي الآتي فهو في نسخته مقصور، ولذا قال تكرر، ورد عليه المؤلف بأنه لم يقع في النسخ إلاً ممدوداً. المؤلف في هذه المسألة لم ينقل كلام سيبويه من كتابه كما يظهر، إنما نقله من كتاب الاستدراك، ولهذا أورد الكلمة مقصورة كما ذكرها الربيدي.

(٧) في الأصل: هذا.

«مَفْعِلَاء» لأنّ «مَرْعِزَى» قد تكرر.

قلت: ليس لتكرّر هذا فقط يقال، بل كان يكون خلفاً لأنّ ذكره فيما الألف فيه خامسة، و«المرعزى» هي فيه سادسة. على أنه لم يقع في النسخ إلّا «مرعzaء»، مددوداً^(١)، لكنه كذا رواه هو.

ويكون على «مفعلي» في الاسم «مرعزاً»^(٢).

قال أبو بكر: «قد جاء صفة، قالوا: رجلٌ مُرْقَدٌ، للكثير الرقاد»^(٣).

قال المؤلف: وحكي ابن القوطية^(٤) في المقصور والمددود: رجلٌ مُرْقَدٌ،

يرقدُ في الأمور، أي: يسرع^(٥). وأنشد / أبو عبيدة:

فَظَلَّ يَرْقَدُ مِنَ النَّشاطِ كَالْبَرْبَرِيُّ لَجَّ فِي الْخِرَاطِ^(٦)

قلت: والمرعزُ و[المرعزى]^(٧) والمرعzaءُ والمرعzaءُ. قال أبو بكر:

(١) في الأصل: مددود.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢ بتصرف.

(٣) الاستدراك ٩١.

(٤) في الأصل: القطرية. وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم [ت: ٣٦٧—] والقططية أم إبراهيم جد أبيه، واسنها سارة بنت المقترن، وجدتها أحد ملوك القوط، سكان الأندلس قبل دخول الإسلام. أخذ عن ابن الأعبس وقاسم بن أصبغ، وغيرهما، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة. له تصاريف الأفعال، المقصور والمددود، شرح رسالة أدب الكاتب، وغيرها. انظر بغية الملتمس ١٠٢، إشارة التعين ٣٢٨، بغية الوعاة ١٩٨/١.

(٥) انظر جمهرة اللغة ١٢٤٥، المقصور والمددود للقالي ٢٩٩. وذكر في اللسان (رقد) المعنيان لمرقدى.

(٦) للعجاج يصف ثوراً. انظر الديوان ٢٥٣، اللسان (رقد، خرط). قال ابن عصافور في المتمع ١٢٩: «فاما قولهم: رجلٌ مُرْقَدٌ، فمن قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنّها غير مطابقة لوصفها؛ ألا ترى أنها جارية على مذكّر، وهي مؤنثة بالألف، وقد تقدم أنّ الدليل على أنّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء، فلا يثبت بها مفعلي في الصفات». وقد ذكر المؤلف هذا قبل قليل في فعلى.

(٧) موضعه مخروم، وأثبته من اللسان (رع).

(٨) في الأصل: والمرعzaء، والمثبت من اللسان (رع).

« و(الْمِرْعَزِي) : معروف . وجاء به سيبويه للاسم والصفة ، ولا أعلم صفة ، إلّا أن يكون معناه اللّين من الصّوف »^(١) .

(١) في الأصل: الصرف. انظر الاستدراك ١١٤ . وفي اللسان (رع): « وجعل سيبويه المِرْعَزِي صفة، عنى به اللّين من الصّوف ».

المستدركات من الأبنية^(١)

«(فعالة)، قالوا: عُنْظاب، لضرب من الجراد^(٢).

و(فعالة)، قالوا: تلقّاعة، للرجل الكثير الكلام، وتلّعابة، للكثير اللعب، وتكلّمة، للكثير الكلام جيده. عن الفراء^(٣).

و(تفاعل)، قالوا: جمل ثرامز، وهو الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويترنل^(٤).

وهذا ينبغي أن يكون «فعاللا»؛ لأنّ التاء لا يحکم عليها بالزيادة إلّا بدليل، ولو كانت بالعكس لابنغي هنا إلّا يستدرك، ويقدّر أبداً لعدم البنية، وكان ينبغي أن يحکم بالزيادة^(٥).

(١) سينقل المؤلف المستدركات الآتية من كتاب الاستدراك للزبيدي. قال ابن جنّي في الخصائص ١٨٨/٣: «وعلى الجملة فإنّ الفوائد عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتوّمّلت حقّ تأمّلها، فإنما - إلّا مالا بال به - ساقطة عن صاحب الكتاب؛ وذلك أنها على أضراب: فمنها ماليس قائله فصيحاً عنده. ومنها ما لم يسمع إلّا في الشعر، والشعر موضع اضطرار، و موقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله... ومنها ما هو لازم له. على أننا قد قلنا في ذلك، ودللنا على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال مخصوصه». وسيأتي كلام المؤلف على كثير مما سيذكره بعد، وهناك مزيد من التفصيل والتوثيق.

(٢) في الأصل: الحرّاج. والتصوير من الاستدراك ٩٢.

(٣) مرّ التعليق على هذه المسألة قبل قليل في ٣٢٤، وسيوجه المؤلف في ٣٣٤.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢. وانظر في ترامز ومعناه كتاب الألفاظ ٣٤.

(٥) يقول: إذا كانت التاء زائدة، لأنعدّه بناء جديداً في الأسماء، فيكون مما يستدرك على سبيوبيه، ولكن نقدّره، والتقدير هنا أن يجعله فعلاً سمّيًّا به. والقول بأن التاء زائدة مذهب ابن السراج. والمذهب الذي ذكره المؤلف أولاً وهو كون ترامز فعاللاً مذهب ابن جنّي. وعلى هذا فالمذاهب ثلاثة: الأول: التاء زائدة، والمثال مستدرك على سبيوبيه. الثاني التاء زائدة، لكنه منقول من فعل، فليس بمستدرك. الثالث:

« و(فَعُولَى)، قالوا: عَدَوْلَى، اسم موضع^(١).

و(فَاعَولَى)، قالوا: بَادَوْلَى، اسم موضع^(٢).

و(فُعَانِل)، [قالوا: فُرَانِس]^(٣) للرجل الشديد الماضي «^(٤).

فهو على هذا من الفَرْس، كما قال الإمام في « فِرْنَاس »^(٥).

« و(فُعَلَان)، قالوا: قُمْدَان، للطويل، وامرأة قُمْدَانة^(٦).

و(فُعَلَايَا)، قالوا: بُرْحَايَا^(٧).

الناء أصلية، وليس بمستدرك. انظر الخصائص ١٩٧/٣، اللسان (رمز)، خزانة الأدب ٣٨/٨، ٣٩.

(١) قال البكري: « وذكره سيبويه فيما جاء من الأسماء على مثال فعلى. وزعم الخليل أنه موضع كانت تنسب إليه السفن، فأميته اسمه ». فإن صح هذا، فالمثال ليس بفائق، ولا حاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (عدولي).

(٢) قال البكري: « على مثال فاعولي، ذكره سيبويه ». فإن صح فالمثال ليس بفائق، ولا حاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (بادولي).

(٣) تكميلة من الاستدراك ٩٢ يلائم بها الكلام. وفيه: « قرانس » كذا بالقاف، ولم أقف عليه. انظر الخصائص ١٩١/٣، المطبع ١١٧، اللسان (فرس). وتفسير المؤلف يدل على ما أثبته.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢.

(٥) في الأصل: فرانس. ويحمل فرائس، وغير ذلك؛ لأن النون لم تنقطع. وما أثبته الصواب إن شاء الله؛ فهو الذي ذكره سيبويه ٢٢٣/٢. وفي اللسان (فرس): « وفِرْنَاس، مثل الفِرْصاد: من أسماء الأسد، مأخوذ من الفرس، وهو دق العنق... أسد فُرَانِس كفِرْنَاس: فُعَانِل، من الفرس ». وفي النوادر ٤٠٠: « الفِرْناس: الذي يفترس كل شيء من شدته ».

(٦) في الأصل: يدان للطويل وامرأة يمدونة. وسيعيده بعد قليل مصححا. وانظر كتاب الألفاظ ٢١٢.

(٧) قال القالي: « وأنشد ابن الأنباري في بيت ابن مقبل:

رعت برحايا في السنين وعادَةٌ لها برحايا كل شعبان تُحرَفُ

وبرحايا على مثال فُعَلَايَا وهو نادر شاذ؛ لأن الأصمعي وغيره روى: مرحَّيا، على فعَلَيَا، فلذلك ألغيناه ». المقصور والمددود ١١. وقد ذكر سيبويه ٣٢٥/٢ مرحَّيا، والعجب أن القالي لم يتبه على ذلك، وهو من رواة كتابه. وذكر البكري البيت في مرحَّيا: اسم موضع في شقّ الحجاز، وقال: « ورواه غير

و(فعَلَاء)، قالوا: القِصَاصَاءُ. عن ابن دريد^(١).
 و(فُتَاعُلَاء)، قالوا: حِمَارٌ كُنَادِرٌ، وَكُنْدُرٌ، وَكُنْدُرٌ، للغليظ. عن أبي حاتم^(٢).
 و(نِفَعُلَاءُ، وَنِفْعَالَاءُ)، قالوا: رَجُلٌ نِفْرِجَاءُ، وَنِفْرَاجٌ^(٣)، للذِي يُكَشِّفُ فَرْجَهُ.
 عن أبي زيد.

و(فِعَلَاءُ)، قالوا: الْفِخِيرَاءُ، وَالْخِصِّصَاءُ، بِالْمَد^(٤)، يَعْنُونَ: الْفَخْرُ
 وَالْخُتْصَاصُ.

و(فَعْلُولَاءُ بِالْمَدِ)، قالوا: هُمْ فِي مَعْكُوكَاءُ، وَبَعْكُوكَاءُ، لِلْجَلْبَةِ^(٥) وَالشَّرَّ.
 و(فَعْلُولَى) بِالْقَصْرِ، قالوا: أَمْرُهُمْ فَوْضُوضَى، أَيْ: يَتَفَاضُّونَ فِيهِ^(٦).
 و(فُعَيْلَاءُ)، قالوا: هُوَ عَالِمٌ بِدُخْيَلَائِكَ، أَيْ: بِإِطْمَانِ أَمْرِكِ^(٧).

الأصمعي: مرحايا، بِأَلْفِ بَيْنِ الْحَاءِ وَالْيَاءِ، وَالْيَاءِ مَخْفَفَةً». معجم ما استعجم (مرحايا).

(١) انظر جمهرة اللغة ١٢٣٠.

(٢) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من البنية ١١٨. وانظر الغريب المصنف ٦١/٦٢، ٦١/٦٣، كتاب الألفاظ ١٠٩، المنتخب ١٦٣.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ١٢٩. وقد جعل أبو علي القالي نفرجاء في المقصور والممدود ٤٥٨ فعلاء، وقال: «وَإِنَّمَا جَعَلْنَا فَعْلَاءً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ نَفْعَلَاءُ، وَلِثَبَوتِ النُّونِ فِي هَذِهِ الْلُّغَاتِ كُلَّهَا».

(٤) ورويت بالقصر. وَمَا رُوِيَّ مِنْ ذَلِكَ بِالْقَصْرِ وَالْمَدِ: زِلَّلِي، وَمِكَّيَّشِي، وَحِشَّيَّشِي. وقد جعل أبو علي القالي المد في هذا كله شاذًا نادرًا. انظر المقصور والممدود ٣٠٢، ٣٠٤. وفي المقصور والممدود للفراء ١٦: «وَزَعْمَ الْكَسَائِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ مَا يَفْعُلُ هَذَا إِلَّا خَصِّصَاءَ الْقَوْمِ... قَالَ الْفَرَاءُ: لَمْ يُسْمَعْ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَمْدُّ شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَلَمْ يُجِزْ».

(٥) حرف الكلمة في الأصل. انظر الإبدال لابن السكريت ٧٦.

(٦) رواها القالي عن اللحياني، وذكر فيها المد أيضًا، وذكر ابن سيده أنها فوعولي. انظر المقصور والممدود ٤١١. انظر المخصص ٩٦/١٥.

(٧) قال القالي: «وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَهُ». المقصور والممدود ٣٠٣. وقال أبو حيان: «وَزَادَ بَعْضُهُمْ: غَمِيَّضَاءُ وَكُمِيَّلَاءُ». ارتشاف الضرب ١٢٠ (رجب).

و(مُفْعَلَان)، قالوا: مُسْحَلَان، اسم موضع^(١)، وشَابٌ مُسْحَلَان، صفة، أي: حسن القوام.

و(فَعْلَوَى)، قالوا: الْهَرْنَوَى^(٢)، وهو نبت.

و(فَعَلَان)، يقال: هم في كَوْفَان، أي: في أمر شديد. عن أبي عمرو^(٣)، قال: فما أَضْحَى وَمَا أَمْسَيْتُ إِلَّا وَإِنِّي مَنْكِمُ فِي كَوْفَان^(٤)

و(فِعْلَاء)، قالوا: الدِّيكَسَاء^(٥)، للقطعة^(٦) من التَّعْمَ.

و(فِعَلَاء) أيضاً، قالوا: الدِّيكَسَاء^(٧).

و(فِعْلَة)، قالوا: خِلْفَنَة، للخلاف^(٨).

وقال الشيخ أبو علي: قد ذكره الإمام في التصغير العوضي^(٩).

(١) هو واد من أودية أُود، وأود بلاد بني مازن، وقيل بربوع، وقيل بجذاء اليمامة. انظر معجم ما استعمل (أود، مسحلان).

(٢) في الأصل: البهروى. وقد ذكر ابن عصفور أن الهرنوى فعللى كالقهقري؛ لاطراد بحىء الواو أصلا في المضعف الرباعي، رغم قلتها في غير المضعف؛ لأن فعلوى بناء لم يثبت. انظر المتع ١٢٤.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٦٣.

(٤) اللسان (كوف). قال ابن عصفور في المتع ١٣٧: «فَأَمَا قَوْلَهُمْ: هُمْ فِي كَوْفَانَ، فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ فَعَلَانَ؛ لاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فَوْعَلَانَ كَحْوَفَزَانَ».

(٥) جعله مع مابعده ابن عصفور في المتع ١٣٦ فَعَلَاء وَفَعَلَاء كَطْرِمسَاء وَحَرْمَلَاء، والياء أصل كياء يستعور، ولم يجعل الياء زائدة؛ لأن فِعَلَاء وَفِعَلَاء بناء لم يثبتا.

(٦) في الأصل: للقطيعة.

(٧) بعده في الاستدراك ٩٤: «لغة».

(٨) انظر الاستدراك ٩٤-٩٢.

(٩) في الأصل: العوضي. لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب. ولم أقف على خلفناة فيما عرض فيه من المخدوف، ولا في غيره من التصغير. إلا أن سيبويه ذكر شيئاً قريباً من ذلك، قال ١١٨/٢: «فِإِنَّمَا هَذِهِ الْوَاوُ كَتُونٌ عِرَضَتْنَاهُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ كُنْتَ لَا تَحْذِفُهَا لَوْ كَانَ آخِرُ الْاسْمِ أَلْفُ التَّأْنِيَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَلْزَمَهَا حَذْفٌ كَمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ نُونٌ عِرَضَتْنَاهُ لَوْ مَدَّتْ؟». وقد ذكر سيبويه خلفنة ٣٥٠/٢، ٤٠٣، قال ابن

«وَ(تَفْعَلَاءِ)، قَالُوا: هُوَ يَمْشِي التَّرْكَضَاءِ، وَهِيَ مُشِيَّةٌ تَبْخَتِرَ»^(١).

قال المؤلف: أذكر هنا ما واجهت عليه الفوائت^(٢) التي ذكرت هنا: أما «جَبْنَطًا» فقيل: يحتمل أن تكون المهمزة بدلاً من ألف «جَبْنَطًا»، كما قالوا في «أَفْعَى»: أَفْعَاءً^(٣).

[وَأَمَا «ضِنَاكَ»^(٤) كـ«عُنْظَبَ»، ولا يكون «فُعَالَ»، وإن كان في معنى «ضِنَاكَ» لأن «فُعَالًا» لم يثبت، وقد يكون اللفظان في معنى واحد، ويتقاربان في اللفظ، والأصول مختلفة، نحو «سَبَطٌ، وسَبَطْرٌ»، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم^(٥).]

وقال الخطابي^(٦): «ضِنَاكَ» على وزن «فُعَالَ»، رجل ضِنَاكَ، وامرأة ضِنَاكَة، في معنى «ضِنَاكَ» للكثير اللحم، وامرأة ضِنَاكَ^(٧). قال الخطابي: وأنشد الفراء في «ضِنَاكَ»:

عصفور: «وَكَذَلِكَ (خَلْفَنَاهُ): فَعَلَنَاهُ، إِلَّا أَنَّهُ لِيْسَ بِنَبَأِ أَصْلِيِّ؛ لَأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: خَلْفَنَةٌ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُشَبِّعًا مِنْهُ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ إِثْبَاتِ بَنَاءٍ لَمْ يَسْتَقِرْ». المتنع ١٢٦.

(١) الاستدرارك ٩٤. وقال ابن عصفور: «ولم يسمع غيره». المتنع ١٣٣.

(٢) لم تنتهي في الأصل، وبدل الواو راء فيه.

(٣) يزيد: في الوقف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف. انظر المتنع ١٠٤.

(٤) تكملاً يلائم بما الكلام.

(٥) انظر المتنع ٨٥ فاللفظ يكاد يكون متطابقاً. وقال أبو حيان: «وفعل ضِنَاكَ، لغة في ضِنَاكَ، وقيل وزنه فُنْعَلٌ كعنظب». ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب).

(٦) أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، من ولد زيد بن الخطاب رضي الله عنه [٣١٩، ٣٨٨هـ] أخذ عن أبي عمر الزاهد وآخرين، وروى عنه الحاكم وغيره. من تصانيفه: شرح البخاري، غريب الحديث، إصلاح غلط المحدثين وغيرها. انظر بقية الوعاة ٥٤٦/١، ٥٤٧، هدية العارفين ٦٨/١.

(٧) في الأصل: والمرأة ضِنَاكَة. والتوصيب من استشهاده الآتي، واللسان (ضِنَاكَ).

لعمري لأعْرَابِيَّةِ بُدوَّيَّةِ
تظلُّ سجْفَيْ بَيْتِهَا الرِّيحُ تَحْفِقُ
أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ ضِنَاكِ صَفَنَةٍ
إِذَا فَرَّتْ عَنْهَا الْمَرَاوِحُ تَعْرِقُ^(١)
وَأَمَّا «الْأَرْبَاعَ» فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «فُعْلَاءً» وَلَا تَجْعَلْ هَمْزَتَه زَائِدَةً، وَإِنْ
كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ تَكْثُرُ فِيهِ زِيَادَتُهَا، وَتَكُونَ كَـ«فُرْصَاءً»^(٢).
وَأَمَّا «الْأَنْجُوحَ» فَقَدْ نَقَلَ أَنَّهُ^(٣) عَجْمَيْ فَلَا يَثْبِتُ بِهِ مَثَالٌ^(٤).

[٥١] وَأَمَّا / [عَنْظَابٌ]^(٥) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِشْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ مِنْ «عَنْظَابٌ» كَمَا
جَاءَ فِي قَوْلِهِ:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقَرَابِ^(٦)

وَكَمَا جَاءَ:

... . . . مِنَ الْقَسْطَالِ^(٧)

(١) في الأصل: ضناك صفة. والبيان من أربعة أبيات للفرزدق في ديوانه ٥٥/١ يقولها في امرأته النوار،
وهما مع ثالث في الحيوان ١٦١/٧ لرجل من بين غير، قالها في امرأته وكانت حضرية.

(٢) انظر المتع ١٣٤ واللفظ متقارب جدًا.

(٣) «أنه» محرف في الأصل.

(٤) انظر المتع ١٢٧.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف والباء. وقد ذكر الريدي هذا الوزن في الزيادات إلا أنه لم يعرّ
قبل فيما نقله المؤلف عنه في هذا الباب.

(٦) في الأصل: العقارب. وبعدده:

السائلات عَقَدَ الأذنابِ

وهو في عبث الوليد ١٥٦، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢١/١، ٥٥٧/٢، ضرائر الشعر له
٣٣، مغني الليب ٤٨٧، اللسان (سبسب)، التكميلة والذيل والصلة للريدي (عقرب).

(٧) يعني قول أوس بن حمر:

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا
والخيل خارجةٌ من القسطالِ

انظر الديوان ١٠٨، الخصائص ٢١٣/٣، الصحاح (قسطل)، الاقتضاب ٣٣٠/٢، إيضاح شواهد
إيضاح ٣٨٣، اللسان (قسطل). والبيت في رثاء رجل يدعى أبا دليحة.

حُكى للغوّيون: عَنْظَب، وَعَنْظَب، وَعَنْظَاب^(١)، وَعَنْظُوب—ويكون توجيهه على الإشباع لـ«عَنْظَب»—والعنظباء: الجراد الضخم. وقيل: هو ذكر الجراد^(٢). وأمّا «تلقاء» وبابه فمن قبيل الوصف بال المصدر؛ لأنّ «تلقاماً، وتلعاّباً» مصدران وصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة، وكذلك «رجل تلقاء، وتكلّمة». وأمّا «ترامز^(٣)» فإنه (فعال) كـ(غلابط)، ولا ينبغي أن يجعل (تفاعل) من الرّمز^(٤)؛ لأنّ ذلك بناءً لم يثبت، ولله اشتقاد يشهد^(٥) لذلك^(٦). قال^(٧) أبو زيد: هو الجمل القوي الشديد، وأنشد:

إذا أردت طلب المفاوز فاعمد لكل بازل ترامز^(٨)
وأمّا «ثماضير» فذهب بعضهم إلى أنه «تفاعل»، وأنه فعل منقول
كـ«يزيد^(٩)» وتغلب». ولا حاجة به إلى ذلك، بل «ثماضير» رباعي، وتأوه فاء
كـ«ترامز». فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله:
حِيَا ثماضير واربعوا صحي وقفوا فإنّ وقوفك حسبي^(١٠)

(١) وروى اللحياني الكسر فيه. انظر اللسان (عظب).

(٢) انظر المقصور والممدود للقالى ٤٨٨.

(٣) في الأصل: ترامزا.

(٤) وهو مذهب ابن السراج كما في الخصائص ١٩٧/٣.

(٥) في الأصل: ويشهد.

(٦) النّص في الممتع ٩٦. وانظر الخصائص ١٩٧/٣.

(٧) النّص الآتي في الخصائص ١٩٧، ١٩٨ يخالف يسير.

(٨) إلهاج بن عمير. انظر جمهرة اللغة ١١٥٠، ١٢١١، شرح السيرافي ٤٣٤/٦ (خ)، تذيب اللغة ٢٠٦/١٣، اللسان (ترمز، لوز).

(٩) في الأصل: كريد. والتوصيب من الخصائص ١٩٧/٣ والكلام منقول عنه بتصرف يسير.

(١٠) في الأصل: ... واربعوا ضحى... وقوفك حسب. والبيت لدرید بن الصمة في ديوانه ٤٣، الوحشيات ٢٠٥، الشعر والشعراء ٢١٣، أمالى القالى ١٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٤. ورواية

فليس بشيء؛ لأنّ «تُماضِر» علم مؤنث، وهو اسم الخنساء الشاعرة^(١). وإنما مُنْعِنُ الصّرف لاجتماع التعريف والتأنيث، كامرأة سَمِّيَّتها بـ «عُذَافِر»^(٢). وأما «عَدَوْلِي»، وهي قرية بالبحرين، والعدوّليُّ من السفن المنسوب إليها^(٣). وشجر عدوّليٌّ: قديم، وأنشد عليه:

عليها عَدَوْلِيُّ الْهَشِيمِ وَصَامِلَهُ^(٤)

ويروى: عَدَامِيل الْهَشِيمِ^(٥)، يعني: القديم أيضاً.

فقال الفارسي: أصلها «عَدَوْلِي»، وإنما ترك صرفه لأنّه جعل اسم بقعة. وقال غيره: لم يسمع في أشعارهم «عَدَوْلِي» مصروفاً^(٦).

قال صالح بن محمد: وجدت^(٧) لابن جنّي في التنبية: «هي في الظاهر ذاهبة

الوحشيات: «حيوا أمامة». وليس الشاهد فيها.

(١) في الأصل: الشاعر. والتوصيب من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) انتهى التّقلّل من الخصائص.

(٣) انظر المقصور والممدود للقالي ١٥٩. وعن الأصممي أنها منسوبة إلى قوم كانوا يتزلّون هجر. وعن ابن الكلبي أنهم ليسوا من ربيعة ولا مضر ولا من اليمن، بل هم أمة على حدة. وعن أحمد بن عبيد أنها جزيرة بالبحر أسفل من أول - أكبر جزر دولة البحرين - وأوال أسفل من عمان؛ فهي اليوم شال دولة البحرين. وقيل منسوبة إلى رجل كان يتحذّل السفين اسمه عَدَوْل. انظر شرح القصائد السبع الطوال، ١٣٧، التكمة والذيل والصلة للصنفاني (عدل).

(٤) صدره:

ترى جازرَيْهِ يُرْعَدَانِ وَنَارُهُ

وهو لزينب بنت الطّوري، من أبيات ترثي بها أخاها يزيد. انظر الحماسة ٥١٦/١، البيان والتّبيين ٢١٦/١، الأمالي ٩٧/٢، شرح ديوان الحماسة ١٠٤٩، الحكم ١٢/٢، اللسان (صلمل، عدل، عدمل).

(٥) انظر الصحاح (عدمل)، اللسان (عدمل).

(٦) انظر الحكم ١٢/٢، المخصص ١٤/١٤، ٢٠٨، ٢٠٩، اللسان (عدل). وسيأتي للفارسي قول آخر ٤٦٢.

(٧) في الأصل: وحدث.

على أمثلة الكتاب^(١)، ووجه سقوطه عندي: أن يكون أراد (عدوّل)^(٢)، ثمّ أبدل الثاني من المثنين ياءً، ثمّ أبدل الياء ألفاً، فصارت (عدولي) «^(٣) انتهى كلامه. وهو توجيهٌ حسنٌ سهلٌ.

فأمّا قول نهشل بن حري^(٤):

فلا تأمنِ النوكى وإنْ كان دارُهمْ^(٥)
وراءَ عَدَولاتٍ وَكنتَ بِقِيصَراً^(٦)
فَقَيلَ: إِنَّهُ أَتَى بِالْهَاءِ لِلنَّسْرَةِ، وَهَذَا يُؤْنِسُ بِقُولَ الْفَارَسِيِّ. وَأَمَّا ابْنُ
الْأَعْرَابِيِّ فَقَالَ: هِيَ مَوْضِعٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا وَضْعٌ، لَا أَنَّهُ أَرَادَ «عَدَولِي». وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: قَهْوَبَاهَا، لِنَنْصُلُ الْعَرِيشَ^(٧). فَهُمَا «فَعَوْلَل»^(٨) كـ«فَدَوْكَس»،
وـ«فَعَلَل» كـ«سَفَرْجَل»، وَالْوَاوُ أَصْلُ^(٩) فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، نَحْوَ «وَرَنْتَل»؛ لِأَنَّكَ
إِنْ لَمْ تَفْعِلْ ذَلِكَ، وَجَعَلْتَ^(١٠) الْأَلْفَ زَائِدَةً، أَدَى إِلَى بَنَاءِ غَيْرِ مُوْجَدٍ^(١١).

(١) نقلت قبل قليل كلام البكري أن سيبويه ذكرها، فانظر كلامه.

(٢) وانظر ارتشف الضرب ٩٤ (جب).

(٣) التبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة ١٣١ (خ). وجعله ابن عصفور في المتع ١٠٣ فعولل، قال: «وحرف العلة أصلٌ في بناة الأربعة، نحو: ورنتل؛ لأنك إن لم تفعل ذلك، وجعلت الألف زائدةً، أدى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للعلمية والتأنيث». وانظر ٤٦٣-٤٦١ تفصيلاً آخر أعاد فيه كلام ابن جنّي. وانظر المخصص ١٥/٢٠٨ فقد أطال الكلام على هذه المسألة.

(٤) نهشل بن حريّ بن ضمرة بن حابر بن قطن، أحد بنى نهشل بن دارم. شاعر شريف مذكور، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وأبوه شاعر مذكور، وأجداده المذكورون في نسبة مشهورو الذكر و منهم الفارس والشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢.

(٥) المحكم ١٢/٢، اللسان (عدل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢.

(٧) في الأصل: فعول. والتوصيب من المتع ١٠٣.

(٨) في الأصل: جعلت، بلا واو. والمثبت من المتع ١٠٣.

(٩) انظر المتع ١٠٣.

فأماماً « حَبَوْنِي »^(١) في المكان^(٢) « فيمكن أن يكون جملة من فعل وفاعل في الأصل، فسمّي بها »^(٣).

ويحتمل « بادُولَى » أن يحمل على أنَّ الألف نشأت عن فتحة الياء، ويكون توجيهها مثل^(٤) توجيه « عَدَولَى »^(٥).

قال ابن جنّي -رحمه الله- في الخصائص: « أما (فرانس) فلعمري إنه لم يذكره، وظاهر أمره أنه (فعال)^(٦) من لفظ الفرس^(٧)، قال:

آنْ رأَتْ أَسْدًا فُرَانِسَا آلوجَهَ كَرْهَا وَالجَبَنِ عَابِسَا^(٨)

قال بعض النحوين^(٩): لقائل أن يقول: إنه « فُعالٌ » كـ« عُلَاطٍ ».

وأما « قُمْدان » فيمكن أن يكون أصله « قُمْدان » خفيفاً، على وزن « سُلطَان »، وشدد كما يشدد أواخر / الأسماء لأنها آخر؛ لأنَّ الألف والنون يجريان مجرى تاء التأنيث، ولذلك إنما يُصغر من [الاسم]^(١٠) الذي يكونان فيه صدره، كما أنه لا يُصغر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلا صدره.

(١) محرف في الأصل.

(٢) في الممتع ١٠٣: « في اسم المكان ».

(٣) الممتع ١٠٣، ١٠٤ وفيه: « فسمّي به ». وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. انظر شرح أشعار المذلين ١٠٠. وسيأتي لأبي علي الفارسي في ٤٦٣-٤٦١ زيادة تخریج، وكلام أوسع.

(٤) في الأصل: بعد.

(٥) أي: إنما مثلها؛ إذ يكون أصلها: بدولي. وقد نقلت قبل قليل كلام البكري في أن سيبويه ذكرها، فانظره.

(٦) في الأصل: فعایل.

(٧) يؤيده قول أبي زيد: « الفرانس: الذي يفترس كل شيء من شدته ». التوادر ٤٠٠.

(٨) الخصائص ٣/١٩١. والبيان في التوادر لأبي زيد ٤٠٠، التوادر لأبي مسحل ٢/٤٧٧.

(٩) لم أقف على من يقول بما سيأتي.

(١٠) موضعه مخروم.

فإن قلت: إنما تفعل العرب ذلك في الوقف!

قلت: يكون من إجراء الوصل بمحرٍ الوقف.

و«بُرَحَايَا» فائت، يقال: البراء للشديدة، وخص بعضهم به شدة الحمّى،

و«بُرَحَايَا» في هذا المعنى^(١).

وأما «كُنادِر» «فُعالِل» كـ«عُذافِر»، فيكون موافقاً لـ«كُدُر» في المعنى، مقارباً له في اللُّفْظ، مخالفًا له في الأصول كـ«سِبْط وسِبَطْر»، وهذا أولى من إثبات «فُاعل»؛ لأنَّه لم يستقر^(٢).

وأمّا «نِفَرَاج» فـ«فِعالَل» كـ«سِرْدَاح»، وكذلك «نِفَرِجَاء» «فِعلَلَاء»^(٣) كـ«طِرْمسَاء».

قال المؤلف: وأكثر هذه التوجيهات بعيدة^(٤) ضعيفة، ولو لا الاتّباع لهذه الصناعة ماعرّجت عليها، وإنْ كان فيها تخريجٌ وارتياضٌ للطالب معطٌ^(٥) ملكة للقارئ هذه الصناعة. والحاصل عندي للنحوين على توجيهه^(٦) هذه الفوائد التعصُّبُ لسيبويه والأنفةُ من أن يكون يفوته معرفةُ بناءِ من أبنية العربية حتّى لا يعرفه. وهذا تعصُّبُ كثير، ومحاوزةٌ في التعظيم؛ والاقتصادُ والإنصافُ يصل معهما من التعظيم في حقّ سيبويه ما يستحقّه؛ إذ الإحاطة متعدّرةٌ ممتنعةٌ على القوى البشرية، وحسبك تعظيمًا له أن يكون علماءُ العربية بجلّهم على سدَّة البحث

(١) انظر الحكم ٢٤٣/٣.

(٢) النّص في المتع ١١٤ إلّا قوله: مقارباً له في اللُّفْظ. فلعلَّه ساقط من المتع.

(٣) انظر المتع ١٠٩، ١٣٦، ارتشاف الضرب ١٠٩ (رجب). وسيأتي الكلام عليهما وعلى نفرج ونفرجة، وسيرتضى المؤلف أنها مما زيد فيه التنوين.

(٤) في الأصل: كلها بعيدة.

(٥) في الأصل: تخريجاً وارتياضاً للطلب معطياً.

(٦) في الأصل: على توجيهه.

والتفتيش لم يجدوا من الفوائد إلا قدرًا يسيرا مخصوصا في عدد قليل.

قال أبو بكر^(١) قال أبو الفتح^(٢): « وحدّثنا أبو علي عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجل أَفْرَج، وَفُرْج^(٣)، وهو الذي [لَا]^(٤) يكتم السرّ، وهو الذي^(٥) يكشف عن فرجه ». انتهى. و« نِفْرِجَةُ الْقَلْبِ » إذا كان جبانا غير ذي جلادة ولا حزم، « وَمَثُلَهُ نِفْرِجَةً »، قال الرّاجز:

نِفْرِجَةُ الْقَلْبِ [قليل] مِالْنَيْلُ
يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلَانُ بِاللَّيْلِ^(٦)
النَّيْدُلَانُ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ الْكَابُوسُ^(٧).

قال المؤلف: الذي قاله ابن جنّي؛ لأنّ كُراعا قد حكى^(٨): نِفْرِجا، وَنِفْرِجَة، [وَنِفْرِجَاء]^(٩) وَنِفْرِجا. وَكُلُّهُ الْجَبَان^(١٠)، وَاشتقاقه من فَرْج، كأنه لا فُؤاد له.

(١) لعله ابن طاهر. وعموما المؤلف يريد بالنقل الآتي عن ابن جنّي وتعليقه عليه أن يبين بعده تلك التوجيهات وضعفها، وأن يردّ كون نِفْرِجا وَنِفْرِجَة فعالاً وفعلاً. وسيأتي ٣٤٧ نقل المؤلف عن الزبيدي أن نِفْرِجا نفعاً، دون تعليق.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤.

(٣) في الأصل: فروج. والمشتبه من سر صناعة الإعراب، بجمل اللغة ٧٢٠، اللسان (فرج). وليس في الجمل واللسان: أَفْرَج، بمعنى الذي لا يحفظ السرّ، وإنما: فَرْج، وَفُرْج. والأفراج فيما: العظيم الألبيتين لا تكادان تلتقيان. وفي اللسان: « رجل أَفْرَج الشَّايَا وَأَفْلَج الشَّايَا »، معنى واحد».

(٤) تكملاً من سر صناعة الإعراب ٤٤٤ يلتم به الكلام.

(٥) في سر صناعة الإعراب: « وهو أيضاً الذي ».

(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وحرف « النيدلان » فيه أيضاً. والبيتان لحريث بن زيد الخيل. انظر التكملة ٥٤٧، المنصف ١٠٦/١، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩١، ٨٩٢، شرح الملوكي ١٤٨، المتمع ٢٢٨، اللسان (فرج، ندل). و: مالنيل: من النيل. ويروى: قليل النيل.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤، ٤٤٥.

(٨) المنتخب ٥٣٨. وانظر المقصور والممدود للقالي ٤٥٨.

(٩) تكملاً من المنتخب ٥٣٨.

(١٠) في الأصل: الحمار.

« وأما (الفَخِيراء، والخِصيّصاء)^(١)، فهما بناهان ممدودان منه^(٢)، وإن كان مدّ المقصور شاذًا عندنا لا ينقاذه في الضرائر، ولا غيرها^(٣).
وأما «بَعْكُوكَاء وَمَعْكُوكَاء»، ومعناه: الشّرّ والجلبة، قال ابن القوطية^(٤):
والأصلُ الميمُ والباءُ^(٥) مبدلٌ منها؛ إذ «مَعَكَ» مستعملٌ في الحروب،
وغيرها^(٦).

وقال غيره: «معكوكاء»: مفعولة، «والباء من (بعكوكاء) بدلٌ من الميم
على لغة بني مازن؛ فإنهم يبدلون من الميم باءً، إذا كانت أولاً^(٧).
وذكر ابن القوطية أنه يقال: الأمر بينهم فوضُوضاء، وفيضوضاء
[وفيضوضاء]^(٨)، أي: يتفاوضون فيه.
وهذه ثلاثة تصرُّفٌ أيضًا.

وأما بـ«دُخِيلاتك» فهو من مدّ المقصور، وإن كان شاذًا كما قدّمنا^(٩).
وأما «مسْحُلَان» في اسم الموضع فقد يكون سميًّا بتثنية «مسْحُل» وإعراب
النون، كما فعل في قوله:

(١) في الأصل: او الخصيّصاء.

(٢) المؤلف ينقل من المatum ١٢٨ ويبدأ النص فيه بقوله: «وعلى فَعَيْلَى، ولم يجيء منه إلا اسمًا في المصادر، نحو: هجَيرَى وَقَتَبَى. فأما الفَخِيراء...». فالضمير عائد على فَعَيْلَى.

(٣) انظر المatum ١٢٨. وانظر المزهر ١٠١/٢. وأجاز الكوفيون وأبوالحسن الأخفش مدّ المقصور للضرورة، وللفراء من الكوفيين تفصيل في ذلك. انظر الإنصال ٧٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨.

(٤) في الأصل: القرطية. وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: الياء. وكذا في الموضعين التاليين.

(٦) ومعنى هذا الكلام أن وزنها فعلوا.

(٧) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦، المatum ١٤٤، ١٤٥، ارشاف الضرب ١٢١ (رجب).

(٨) تكملاً يلائم بها الكلام مع ما سيأتي. انظر المقصور والممدود للقالي ٤١١.

(٩) يعني: كالكلام في فَخِيراء وَخِصيّصاء.

ألا ياديَارُ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ^(١)

ويحتمل أن يكون «فُعلان» كـ«عُقْرُبان»، والميم غير زائدة، وإن كان موضع زيادتها؛ لأن ذلك بناء لم يستقر في كلامهم^(٢).

وأما «الهَرْنَوَى» «إنه (فَعْلَى)^(٣) كـ(الْقَهْرَى)، والواو أصلية في بنات الأربعة، مثلها في (ورَنْتَل) شذوذًا، وهذا أولى / [من جعلها]^(٤) زائدة، فتكون الكلمة (فَعْلَوَى)؛ لأن ذلك بناء لم يثبت في كلامهم، وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعف باطِراد، وفي غير المضعف قليلا، فجعل الواو أصلاً [أولى]؛ لذلك^(٥).

وأما «كَوَافَان» فيمكن أن يكون «فَوْعَلَان» كـ«حَوْفَازَان»^(٦). «واما (الدِّيْكِسَاء، والدِّيْكَسَاء)؛ ففَعْلَلَاء، وفَعْلَلَاء، كـ(طِرْمَسَاء، وحَرْمَلَاء)، والياء أصل^(٧) في بنات الأربعة، كما هي في (يَسْتَعُور) أصلاً، وهو خماسي، ولم تجعل الياء فيما زائدة لأهمما بناءان لم يستقرارا في كلامهم^(٨).

(١) عجزه:

أَمْلَ عَلَيْهَا بِالبَلَى الْمَلَوَانِ

وينسب إلى بن مقبل، وابن أحمر. انظر الكتاب ٣٢٢/٢، إصلاح المنطق ٣٩٤، أدب الكاتب ٤٨٣، الأصول ١٩٨/٣، الخصائص ٢٠٢/٣، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥، المزهر ٥٥/٢.

(٢) انظر المتمع ١٤١، ارتشاف الضرب ١١٠ (رجب).

(٣) في الأصل: فعلل.

(٤) ذهب الخرم بأكثره.

(٥) انظر المتمع ١٢٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) انظر المتمع ١٣٧.

(٧) في الأصل: اصلا.

(٨) انظر المتمع ١٣٦ وفيه: «زائدة فيكون وزنهما فعيلاء وفيعلاء لأهمما...».

قال في زيادة الياء: على «فَعَلَلِيل» قالوا: خَنْشَلِيل^(١).

قال أبو بكر: قد زعم في كتاب التصغير أنها «فَعَلَلِيل»، وأنها رباعية؟
كونها أصل^(٢).

قلت: والذى ذكر في التصغير أظهر؛ لأنّ النون لا يحکم عليها بالزيادة إلّا
بدليل، فينبغي أن يقال: إنها كـ«عَرْطَلِيل»^(٣).

المستدرکات من هذا النوع:

«(يَفْعَل)، قالوا: حَجَرٌ يَهِيرٌ، للصلب»^(٤).

قلت: قد ذكره بعد^(٥)، فاستدراكه خطأ.

«و(يَفْنُعُول)، قالوا: يَلْنَجُوج، للعود.

و(فِعْلِيَة)، قالوا: حِنْدِيرَة، للحدقة، ومنه قالوا: عَيْنٌ حَدْرَة^(٦)، وفِنْطِسَة،
لأنف الخنزير^(٧)، ولكلّ أنف عظيم.

(فَعَلِيَن)، قالوا: رجل كُفُّرِين، للخبيث^(٨).

و(فَعَالِين)، للواحد، قالوا: أتيتك كَراهِينَ أن تغضب.

(١) الكتاب ٣٢٦/٢. وفي الأصل: فعنليل قالوا حشنليل.

(٢) الاستدراك ١١٨، ١١٩. وانظر الكتاب ١٢٠/٢.

(٣) في الأصل: كرطيل. انظر المatum ١٥٩. والعروطيل: الطويل.

(٤) انظر الاستدراك ١١٩.

(٥) انظر الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الاستدراك ١١٩: «قالوا حدرة». والعين الحدرة: العظيمة، أو الغليظة الصلبة،
الحادّة النظر. القاموس (حدر).

(٧) في الأصل: الانف الحرير.

(٨) في الاستدراك ١١٩: «وفعلين قالوا: رجل كُفُّرِين وعُفَّرِين للخبيث».

وعلى (فعيلة)، قالوا: قدرٌ وئية^(١)، لل بعيدة الضرر. عن أبي زيد.
 وعلى (فُوعيل)^(٢)، قالوا: صَوْلِب^(٣)، للبذر على وجه الأرض.
 و(فعيل)، قالوا: رجلٌ قسيب، للطويل.
 و(فَوْعَلِيل)^(٤) قالوا: حمامه ذات صَوْقَرِير^(٥) في صوتها.
 و(مَفْعَلِين)، قالوا: رجلٌ مَقْتُونٌ، للخادم.
 و(يَفَعَّل)، قالوا: يَرَنَا، للحناء^(٦).
 قلت: قال كُراع: اليهير^(٧): صمع الطلح. اليهير: الحجر الصلب. واليهير،
 خفيف الراء: الخنطل، ويقال أيضاً: السمُّ، والباطل أيضاً. ويَهِيرَى مقصور:

(١) في الاستدراك ١١٩: «وفعلة، قالوا: قدر وئية وئية». مع التنبيه على أنَّ الحمق ضبط وأية بفتح الممزة، والصواب سكونها كما في اللسان (وأى). هذا ولم أقف على وئية، بكسر ففتح فيما اطلع عليه من كتب اللغة، وهي بهذا الضبط في المatum ٨٧، والذي في كتب اللغة بفتح فكسر. وضبط في ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب) كما في كتب اللغة، ثم نقل الحق كلام ابن عصفور، وضبط «وئية» فيه بفتح الواو وكسر الممزة على ماجاء في كتب اللغة مع أنَّ ابن عصفور يقول في آخره: «وليس بـ(فعيلة) لأنَّ ذلك بناء غير موجود». ولا أدرى كيف يكون فعيلة بفتح الفاء وكسر العين بناء غير موجود، وإنما الصواب فعيلة بكسر الفاء وفتح العين. فعلل صواب ضبطه في ارتشاف الضرب أن يكون بكسر الفاء وفتح العين؛ لغراة أن يمثل أبو حيان لفعيلة بفتح الفاء وكسر العين بهذا المثال الغريب، ويترك غيره. والله أعلم.

(٢) في الاستدراك ١١٩: «فَوْعَلِيل». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: صوليت. وقد وقع بالباء في المatum ١٢٥. ولم أقف عليه. انظر تذيب اللغة ١٩٦/١٢، التكمبة والذيل والصلة للصغاني (صلب).

(٤) في الاستدراك ١١٩: «فَوْعَنِيل». وهو خطأ.

(٥) في الأصل: خمسة ذات صوفريز. وفي الاستدراك: «صوفريز». ولم أقف عليه. والمثبت من المatum ١٤١، اللسان (صغر).

(٦) انظر الاستدراك ١١٩.

(٧) في الأصل: النمير.

الباطل^(١).

ابن القوطية في المقصور والممدود: اليرئي، بفتح [أوله]^(٢) وقصره: الحناء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يرئا.
ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليرئا، بالفتح والهمز^(٣).
وفيه: اليئنجوج، والنحوج^(٤). وقد قال غيره: إن النحوجا، ويلنوججا،
أعجميّان^(٥).

ويقال: رجل عفريّة نفريّة وعفر، والمرأة عفرة: الخبيث المنكر^(٦). وليث^(٧)
عفريّة، وعفارية، وعفريت، وعفرئي، أي: عفر^(٨)، والعفريّين^(٩) مثله. ويقال: ليث
عفريّين: منسوب إلى موضع. وليث^(١٠) عفريّين أيضاً: دابة مأواها التراب في أصول
الحيطان تدور دارة ثم تندس فيها، فإذا هيج رمى بالعفر صعدا^(١١). والعفر: التراب.
من المجرد^(١٢).

(١) لم أقف في كتابيه المتّخب والمحد إلا على المعنى الثاني. انظر المتّخب ٤٣٤، اللسان (هير).

(٢) تكملة يستقيم بها السياق. أخذتها من كلامه الآتي في لغة الضم.

(٣) قال في المتّخب ٥٣٨: «ويقال للحناء: اليرئي مقصور غير مهموز، واليرئا مهموز مضموم الياء، واليرئا مفتوح الياء، ثلات لغات». وانظر أيضاً ٢٥٢. وفي المقصور والممدود للقالى ٢٨٢: «وحكى الفراء: اليرئا بضم الياء، واليرئي، على يفعّل، بالهمز وترك الهمز».

(٤) في الأصل: النجج. انظر الاستدراك ٦٧، ١١٩.

(٥) انظر المatum ١٢٧.

(٦) في الأصل: السكر. انظر الغريب المصنف ٩١، المتّخب ٢٠٠، اللسان (عفر).

(٧) يقرأ في الأصل: وانت، أو وانت. انظر المتّخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(٨) في الأصل: عبد. ولعل الصواب مأبنته، إن شاء الله. والعفر: الشديد القوي.

(٩) تقرأ في الأصل: والقوري.

(١٠) في الأصل: ولقب. والتوصيب من المتّخب ١٢٢، اللسان (عفر).

(١١) في الأصل: صعد.

(١٢) الكلام من أوله موجود في المتّخب ١٢٢، ٢٠٠، ٥٤٤.

قلت: أما «عِرَّيْن» فهو جمع في الأصل لـ«عِرَّ» على وزن «طِمِّرٌ»، وسمى بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وكذلك «كُفَرَّيْن»^(١). وأما «مَقْتُوْيَن»^(٢) فإنه جمع «مَقْتُوْيٰ»، على حذف ياءِ النَّسْبِ، والأصل «مَقْتُوْيُون»، فحُذِفت ياءُ النَّسْبِ كما حذفنا^(٣) من أَعْجَمِين، ووصف المفرد بالجمع تعظيمًا، كما قالوا للضبع: حَضَاجِر^(٤)، وجعل الإعراب في النون، كما قلنا في «عِرَّيْن» وقد تفعل ذلك العرب بالجمع من غير أن يُسمَّى به، وعلى ذلك قوله: ولقد ولدتَ بنينَ صِدْقٍ سادَةً لأنَّتْ بَعْدَ اللَّهِ كَنْتَ السَّيِّدَا^(٥) فجعل الإعراب في نون «بنين»، وحذف التنوين من النون للإضافة.

وأما [كَرَاهِين]^(٦) «فيمكن أن يكون جمع (كُرْهَان)^(٧) كـ(غُفْران)، وإن لم ينطق به، ونظيره من الجموع التي لم ينطق لها / بوحد (عَبَادِيد)، وشَمَاطِيط)^(٨)». وأما «صَوْقَرِير» «فـ(فَعْلَلِيل)^(٩)، والواو أصل في [بنات]

(١) النص في المatum ١٣٧، ١٣٨ وحُذف منه، أو سقط، بعد قوله: وجعل الإعراب في النون، هذه العبارة: «وهذا أولى من أن يكون اسمًا مفردا في الأصل على وزن (فِعْلَيْن)؛ لأنه بناء لم يستقر في المفردات».

(٢) الكلام على «مَقْتُوْيَن» في المatum ١٤٣ باختلاف يسير. وانظر التوادر ٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) في الأصل: حذفت. والثبت من المatum ١٤٣.

(٤) في الأصل: كما قالوا ضبع حضاجر. وهو خطأ، وإن أيده ما قبله في الظاهر؛ لأن المؤلف يريد بالمثال: أفهم أوقعوا الجمع على المفرد، ولا يريد أن حضاجر، صفة للضبع، ولا يصح أن يعتقد هذا؛ لأن حضاجر اسم للضبع لاصفة. انظر أجمالي ثعلب ٣٧٧، وجمهرة اللغة ١١٣٣، الصحاح (حضاجر)، المتنيب ١٢٥، اللسان (حضر)، القاموس (حضر).

(٥) حرف «صدق» في الأصل. والبيت بالإضافة للمatum في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥.

(٦) حرف في الأصل.

(٧) في الأصل: كُرمان.

(٨) انظر المatum ١٣٩، ١٤٠.

(٩) في الأصل: كرطيل.

الأربعة^(١).

وأما «صَوْلِيت وَحَوْلِيت» «فيتمكن أن يكون الأصل فيهما (حوريتا وصُوليتا)، على وزن (فِعْلِيت)، كـ(عَفْرِيت)، ثم فتح الفاء تحفيقا، كما قالوا في (بُرْقُع): بُرْقَع^(٢) ففتحوا.

قلت: ومحافظة أيضا على صحة الواو. قال ابن جنّي في الخصائص^(٣): «دخلت يوما على أبي علي الفارسي -رحمه الله- فحين رأني قال: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما هو؟ قال: ماتقول في (حوْلِيت)^(٤)؟ فخضنا فيه، فرأينا خارجا عن الكتاب. وصانع أبو علي عنه بأن قال: إنه ليس من لغة بني نزار، فأقلّ الحفْل به».

لحاد النّون:

قال: وعلى «فِنْعَل»، فالاسم «جِنْدَب»^(٥):

قال أبو بكر: «قد جاء صفة، قالوا: لحية كِنْثَة، وقد كَثَّات لحيته. عن أبي عبيدة^(٦)».

قال أبو بكر^(٧): «قد جاء من هذا الباب (فُعْلنَة)، قالوا: سُمْعَة نُظْرَة».

(١) المatum ١٤١. وما ين معقوفين محروم في الأصل. وبعد هذا النص في المatum: «وهذا أولى من جعلها زائدة فتكون الكلمة على وزن فوعليل؛ لأنّ في ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم».

(٢) انظر المatum ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٣/٢٠٧.

(٤) في الأصل: حوريت.

(٥) الكتاب ٢/٣٢٦ بتصرف. والنص في الاستدراك ١٢٥، بدون «على».

(٦) الاستدراك ١٢٥. وانظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب).

(٧) هذه أمثلة الزّيادة التي استدركها. انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

و(فِعْلَة)، قالوا: سِمْعَةٌ وَنَظِرَةٌ، لِكُثِيرَةٍ^(١) النَّظرُ وَالاستِمَاعُ.
و(فُعُول)، قالوا: عَنْظُوبٌ، لِضَربِهِ مِنَ الْجَرَادِ.
و(فُعُول)، قالوا: ذُرْثُوحٌ.

و(نَفْعِل)، قالوا: تَرْجِسٌ. زَعْمٌ المَازِنِيُّ - رَحْمَهُ اللَّهُ - أَنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ
لِيُسُ فِي الْكَلَامِ (فَعْلَل)^(٢).

و(فَعْلُونَ)، قالوا: زَيْتُونٌ. وَحَكِيَ بَعْضُهُمْ: أَرْضٌ زَيْتَنَةٌ، أَيْ: ذَاتُ زَيْتُونَ.
فَإِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا فَهُوَ «فَيَعُول»^(٣). وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ [اشْتِقَاقٌ]^(٤) لِزَيْتٍ
وَالزَّيْتُونَ وَاحِدًا.

و(نَفْوَلِ)، قالوا: جِرْوٌ نَخْوَرِشٌ، إِذَا خَرَشَ وَخَدَشَ.
و[نَفْعِلِ)، قالوا: رَجُلٌ^(٥) نَفْرِجٌ، وَنَفْرِجَةٌ أَيْضًا، لِلَّذِي يَنْكَشِفُ فَرْجَهُ.
عَنْ أَبِي زِيدٍ.

و(فَعَنَلِ)، قالوا: رَجُلٌ زَوَنَكُ^(٦)، لِلْقَصِيرِ. عَنْ يَعْقُوبٍ. وَصَرَّفَ لَهُ
فَعْلًا فَقَالَ: زَاكٌ فِي مَشِيَّتِهِ يَزُوكُ زَوَّكَانًا^(٧).

(١) في الأصل: فعلنة قالوا سمعنة نظرنة وسمعنة ونظرنة للكثير. قوله: للكثيرة... ورد في الاستدراك
١٢٦ بعد قوله: سمعنة نظرنة. وعبارته: «امرأة سمعنة نظرنة».

(٢) انظر المنصف ١٠٤/١. وذكر ابن دريد أنه فارسي مغرب. انظر جمهرة اللغة ١٢٧، ٧١١، ٧٣٥.
١١٨٣.

(٣) هذا قول أبي الحسن الأخفش، كما في شرح جمل الرّجاجي لابن أبي الرّبيع ٩٢٥، ١٠٢٨. ونسبة
ابن جنّي في الخصائص ٢٠٣/٣ لابن كيسان أو ابن دريد. الشّك من ابن جنّي.

(٤) تكميلة من الاستدراك ١٢٧.

(٥) تكميلة من الاستدراك ١٢٧.

(٦) في الأصل: وفعيل فالوا رجل زويك.

(٧) انظر كتاب الألفاظ ١٦٤.

و(فِنْعَوْلَة)، قالوا: حِنْدَوْرَة^(١)، للحدقة.

و(فِنْعَلَة)، قالوا: عِتْرَهَوَة^(٢) للعزّاه الذي لا يلهمه^(٣).

قلت: قد تقدّم توجيه «عُنْظُوب»^(٤).

«وَأَمَّا (نَخْوَرِش) فـ(فَعَلَلُّ) كـ(جَحْمَرِش)، والـوـاـوـ أـصـلـيـةـ فيـ بـنـاتـ الـخـمـسـةـ. وـهـذـاـ أـولـىـ مـنـ اـدـعـاءـ بـنـاءـ لـمـ يـسـتـقـرـ»^(٥).

و«أَمَّا (زَوْنَك) فـ(فَعَلَلُّ)^(٦) كـ(عَدَبَس)، والـوـاـوـ أـصـلـيـةـ فيـ بـنـاتـ الـأـرـبـعـةـ مـثـلـهـاـ فيـ (وَرَتَلـ)^(٧).

ولـقـائـلـ أـنـ يـقـولـ: إـذـاـ جـغـلـ المـازـنـيـ «نـرـجـسـاـ» نـونـهـ زـائـدـةـ، فـقـدـ أـثـبـتـ «نـفـعـلـاـ»، وـلـيـسـ فيـ كـلـامـهـمـ!

وـجـوابـهـ: أـنـ إـذـاـ كـانـ جـعـلـ الـحـرـفـ زـائـدـاـ يـؤـديـ إـلـىـ بـنـاءـ غـيرـ مـوـجـودـ، وـكـذـلـكـ جـعـلـهـ أـصـلـيـاـ يـؤـديـ أـيـضـاـ لـمـشـلـ ذـلـكـ مـنـ عـدـمـ وـجـودـ الـبـنـاءـ؛ فـإـنـ الـدـخـولـ فـيـ الـأـوـسـعـ مـنـ الـقـيـاسـ أـولـىـ؛ لـأـنـ أـبـنـيـةـ الـمـزـيدـ أـكـثـرـ مـنـ أـبـنـيـةـ الـأـصـولـ»^(٨).

(١) في الأصل: حنديره.

(٢) معرف في الأصل.

(٣) انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

(٤) انظر ما سبق ٣٣٤.

(٥) انظر الممتع ٩٤.

(٦) في الأصل: روبك فعلل.

(٧) انظر الممتع ١٢١.

(٨) انظر الممتع ٢٦٦. وانظر شرح الملوكي ١٦٩. وقال ابن دريد في جمهرة اللغة ١١٨٢: «وَأَمَّا فَعَلَلُ فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا نَرْجِسٌ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مَعْرِبٌ. وَقَدْ ذَكَرَهُ التَّحْوِيُونَ فِي الْأَبْنِيَةِ، وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْكَلَامِ. فَإِنْ جَاءَكَ بَنَاءً عَلَى فَعَلَلٍ فِي شِعْرٍ قَدِيمٍ فَارَدَدَهُ فَإِنَّهُ مَصْنَعٌ، وَإِنْ بَنَى مَوْلَدَهُ عَلَى هَذَا الْبَنَاءِ وَاسْتَعْمَلَهُ فِي شِعْرٍ أَوْ كَلَامٍ فَالرَّدُّ أَوْلَى بِهِ». وَقَالَ ٧٣٥: «وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ رَاءُ قَبْلَهَا نُونٌ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى نَرْجِسٍ فَإِنَّهُ فَارِسِيٌّ مَعْرِبٌ». وانظر الممتع ١٢٧، ٧١١، المَعْرِبُ لِلْجَوَالِيَّقِيِّ ٦٠٦.

وأماماً «جُنْدَب» بكسر الجيم، فنونه زائدة في معنى «جُنْدَب» المضموم الجيم، فينبغي أن تكون نونه زائدة كهي في المضموم^(١).
وأما قول سيبويه في «ضييفن»: إنه «فَعْلَن»^(٢) فإن أبا زيد الأنباري خالقه فيه وزعم أنه «فَيْعَل»، وزعم أنه يقال: ضَفَنَ الرَّجُلَ يَضْفِنَ، إذا جاء ضيفاً مع الضيف^(٣). قال أبو الفتح^(٤): كلا الاشتقاقيين مذهب. قوله^(٥) أبي زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه؛ ألا ترى أن قول الشاعر:

إذا جاء ضيفٌ جاء للضيوف ضييفٌ فأودى بما ثُقِرَى الضيوفُ الضيافِينُ^(٦)

فالضييفن: الذي يجيء مع الضيف. وقولهم: ضَفَنَ يَضْفِنُ، في هذا المعنى: يشهد بأن «ضييفنا» «فَيْعَل»، وفيه^(٧) شيء آخر يقوّي ما قال أبو زيد، وهو أن «فَيْعَلًا» أكثر في الكلام من «فَعْلَن». ولقول^(٨) صاحب الكتاب أيضاً وجه^(٩)؛ لأنه وإن / [كان]^(١٠) ضيفاً ضيفاً، فهو على كل حال ضيف، فينبغي أن تكون نونه

[٥٣]

(١) انظر المتمع .٢٦٩

(٢) الكتاب ٢/٣٢٧. وانظر ٢/٣٥٠.

(٣) انظر المصنف ١/١٦٧، المتمع ٢٧١، ارتشاف الضرب ٢٠٨ (رجب).

(٤) المنصف ١/١٦٨ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: وهو قول.

(٦) في الأصل: بما يقوى الضيوف الصفاين. والبيت في التوادر ١٨٨، الإبدال لابن السكينة ١٤٩، السيرافي التحوي ٦٢٤، والمنصف ٣/٢٧ أيضاً، الجمل ٥٦٤، الصحاح (ضيف)، شرح الفصيح للزمخشي ١٩٥، اللسان (ضيف، ضفن).

(٧) في المنصف ١/١٦٨: «فَيْعَلُ. فَهَذَا قَوْلٌ. وَفِيهِ...»

(٨) في الأصل: ويقول.

(٩) في المنصف ١/١٦٨: «وَالقَوْلُ الْأَوَّلُ أَيْضًا وَجْهٌ». وصاحب القول عنده أبو عثمان المازني.

(١٠) موضعه مخروم.

زائد^(١).

وفي المفرد: ضَفَتُ^(٢) مع الضَّيفِ أَضْفِنُ ضَفْنَاً، وهو الضَّيفُ، وتابع الضَّيفَ. وتابع التَّابعِ: الضَّفْنِينُ^(٣). وضَفَتُ إلى الْقَوْمِ أَضْفِنُ ضَفْنَاً: إِذَا أَتَيْتَهُمْ حَتَّى أَجْلَسَ^(٤) إِلَيْهِمْ.

لحاق التاء:

«قال: وعلى (تفعلَة)، فالصفة (تحلبة)^(٥).

قال أبو بكر: قد جاء (تفعل) اسمًا، قالوا: تَنْفَلُ، لولد الشعلب. عن الكسائي^(٦).

قال كُراع^(٧): يقال للشعلب: تَنْفَلُ بضم التاء والفاء، وتنْفَلُ بضم التاء وفتح الفاء، وتنْفَلُ بكسر التاء والفاء، وتنْفَلُ بكسر التاء وفتح الفاء، وتنْفَلُ بفتح التاء وضم الفاء. خمس لغات.

قال المؤلف^(٨): «قد جاء (تفعل)^(٩) قالوا: تُنْوَطُ، اسم الطائر»^(١٠).

(١) انتهى النقل من المنصف.

(٢) في الأصل: صفتة. وما ثبته أنساب لما بعده.

(٣) انظر المنتخب ٢٠٧.

(٤) في الأصل: تخلس، أو مجلس، أو نخلس. فهو غير منقوط الأول.

(٥) الكتاب ٢/٣٢٧. والنصل منقول من الاستدراك ١٣٠.

(٦) الاستدراك ١٣٠.

(٧) انظر المفرد ٣١١، المنتخب ٥٣٧.

(٨) القول الآتي للزبيدي.

(٩) تقرأ في الأصل: تنفل.

(١٠) الاستدراك ١٣١ وفيه: «اسم لطائر». و «تنوط» لم يضبط في الأصل، على عادة الناسخ في ندرة الضبط. وضبط في المتن ٩٧ بضم النون، قال ابن عصافور: «كأنه في الأصل تُنْوَط فعل مبني للمفعول». وهذا ضبط في القاموس (بشر). ولم أقف على هذا الضبط في غيره من المعاجم التي اطلعت

قلت: هذا نقل كما يكون النقل في الأعلام، وهو الكثير، ومنه «بُشَّر»^(١)، وهو طائر.

لحاقي الميم:

«وليس في الكلام (مَفْعُل)، بغير هاء»^(٢).

قال أبو بكر: «قد روى الكوفيون (مَفْعُلاً) بغير هاء، قالوا: مَكْرُمٌ، وَمَعْوَنٌ، وَمَقْبُرٌ»^(٣).

«وعلى (مِفْعِل) فالاسم نحو (منْحِر). فأما (مِنْتَنْ، وَمِغِيرَة) فهما من (أغار وَأَنْتَنْ)، ولكن كسروا لكسرة التاء والغين»^(٤).

قال أبو بكر: قد قال في باب عَلَيٍ^(٥) ما تجعله زائداً: إنْ (مِرْعِزَى) هي (مَفْعِلٌ)، ولكن كسرت الميم كما كسرت مع^(٦) (منْحِرٌ) لكسرة مابعدها^(٧).

عليها، وإنما فيها تنوّط، وتتوّط. والثاني أثبته سيبويه، ونقله عنه الزبيدي، فهو غير مراد هنا، وإنما المراد الأول، ويدلّ عليه أنّ سيبويه ذكر تفعّل اسماء، ومثل له بُشَّرٌ، ونقله عنه الزبيدي، فلا يكون في هذا استدراكٌ عليه. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الاستدراك ١٣٠. وانظر الأصول ٣٢٧/٣.

(١) لم يضبط في الأصل. وفيه لغتان: بُشَّرٌ، بضم التاء والباء، وذكرها سيبويه، وَبُشَّرٌ، بضم التاء وفتح الباء. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الأصول ٣٢٧/٣، والاستدراك ١٣١، الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٤ وفيه: «مَعْوَرٌ». وهو تحريف. انظر اللسان (عون)، المزهر ١١/٢.

(٤) الكتاب ٣٢٨/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٥. وقد سبق في ٥٥ الكلام على «منتَن» وأصله.

(٥) في الأصل، والاستدراك ١٣٥: «علم». والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢. وسيذكر المؤلف هنا الباب بعد قليل كما أثبته.

(٦) في المصادرين نفسهما: «مِيم».

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. وانظر ٢٤٨/٢، والممعن ٧٧/٢ وفيه: «وقد أحاز الوجهين سيبويه». يعني: الإتباع، وأن يكون مفعّل. وانظر كلام أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ٩٩، ١٠٠. وقد مضى

=

فـ(منْحِر) على هذا القول كـ(مُغَيْرَة^(١) وَمِنْتَن)، وقد جعله هنا أصلاً على خلاف ما ذكره هناك^(٢).

قال أبو بكر: «قد جاء من هذا الباب (مَفْعَلٌ)، قالوا: مَكْوَرٌ، للعظيم الروثة.

وـ(فَعْلَم)، قالوا: جَذْعَم، للغلام الصّغير -يعنون: الجَذَع- وـشَدْقَم^(٣).

قلت: استدركه «المَكْوَرٌ» خطأ؛ فإنَّ الإمام قد ذكره بعد في باب العلل^(٤).

قال المؤلف: الحمل على التغيير في الميم: لأنَّ «مَفْعَلاً» كثير، كـ«الْمَنْكِبُ، وَالْمَعْطِسُ»، وكـكون الكسرة أصلاً يجعله^(٥) لانظير له؛ ولأنَّ الخاء المكسورة تطلب بالمحاسنة، كما في «مِنْتَن، وَمِغَيْرَةٍ»، وإنَّ كان الإتباع في «مُغَيْرَةٍ» أمكن، [لأنَّه]^(٦) ليس فيه حاجز ساكن كما في اللفظتين المذكورتين، ولكن الساكن كما قلناه كلاماً.

لما حادث الواو:

قال: «وعلى (فَعَوْلَل)^(٧) فالصفة^(٨) (عَثَوْلَل، وَقَطَوْطَى، وَشَجَوْجَى)^(٩).

شيء من كلام سيبويه على مرعزي وتعليق المؤلف في ٣٢٥-٣٢٧.

(١) في الاستدراك ١٣٥: «كَمِعِيرٍ». وهو تحريف.

(٢) انظر الاستدراك ١٣٥.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٦. وليس فيه: الصغير.

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) في الأصل: فجعله.

(٦) تكميلة يلتئم بمتلها السياق.

(٧) في الأصل: نفوعل.

(٨) في الاستدراك ١٣٩: «فَالاَسْم». وهو خطأ.

(٩) الكتاب ٣٢٨/٢ باختلاف يسير. وفيه وفي الاستدراك ١٣٩: «غَدَوَنَ» بدل شجوجى.

قال أبو بكر: قد قال في [غير]^(١) هذا الموضع: إنّ (قطوطي وشحوجي)
على زنة (فعَلَلْ) ^(٢).
واستدرك: « (فعُلَّة) ، قالوا: جَبْرُوَة^(٣) ، للتجبر .
و (مُفَوَّعَلْ) ، قالوا: مُهْوَانٌ^(٤) ، للمكان بعيد .
و (فِعْلُولْ) ، قالوا: فِلْطُوس^(٥) و فِلْطاس ، للكمرة^(٦) العظيمة ، بكسر الفاء وضم
العين . عن أبي عبيدة ^(٧) .
أما « مُهْوَانٌ » فزعم السيرافي أنه على وزن « مُطْمَأْنٌ » ^(٨) . وهذا غير صحيح ؛

(١) تكلمة من الاستدراك ١٣٩ يلتبس بها الكلام .

(٢) في الأصل: فعلل . انظر الاستدراك ١٣٩ . وقد نص سيبويه ١١١/٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ على أنه فعوعل ، وقال ٣٨٦/٢: « وأما المَرْوَرَة فمتزلة الشجوجاة ، وهم بمترلة صممح ، ولا يجعلهما على عثول ، لأنَّ مثل صممح أكثر ، وكذلك قطوطى ». قال أبو علي في التكلمة ٥٤٩: « والألف في قَطْوَطِي مُنْقَلَّة عن اللام التي هي واو في قَطْوَان ، وأحاجز سيبويه أن يكون فعوعل ، وأن يكون فعلعلا . وهذا القول الثاني أولى ، ولا يكون فَعَوْلٍ ؛ لأنَّه لم يجيء في الكلام شيء على هذا المثال ». وانظر المسألة في شرح السيرافي ٨٩/٦ (خ) ، المتع ٢٨٢-٢٨٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢٥٣/١ وقد نسب السيرافي القول بأنه فعوعل أو فعلل إلى الجرمي ، وجعل قول سيبويه أنه فعوعل فقط . ومثله نسب الرضي إلى سيبويه ، إلا أنَّه نسب القول بأنه (فععل) إلى المبرد .

(٣) نقله ابن جنني عن الكوفيين . انظر الخصائص ٣/٢٠٦ . وهو في اللسان (جبر) بفتح الباء وإسكانها .

(٤) ورد في شعر رواه أبو عمر الشيباني . وفيه لغة ثانية وهي كسر الممزة . انظر كتاب الألفاظ ، ١٠٩ .
القاموس المحيط (هون) .

(٥) في الأصل: فنطوس .

(٦) في الأصل: للكرة .

(٧) الاستدراك ١٤٠ . وفي القاموس المحيط (فلطس): « والفلطاس والفلطوس والفلطيس ، كقرطاس وجردحل وزينيل ». ولم يذكر اللغة التي حكماها أو عبيدة .

(٨) انظر شرحه ٦/٤٣٣ ، ٤٣٤ (خ) .

لأنه ليس بمحارٍ على فعلٍ؛ إذ لا يحفظ «اهوآن». وما ردّ به [أبوالفتح بن حنني]^(١) قول السيرافي: من أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة من غير المضعف^(٢)، لايلزم؛ إذ قد جاءت أصلًا في بنات الأربعة من غير المضعف في «ورثَّل»، وهو غير مضعف.

فإن قيل: أصلتها في غير المضعف لا تترَكب^(٣) إلا لوجب.
قيل: الموجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم «مُفْوَعَلٌ»، لكنَّ الذي منع من ذلك ما ذكرناه^(٤).

(١) معرف في الأصل. انظر المتمعن ١٢٨.

(٢) انظر الخصائص ١٩٥/٣.

(٣) في الأصل: لا تترَكب.

(٤) انظر المتمعن ١٢٨.

هذا باب الزّيادة من غير موضع [حروف]^(١) الزّيادة

قال: وعلى «فِعْل»، فالاسم «حِمْص، وجِلْق، وحِلْز»، ولا نعلم له جاء / [٥٣ ب] صفة^(٢).

«يقال: امرأة حِلْزَة، للقصيرة. ومنه: الحارت بن حِلْزَة»^(٣).

قال أبو بكر: «على (فُعْل) فيهما فالاسم^(٤) نحو (عُنْدَد)»^(٥).

أما «عُنْدَد» فمشكل؛ لأنّه ينبغي أن يكون «فُنْعَلًا»؛ للدليل الذي تراه في «عُنْصَل»، وهو أنّ هذا البناء لم يجيء وهو غير مخفف إلّا بالزيادة، وأكثرها النون، إلّا قليلاً، فاما أن يكون دلّ عليه استفهام أو يكون سمع فيه الضمّ، ويكون مخففاً لا أصل بناء، وإذا كان كذلك لم ينبغي أن يحكم على النون بالزيادة؛ لأنّه لا دليل عليها. وكذلك الكلام في «عُنْبَب»، وقد أدخل ما هو مخفف ضرورة لا أصل بناء نحو^(٦) «قُعْدَد»^(٧) فلا يبعد هذا.

قال: وعلى «فِعْل»، نحو «مِجَنَّ»^(٨).

(١) تكملة من الكتاب ٣٢٩/٢ يلائم بها الكلام.

(٢) في الأصل: وحلق وحلوط لانعلمه. انظر الكتاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٤٤ . والhardt بن حِلْزَة، من بني يشتر بن بكر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، عده ابن سلام في الطبقة السادسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٥١/١.

(٤) «فيهما فالاسم» تأثر بالخرزم.

(٥) الاستدراك ١٤٥ وليس فيه: «فيهما». وهو في الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) في الأصل: نحن.

(٧) قال ٣٢٩/٢ قبل نصه السابق: «ويكون على فُعْل في الاسم والصفة، فالاسم: سُردد ودُعْب وشُرُب، والصفة: قُعْدَد وذُخَل».

(٨) «مجَنَّ» محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٣٠/٢ .

قال أبو بكر: «(مِحَنٌ) (مِفْعَلٌ)، من الجُنَاحِ، وليس بـ(فِعْلٌ)^(١).
أبو بكر^(٢): قد ذكره سيبويه قبل هذا «مِفْعَلًا»^(٣) فدلّ ذلك على أنه في
هذا^(٤) الموضع غير ذلك، وأنه اسم على «فِعْلٍ»، لأنعرفه. والذي يظهر لي أهما
قولان؛ فإنه يمكن أن يكون مشتقاً من الجُنَاحِ، فيكون «مِفْعَلًا»، ويكون مشتقاً من
«مَحَنٌ»، أي: صلب واشتد^(٥). و«المِحَنٌ» الذي هو الترس، يمكن أن يكون
مشتقاً منها^(٦)، وإن كان جعله من الأول أظهره.

قال أبو عثمان الأشناذاني^(٧) أتيتُ التَّوْزِي^(٨) بغرية رجوت بها الحظوة عنده
والوجاهة لديه، فقلت: إِنَّ سِبْوَيْهَ أَخْطَأَ فِي «مِحَنٌ»، فقال: وزنه «فِعْلٌ». فقال:
مالككم عشر الأغمار كم ذَا ينحلّ منكم؟ العرب تقول: مَحَنَ الشَّيءُ، إذا صلب
واشتدّ، فما معن «مِحَنًا» أَنْ يكون «فِعَلًا» من هذا؟! قال أبو عثمان: فما أتيت
مجلسه أَيَّامًا حياءً منه^(٩).

(١) انظر الاستدراك ١٤٥.

(٢) لعله ابن طاهر، فالنص ليس في الاستدراك، كما أني لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: بمحنا. وما أثبته يستقيم به الكلام. على أي لم أقف على مانقله في الكتاب.

(٤) في الأصل: في غير هذا.

(٥) في الأصل: واسد.

(٦) أي: الصلابة والاشتداد.

(٧) سعيد بن هارون [ت: ٢٥٦هـ] والأشناذاني نسبة إلى أشنان محلّة ببغداد. كان نحوياً لغوياً راوية بصرى. أخذ عن أبي محمد التوزي، وأخذ عنه ابن دريد. له من المصنفات معانى الشعر. انظر نزهة الألباء ١٥٥، معجم الأدباء ٣، ٣٨٥، ٣٨٦، بغية الوعاة ١/٥٩١، ٢/١٣٧.

(٨) أبو محمد عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٨هـ] والتوزي نسبة إلى مدينة توّر. من أكابر علماء اللغة. أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه. من مصنفاته: كتاب الخيل، التوادر، الأضداد، وغيرها. انظر أخبار النحوين البصريين ٨٥، طبقات النحوين واللغويين ١٠٦، نزهة الألباء ١٣٥، هدية العارفين ٤٤٠/٢.

(٩) الحكاية في شرح ابن حروف ١٣٩ (تحقيق خليفة بديري).

وأرى «**الماجن والمجنون**» من هذا؛ لأنّه يصب في الباطل فيكون كـ«**المجنّ**» - «**فعلاً**» - من جهة الصلاة، كما يقال له: القراء، لشدة. فيختلف الوزن للاشتقاء، كما مدينة تكون «**فعيلة**» من «**مَدَن**»^(١)، و«**مَفْعِلَة**» من «**دِنْت**»، أي: موضع طاعة الملك. واستدرك «**فعلاً**» «**رمدَد**»، و«**رمدَد**»^(٢).

قال الشيخ أبو علي: يمكن أن يكون تخفيفاً^(٣)، من «**رمدَد**»، فاستدراكه خطأ^(٤).

ووقع في الكتاب «**الزُّمَح**» بالجيم^(٥).

قال أبو سعيد: إنّ المعروف في اللغة أنّ «**الزُّمَح**» بالجيم، اسم؛ لأنّه الطائر الجارح المعروف^(٦). وفيما فسره ثعلب عن سيبويه «**الزُّمَح**» بالحاء، فهذه صفة^(٧). وقيل: «**الزُّمَح**» من الرّجال: الضيق الحلق. ويقال: القصير.

ويقال: رجل زُمل، وزُمال، وزُمَيل، وزُمَيْلَة، وزُمَالَة، وهو الكسلان^(٨). ويقال: مرّ زاملاً، ومرّ^(٩) يزملُ: كأنه يمشي [في]^(١٠) شقّ من نشاطه. وكأنه ضدّ

(١) تقرأ في الأصل: مدينة. والقول بأنّها فعيلة مذهب الأخفش والفراء. انظر اللسان (مدن).

(٢) انظر الاستدراك ١٤٦.

(٣) يعني: رمدَد بالفتح، فتح تخفيفاً. انظر المطبع ٨٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) وجه اعتراض السيرافي أنّ سيبويه ذكره صفة، وهو اسم.

(٧) انظر شرح السيرافي ٢/٦ (خ). وهو في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٦٢: الزُّمَح، بالحاء، وفي ١٠٩: الزمد، بالجيم. والزمح بالحاء أنساب لما ذكره سيبويه؛ لأنّه ذكره صفة.

(٨) انظر المنتخب ٢٣٨، القاموس المحيط (زمَل).

(٩) في الأصل: ورمل. انظر المنتخب ٢٣٨.

(١٠) تكملة من المنتخب ٢٣٨ يلائم معه الكلام.

الأول.

ويقال: رجل دِبَّة، ودِنَابَة، ودِنَامَة^(١)، للقصير، بدلٌ غير معجمة.

قال أبو بكر: « والإِمْرُ من السَّائِمَة^(٢) كُلُّهَا: الْوَلَد ». قال كُرَاع^(٣): والإِمْرُ: الجدي^(٤)، والإِمْرُ: العَنَاق. ويقال: ماله إِمْرٌ ولا إِمْرَة، أي: شيء. ورجل إِمْرٌ: أحمق. ورجل إِمْر^(٥): مبارك مقيلاً عليه المال.

والإِمْعَة والإِمْعَة: الذي لا رأي له. وامرأة إِمْعَة كأنها [منه]^(٦). كراع: واشتقاقه من « تَاءُمْ واسْتَاءُمْ »^(٧). والإِمْعَة: المتردد في غير ما صنعته. والإِمْعَة: الذي لا يثبت إخاؤه.

والفلز^(٨): خَبَث^(٩) ما أذيب من جواهر الأرض: الذهب والفضة والصُّفْر والرصاص^(١٠). ويقال: هو جواهر الأرض^(١١)، المذكورة. ويقال: الفلز: التُّبر، مالم يُصَاغ^(١٢).

(١) في الأصل: دبابة ودنابة، وأهل نقط دببة. وقد سبق ذكر دنابة ودنامة ٣٢٤.

(٢) في الأصل: الشائمة.

(٣) انظر المفرد ١/٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، المنتخب ٥٧٠.

(٤) في الأصل: المعدى. انظر المفرد ١/٢٠٦، ٢٠٧، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٠.

(٥) في المفرد ١/٢٠٧: « أَمْزٌ », بفتح المهمزة وسكون الميم، ولا يتنااسب مع سياق الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. وما نقله المؤلف موجود باختلاف يسير في المفرد ١/٢٠٨. وانظر المنتخب ٥٧٠ أيضاً. وفي اللسان (أمع): « وقول من قال: امرأة إِمْعَة، غلط، لا يقال للنساء ذلك ». وفي القاموس المحيط (أمع): « ولا يقال: امرأة إِمْعَة، أو قد يقال ».

(٧) هذا ليس في كتابي كراع السابقين، وعادة المؤلف أن ينقل من المفرد. وهو في اللسان (أمع) عن أبي عُبيدة. وانظر القاموس المحيط (أمع).

(٨) يقرأ في الأصل: حبيب.

(٩) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٥، المنتخب ٢٨٢، القاموس المحيط (فلز).

(١٠) انظر القاموس المحيط (فلز).

(١١) انظر المنتخب ٢٨٢.

فَأَمَا الْقِلْزُ، وَالْقُلْزُ، بِالقَافِ: فَالنَّحَاسُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْحَدِيدُ شَيْئاً^(١).

[٤٥١] **والعنْبُ:** كثرة الماء / وأنشد^(٢) ابن الأعرابي:

عَيْنَا بِعَضِيَانَ ثَجُوجَ الْعَنْبِ^(٣)

وَعَنْبُ: موضع. وقيل: وادٍ^(٤). وحمله ابن جنّي على أنه «فُنَعَل»، قال: لأنَّه يَعْبُ الماء^(٥).

و«رجلٌ يَتَّبعُ نِسَاءً»^(٦)، عن كُراع في المحرّد^(٧): إذا جد في طلبهنَّ. والتبَّعُ^(٨): الظلّ؛ لأنَّه يتبع الشمس. والتبَّعُ: واحد التَّابِعة: ملوك اليمن، سُمِّوا بذلك لأنَّهم يتبع بعضهم بعضاً، كَلَمَا^(٩) هلك واحد قام مقامه آخر تابعاً له على مثال سيرته. والتبَّعُ: ضربٌ من اليَعَاصِيبِ، أحسنها وأعظمها، وجمعه تَابِيعٌ، تشبيهاً بأولئك الملوك، ولذلك ألحقو الياء هنا ليشعروا بالهاء هناك.

(١) انظر المتنجب ٥٦٣، اللسان (قلز).

(٢) « وأنشد » تأثر بالخرم. انظر اللسان (عنب) فالتصّ فيه.

(٣) قبله:

فَصَبَّحَتْ وَالشَّمْسُ لَمْ تَقْضِ

انظر اللسان (عنب).

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٦ (خ)، معجم ما استعجم (خُبُيت). وهو في الثاني بضم الباء الأولى.

(٥) ومثله قُنْبَر. انظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب). وفي معجم ما استعجم (خُبُيت): « قال أبو الفتح: عنْبَ، يجعل النون أصلاً لمقابلتها الأصول نحو باء حُبْرٍ وعين بعثطٍ، فهو إذاً كتون صُنْتعٍ، وإن كان اشتقاقة من عَبَ يَعْبَ لكثره ماء هذا الوادي، فهو فُنَعَل ».

(٦) في الأصل: سا.

(٧) في الأصل: المتحرّد. وفي اللسان (تب): « عن كُراع حكاهما في المحرّد، وحكاهما أيضاً في المحرّد ». انظر المنجد ١٤٩. وفي المحرّد ٣٠٧/١: « التَّبَّعُ وَالتَّبَّعُ: الذي يتبع النساء ويحبّهنَّ ».

(٨) في الأصل: والتَّبَعُ والتَّبَعُ. مكرر.

(٩) في الأصل: كما.

وقول أبي ذؤيب:

وعلِيهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاؤُدُّ أَوْصَنَعُ السَّوَايْنِ تَبَعُ^(١)

سَمِعَ أَنَّ «داود» -عليه السلام- سُخْرٌ له الحديد فكان يصنع منه ما أراد،
وسَمِعَ أَنَّ «تَبَعًا» عملها، وكان «تَبَع» أمر بعملها ولم يعملاها بيده؛ لأنَّه كان
أَعْظَمَ شَأْنًا^(٢).

وزادوا الهاء في التبادرة^(٣) لإرادة النسب.

(١) انظر جمهرة أشعار العرب ٢٤٧، المفضليات ٤٢٨، شرح أشعار المذلين ٣٩، منتهى الطلب ١٣٥٩، الحكم ٤٤/٢، المخصص ١٣/٣٤، اللسان (تباع)، والمرودة: الدرع. وقضاهما: فرغ من عملهما، أو قطعهما.

(٢) انظر شرح أشعار المذلين ٣٩.

(٣) في الأصل: القباعة.

هذا باب الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفنا

قال أبو بكر: قد جاء «فُعْلُلُ»، قالوا: رجل كاذب. وقد جاء «كُذَّبُ»
«فُعْلُلُ»^(١).

قال أبو علي في الحجة^(٢): «وذكر أبوزيد بيته ذكر أنه جريرية بن الأشيم،
جاهملي:

فإذا سمعت بأنني قد بعثكم بوصال غانية فقل كاذب^(٣)
قال أبوزيد^(٤): «كاذب»: كاذب. وحكي عن أبي عمرو في تفسيره:
كذب. فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حكي من تفسير أبي عمرو
اسم، فيكون المبتدأ المضمر: ذاك كاذب^(٥)، وعلى قول الآخر: ماسمعته^(٦) كذب.
وهذه الكلمة تُحكي فيما شدّ عن سبويه من الأبنية، ولو لا ثقة أبي زيد،
وسكون النفس إلى ما يرويه، لكان ردّها مذهبًا؛ لكونه على مالاظطير له؛ ألا ترى

(١) في الأصل: فعنل. انظر الاستدران ١٥١. وعبارة: «وفعلل، قالوا: كاذب». وانظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦/٢، ٤٤١.

(٢) انظر الحجة ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) التوادر ٢٨٨، إصلاح المنطق ١٨٩، كتاب الألفاظ ١٧٥، جمهرة اللغة ٣٠٤، شرح السيرافي ٦/٤٤١ (خ)، الخصائص ٣/٢٠٤، الحكم ٦/٤٩٠، اللسان (كذب). وفي الحجة: «قد بعثه». وفي إصلاح المنطق: «تقول كاذب». بالتحجيف، ضبطا لاصناعاً، وهو المناسب لرواية تقول. على أن ابن السكبي قد ذكر في كتاب الألفاظ: التخفيف والتشديد، ثم أنسد البيت، وقد ضبط فيه بالتشديد، وفيه: «قل» على خلاف ما في إصلاح المنطق.

(٤) في الأصل: أبو بكر.

(٥) أي: على قول أبي زيد. والمعنى في الحجة ١/٢٤٨: «السائل ذلك كاذب». وانظر التوادر ٢٨٨.

(٦) في الحجة ١/٢٤٨: «ما سمعت».

أن العين إذا تكرر مع اللام في نحو «صَمَحَّمَ، وَجَلَعْلَعَ»، لا تكرر إلا مرتين، وقد تكررت في هذه ثلاث مرات، ومع ذلك فقد قالوا: مَرْمِيس، فتكررت الفاء مع العين^(١) فيها ولم تكرر في^(٢) غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن تردد، فكذلك^(٣) مارواه أبو زيد من هذه الكلمة^(٤).

فالكذب، والكذب، والكذاب، والكذاب، على ما ذكرناه واحد. وكذا قال كُراع. ويقال: ما كَذَبَ أَنْ فَعَلَ كَذَا، أي: ما كَعَ وَلَأَبَثَ.
والجلعلع: الجملُ الحديد النفس الشديد. والجلعلع: الجعل. والجلعلة:
الخنساء. وحَكَى كُراع في جميع ذلك: جَلَعْلَعَ، بفتح الجيم واللامين جميعاً.
وقيل: الجعلع: خُنساء نصفها طين، ونصفها خلق.

قال الأعلم^(٥): «وزعم الفراء أن صَمَحَّاماً وأماشبها (فَعَلَلُّ) مثل «سَفَرْجَل»، وأنكر أن يكون (فَعَلَلَاعاً)، قال: ولو كان (فَعَلَلَاعاً)، لتكرير لفظ العين واللام فيه، لجاز أن يكون (صَرْصَر) على (فَفَفَع)^(٦).

والقول ما قاله سيبويه، والذي احتاج به الفراء غير صحيح؛ وذلك أن الحرف لا يجعل أبداً في الفعل، ولا في الاسم زائداً حتى توجد فيه ثلاثة أحرف سواه تكون

(١) في الأصل: العين.

(٢) في الأصل: مع.

(٣) في الأصل: فكان. والنصل في الحجة ٢٤٨/١: «أن يرده ولا يقبل فكذلك».

(٤) انتهى النقل من الحجة.

(٥) انظر المتنخب ١١١، الحكم ١/٢٠٠، اللسان (جعل).

(٦) انظر النكت ١١٦٤. وانظر شرح السيرافي ٦/١١ (خ).

(٧) المذهب منسوب إلى الكوفيين في الإنصال ٧٨٨-٧٩٣، المساعد ٤/٣٢، ٦٢، شرح التصریح ٢/٣٦٠.

فاء الفعل^(١) وعينه ولامه، فلذلك لم يجز أن يجعل (صرصر) (فعَّفَعَ) ^(٢)؛ لأنّا لو جعلناه كذلك كنّا قد أسلطنا من الفعل لامه^(٣)، وإذا جعلنا في (صَمَحْمَح) عين^(٤) الفعل^(٥) / مكررة استقام ولم يفسد؛ لأنّا لم نجعل العين ساقطة. وممّا يُبْطِلُ قول الفراء قولهم^(٦): جُلَّعْ، لو سلّكنا به مذهب (سَفْرَجَل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنّه ليس في كلامهم (سُفْرَجَل)^(٧)، ومن خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زيادة الحرف «.

قلت: وذكر ابن الأباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٨): أن الكوفيين قالوا: لا يلزمنا على قولنا^(٩) نحو «الحقوقَ الطَّيِّبِيُّ، وأغدوْدَنَ الشَّعْرَ»^(١٠)، وبشبيهه، فإنه على وزن «افْعَوْعَلٌ»؛ لأنّا نقول: إنه^(١١) على وزن «افْعَوْعَلٌ» لأنّه ليس في الأفعال ما هو على وزن [«افْعَلٌ»، فقلنا: إنه على وزن]^(١٢) «افْعَوْعَلٌ»، بخلاف ماهنا^(١٣)؛ فإنه في الأسماء ما هو على وزن «فَعَلٌ»، نحو «سَفَرْجَلٌ».

- (١) في الأصل: جعل.

(٢) في الأصل: صر صرًا فعفوا.

(٣) من قوله: فلذلك لم يجز إلى هذا الموضع ليس في النكٰت، فعله بما سقط منه.

(٤) في الأصل: غير.

(٥) يزيد به الميزان.

(٦) «قولهم» مخروم في الأصل.

(٧) في النكٰت ١١٦٤: «مثٰل سفرجل». وضبط سفرجل فيه بالفتح.

(٨) الإنصاف ٧٩١، ٧٩٢. بتصرف.

(٩) في الإنصاف ٧٩١: «على كلامنا». المراد: على ما ذهبنا إليه.

(١٠) في الأصل: البعير. وأغدوذن الشّعر: طال.

(١١) في الإنصاف ٧٩١: «لأننا نقول: إنما قلنا». فتصرُّف فيه المؤلف على ما يبيدو، وسيأتي مثله.

(١٢) تكملة من الإنصاف ٧٩١.

(١٣) في الأصل: هاهنا.

وكذلك لا يلزم على قولنا نحو « جُلْعَلٌ »؛ فإنه على وزن « فُعْلَلٌ »؛ لأنّا نقول ذلك^(١) لأنّه ليس في الأسماء ما هو على « فُعَلٌ » بضمّ الأوّل، وإذا خرج اللفظ عن أبنية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلّ على ذلك أنّهم قالوا في « ذُرَاحٍ »: ذُرَاحٍ^(٢)، فأسقطوا أحد المثيين، ولو كان خماسياً لم يُيْنَ منه « ذُرَاحٍ » على « فُعَالٌ »، نحو « كُرَامٌ، وحُسَانٌ ». فبان الفرق بينهما.

ثم قال: احتاجّ البصريون بأنّ الظاهر العين واللام قد تكررتا فيه، فوجّب أن يكون وزنه « فَعَلْلَا »؛ ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو « ضَرَبٌ، وَقَتْلٌ »، كان وزنه « فَعَلٌ »، أو تكررت اللام في نحو « احْمَرٌ، وَاصْفَرٌ »، كان وزنه « افْعَلٌ ». وكذلك هاهنا لاماً تكررت اللام والعين في « صَمَحْمَحٌ » كان وزنه « فَعَلْلَا »؛ لتكررها فيه، هذا هو الظاهر فمن ادعى قلباً بقي مرتكنا بإقامة الدليل^(٣).

ومنهم من تمسّك بأنّ قال^(٤): أجمعنا على أنه يقال في جمع « صَمَحْمَحٌ وَدَمَكْمَكٌ »: صَمَامِحٌ، وَدَمَامِكٌ، ولا يكادون يجمعون ما كان على خمسة أحرف أصول جمع تكسير إلّا على استكراه، فإذا جمعوا حذفوا الحرف الأخير، فقالوا في « سَفَرْجَلٌ »: سَفَارِجٌ، فلو كان « صَمَحْمَحٌ » كذلك، ولم يكن فيه زائدٌ، لوجب أن يُحذفَ الحرف الأخير، فيقولوا: صَمَامِحٌ، وَدَمَامِكٌ، فلما لم يُقال، دلّ [على]^(٥)

(١) في الإنصال ٧٩١: « لأنّا نقول: إنّا قلنا إنه على وزن فُعلعل ». فتصريف المؤلّف في النص باستبداله باسم الإشارة.

(٢) في الأصل: درحرج دراج.

(٣) انتهى التّقدّم من الإنصال.

(٤) هذا دليل آخر للبصريين. انظر شرح الشافية للرضي ٦٣/٦٤.

(٥) تكمّلة يلتمّ بها الكلام.

ماقلنا.

وإنما كان حذف الحاء الأولى أولى من الثانية، والميم؛ لأنّهم لو حذفوا الحاء الأخيرة فقالوا: صمّاحم، لصار وزنه «فعالع»، وليس في كلامهم شيء يجعل^(١) فيه عين الفعل^(٢) طرفاً، مما هو على ثلاثة أحرف فصاعداً، ولو حذفت الميم الأخيرة لاجتمع حرفان متّحرين كان من جنس واحد، وذلك مستقى.

(١) في الأصل: يفعل.

(٢) يريد به: الميزان. وقد سبق مثله في النّص المنقول من التّكثي للاعلم.

هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل

قال الأعلم^(١): «إن قال قائلٌ هذا المثال لا يجيء أبداً إلّا مزيداً بالألف»، فما معنى قوله: مزيدة وغير مزيدة^(٢)؟

قيل له: أراد أنْ كُلَّ فعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف فِإِنْ مستقبله مضموم الأول زائداً كان أو أصلياً، فالأصل في نحو «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، والزائد نحو «أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وقاتل يُقاتلُ». والأصل في كُلَّ ماضيه على أربعة أحرف أنْ يضمّ أول مستقبله، وتعاد حروف ماضيه، كقولك: قاتل يُقاتل، ودحرج يُدَحْرِجُ.

قول سيبويه: «ولكثهم حذفوا الهمزة في باب / أفعل من هذا الموضع»^(٣).
قال الشيخ أبو علي^(٤): يريد في المضارع من «أفعَلَ»، يقول: إنَّ الهمزة
حذفت هنا للكثرة لمكان استعمالها؛ فإنها زائدة، وفي الكلمة ما يكون عوضاً من
ذهبها، وهو الحرف الذي يزداد عليها لمعنى المضارعة، وأنها قد حذفت في «كُلْ»،
و«خُذْ» للكثرة، لما كانت تُستقبل وليس ثمَّ ما يكون عوضاً منها، فهو هاهنا أمكن.
وجعل-رحمه الله- العلة في حذف الهمزة في «أكْرُمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَنُكْرِمُ»^(٥).

(١) انظر النّكّت ١١٦٤، ١١٦٥. وانظر شرح السيرافي ١٥/٦، ١٦ (خ).

(٢) يزيد قول سيبويه في الكتاب ٣٣٠/٢: «فاما الممزة فتلحق أولاً، ويكون الحرف على فعل، ويكون يفعل منه يُفعِل، وعلى هذا المثال يجيء كلّ فعل، فهذا الذي على أربعة أحرف أبداً يجري مستقبلاً على مثال يُفعِل في الأفعال كلها مزبدة وغير مزبدة».

(٣) الكتاب ٢/٣٣٠. و«أ فعل» موضعه في الأصل مخروم.

(٤) كلام الشلوبين هذا مما علقه على كتاب سيبويه، ولم أقف عليه منقولاً عند غير المؤلف، وقد أشار الشلوبين إلى هذه المسألة في التوطئة .٣٢٦، ٣٢٥

(٥) في الأصل: في اكرم ويكرم و اكرم. وبما أثبتته پستقييم الكلام.

واحدة، ولم يقل: إنها حذفت مع همزة المتكلّم أوّلاً ثم حمل سائر أخواتها عليها، من حروف المضارعة، كما قال التّحويون، لما كان حذفها مع الهمزة ليس على قياس؛ لأنّه ليس قياس الهمزتين إذا اجتمعنا أن تُحذف إحداهما، وإذا كان الأمر على هذا فمن أين يقال: إنّ أصلها أن تُحذف مع الهمزة ثم تُحذف مع سائر حروف المضارعة بالحمل على الهمزة؟! بل يجب أن يقال ما قال الإمام: من أنّ الحذف فيها كلّها للكثرة والاستئصال، كما في «خُذْ»، وكُلْ؛ للكثرة والاستئصال، على غير قياس، وهو هنا ممكّن جدّاً؛ إذ الهمزة زائدة، وحين تُحذف يُزاد في الكلمة غيرها، فتكون عوضاً من ذهابها، وهي قد حذفت في «خُذْ وكل»، وليسَ^(١) بزيادة، ولا يُزاد بعد حذفها ما يكون كالعوض منها.

وجعل -رحمه الله- الهمزة من «يُؤثِّفين»^(٢) زائدة، فكان ثباتها ضرورة، ولم يجعلها أصلية على أن يكون «يُؤثِّفين»^(٣) من قوله: **تأنِّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالرَّقْدِ**^(٤)...

(١) في الأصل: وهي حذفت في خذ وخذ ليست.

(٢) في الأصل: الهمزة موثفين. وهذا من قول خطاط الماجستي:

وصالياتِ كَمَا يُؤثِّفينِ

انظر الكتاب ٣٣١/٢. وهو أيضاً في ١٣/١، ٢٠٣، ٢٣٠، معايير القرآن للأخفش ١/١، المقتصب ٩٥/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، الأصول ١/٤٢٨، شرح الكتاب للسيرافي ١/٦٤، ٢٠٢/٢، ٢٥٤ (ط)، ١٨/٦ (خ)، المسائل البصرية ١/٥٣٩، المسائل المنشورة ١١٣، المسائل البغدادية ٣٩٨، التكميلة ٥١٥، المنصف ١/١٩٢، تفسير أرجوزة أبي نواس ٧٩، سر صناعة الإعراب ٢٨٢٠٣٠٠، التكت ١١٦٥، الاقتضاب ٣٣٥/٣، شرح الكافية للرضي ١/٣٨٧، ٢/٣٦٤، اللسان (رب، ثفا). والصاليات: الأثنائي؛ لأنّها صليت بالنار حتى اسودت. وقد يُقدّر الكلام: ومثنيات إثناء مثل إثنائها حين نصبّ للقدر. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٨٤، ٨٨٥.

(٣) في الأصل: مدثفين.

(٤) تماماً:

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرُّقد، فهو [على]^(١) هذا قريبٌ من معنى «يُؤْثِفِينَ»؛ لأنَّ معناها: يُنصِّنَ للقدر، فكأنَّه أحطَنَ بها، فلا يكون في البيت ضرورةً، ويكون «يُؤْثِفِينَ» «يُفَعِّلِينَ»، مثل «يُسَلِّقِينَ»، لَمَا كان جعلها من «أثَفَتُ»^(٢) التي همزَها زائدةً أقوى من جهة المعنى، كأنَّ كلامَ العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجار بالقدر^(٣). والذي ثبت عنها «أثَفَتُ القدر»، ولم ينقل أحدٌ عنهم «أثَفَتُ القدر»، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرُ معروفٍ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة «يُؤْثِفِينَ» أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدةً الذي فيه الضرورة.

قوله: «وقالت ليلى الأخيلى:

كُراتُ غُلامٍ من كِسَاءِ مُؤَرَّبٍ^(٤)

لاتقدفي بركن لا كفاء له وإن تائفك...

والبيت للتابعة الذبيانى. انظر الديوان ٢٦، المنصف ١٩٣/١، الاقتضاب ٣٣٧/٣، اللسان (رب، ثقا)، خزانة الأدب ٣١٦/٢.

(١) تكملاً يلائم بما في السياق.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) في الأصل: كالقدر.

(٤) في الأصل: أثَفَت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤٩/١٥: «والأثَفَةُ أفعولةٌ من ثَفَت...». وقال الليث: يقال: الأثَفَةُ فعلويةٌ، من أثَفَت. قال ومن جعلها كذلك، قال: أثَفَت القدر، فهي مؤْثَفةٌ، قال التَّابِعَةُ...» وأنشد البيت السابق. ثم قال: «وَمَا قَوْلُ التَّابِعَةِ... إِنَّهُ عَنِّي لَيْسَ مِنَ الأثَفَةِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِكَ: أثَفَت الرَّجُلَ آثَفَهُ أثَفَا، إِذَا تَبَعَّهُ».

(٥) في الأصل: كِسَاء. انظر الكتاب ٣٣١/٢. وصدره:

تَدَلَّتْ إِلَى حُصْنٍ ظِمَاءِ كَانَهَا

وهو في الديوان ٥٦، المنصف ١٩٢/١، التَّكَت ١١٦٥، الاقتضاب ٤٢٢/٣، اللسان (رب). قال ابن السيد: «وصف قطاة المخطَّت إلى فراخها. ومعنى حصَّ الرَّؤوس: لاريش عليها لصغرها. وشبَّهَت

أتى به شاهدا على مثل ما استشهد عليه بالبيت [الذي قبله]^(١)، وشاهد فيه « مؤرتب »، حيث كان وزنه عند « مؤ فعل »، فـ « مؤ فعل » لم تثبت فيه الهمزة كما لاتثبت في « يؤ فعل »، وحكم عليه بأنّ وزنه « مؤ فعل »، ولم يجعل وزنه « مفعلاً »؛ لغبّة زيادة الهمزة أولاً في بنات الثلاثة، فهي بذلك لا يحکم بأصالتها إذا كانت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول إلّا بدليل يلزم بذلك الحكم بزيادتها، وأن يكون ثابتها ضرورة.

فإن قيل: لم لم يحکم على « أرب ومؤرب »^(٢) بأن الهمزة فيهما^(٣) أصلية، ويستدلّ على أصالتها فيهما بأنّ « مؤعلاً » لا يوجد في كلام العرب، ولكن^(٤) الهمزة فيهما أصلية يؤدي إلى كون « مؤرب » « مفعلاً » وهو كثير في الكلام، ويكون استدلاله بـ « مؤرب » / على أصالة الهمزة فيه وفي « أرب »، مثل استدلاله بـ « تمعدّد » على أصالة الميم في « معدّ » وتمعدّد^(٥)؛ ألا تراه حكم على الميم فيهما بالأصالة لـ ما كان كونها زائدة^(٦) يؤدي إلى أن يكون « تمعدّد » « تمفعلاً »، و« تمفعلاً » قليل في الكلام؟

[٥٥ ب]

الفراخ في صغرها وانضمامه في العرش وما عليها من الرّغب بكرات صنعتها غلام من كساء مؤرب، وهو الذي خلط فيه وبر الأرباب، وهذا من بديع التشبيه».

- (١) تكملة يلائم بها الكلام.
- (٢) ظاهره في الأصل: بئرب.
- (٣) في الأصل: فيها.
- (٤) في الأصل: لكون، بدون واو، وزدتها لربط الكلام.
- (٥) « معد » موضعه محروم. انظر الكتاب ٣٤٤/٢، التعليقة ٢٨٢/٤، التكملة ٥٥٣، المنصف ١٢٩، ١٣٠/١
- (٦) في الأصل: زائدا.

فالجواب: أنه إنما حكم بزيادة الهمزة في «أَرْبَبْ وَمُؤَرْنِبْ»، مع أن ذلك يؤدي إلى أن يكون «مُؤَرَّبْ» «مُؤْفَعْلَا»، وذلك غير موجود، لحكاية^(١) قول العرب: كسأءَ مَرْنَبَانِي^(٢)، إذا عمل من أوبار الأرانب؛ فـ«مُؤَرْنِبْ» بمثابة «مرناباني»، ولا همزة فيه، فهمزة «مُؤَرَّبْ» زائدة أيضا؛ فإن «مُؤَرَّبَا» يقلُ وجوده في كلام العرب، وفي قلة وجوده دليلٌ على زيادة همزته وأنه^(٣) على غير قياس؛ إذ لو كانت أصليةً، وكان على القياس، لم يكن فيه ما يوجب قلته^(٤). وهذا الاستدلال بمثابة استدالله بقلة «مَنْ أَنْتَ زِيدُ»^(٥) فالرفع على أن التقدير: مَنْ أَنْتَ ذِكْرُك زِيدُ، وأنه ليس التقدير: مَنْ أَنْتَ مذكورك زِيد؟؛ إذ لو كان التقدير: مَنْ أَنْتَ مذكورك زِيد، لم يكن فيه ما يوجب قلته، من جهة أن المبدأ هو الخبر، فهو إذا قد جاء على ما ينبغي، وما جاء على ما ينبغي يجب كثرته، وإن قل^(٦) فلامعنى لقلته. وأما «تَمَعَّدَ» فإنه يكثر استعماله، وفي كثرة استعماله دليلٌ على مجئه على القياس. قوله: «كما يجيء (تُقْعِلُ، وَتُفْعِلُ، وَفُعَلُ) في كل فعل على مثال (يُفْعِلُ)^(٧).

يعني: أن كل فعل مبني لما لم يسم فاعله إذا كان ماضيا فإنه لابد له من أن

(١) في الأصل: لمكان.

(٢) «مرناباني» محرف في الأصل:

(٣) في الأصل: وانث.

(٤) في الأصل: قلبه.

(٥) في الكتاب ١٦٢/١: «والذي يُرْفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار مائتب فيه. ومثله قول بعض العرب: من أنت زيد، أي: من أنت كلامك زيد، فتركتوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب...».

(٦) في الأصل: قال.

(٧) الكتاب ٣٣١/٢.

يكون مضموماً أوله، مكسوراً بـما قبل آخره، ولا يجوز فيه أكثر من هذا، إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، متحرّك الثاني، نحو «تغافل»، فإنه يجوز^(١) فيه مع هذا ضمّ ثانية، أو ما كان منه في أوله ألف وصل^(٢)، فإنه يحدث فيه ضمّ [ثالثه]. وكان هذا فيما حوفَ اللبس^(٣). هذا في الماضي، فاما المضارع فإنه يكون -زائداً [وغير زائد]^(٤)- مضموماً الأول، مفتوحاً بـما قبل الآخر.

قوله: «يعني: في ضمّ الياء»^(٥).

راجع لـ«يُفعَل».

قوله: «وهذه الثلاثة شبّهت بالفعل»^(٦).

يعني: أفعَلَ، وفَعَلَ، وفاعلَ.

قوله: «فكذلك جاء على مثال (يتغافل، ويُتغافل)»^(٧).

يعني: على ما يتضمنه مثل «يتغافل، ويُتغافل»، في الأصل، من الفتح والكسر؛ فإنما كانا يجب لهما في الأصل فتح العين فيما لم يسمّ فاعله، وكسرها في الفاعل؛ لأنّ هذا هو المطرد.

قوله: «وفتحت العين في (يتغافل)»^(٨).

(١) لما قال قبل هذا: لا يجوز، قال هنا: يجوز، ويريد الوجوب.

(٢) نحو: انْطَلِق.

(٣) في الأصل: ليس. وما يعنـى معقوفين تكلمة يلتـشـمـ الكلـامـ. وحـوـفـ اللـبـسـ، أـمـاـ فيـ تـغـافـلـ فإـنـهـ يـلـبـسـ بـالـمـضـارـعـ الـبـنـيـ لـلـمـعـلـومـ، إـذـاـ كـانـ فـيـ أـوـلـهـ التـاءـ، فـيـ حـالـةـ الـوـقـفـ. وـأـمـاـ مـاـ كـانـ فـيـ أـوـلـهـ أـلـفـ الـوـصـلـ، نحو: انـطلـقـ، فإـنـهـ يـلـبـسـ بـالـأـمـرـ إـذـاـ اـتـصـلـ عـاـقـبـهـ، وـوـقـفـ عـلـيـهـ، نحو: هـذـاـ اـسـتـخـرـجـ.

(٤) تكلمة يلتـشـمـ عـمـلـهـ الكلـامـ.

(٥) الكتاب ٣٣١/٢ وفيه: «ضمّة».

(٦) الكتاب ٣٣١/٢ وبعده: «من بنات الأربعـةـ الـتـيـ لـازـيـادـةـ فـيـهـاـ، نحو: دـحـرـجـ».

(٧) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: «كـذـلـكـ» بـلـافـاءـ.

(٨) الكتاب ٣٣٢/٢.

يعني: لماً أمنوا التباس «يُتغافل»^(١); لفتح ياء^(٢) «يَتغافل»، من حيث أنّضمّ
الياء إنما يكون للمفعول، وفتحها إنما يكون للفاعل استغنووا عن التفرقة بينهما بفتح
ما قبل الآخر في فعل المفعول، وفتح العين في فعل الفاعل، وحركوا [ما قبل]^(٣)
الآخر منها بأخف الحركات ليكون ذلك أخف عليهم، وإن كانوا لم يستغنووا بضمّ
أول الفعل الذي للمفعول، وفتح الفعل الذي للفاعل، في «يُفْعَل»، من جهة أنّ
الضمّ فيها قد يكون وهي مبنية للفاعل إذا كان ماضياً منقولاً^(٤).
قوله: «ولم تضمّ زائد (تَفَعَّلَ)»^(٥).

يعني: ولم تضمّ ما يزيد على «تَفَعَّلَ» وأخواتها من حروف المضارعة^(٦) كما
تفعل ذلك فيما هو أكثر من ثلاثة أحرف وأوله هزة^(٧)، فما سواها لا تجريها^(٨)
مجراها؛ بما فيها من معنى المطاولة، وخروجها عن مثال «دَحْرَج».

(١) بـ: يُتغافل.

(٢) في الأصل: تاء.

(٣) تكلمة يلشّم بها الكلام.

(٤) يريد: أفعّل وفعّل من فعل، نحو: أزّلته، وزّلته، والمضارع منها: يُرِّلُ، ويُنْزِلُ، فهذان منقول من
نزل، والنقل هنا يراد به التعديّة. انظر التكملة ٥١٧، التعليقة ٤/٢٦٣.

(٥) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: «زوائد».

(٦) مثل: أَنْكَلَمُ، وَتَنْكَلَمُ، وَيَتَكَلَّمُ، وَتَكَلَّمُ.

(٧) مثل: أَذْهَبُ، وَتَذْهَبُ، وَيَذْهَبُ، وَتَذْهِبُ.

(٨) في الأصل: سواها تجرياها.

هذا باب / ماتسكنُ أوائله من الأفعال المزيدة

قوله: « وأما (هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ) فأبدلوا مكان الهمزة الهاء »^(١). لما زعم سيبويه -رحمه الله- ذكر^(٢) أبنية الأفعال كلّها، وكأنَّ « هَرَاحً » و « هَرَاقً » وزنّهما على ظاهر أمرهما « هَفَعْلً »^(٣)، و « أَهْرَاقً »، و « أَهْرَاحً » وزنّهما أيضاً على ظاهر أمرهما « أَهْفَعْلً »، و « هَفَعْلً » ليسا من الأبنية التي ذكر للأفعال، احتاج أن يتبين لهما، وبينهما ليجريان بذلك على ماتقدّم، فقال: إنَّ « هَرَاقً » أصله « أَرَاقً »، والهاء فيه مبدلٌ من الهمزة؛ لثقل الهمزة وخفتها^(٤)، وكونهما من مخرج واحد، وإنَّ « أَهْرَاقً » أصلها كذلك « أَرَاقً »^(٥)، إلا أنَّهُم زادوا فيها الهاء عوضاً من نقل^(٦) حركة عينها إلى ما قبلها؛ إذ هي بذلك قد ضعفت وتعرّضت للحذف، ومن حذفها يتبيّن لك أنَّ وزنها « أَفَعْلً »، فقد جريأ على ماتقدّم ذكره.

قلت: أصل « أَرَقْتُ » « أَرْوَقْتُ »، أو أَرْيَقْتُ »، بالياء أو بالواو، على^(٧)

(١) الكتاب ٣٣٣/٢. وفي الأصل: الحاء.

(٢) في الأصل: فرعٌ من سيبويه رحمه الله من ذكره. والنص بهذا الشكل لا يستقيم مع ما بعده، ولا يصلح أن يكون أول الكلام له.

(٣) في الأصل: فعال. وهذا لا يجري مع ماسيناً.

(٤) في الأصل: فعال.

(٥) الضمير عائد على الهاء.

(٦) في الأصل: راق.

(٧) في الأصل: ثقل.

(٨) في الأصل: وعلى.

الخلاف في ذلك؛ لأنّه يحتمل أن يكون من « راق الشيء يرُوق »؛ لأنّ الماء له صفاء ورقّة فكأنه يروق، ويحتمل أن يكون من « راق الماء يرِيق »، إذا انصبّ، حكاية الكسائي^(١). قال البطليوسى^(٢): والدليل على أنّ الماء في « هرقت وأهرقت » ليست فاء الفعل، على ماتوهم من ظنها كذلك، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري « هرقت » في تصريفه مجرى « ضربت »، فيقال: هرقت أهْرِق هرقا، كما يقال: ضربت أضرب ضربا، وكان يلزم أن يجري « أهرقت » في تصريفه مجرى « أكرمت » ونحوه من الأفعال الرباعية الصحيحة، فيقال: أهرقت أهْرِق إهراقا، كما يقال: أكرمت أكْرِم إكراما، ولم تفعل العرب شيئاً من ذلك، وإنما^(٣) يقولون في تصريفه: هرقت أهْرِيق، فيفتحون الماء، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل منه^(٤)، فيقولون: مُهَرِيق، وفي اسم المفعول، فيقولون: مُهَرَاق؛ لأنّها بدل من همزة لوثبت في تصريف الفعل لكان مفتوحة؛ لأنّه لو صرفت « أرقت » على ماينبغي من التصريف، ولم تخذف الهمزة منه، لقلت في مضارعه^(٥): يُؤَرِيقُ، [وفي اسم فاعله: مُؤَرِيق]^(٦)، وفي اسم مفعوله: مُؤَرَاق، وقالوا في المصدر: هراقة، كما قالوا: إراقة. وإذا صرّفوا « أهرقت » قالوا في المضارع: أهْرِيق، وفي المصدر: إهراقة، وفي اسم المفعول: مُهَرَاق، وفي اسم الفاعل: مُهَرِيق، فأسكنوا الماء في

(١) انظر اللسان (هرق).

(٢) انظر الاقتضاب ٢٤٢/٢، ٢٤٣ بتصرف يسير. وقد نقل النص البغدادي في خزانته ٢٧٨/٩ . ٢٧٩

(٣) في الأصل: أهـم، فيكون معطوفاً على خبر الدليل، وهو: أنها. والمثبت من الاقتضاب ٢٤٢/٢، وهو أحسن وأوضح.

(٤) في الأصل: هرقت أهـرـق فيفتحونها في اسم الفاعل منه.

(٥) في الأصل: في تصريفه. والمثبت من الاقتضاب ٢٤٣/٢، وهو الأنسب للسياق الآتي.

(٦) لم يرد في الأصل، وأثبته من الاقتضاب ٢٤٣/٢ .

جميع تصاريف الكلمة، فهذا يدل على أنها فعل رباعي معتل، وليس بفعل صحيح، وأن الماء فيه بدل من همزة «أرقت»، أو عوض، كما قلنا. قال العذيل بن الفُرْخ العجلي^(١):

لرَقْرَاقِ آلٍ فوْقَ رَابِيَةٍ صَلْدِ^(٢)

فَكَنْتَ كَمُهْرِيقَ الَّذِي فِي سِقَائِهِ

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

لَأَعْزِلُهُ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أُثْنِي^(٣)

فَلِمَّا دَنَتْ إِهْرَاقُ الْمَاءِ أَنْصَتَ

قُولُهُ: «فَلِمَّا جَاءَ حِرْفٌ أَحْفَّ مِنَ الْهَمْزَةِ لَمْ يُحْذَفْ فِي شَيْءٍ»^(٤).

يريد: لم يُحذف في «مهرِيق»، وما جرى مجراه؛ لفته، يعني: الماء؛ لأنه أَحْفَّ من الهمزة.

قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: أَهْرَقْتُ، فَإِنَّمَا جَعَلُوهَا عَوْضًا مِنْ حَذْفِهِمُ الْعَيْنِ،

وَإِسْكَانُهُمْ إِيَّاهَا»^(٥)

[٥٦] هذا يبيّن لك أن مراده -رحمه الله- بقوله في أول الكتاب^(٦): إن السين في «أسطاع» عوض من ذهاب حركة العين، أن السين زيدت / عوضا من ذهاب حركة العين من حركة العين لما لحقها من الضعف بذلك، لامن ذهاب حركة العين من الكلمة كما توهّمه أبو العباس المبرّد عليه^(٧).

(١) من شعراً الدولة المروانية، يلقب بالعَبَّاب. انظر خزانة الأدب ١٩٠/٥، ١٩١.

(٢) البيت في اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. ويروى: «جلد».

(٣) البيت في ديوانه ١٧٨٣، تذكرة النحاة ٦٩٤، اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. وبهذا البيت ينتهي التقل من الاقتضاب.

(٤) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/١، ٤٢٩/٢.

(٧) انظر الانتصار ٢٧٠، ٢٧١، شرح السيرافي ٢/٨٣-٨٦ (ط)، المتع ١، ٢٢٤، شرح الكتاب

قوله: «كما جعلوا ياءً «أَيْنِقٌ» وألفَ يمانٍ عوضاً»^(١).

قد ذكر [ما]^(٢) في «أينق» في غير هذا الموضع^(٣).

قال الأعلم^(٤): «فإن قال قائل: فهلاً عوّضت الياء في موضع الواو، فقيل:

أُيْقٌ.

قيل له: لو قيل: أَيْقٌ، لجاز أن يتوهّم مُتَوَهّم أن الياء^(٥) ليست بعوض، وأنَّ الألْفَ في (ناقة) بدلٌ من ياء، والأصل (نيقة)، فعوّضوها في [غير]^(٦) موضعها؛ ليزول هذا التَّوَهُمُ».

للصفار ٣٨٤-٣٨٨.

(١) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٢) تكمة يلشم بمثلها الكلام.

(٣) قال سيبويه ٣١٧/١: «كما قالوا: أينق، لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً. وقال ١٢٩/٢: «ومثل ذلك أينق إنما هو أنونق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا». قال ابن سيده في الحكم (نون) ٣٥٣/٦: «وقال ابن جنّي مرة: ذهب سيبويه في قوله: أينق، مذهبين: أحدهما: أن تكون عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير: أونق، ثم أبدلت الواو ياء؛ لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضا بالإبدال. والآخر: أن تكون العين حذفت ثم عوّضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول: أيفل، وعلى القول الأول: أعمل».

(٤) النكت ١١٦٦. وانظر شرح السيرافي ٦/٢٤ (خ).

(٥) في الأصل: الماء.

(٦) تكمة من النكت ١١٦٦.

هذا باب مالحقته الزّوائد من بنات الشّاثة وألحقَ بنات الأربع

استدرك الزّبيدي من هذا الباب^(١): «(افْعِيل) قالوا: اهْبِيَّخَ الرَّجُلُ، إِذَا
تبختر، و(افْعَوْلَ) ^(٢) قالوا: اعْثُوْجَجَ الْبَعِيرُ، إِذَا أَسْرَعَ، و(افْوَنْعَلَ) قالوا: احْوَنْصَلَ
الطَّائِرُ، إِذَا أَخْرَجَ حوصلته».

قال: وذكر صاحب العين هذه الأفعال، ولم أسمعها لغيره ولا أحقرّها^(٣).

قلت: وحکی^(٤): «بعض اللغويين: سَبَلَ الزَّرْعُ، وَأَسْبَلَ، وَدَنْقَعَ^(٥) الرَّجُلُ،
إِذَا افْتَرَ، فَكَانَه لَصْقٌ^(٦) بِالدَّقْعَاءِ، وَمَا حَكَاهُ أَبُو عَبِيدَةَ^(٧) مِنْ [قوْلَهُمْ: كَثَّاْتُ]^(٨)،
وَكَثَّاْتُ، فَلَا حَجَّةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، عَلَى إِثْبَاتِ (فَعَلَ)، بَلْ تَكُونُ التَّوْنُ
أَصْلِيَّةً، وَهِيَ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ)، كَـ(دَحْرَج)، وَيَكُونُ (سَبَلَ) مِنْ (أَسْبَلَ)،

(١) انظر الاستدراك ٢٠٥.

(٢) في الأصل، والاستدراك: افعوعل. وهو خطأ. انظر المتن ١٧١.

(٣) في الأصل: ولا حما. والنّص ليس في الاستدراك. وفي المتن ١٧١: «فَلَمْ يُذْكُرْهَا إِلَّا صاحب
العين، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا». انظر العين ١/٢٢١، ٣/٢٢١، ٣/٣٥٩. ونصه في اعتوچج: «والعتوچج: البعير
السريع الضخم المجتمع الخلق، يقال: اعتوچج اعيثاجا». كذا مرة بتكرار الجيم، ومرة بتكرار الشاء، فعل
صوابه: اعتوچج اعيثاجا، هذا بناء على سياق النص، ومارواه المؤلف، وإلا فهو بتكرار الشاء صواب
أيضا. انظر القاموس الحيط (عثج).

(٤) الكلام إلى آخره في المتن ١٧١، ١٧٢.

(٥) في الأصل: ديقع.

(٦) في الأصل: اعق. والمثبت من المتن ١٧١.

(٧) انظر الاستدراك ١٢٥، ٢٠٨.

(٨) محرف في الأصل.

كـ(سِبْط) من (سِبْط)، وكذلك (دَنْقَع)^(١) من (الدَّفْعَاء)، و(كَثَأ)^(٢) من (كَثَأ).

وحكى ابن جنّي في شرح التصريف عن أبي علي^(٣): أنه جعل «رَهِيَا»
«فَعِيل»، وجعل الياء زائدة، ولم يجعل الهمزة زائدة. وهو مذهب سديد.

إإن قيل: هلا جعل الهمزة زائدة، وجعل الياء أصلاً، فكانت تكون الكلمة
على هذا «فَعْلًا» دون «فَعِيل»، وإن كان هذان بناءين^(٤) مفقودين في الفعل، ولم
عدل إلى زيادة الياء دون الهمزة، وقد زيدت الهمزة في قوله: امرأة ضَهِيَّة^(٥)?
أوهلاً جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل؟

قيل: لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات
الأربعة، إلاّ في التّضييف، نحو «صِصِيَّة»^(٦)، فلما لم يمكن لم يكن بدًّ من زيادة
أحد الحرفين فُعدُّ إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنّه [لو]^(٧) جعل الهمزة هي
الزائدة، دون الياء لا يجتمع في هذا^(٨) شيئاً مكروراً.
أحدما: أن يكون في الأفعال مثال «فَعْلًا» بوزن «دَحْرَج». والآخر: زيادة الهمزة غير أول.

إذا ذهب ذاهب إلى أنّ الياء زائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكرور،

(١) في الأصل: دفع.

(٢) ذكر ابن عصفور في المatum ٥٦، ٢٦٩، ٢٦٧، المؤلف فيما سبق في المستدركات ٣٤٦ نقاً عن الزبيدي، أنّ كثأ، وزنه فنلع، والنون زائدة، واستشهاداً بما رواه أبو عبيدة من قوله: كثأت لحيته. وذكر ابن عصفور في المatum أيضاً ٨٢ أنّ نون كثأة أصلية.

(٣) في الأصل: على أبي علي. انظر المنصف ١١٠/١، ١١١ والنص الآتي فيه بتصرّف يسير.

(٤) في الأصل: بناءان.

(٥) في الأصل: صماه.

(٦) في الأصل: صصه.

(٧) تكملة من المنصف ١١١/١ يلائم بها الكلام.

(٨) في الأصل: هذان.

وهو أن الفعل على «فَيَعْلَ»^(١)، فليس في هذا القول شيء مكره أكثر من أنه على «فَيَعْلَ»، وكلما قل المستكره كان أقيس، ومع هذا فإنه جعل الياء في «رَهِيًّا» زائدة مثلها في «حَذِيْمٍ، وطِرِيْمٍ، وعِشِيرٍ»، وفي^(٢) موضع السواو من «جَدْوَلٍ، وجَهْوَرَ»، فالذي ذهب [إليه]^(٣) في هذا هو القياس، والذي تركه ليس بقياس^(٤).

قال المؤلف: قال كُراع: رَهِيًّا رأيه، إذا لم يحكمه^(٥)، ورَهِيًّا، إذا لم يُقدم على الأمور، ورَهِيًّا فهو مُرَهِيًّا، وذلك أن يحمل حملا فلا يشدّه^(٦)، فهو يميل، ورأيت سحابة تَرَهِيًّا، أي: تَهِيًّا للمطر، ويقال: إن المرأة لترهبي غزلا، أي: تحسّنه للبيع.

[٥٧] وقال غير أبي علي^(٧): رَهِيًّا، الياءُ أصلٌ / فيها، وهي أصلا تكون في بنات الأربعة كما هي في «يَسْتَعُور»؛ لثلاً يؤدّي إلى بناء لم يستقر في كلامهم. ويجوز أن يكون على وزن «فَعْلٍ» كـ«قلسَى»، ثم أبدلت الممزة من الألف، وأجري الوصل في ذلك بمحرى الوقف. وكذلك «اكْوَالٌ^(٨) الرّجل فهو مُكَوَّلٌ وهو الكُوَالَلٌ»: القصیر العريض، فقيل: هو «افْعَلَلٌ» كـ«اقْشَعَرٌ»، والواو أصل في بنات الأربعة كما كانت أصلا في «وَرَنْتَلٌ»؛ لأن «افْوَاعَلٌ»^(٩) بناء لم يستقر في

(١) في الأصل: فعل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) تكملا عن المنصف ١١١/١.

(٤) انتهى التّقل عن المنصف.

(٥) انظر المنتخب ٢٦٤.

(٦) في الأصل: نسوة. انظر اللسان (رهأ).

(٧) الرأي الآتي بالفاظ قريبة جداً في المatum ١٧٢.

(٨) في الأصل: كوال.

(٩) في الأصل: افعوعل.

كلامهم.

واعلم أنه لا يقال في فعل^(١) إنه ملحق بآخر، وهو على عدد حروفه، وحر كاُثه كحر كاته، وسكناته كسكناته، إلا إذا كان الفعل المزید فيه قد حكم له بحكم ما قد صار بزيادته على مثاله، ولهذا لم يقل أحد من النحوين في «أَكْرَم»: إنه ملحق بـ«دَحْرَج»؛ ألا ترى أن «أَكْرَم» مصدره «إِكْرَام»، ومصدر «دَحْرَج» «دَحْرَاجَة»، وقد وجدنا عِدَّة حروف «أَكْرَم» كعِدَّة حروف «دَحْرَج»، وحر كاُثهما وسكنائهما واحدة، إلا أن حكم «دَحْرَج» مخالف لحكم «أَكْرَم» كما ذكرنا.

قوله: «وما كانت زيادته آخرة».

ثبت في بعض النسخ: وما كانت زيادته ياءً آخراً^(٢). وهو أحسن؛ لأن مراده أن يتكلّم في «استلقي»^(٣)؛ أو لا ترى إلى قوله: «أو كانت الياء آخرة زائدة»^(٤).

قوله: «لأنّ النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف»^(٥).

يريد: أنّ النون كانت فيما ذكره ملحقةً لشبيها بنون «اْخْرَاجَم»، من حيث لحقت بين حرفين أصلين، كما هي في «اْخْرَاجَم» كذلك، وأنها لما لحقت سكن الأوّل كما هو فيما هي ملحقة به كذلك. وأماماً غير الموضعين اللذين ذكر أن النون فيهما ملحقة، فإنما إذا زيدت فيها أدت زيادتها إلى توالى زيادتين،

(١) في الأصل: فعل.

(٢) هو كذلك في طبعة بولاق التي أعتمد عليها ٣٣٤/٢، وهارون ٤/٢٨٦.

(٣) في الأصل: استلقي.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٤/٢ وفيه: «ه هنا».

فخالف بهذا مالحق به؛ لأنّ الزيادة فيه واقعة بين أصل وزائد، وفي^(١) الملحق به بين أصلين، فلم يحكم له بحكمه.

قوله: « ولا تلحق التاءُ رابعَةً هنا ولا الميم »^(٢).

يعني: أنّ التاءً^(٣) والميم لا تلحق واحدةً منها رابعةً بما عدّه حروفه كلها حروف « بِهْلُولٍ »، وحركاته كحركاته، وسكناته كسكناته.

قوله: « بعْدَ الْحُرُوفِ »^(٤).

يريد: والحركات والسكنات.

الأعلم^(٥): « [قوله]^(٦): مزيدة وغير مزيدة^(٧). يعني بالمزيدة: مالحق [من]^(٨) بنات الثلاثة بينات الأربعة كلحاق (اقْعُسَسَ واحْرَبَي) بـ(اَخْرَجَمَ وَاخْرَطَمَ)، ويعني بغير المديدة: لحاق (سَلَقَى وَكَوَثَرٍ) بـ(دَخْرَجَ وَجَعْفَرٍ) ».

(١) في الأصل: بين أصلين وزائد في.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وفيه: « ه هنا ». قبل هذا النص: « تقول: فُعلول نحو بُهلول، فالباء تشرك الساوا في هذا الموضع، والألف في حِلْيَت وشِمَلَل... ».

(٣) في الأصل: الباء.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) النكت ١١٦٨ . وانظر شرح السيرافي ٦/٢٩ (خ).

(٦) تكملاً من النكت ١١٦٨ .

(٧) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٨) تكملاً من النكت ١١٦٨ .

هذا باب [تمثيل]^(١) مابنت العرب من بنات الأربع. الترجمة

هذا الباب يشتمل على الأبنية الرباعية والأصلية، وعلى ماحق به من الثلاثية.

قال: «والصفة نحو (عنفص والدلقم)»^(٢).

قال في زيادة الميم: إن «دلقما» «فعلم»، والميم زائدة^(٣)، وجعلها هنا أصلاً على «فعليل»، واستدل بـ«الدلقاء»^(٤) وهي من النون التي تكسر فوها وسال مرغها وهو اللعب^(٥)، وكذلك «الدلق»^(٦)، فاستدل سبيويه-رحمه الله- هناك بالاشتقاق. فجعله هنا رباعياً معترض، ولاشك أن الإمام لا يتناقض في أقل من ثلاثة أوراق، والذي يظهر والله أعلم - أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجا غير مبين؟ اتكالا على ماتقدم.

قال أبو بكر^(٧): قد جاء من / هذا الباب «فعليل»، قالوا: جُؤذر، وطحلب، وبُرقع. وحكي أبو عبيدة^(٨) عن أبي الجراح^(٩): ماعليه طحربة^(١٠)، على مثال

(١) تكميلة من الكتاب ٣٣٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وليس فيه: «نحو».

(٣) انظر الكتاب ٣٢٨/٢. وفي الأصل: ان دلق فعلم.

(٤) انظر الكتاب ٣٣٥/٢. وفي الأصل: بالدلقاء، بالفاء نقطة من أسفل.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (دلق): «الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبير فتمج الماء».

(٦) «الدلق» محرف في الأصل. انظر المت Hubbard ١٥٠، الصحاح (دلق).

(٧) انظر الاستدرانك ١٥٤، ١٥٥ بتصرف يسير.

(٨) في الاستدرانك ١٥٥: «أبو عبيدة».

(٩) أبو الجراح العقيلي، من فصحاء الأعراب، وهو من أدخلوا للتحكيم بين سبيويه والكسائي في المسألة الزنورية. انظر الفهرست ٥٣، طبقات النحوين واللغويين ٦٨، ٧١.

(١٠) «طحربة» تأثر بالخرم.

«فَعْلٌ»، يعني: قطعة خرقـة، وهو شاذ. قال أبو بكر: وحـكى يعقوب^(١): «لقيت منه الفـتـكـرـين بضمـ الفـاءـ وفتحـ التـاءـ، لـغـةـ فـيـ الفـتـكـرـينـ، فـجـاءـ عـلـىـ مـثـالـ (فـعـلـ)». قلتـ: أـمـاـ اـسـتـدـرـاكـ «بـرـقـعـ» فإـنـهـ^(٢) خـلـفـ؛ لأنـ الإـلـامـ إـنـماـ ذـكـرـ أـصـولـ الأـبـنـيـةـ، وـهـوـ لـاـيـنـكـرـ أـنـ «فـعـلـ» قدـ يـخـفـفـ، بلـ قـدـ صـرـحـ بـهـ^(٣)، فإذاـ كـانـ كـلـ هـذـاـ الصـضـمـ فـيـهـ مـنـقـولـ، فـالـفـتـحـ إـذـاـ تـخـفـيفـ .

قلـتـ: حـكـىـ كـرـاعـ: لـقـيـتـ مـنـهـ الفـتـكـرـنـ، وـالـفـتـكـرـنـ، أـيـ: الـأـمـرـ الـعـظـيمـ^(٤). وـالـمـشـهـورـ: مـاعـلـيـهـ طـحـرـبـةـ، وـطـحـرـبـةـ، وـطـحـطـحـةـ، أـيـ: خـرـقـةـ. حـكـاهـاـ كـرـاعـ فـيـ الـحـرـدـ^(٥)، وـلـمـ يـذـكـرـ التـشـلـيـثـ فـيـهـ اـبـنـ السـيـدـ فـيـ مـثـلـهـ^(٦)، وـقـدـ اـسـتـدـرـكـتـهـ عـلـيـهـ هـنـاكـ. وـأـنـشـدـ أـبـوـ يـوسـفـ:

كـلـيـبـ الـعـرـبـ أـيـسـرـ مـنـكـ ذـنـبـ
غـدـاءـ يـسـوـمـنـاـ بـالـفـتـكـرـينـ^(٧)

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٤. وانظر كتاب الألفاظ له ٣١٤، الصحاح (فتـكـ).

(٢) في الأصل: قلتـ استـدـرـاكـ بـرـقـعـ وـفـانـهـ.

(٣) لمـ أـقـفـ عـلـىـ هـذـاـ فـيـ كـتـابـ سـيـبـوـيـهـ، وـلـاـ فـيـ غـيرـهـ.

(٤) انظر المنتخب ٥٥٠.

(٥) انظر المنتخب ٣٥٢، ٣٥٥، ٥٤٣. وـطـحـرـبـةـ بـكـسـرـ الطـاءـ وـالـحـاءـ-ضـبـطـ قـلـمـ- فـيـ كـتـابـ الأـلـفـاظـ لـابـنـ المـنـتـخـبـ ٣٥٧ـ عـنـ الأـصـمـعـيـ.

(٦) فيـ الأـصـلـ: وـلـمـ يـذـكـرـ التـشـلـيـثـ فـيـهـ، وـإـنـماـ ذـكـرـهـ اـبـنـ السـيـدـ فـيـ مـثـلـهـ. وـلـاـ يـسـتـقـيمـ النـصـ بـذـلـكـ مـعـ مـاقـبـلـهـ، وـلـامـعـ مـاـبـعـدـهـ.

(٧) مـوـضـعـ الـعـيـنـ مـنـ «ـالـعـرـبـ» مـخـرـومـ. وـالـبـيـتـ لـمـ أـقـفـ عـلـىـهـ فـيـ كـتـبـ اـبـنـ السـكـيـتـ الـيـنـ يـدـيـ. وـقـدـ أـنـشـدـهـ اـبـنـ درـيدـ عـنـ اـبـنـ الـكـلـيـ لـرـجـلـ مـنـ كـلـبـ قـدـمـ. انـظـرـ جـمـهـرـةـ الـلـغـةـ ٧٧٧ـ، تـاجـ الـعـرـوـسـ (ـفـتـكـ). وـانـظـرـ سـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرـابـ ٦٢٤ـ. وـيـرـوـيـ: «ـكـلـيـبـ الـعـيـرـ»ـ.

هذا باب مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل

هذا الباب يشتمل على مالحقته الزوائد من بنات الأربعة، مما^(١) زيد للإلحاق ولغير الإلحاق. وجعل الأصل في الإلحاق للأفعال، ولذلك حمل الأسماء عليها.

قال: ولو جعلتها فعلا^(٢).

كان كذا لأنه فيما ظهر دليلاً، وهو موافقتها لها في المصادر، وغير ذلك، ثم حملت عليها الأسماء؛ لأنه^(٣) معنـى ما، فالأولى أن يجعلـ الزيادة له من أن يجعلـها^(٤) له من غير معنى^(٥).

قال: «فأما بنات الأربعة فكلـ شيء جاء منها على مثال (سفر جـ)»^(٦).
يعني: بالزيادة.

« فهو ملحق ببنات الخامسة؛ لأنك لو أكرهـتها حتى تكون فعلاً لاتفق»^(٧).
يعني: الخامسةـ. فاعتبر إـلحـاقـ الفـعلـ الذـيـ لـوـ نـطـقـ بـالـخـامـسـةـ فـيـ الـأـفـعـالـ
لـكـانـ فـيـهاـ إـلـحـاقـ بـالـرـبـاعـيـةـ، «وـكـأنـ ذـوـاتـ الـخـامـسـةـ: وـإـنـ لمـ يـكـنـ فـيـهاـ فـعـلـ، فـإـنـ

(١) في الأصل: فما.

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: «كما جعلت كلـ شيءـ منـ بنـاتـ الثـلـاثـةـ عـلـىـ مـثـالـ جـعـفـرـ مـلـحـقاـ
بـالـأـرـبـعـةـ، إـلـاـ مـاجـاءـ مـاـ إـنـ جـعـلـهـ فـعـلـ خـالـفـ مـصـدـرـهـ بـنـاتـ الـأـرـبـعـةـ، نـحـوـ فـاعـلـ وـفـعـلـ».

(٣) أي: الإلحاق.

(٤) في الأصل: تجعلـهـ.

(٥) قال الرضـيـ فـيـ شـرـحـ الشـافـيـ ١/٥٥: «وـقـولـنـاـ: وـالمـصـدـرـ، يـخـرـجـ نـحـوـ أـفـعـلـ وـفـعـلـ، فـإـنـهاـ لـيـسـتـ
مـلـحـقـةـ بـدـحـرـجـ؛ لـأـنـ مـصـادـرـهـ إـفـعـلـ وـتـفـعـلـ، وـمـفـاعـلـ، مـعـ أـنـ زـيـادـاـهـ مـطـرـدـةـ لـمـعـانـ».
وانـظـرـ التـعـلـيقـةـ ٤/٢٦٩ـ.

(٦) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٧) هذا تـتمـةـ النـصـ السـابـقـ.

دخول التّحبير والتّكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها؛ ألا ترى أنك تقول في تحبير^(١) (سفرجَل) وتكسيره: سُفِيرِج وسَفَارِج، فجرى هذا مجرى قوله: سَفْرَج يُسَفِّرِج سَفْرَجَةً، فهو مُسَفِّرِج، وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتق منه فعل لكان هذه طريقة»^(٢).

قال ابن حني^(٣): وسألت أبا علي^(٤) -رحمه الله- هل لحقروا «سفرجلًا» وكسروه ولم يمحفوا منه شيئاً من آخره؟

فقال: لم يجز ذلك لأن التّحبير والتّكسير^(٥) ضرب من التّصريف، وأصل التّصريف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق^(٦)، فلما لم يكن في الفعل خماسيٌ لم يكسر نحو «سفرجل»، ولا حقر، إلا بمحفظ حرف ليصيّر إلى باب «دَخْرَج»، فيمكن فيه التّصريف^(٧).

ثم قال الإمام: «إن كان [لایمکن] أن يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنّه تمثيل، كما مثلت في باب التّحبير»^(٨).

يشير إلى تكسير الخماسي، ولأنه لا يقال، ولا تنطق به العرب، إلا أن تكسره فتنطق به وتستعمله في كلامها، أي: إذا أكرمهم الإنسان بالسؤال فحينئذ يقولون له كذا، فهو كالتمثيل.

(١) في الأصل: التّحبير. وفي الحاشية: تحبير، صح.

(٢) المنصف ١/٣٣.

(٣) المنصف ١/٣٣ بتصريف يسير.

(٤) في الأصل: أبو علي.

(٥) في الأصل: والتصغير. والتوصيب من المنصف ١/٣٣.

(٦) ظاهراً في الأصل: حق.

(٧) انتهى النقل من المنصف.

(٨) الكتاب ٢/٣٣٦ ولم يرد فيه ما يبين معقوفين، ولا في طبعة هارون ٤/٢٩٠.

قال: «إلا أن يلحقها ألف (عُذافِر)»^(١).

هذه المدّات لم توجد قطّ للإلحاق في فعل؛ ألا ترى إلى «فاعَلَ»، كيف لم يلحق، بدليل المصدر، فلما لم يثبت / قطّ في الفعل الذي هو أقدر^(٢) على الإلحاق [أهـ]^(٣) ملحة، لم يقل ذلك في الأسماء.

قال في آخر زيادة الواو: «ولكن (فَتَعْلُول) وهو اسم، قالوا: مَنْجَنُوق، وهو اسم»^(٤).

ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنْجَنُون بالتون، وهو خَلْفٌ، وقد قدم أنه «فَعَلْلُول» قبل هذا بنحو سطرين^(٥)، وقد عاود ذلك في أبواب العلل^(٦)، وإنما الصواب ضبطه بالقاف، فيكون «فَتَعْلُول» كما أن «مَنْجَنِيق» «فَعَلَلِيل»^(٧). قال الزبيدي: روي: مَنْجَنُوق و مَنْجَنِيق^(٨). وهو الصواب.

(١) الكتاب ٢/٣٣٦ وفيه: «تلحقها».

(٢) في الأصل: هوار. ولعل مأبته صواب.

(٣) تكملة يلتئم بها السياق.

(٤) الكتاب ٢/٣٣٧، وطبعه هارون ٤/٢٩٢. وفيهما وفي الأصل: منجانون. وما أبته هو الجاري على كلامه الآتي.

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٣٧، وطبعه هارون ٤/٢٩٢، شرح السيرافي ٦/٣٥، ٣٦ (خ).

(٦) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) قال أبوعلي في التعليقة ٤/٢٧٠: «قال أبوبكر: هذا غلط وقع في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني فَتَعْلُول؛ لأن هذه التون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمحنة عَرْطَلِيل، إلا أن الملة فيه واو، ولو كانت التون فيه زائدة لقليل في تكسيره مجانية فحذف الحرف الزائد، كما أن التون لما كانت زائدة في مَنْجَنِيق -أعني الأولى- قليل في تكسيره: مجانية، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: مَنْجَنُون بمحنة عَرْطَلِيل، فهذا يدلّك على أن وزنه في هذا الموضع بفَتَعْلُول غلط وقع في الكتاب».

(٨) في الأصل: منجانون له منجنة. ولعل الصواب مأبته. ولم أقف على هذا اللفظ في الاستدراك وفيه ١٦٦، ١٦٦: «منجانون» وأنشد شاهدا عليه، ثم قال: «ولم نلف تفسير منجانون ولم يقع في روایة

قال أبوالفتح^(١): «ليس (منْجَنُون)^(٢) من ذوات الخمسة مثل (عَضْرَفُوط)؛ لأجل تكرار^(٣) النون، وإنما هو مثل (حَنْدَقُوق)، ملحق بـ(عَضْرَفُوط)، ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأنّا لانعلم في الكلام (مَفْعَلُولاً)، ولا يجوز أيضاً أن تكون الميم والنون جمعاً زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثة من لفظ الجن، من جهتين: إحداهما: أَنْكَ كنت تجمع في أَوْلَ الكلمة زائدين، وليس الكلمة حاربة على فعلٍ مثل (منطلق، ومستخرج).

والآخر: أَنْكَ لاتعلم في الكلام (مَنْفَعُولاً) فيحمل هذا عليه.

ولايجوز أيضاً أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قوله: مَنَاجِين^(٤)، ولو كانت [زائدة]^(٥) لقيل: مَجَانِين، كما قيل: مَجَانِيق، في جمع (منجنيق) لِمَا كانت النون زائدة.

وإذا لم يجز أن تكون [الميم وتحتها زائدة، ولا]^(٦) النون وحدها زائدة، ولا أن تكون^(٧) كلتاها زائدين، لم يبق إلا أن تكونا أصلين، وبجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل (حَنْدَقُوق) ملحقة بـ(عَضْرَفُوط)^(٨).

إسماعيل». يعني: أبا علي القالي.

(١) المنصف ١٤٦/١.

(٢) في المنصف ١٤٦/١: «وليس يريد أنْ منجنا نا». يعني المازني.

(٣) في المنصف ١٤٦/١: «مثل عضروفط هذا محال؛ لأجل تكرير».

(٤) قال السيرافي: «و كذلك جمعه عامّة العرب». شرح السيرافي ٦/٣٦ (خ). ومثله في شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٠.

(٥) تكلمة من المنصف ١٤٦/١ يلائم بها الكلام.

(٦) تكلمة من المنصف ١٤٦/١ يلائم بها الكلام.

(٧) في المنصف ١٤٦/١: « تكوننا ». وقد وافقت إحدى نسخه الأصل.

(٨) انتهى النقل من المنصف.

وأمّا «منْجَنِيق» فهو «فَعَلِيل»، يدلّك على ذلك «مَحَانِيق»، فتذهب في التكسير كما تذهب تاء «عَنْكَبُوت»، إذا قلت: عناكب^(١).

قال ابن جنّي^(٢) -رحمه الله-: فجرت لذلك -يعني النون- لسقوطها بحرى الياء في «عَيْضَمُوز»، إذا قلت: عَضَامِيز.

وقد تنازع الناس فيها الخلاف:

قال ابن دريد^(٣): اختلف أهل اللغة فيها، فقال قوم: الميم زائدة^(٤). وقال آخرون: بل هي أصلية. وأخبر أبو حاتم عن أبي عبيدة^(٥)، قال: سألت أعرابياً عن حروبٍ كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروبٌ تُفْقَأُ فيها العيون، ومرة تُجْنَقُ، ومرة تُرْشَقُ^(٦). فقال: قوله: تُجْنَقُ، دليل على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: تُمَجْنِقُ^(٧)، على أن «المنجنيق» أجمعجي معرّب. فهذا قول ابن دريد، كما ترى.

قال ابن جنّي مستدلاً على صحة قول سيبويه -رحمه الله-: ما ذكرناه عنه^(٨). ثم قال: فأمّا قوله: مرة تُجْنَقُ، وما حكاها^(٩) الفراء من قوله: جَنَقُوهُمْ

(١) هذا من كلام المازني، باختصار. انظر المنصف ١٤٦/١.

(٢) المنصف ١٤٧/١-١٤٩ بتصريف.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٤٩٠، شرح السيرافي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب).

(٤) منهم ابن دريد كما سيأتي، والفراء، انظر ارتشاف الضرب ١٩٦ (رجب).

(٥) في الأصل: أبي عبيد.

(٦) في المنصف ١٤٧/١: «حروب عون، تفقة فيها العيون مرة، ثم بحقن، وأخرى تُرْشَق». وفي جمهرة اللغة ٤٩٠: «حرب عون تفقة فيها العيون مرة بحقن، وأخرى نرشق». وانظر الحكاية في المتمع ٢٥٥، شرح الشافية للرضي ٢/٣٥٠.

(٧) محرف في الأصل.

(٨) بريد: النص الذي ابتدأ به النقل عن ابن جنّي، فإن موضعه بين مasic و هذا الذي سيذكره.

(٩) في الأصل: حكاية الفراء.

بالمجازي^(١)، فالقول فيه عندي أنه مشتق من «المتجنح»، إلا أنّ فيه ضرباً من التخلط، وكان قياسه «مَجْنُونُهُمْ، وَتَمْجَنَّنَ». ولكتهم إذا اشتقو^(٢) من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنّه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيروه؛ وذلك لأنّ الميم، وإن كانت هنا أصلاً، فإما قد تكون في غير هذه الكلمة زائدةً، فشُبِّهَت بالزائد فحذفت عند اشتقاهم الفعل. ونظير ذلك ما أنسده أبو عليٍّ من قول الرّاجز:

هل تَرَفُ الدَّار لِأَم الْخَرَج
منها فَظِلْتَ الْيَوْمَ كَالْمَرَج^(٣)

أراد: سكران كالذي شرب «الرّجون»^(٤). قال: فكان قياسه أن يقول: كالمزرجن؛ لأنّ النون في «الرّجون» أصل، فقال: مُرَجٌ؛ لأنّ الكلمة أعمىّة، وهم إذا اشتقو من الأعمىّة خلطوا فيه.

قال: ولو ذهب ذاهبٌ إلى / أن يقول: جَنَّقُوهُمْ، وَجَنَّقُ، لَمْ يُخْلُطْ فِيهِ، لُقُضِيَ بِأَنَّ [وزن]^(٥) «مَنْجَنِيقٍ» «مَنْفَعِيلٍ»، وهذا غير موجود في الكلام. ولما كان «المتجنح» مما يُعقل ويُعمل به، وكانت الميم قد جاء فيها الكسر، توهموها زائدةً مثل «مِطْرَقة، وِمِروحة»، فيحذفوها عند اشتقاهم الفعل. ثم قال ابن جنّي: فأمام الاستدلال بذهاب النون في التكسير كما تذهب تاء «عنكبوت» إذا قلت: عناكب، ففيه شيء؛ لأنّه ليس بقولهم^(٦): عناكب، يعلم لاحالة أن التاء في عنكبوت زائدة، وإنما يعلم ذلك بقولهم: عَنْكَبٌ، في معناه. ويقال أيضاً: عَنْكَباء. فهذا يقطع على زيادة التاء في «عنكبوت». ولكن لما كانوا

(١) انظر شرح السيرافي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، المتع ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢

(٢) في الأصل: اتسعوا.

(٣) والبيت في الخصائص ٣٥٩/١، الحتس ٨٠/١، ٩٧، اللسان (رّجون).

(٤) الرّجون هنا: الخمر. انظر الصحاح (رّجون).

(٥) تكلمة من المنصف ١٤٨/١ يقتضيها مابعدها.

(٦) في الأصل: بقوله.

يقولون في الجمع: عناكب، فيحترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدلّ بذلك على زيا遁ها؛ لأنّها لو كانت من الأصل لقُبِح حذفها؛ لأنّهم لا يكسرُون ذوات الخمسة إلّا على استكراه؛ فقد يمكن أن يقول قائلٌ: ما ثنَكْرُ أن تكون التاء أصلاً، ويكون تكسير الكلمة على استكراه؟ وإذا احتجّ بقولهم في معناه: عَنْكَبٌ، سقط الكلام. فهذه هي الحجّة القاطعة.

فاما قولهم: مَجَانِيق، فيدلّ على زيادة النون في « منْجنيق »؛ لأنّ النون ثانية، ولو كانت من الأصل لثبتت^(١).

قال أبو بكر^(٢): « قد جاء على (فَعُلُول)، حكى اللحياني: زُرْنُوق، وزَرْنُوق، لعمود البئر الذي عليه البكرة. وصَعْفُوق: قرية باليماماة يقال لأهلها: الصَّعافقة، وهم قومٌ كانوا عبيداً فاستعربوا. ويقال: الصَّعْفُوق: اللثيم، وجمعه صَعافقة ». أمّا ماحكاه اللحياني فيمكن أن يكون أصلُ « زَرْنُوق »^(٣) مخففاً من « زُرْنُوق »^(٤).

وأما « الصَّعْفُوق » القرية، فيمكن أن تكون أعيجمية^(٥).

وما حكى عن الرُّبَيدِي من قولهم في « صُنْدُوق »: صَنْدُوق، الكلام فيه كالكلام في « زَرْنُوق »^(٦).

وبالجملة فهي في غاية الشذوذ.

(١) انتهي التقليل من المنصف.

(٢) الاستدراك ١٦٢.

(٣) في الأصل: اصل ببابل:

(٤) انظر المتمعن ١٤٩.

(٥) انظر الخصائص ٢١٥/٣، المعرّب ٤٣١، المتمعن ١٥٠.

(٦) انظر المتمعن ١٤٩.

قال البطليوسى^(١): حكى أبوحنيفة^(٢) في النبات: بُرسوم، وبَرسُوم^(٣)، وهي أبكر تخلة بالبصرة. وقال أبو عمرو الشيباني في نوادره: زَرْسُوق بالفتح، ومثله صَعْفُوق، وصَنْدُوق، ولا يضم أوله.

وذكر ابن عصفور في جميعها ضم الأول، إلا «صَعْفُوقا»، فإنه لم يسمع فيه ضم^(٤). ولم أقف على صحة مانقله^(٥).

قال أبو بكر: «و(فوعل)، قالوا: دَوْدَمَس^(٦) لحية تنفح فتُحرق»^(٧).

قال الإمام في فصل التاء: «ويكون على (فعاليل)، وهو قليل، قالوا: كُنابيل، وهو اسم»^(٨).

وهو مشكل لأنّه قد قال في «كَنَهْبَل»: إن النون زائدة^(٩). وعمدته أنّ هذا

(١) الاقتضاب ٢/٣٢٨.

(٢) الدينوري، أحمد بن داود وئـ[ت: ٢٨٢ هـ]ـ كان نحوياً لغويًا مهندساً منجماً حاسباً راوية ثقة فيما يرويه ويحكى. أحذ عن البصريين والكرفيين، وأكثر أحذه عن ابن السكري وأبيه. من مصنفاته بالإضافة إلى النبات الذي قيل: لم يؤلف مثله في معناه: ما يلحظ في العامة، الشعر والشعراء، إصلاح المنطق، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، نزهة الألباء ١٨٠، ١٨١، إشارة التعين ٣٠، خزانة الأدب ٥٤/١، ٥٥.

(٣) في الأصل: وبرشوم.

(٤) المتع ١٥٠.

(٥) قال الأزهري في تذيب اللغة ٣/٢٨٢: «الحرّاني عن ابن السكري قال: كل ماجاء على فعلول فهو مضموم الأول، مثل: زُبُور وبُهلوٰل وعُمُروس، وما أشبه ذلك، إلا حرفاً جاء نادراً، وهم بنو صَعْفُوق، لخول باليمامه. وبعضهم يقول: صَعْفُوق، بالضم».

(٦) في الأصل: وفوعل قالوا دودس.

(٧) الاستدراك ١٦٢ وفيه: «وهي حية». وانظر المتع ١٤٦.

(٨) الكتاب ٢/٣٢٧.

(٩) الكتاب ٢/٣٣٩، ٣٥٢.

المثال لم يجيء في غير هذا[إلا^(١)] والزيادة فيه، فهو بناء^(٢) لم يجيء إلاً وابغى بأن يحكم بأنه مزيد، على ماسترٍ في باب العلل^(٣). وكذلك كان ينبغي أن يحكم على هذه النون في «كُنَابِيل»، ولافرق، إلاً أن يكون قد سمع لها نظيراً لم يأت فيه حرف زيادة. والله أعلم.

[و«كُنَابِيل»: اسم أرض^(٤)، قال ابن مُقبل^(٥):

دَعْتُنَا بِكَهْفٍ مِّنْ كُنَابِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ^(٦)
اسْتَدْرَكَ أَبُوبَكْرٌ^(٧): «(فَيَعْلُلُ»، قَالُوا: هَيْدَكْرٌ^(٨)، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْكَثِيرَةُ الْلَّحْمُ.
و(فَعْنَلِيل)^(٩)، قَالُوا: شَمْنَاصِيرٌ: اسْمُ مَكَانٍ، و(فَعْلِيل)، قَالُوا: قُشَّرِيرَةٌ، وسُمَاهْجِيجٌ،
وَهُوَ مَاحْقَنٌ فِي السَّقَاءِ مِنَ الْلَّبِنِ».]

«فَأَمّا (هَيْدَكْرٌ) فَهُوَ مَقْصُورٌ مِنْ (هَيْدَكْرٌ)، وَلَيْسَ بِبَنَاءٍ أَصْلَىٰ، فَوزْنُهُ / [٥٩]

(١) تكميلة يتضمّن بها الكلام.

(٢) في الأصل: با.

(٣) انظر ما يأتي ٤٨٨.

(٤) في معجم ما استعجم (كُنَابِيل): «هو موضع باليمن». وسيأتي مزيد تفصيل في تخريج الشاهد.

(٥) ثقييم بن أبي بن مقبل العجلاني العامري. شاعر جاهلي إسلامي عمر بلغ مائة وعشرين سنة، وكان يهاجي النحاشي الشاعر. انظر سبط الآلي ٦٨/١، خزانة الأدب ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٦) وقع هذا التص في الأصل بين «اللحم» و«فَعْنَلِيل» من قوله التالي: «وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْكَثِيرَةُ الْلَّحْمُ وَفَعْنَلِيلٌ قَالُوا شَمْنَاصِيرٌ». والموضع الذي أثبتته فيه أولى. وانظر الاستدراك ١٧٠. والبيت أيضاً في ديوان ابن مقبل ٤٠، منتهي الطلب ٣٠٢/١، معجم ما استعجم (كُنَابِيل)، معجم البدان (كُنَابِيل)، سفر السعادة ٤٥٠. وفي الديوان ومنتهى الطلب ومعجم البدان: «كُنَابِين» تثنية كتاب وهو جبل، وعَنَابٌ وهو جبل بإزائه، كقوفهم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمررين.

(٧) الاستدراك ١٦٨.

(٨) في الاستدراك ١٦٨: «فَيَعْلُلُ» قالوا: هَيْدَكْرٌ. وانظر اللسان (هدَكْر)، ارتشاف الضرب ١٣٩ (رجب).

(٩) في الأصل: وفعليل.

على هذا (فَيَعْلُول) مثل (خَيْسَقُوج) ^(١).

قال ابن جنّي في الخصائص ^(٢): قال أبو عالي: سألت محمد بن الحسن ^(٣) عن «الهَيْدَكُر»، فقال: لا أعرفه، وأعرف «الهَيْدَكُور» ^(٤). وكان السواو حذفت من «هَيْدَكُر» ضرورةً، وإذا جاز أن تمحى الواو الأصلية في قول الأسود ^(٥):

فأتبعتُ أخراهم طريقاً ولا هُم ^(٦)

كان حذف الزائد أولى. وأنشد لطيفة:

فهي بِدَاءٌ إِذَا مَا أَقْبَلْتُ
فَحَمَّةُ الْجَسْمِ رَدَاحٌ هَيْدَكُر ^(٧)

(١) انظر المتن ١٤٦.

(٢) الخصائص ٢٠٢/٣. والنص في الأصول ٢٢٥/٣ عن أبي علي أيضاً، وفيه: «سألت ابن دريد».

والمراد واحد.

(٣) في الأصل: الحسين.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٢٢١، ١٢٢٢.

(٥) في الأصل: أبي الأسود. وقد وقع هذا في إحدى نسخ الخصائص. وإنما هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، وهو أعشى بن نهشل، وكفّ بصره لماً أحسن. شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، ليس بالذكر، عده ابن سلام في الطبقة الخامسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨ المؤتلف والمختلف ١٨، سبط اللآلئ ٢٤٨/١، خزانة الأدب ٤٠٦/١.

(٦) في الأصل: فانبعث. وعجزه:

كما قيل بِحَمْ قَدْ هُوَ مُتَابِعٌ

وهو أيضاً في كتاب الشعر ٢٠٨، الخصائص ٢٩٢/٢، فرحة الأديب ١٩٩، أمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٦، خزانة الأدب ٣٠٥/١١.

(٧) نسبة ابن جنّي إلى طيفة، وذكر محقق التكلمة والذيل والصلة للصغاني أنه في ديوانه، ولم أقف عليه. وهو للمرار بن منقذ العدوبي، كما سينقله المؤلف بعد عن يعقوب بن السكري، من قصيدة تعدّ من عيون الشعر، عدّها خمسة وتسعون بيتاً، ومطلعها:

عَجَبٌ خَسْوَلَةٌ إِذْ تَنْكِرِي

أَمْ رَأَتْ خَسْوَلَةٌ شِيخًا قَدْ كَبِرَ

وهي في المفضّيات ٨٢-٩٣. وانظر البيت في كتاب الألفاظ لابن السكري ٢٠٦، ٢١٣، التكلمة والذيل والصلة للصغاني (هذا)، اللسان (هذا)، التكلمة والذيل والصلة للزبيدي (هذا).

وفي الألفاظ ليعقوب^(١): الْهَيْدَكُورَة^(٢)، ويقال: هَيْدَكُرُ. ويقال: مَرْتَ تَهَدْكُرُ، أي: تَرْجُرُ، قال المَارِ العدوِيُّ. وهو البيت الذي أنسده ابن جنْي لطيفة. قال: وسمعت الكلابي يقول: هَيْدَكُور. و«البداء»: التي كأنَّ فيها فحج من ضخم فخذيها^(٣).

وأمّا «شَمَنْصِير» فقال ابن جنِي في خصائصه^(٤): إنه «فائت أيضًا، إن كان عربًّا، قال الْهُذْلِي^(٥):

لَعْلَكَ هَالَّكُ إِمَّا غَلَامٌ
تَبَوَّأَ مِنْ شَمَنْصِيرٍ مُقَاماً^(٦)
وَيَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّفًا مِنْ (شَمَنْصِير) لِضَرُورَةِ الْوَزْنِ»^(٧).

قال الإمام -رحمه الله- في لحاق الألف: ولم يأت «فعلال» في الكلام إلا مضاعفًا^(٨). الفصل [إلى]^(٩) آخره.

قال أبو بكر: «قد جاء (فعلال) غير المضاعف، قالوا: ناقَةٌ بها خَزْعَالٌ، أي:

(١) انظر كتاب الألفاظ ٢١٣ بتصرف.

(٢) في الألفاظ ٢١٣: «الْهَدْكُورَة».

(٣) انتهى النقل من كتاب الألفاظ.

(٤) الخصائص ٢٠٥/٣.

(٥) صخر الغي. والبيت الآتي آخر قصيدة يرثى بها ابنه تليداً.

(٦) البيت في شرح أشعار الْهُذْلِينِ، المعانِي الكبير، ٢٩٢، ١٢٢٨، جمهرة اللغة، ١١٥٢، شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ)، معجم ما استعجم (شَنْصِير)، معجم البلسان (شَنْصِير)، اللسان (علل). وشَنْصِير: قال البكري: «جبل من جبال هماة، يتصل بجبال ذروة، ولم يعلمه قط أحد، ولا أدرى ما على ذروته، وبأعلاه القرود، والمياه حواليه ينابيع تنساب، عليها التخل وغيرة . . .».

(٧) وفيما يأتي ٤٦١ كلام لسيويه مفاده: أن النون إذا كانت ثلاثة ساكنة في حماسي فهي زائدة، وأن شَنْصِير، وسينبه المؤلف هناك أن شَنْصِير بناء عليه فعليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٨/٢ بتصرف. والكلام بلفظه في الاستدراك ١٧٢.

(٩) تكملاً يلائمها الكلام.

ظلَّعٌ^(١).

قلت: ذكره الفراء^(٢). قال ابن السيد^(٣) -رحمه الله-: «قد جاء في الشعر حرف آخر، وهو قول الشاعر:
والخيل خارجة من القسطل^(٤)
يريد: القسطل، وهو الغبار.

والوجه في هذا عندي ألا تجعل زيادةً على سبيوبيه، ويقال: إن الشاعر أراد (القسطل)، فأشبع فتحة الطاء اضطراراً، فنشأت بعدها ألفٌ، كما قال الراجز:
أقولُ إذ خرت على الكلكالِ ياناقتي ماجحلتِ من محالِ^(٥)
قال: ولم يأت المضاعف مكسور الأول إلا في المصدر^(٦).

قال أبو بكر^(٧): «قد جاء اسماء غير مصدر (الدّئداء، والدّاء)، لآخر الشهر، ولا سبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبةً عن واو، أو ياء^(٨)، فيكون كـ(علباء)؛ لأنك تقول: داء، فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان

(١) الاستدراك ١٧٣ وفيه: «غير مضاعف... ضلع».

(٢) انظر أدب الكاتب ٤٧٨، الخصائص ٢١٣/٣، الاقتضاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاقتضاب ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٤) صدره:

ولنعمَ مأوى المستضيفِ إذا دعا

والبيت لأوس بن حجر، وقد سبق تخرجه ٣٣٣.

(٥) الرجز في المحتسب ١٦٦/١، الإنفاق ٢٥، ٧٤٩، اللسان (كلل)، شرح الأئمّة ١٩٧/٣. وبه يتنهى النقل من الاقتضاب.

(٦) الكتاب ٣٣٨/٢. وانظر التص بلفظه في الاستدراك ١٧٣.

(٧) الاستدراك ١٧٣.

(٨) في الأصل: واو وياء.

(فعلاً) من غير المضاعف، وهذا لا يكون عندهم سوى ما ذكرنا من [قوهم]^(١): خَرْعَال؛ وإنما جاء عن الكوفيين، فاهمزتان إذاً أصليتان في [دِئْدَاء]^(٢) وَدَأْدَاء».

ويعرض ما قال الزبيدي قوله يعقوب في الألفاظ: «ثلاث دَادِعَ، الواحدة دَادِأَ، وزن (فَعُلَّة)^(٣). قال بعد ذلك في الباب نفسه^(٤): والدَّيْدَاء^(٥): الليلة التي يشك فيها، من الشهْر الماضي هي أم من الداخِل؟

قال أبو بكر^(٦): «قد جاء من هذا الباب (فَعَنْلَى)^(٧): شَفَتَرَى، اسم رجل، واشتقاقه من (الشَّفَتَر)^(٨)، وهو المفرق».

قلت: في المجرد: رجل شَفَتَرُ: ذاهب الشّعر، من قوهم: اشْفَرَ^(٩)، إذا تفرّق. النون زائدة.

وذهب بعض التحويين^(١٠) إلى أنّ «شَفَتَرَى» «فَعَلَّى»^(١١) كـ«قَبْشَرَى»، وأنّ النون ليست بزيادة، وإن كانت في محلّ زيادتها؛ لأنّ جعلها زائدة يؤدي إلى

(١) تكملة من الاستدراك ١٧٣ يتلائم بها السياق.

(٢) تكملة من الاستدراك ١٧٣.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٣. وانظر الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ٩٦.

(٤) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٤.

(٥) في كتاب الألفاظ ٢٩٤: «والدَّادِأَ». بمحنة على الألف مما يعني أن اللفظة فيه بفتح الدال، وقد ذكر المؤلف فتح الدال وكسرها قليل.

(٦) الاستدراك ١٧٥. وانظر ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب). وقد ذكره أبو حيان مرتين، مرة على أنه فعنلى، ومرة على أنه فعللى بتشديد اللام الأولى، وهو مذهب سيفي بعد قليل.

(٧) في الأصل: فعنل.

(٨) في الاستدراك ١٧٥: «المشفتر». وانظر التكملة والذيل والصلة للصغاني (شفتر).

(٩) في الأصل: اشفر. انظر اللسان (شفتر).

(١٠) هو ابن عصيور. انظر المatum ١٥٥، ١٥٦. وبه قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٤٥ (رجب).

(١١) في الأصل: فعلل.

إثبات بناء لم يوجد.

قال^(١): ويحتمل أن يكون وزنه ماقال المستدرك^(٢)، وإن كان بناءً لم يستقر في غير هذا الموضع؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخر جتها عمّا استقر فيها؛ لأن ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة / وبعدها حرفان، لم تلف إلّا زائدة، فيما^(٣) عُرف اشتقاقه أو تصريفه. فيكون القولان فيها سائرين.

قال أبو بكر^(٤): «[وَفِعْلَةٌ]^(٥)، قالوا: سُلْحَفَةٌ. و(فِعْلَى)، قالوا: شِفْصِلٌ^(٦)، وهو حمل بعض الشجر ينفلق عن^(٧) مثل القطن، وله حب كالسمسم».

قلت: أمّا «سُلْحَفَةٌ» فليس فيه دليل على إثبات «فِعْلَةٌ»، بل هو «فُعْلَةٌ» في الأصل، ثم قلبت الكسرة فتحة، والألف من الياء، وهي لغة طيئ، يقولون في «رُضِيَّ»: رُضَيَّ، وفي «بَقِيَّ»: بَقَيَّ، و«ناصِيَّةٌ»: ناصَة^(٨).

قال أبو بكر في حذف النون: قال سيبويه: وما لحق من بنات الأربع
بالخمسة مما زيدت فيه النون «فُنْفَخَرٌ»^(٩)، ملحقا به^(١٠).

(١) أي: ابن عصفور.

(٢) في المتع ١٥٦: «وزنه فعللي».

(٣) في الأصل: فإذا.

(٤) الاستدراك ١٧٥.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٧٥.

(٦) في الأصل: وفعل قالوا شفصل.

(٧) في الأصل: على.

(٨) انظر المتع ١٥٣، ٥٥٧، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب).

(٩) ضبط في الكتاب ٣٣٩/٢ بكسر القاف، وعلى هذا نصُّ أي على الشلوبيين الآتي، ولم أضبطه به؛ لأنَّ كلام الشلوبيين يدل على أنَّ الزبيدي ضبطه بغير ذلك، وليس فيه إلَّا كسر القاف وضمها، وقد ذكر سيبويه لغة الضمَّ قبل أسطر من ذكر لغة الكسر. وانظر اللسان (فخر).

(١٠) الاستدراك ١٨١ وليس فيه: ملحقا به. وانظر الكتاب ٣٣٩/٢.

قال الشيخ أبو علي^(١) -رحمه الله-: هذا عجب، لا أدرى من أين أخذه؟ والذى في النسخ العتاق، بل هو في كل نسخة «فِنْفَخْرٌ» بالكسر، مزيدُ الحق بـ«جِرْدَحْلٍ»^(٢) ولو كان له وجہٌ في العدد فقط، وهو تصرف، وقد قال ذلك في «قلنسوة»، و[هو]^(٣) أن الواو ملحقة^(٤)؛ وإنما يريد الإلحاد العددي^(٥) فقط: أنه يصير بالعدد خماسي الحروف، لأنه الحق بالإلحاد الوزني.

قال أبو بكر^(٦): «قد جاء (فَنَعَلَلُ)، قالوا: عجوزٌ خَنْضَرٌ^(٧). وقد خَنْضَرَ فجلدها، إذا استرخي. عن أبي زيد. وقال يعقوب: هي الكبيرة الثديين^(٨). و(فَنَعَلُلُ)، قالوا: عجوزٌ شَهِيرَةٌ، وشَهِيرَةٌ، للكبيرة^(٩).

قلت: «خَنْضَرٌ» مثل «جَحْمَرِشٌ» و«شَهِيرَةٌ» مثل «سَفَرْجَلَةٌ»، ويكون «شَهِيرَةٌ وشَهِيرَةٌ» [كـ]«سَبِطٌ وسَبِطْرٌ»^(١٠).

(١) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٢) ظاهراها في الأصل: نموذج.

(٣) تكملة يلتم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ١١٥/٢.

(٥) في الأصل: العدلي.

(٦) الاستدراك ١٨٢.

(٧) في الأصل: فعلل قالوا: عجوز ختصرف. وفي الاستدراك: فَنَعَلَلُ. بفتح اللام. وهو خطأ. وانظر اللسان (حضرف)، القاموس (حضرف).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٥٣. وفيه: «الضميمة الكثيرة اللحم، الكبيرة الثديين».

(٩) في الأصل: للكثيرة. وانظر القاموس (شهر).

(١٠) تكملة يلتم بمثلها الكلام. انظر المتع ١٤٧.

هذا باب لحاق التّضعيـف فيه لازم

هذه التّرجمة تشتملُ على ذوات الأربعـة التي لحق عينـها تضعيـفاً، ولـحق لامـها. ومعـنى لازـمـ: أنـ المضـاعـ على قـسمـينـ: مـزيدـ، وغـيرـ مـزيدـ. فـالمـزيدـ مـثـلـ ما يـذـكـرـ في هـذـاـ الفـصلـ، نـخـوـ «الـعـلـكـدـ». وـالأـصـليـ «رـدـ»، وـشـدـ. فـهـذـاـ الـذـيـ هو أـصـليـ قدـ يـنـفـكـ فيـقـالـ: رـدـدـتـ، وـشـدـدـتـ. وـأـمـاـ ماـ الزـائـدـ فيـهـ منـ مـوضـعـ الـلامـ وـالـعـينـ، فإنـ التـضـعـيفـ فيـهـ لـازـمـ.

قال أبو بكر^(١): «قد جاء (فِعْلَلُ)، قالوا: صِبَرُ. و(فَعْلَلُ)، قالوا: حَجَرُ قَهْقَرُ، أي: صـلـبـ. وـالـقـهـقـرـ أـيـضاـ: الصـمـغـةـ العـظـيمـةـ المـدـحـرـجـةـ. وـ(فِعْلَلُ)، قالـواـ صـفـصـلـ، لـبـتـ».

قال المؤلفـ: وـجـدـتـ فيـهاـ عنـ أـبـيـ الـحـسـنـ بنـ عـصـفـورـ فيـ فـصـلـ الـيـاءـ فيـ المـزـيدـ الـثـلـاثـيـ: أـنـهـ «يـفـعـلـ»، وـأـنـهـ فـائـتـ، فـانـظـرـ ماـ أـكـثـرـ وـلـوـعـهـ بـالـتـكـثـيرـ.

قلـتـ: صـحـفـ اـبـنـ عـصـفـورـ، وـظـنـ أـنـ الـذـيـ ذـكـرـهـ الـزـيـديـ هوـ «يـهـيـرـ»، وـإـنـماـ هوـ «قـهـقـرـ»، فـلـيـسـ عـلـىـ الرـجـلـ دـرـاكـ^(٢).

وـأـنـشـدـ أـهـلـ الـلـغـةـ فيـ «الـصـفـصـلـ»:

الـصـلـ وـالـصـفـصـلـ وـالـيـعـضـيـداـ

وـالـخـازـبـازـ السـنـمـ المـحـوـداـ

بحـيـثـ يـدـعـوـ عـامـرـ مـسـعـودـ^(٣)

(١) الاستدرـاكـ ١٨٦.

(٢) الدـرـاكـ: التـبـعـةـ. هـذـاـ، معـ أـنـ اـبـنـ عـصـفـورـ ذـهـبـ فيـ المـتـعـ ١١١ـ إـلـىـ أـنـ يـهـيـرـ مشـدـدـ مـنـ يـهـيـرـ، ثـمـ قـالـ: «وـهـذـاـ أـولـيـ منـ إـثـبـاتـ بـنـاءـ لـمـ يـوـجـدـ فيـ كـلـامـهـمـ وـهـوـ يـفـعـلـ».

(٣) انـظـرـ المـخـصـصـ ٩٦/١٤ـ، سـفـرـ السـعـادـةـ ٢٤٨ـ، الـلـسـانـ (جـودـ، رـعـدـ، خـوزـ، صـلـلـ، صـفـصـلـ، سـنـمـ)،

ووجهه: أن يكون مما نقل عن تخفيف، وأجري الوصل فيه بحرى الوقف،
فيكون بناؤه مثل «زِبْرِج»^(١).

وأما «الصَّنَبِرُ» فـ«تصوّر» معنى الإضافة فصار إلى أنه كأنه قال: (هَيْج
الصَّنَبِرِ)^(٢)، ثم نقل الكسرة على حد (مررت بيكر)، وأجري (نبر) من (الصَّنَبِر)
بحرى [بِكِر]^(٣).

وقال في باب الفوائد^(٤): وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها
وسكون الراء^(٥) فيه. وفيه ضعف؛ وذلك أن الساكنين إذا التقى من كلمة واحدة
حرّك الآخر منها، نحو «أمسِ، وأينَ، وسوفَ»، وإنما يحرّك الأول منها إذا كانا
من كلمتين، نحو «قد اقطع»، و﴿لِقَمِ اللَّيلَ﴾^(٦)، وأيضاً فإن الساكنين لا ينكر
اجتماعهما في الوقف.

خزانة الأدب ٤٤٥/٦. ذكر البغدادي أنَّ البيت الثاني مركب من بيتين، وهما:
والخازباز الناعم الرَّغِيدَا
والفليان السنم المخدودا
وقبل الأبيات السابقة:

أرعيتها أطيب عرود عودا

(١) بدل الزاي في الأصل دال، والباء غير منقوطة.

(٢) يعني: قول طرفة:

بِجِفَانِ تَعَتَّرِي نَادِيَنا

والبيت في الديوان ٥٦، شرح السيرافي ٤٣٥/٦ (خ)، الخصائص ٢٨١/١، ٢٥٤/٢، ٢٠٠/٣.

الممع ٧١/١.

(٣) تكلمة من الخصائص ٢٥٤/٢، والتصرّف فيه. وابن حجر بشكل أوضح في الخصائص ٢٨١/١.

(٤) يعني ابن جنّي. انظر الخصائص ٢٠٠/٣.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) المزمل: ٢.

فإن قلت / : فالوزن اقتضى تحريك الأول.

قيل: أجل^(١)، إلا أنه لم يقتضي^(٢) فساد الاعتلال.

فإن قلت: فقد قالوا في الوقف: ضرورة.

قيل: هذا أمرٌ يخص تاء التأنيث؛ رغبة في الكسرة الدالة على التأنيث. وأيضا

فإن الناء آخر الكلمة، والهاء زائدة من بعدها، ليست منها^(٣). وكذلك القول في

«ادْعُه»؛ ألا ترى أن الهاء زائدة بعد الكلمة^(٤).

(١) في الأصل: قبل آخر.

(٢) تقرأ في الأصل: يقتضي.

(٣) في الأصل: منها.

(٤) انتهى النقل من الحصائر.

هذا باب تثليل الفعل من بنات الأربعة مزيداً وغير مزيد

ليس ثم فَعْلٌ رباعيٌّ غير مزيد إِلَّا «فَعْلَلٌ».

قال الزبيدي^(١): الكوفيون ومن نحا نحوهم من البغداديين يجعلون «كَفَكَفْتُ ورَزَلَتُ» من الثلاثي، وأصله عندهم «كَفَفْتُ ورَزَلَتُ»، فكرهوا اتصال التضعيف، فحالوا بينه بحرف مثل فاء الفعل^(٢). وقولهم عندي أولى بالصواب؛ لاطراد مذهبهم، وصححة الاشتراق إياه؛ ألا ترى أن قولك: كَفَكَفْتُ، وحَلَلتُ، في معنى [«كَفَفْتُ، و[^(٣) حَلَلتُ]».

وهذا هذيان^(٤)، واختيار ماليس بمحض اختيار، فإن الكاف والخاء ليسا من حروف الزيادة، ولم توجدا قط مزيدتين، وأما «كَفَفْتُ، وحَلَلتُ»^(٥)، في معنى «كَفَفْتُ وحَلَلتُ»، فلا دليل فيه؛ إذ يمكن أن يكونا بنيتين اتفقتا في المعنى، وهذا أولى من أن يحكم بالزيادة على حرف لم يوجد قط زائداً، فيكون مثل «سَبِطٌ، وسِبَطٌ» و«لُؤْلُؤٌ، وَلَأَلٌ»، و«منجَنِيقٌ مع جَنَقُونا».

قال المؤلف: وهذا الذي حمل عليه المعرض على الزبيدي قليل، والأكثر والأصل إن اتفق المعنى تقارب [اللفظ]^(٦)، واللفظ يكون مع المادّة الواحدة إذا

(١) الاستدراك .٢٠٩

(٢) انظر الإنصاف ٧٨٨، شرح الشافية للرضي ٣٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٤٨/٢، ٤٤٩.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لعل قبله سقط تقديره: قال بعضهم، أو اعتبره بعضهم فقال. بدليل نص المؤلف التالي.

(٥) في الأصل: وحللت.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

أمكن رد إحدى اللفظتين للأخرى. وتوهّم هذا الرّاد على الزُّبيدي أنه جعل الحرفين اللذين ذكر زائدين؛ وإنما ي يريد: أنَّ العَرَبَ كرهت تواли التضعيف فحذفت وعوّضت، ورأت أن يكون العوض مثل حرف من الكلمة؛ إذ هو أولى من أن يكون غير مماثل، وبالضرورة يكون مثل الفاء؛ إذ من تكرار التضعيف فرّوا. فهذا قول سائع منقادٌ، إلا أن يقال: إنَّ العوض لا يجوز أن يكون إلا من الزّوائد، فتحتاج هذه الدّعوى لدليل.

قوله: «فالحق هذا ببنات الثلاثة»^(١).

لا يريد: على حسب الإلحاد المتقدم؛ ألا ترى أنه لا يُلحق^(٢) الأكثر بالأقل، فإنما يريد: جعل هذا مثل ذلك في أن زِيدَ فيه، كما زِيدَ في ذلك، ولحقه من الأحكام في فتح أوائل المضارعة منه مالحق ذلك.

(١) الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) في الأصل: يخلو.

[هذا باب تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة]^(١)

قال أبو بكر: «قد جاء من هذا الباب (فعلل)، قالوا: هندل، اسم بقلة »^(٢). استدراكه هنا خطأ؛ لأنّه بناء لم يسمع إلاّ وفيه الزّيادة، فيجب الحكم بذلك؛ فإنه مزيد، كما فعل بـ«كَهْل»، وإنما كان ينبغي أن يُستدرك في باب زيادة النون في الرباعي المزید.

وقوله: « لأنك لو حذفت الواو خالف الفعل فعل بنات الأربع»^(٣). قلت: لأنّه كان^(٤) يلزم الإدغام فيتعذر عليه الإلحاد. الباب الذي يليه^(٥): زعم الإمام أن « جَحَنْفَل » الحق بـ« فَرَزْدَق »، فكان رباعياً فيصير بالزيادة خماسياً، وأن « عَفَنْجَحاً » كان ملحقاً تقديرًا بالرباعي بتضعيف آخره، ثم الحق بالخمسة^(٦). فإن كانت زيادته كزيادة « جَحَنْفَل »^(٧). قال أبو بكر^(٨): « قد جاء من هذا الباب (فعلل): سَمَرْطُول ، للرجل الطويل،

(١) لم يرد العنوان في الأصل، وأثبته من الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) الاستدراك ١٩١. وهذا مما استدركه ابن السراج. انظر الأصول ٢٢٥/٣، شرح التصريف للثمانيني ٢٠٨ ، اللباب ٢١٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٤١/٢ وقد مثل سبويه لذلك بـ: عَثَوَّل.

(٤) في الأصل: كما.

(٥) لم يتغير الباب، لكن الزبيدي جعله بابين، الأول في غير المزید، والثاني في المزید. فيكون المؤلف أراد هذا. والله أعلم.

(٦) وهو جحنفل. انظر الكتاب ٣٤١/٢.

(٧) كذا ورد النص، ويبدو أنه اعتراض، وأن في آخر الكلام سقطاً، تقديره: فكيف يكفي يكون ملحقاً بمحنفل. يعني أن الأولى أن يكون ملحقاً بما الحق به جحنفل، وهو فرزدق.

(٨) الاستدراك ١٩٤.

[٦٠] وسَمْرَطْل أَيضاً^(١). و(فُعَالِل) / قالو: دُرْدِاقِس^(٢)، لعظم من القفا، وحُزْرَانِق، وهو ضربٌ من النبات، والخُدْرَانِق، وهو الوبر القديم. وقيل: الخُرَق البالية. و(فَعَلَانَة)، قالوا: قَرَعْبَلَانَة^(٣)، وهي دويبة.

قلت: أمّا «سَمْرَطْل» من قوله:

على سَمْرَطْلِ نِيافِ شَعْشَع^(٤)

فلا يشتُّ به «فَعَلُول»؛ لأنَّه لم يستطعُ قطَّ أن يسمع في نثر، وإنما هو مسموع في الشعر، وهم مَا يحرّفون^(٥) في الشعر إذا اضطروا إلى ذلك، قال:

بِسَبَحَلِ الدَّفِينِ عَيْسَجُور^(٦)

وإنما هو «سِبَحْل»، بمعنى «قِمَطْر»، فكذلك «سَمْرَطْل» يمكن أن يكون محرّفاً من «سَمْرَطْل» كـ«عَضْرَفُوط».

وأما «دُرْدِاقِس» فقال ابن جنّي^(٧): «قيل: إنه أUGHمي، وقال الأصممي: أحسبه رومياً^(٨)، وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، وأنشد أبو زيد:

(١) انظر كتاب الألفاظ ١٦١.

(٢) ظاهره في الأصل: دردنايس، أو ماأشبهه، فالنون الأولى غير منقوطة.

(٣) في الأصل: فعلايانة قالوا: فرعيانة. وفي الاستدراك ١٩٤: «قرَعْبَلَانَة». بتشدد العين، وهو خطأ.

(٤) الرجز في الخصائص ٢٠٧/٣، المتع ١٦٤، اللسان (سمرطل). والنیاف والشعش: الطويل أيضاً.

انظر كتاب الألفاظ ١٥٩، الصحاح (نوف).

(٥) في الأصل: بمحذفون.

(٦) للعجاج. انظر الخصائص ٣٣٩/٢، ٤٣٨، ٢٠٨/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٤، المتع ١٦٥. والسبحل: الطويل العظيم. والدَّف: الجنب. والعيسجور: الناقة الصلبة. انظر كتاب الألفاظ ٢١٢، الصحاح (عسجر، دف).

(٧) الخصائص ٢٠٤/٣، ٢٠٥.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٤٣١/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ١٤١ (رجب).

من زَلَّ عن قَصْدِ السَّبِيلِ تَزَأَّلْتُ بالسَّيْفِ هَامَتُهُ عَلَى الدُّرْدَاقْسِ^(١)
 وكذلك (الخُزْرَانِق) أَعْجَمِيُّ أَيْضًا، وَهُوَ فَارْسِيٌّ، يُعْنِي بِهِ ضَرْبٌ مِنْ ثِيَابِ
 الدِّيَاجِ. وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ نُونَهُ زَايَةً إِنْ كَانَ (الدُّرْدَاقْس) أَعْجَمِيًّا، فَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا
 فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ نُونَهُ^(٢) أَصْلًا؛ لِمُقَابِلَتِهَا قَافُ (دُرْدَاقْس) الْعَرَبِيُّ^(٣).
 وَفِي الْمُحَرَّدِ: الْخُزْرَانِقُ: صِنْفٌ مِنَ الثِّيَابِ، أَعْجَمِيُّ مَعْرَبٍ^(٤).
 وَأَمَّا «قَرَاعْبَلَانَة»، قَالَ ابْنُ جَنْنِيٍّ: كَأَنَّهَا «قَرَاعْبَلٌ»^(٥)، وَلَا عَتْدَادٌ بِالْأَلْفِ
 وَالنُّونُ وَمَا بَعْدَهُمَا. وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الْفَظْوَةَ لَمْ تَسْمَعْ إِلَّا مِنْ كِتَابِ الْعَيْنِ^(٦).
 قَالَ ابْنُ جَنْنِي^(٧): وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ قَدْ عَاقَبَتَا تَاءَ التَّأْنِيَثِ،
 وَجَرَتَا بِمَحْرَاهَا، وَذَلِكَ فِي حَذْفِهِمْ لَهُمَا^(٨) عِنْدِ إِرَادَةِ الْجَمْعِ، كَمَا تَحْذَفُ؛ أَلَا تَرَاهُمْ
 قَالُوا فِي اسْتِخْلَاصِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَمْعِ بِالْمَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «شَعِيرٌ وَشَعِيرَةٌ»، وَ«ثَمْرٌ
 وَثَمَرَةٌ»، وَ«سَفَرَجَلٌ وَسَفَرَجَلَةٌ»، [فَكَذَلِكَ انتَرَعُوا الْوَاحِدُ مِنَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ
 أَيْضًا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنْسٌ، فَإِذَا أَرَادُوا الْوَاحِدَ قَالُوا: إِنْسَانٌ، وَظَرَبٌ]^(٩)، فَإِذَا أَرَادُوا
 الْوَاحِدَ قَالُوا: ظَرِبَانٌ، قَالَ:

- (١) في الأصل: الورقاس. والبيت في شرح السيرافي ٦/٣٣٢ (خ)، الحكم (دردقس). وفي اللسان (دردقس): «الدرقس».
- (٢) في الأصل: يكون نونها.
- (٣) انتهى النقل من الخصائص.
- (٤) انظر جمهرة اللغة، ١٣٢٤، المعرف ٢٧٤.
- (٥) في الأصل: قد عمل.
- (٦) الخصائص ٣/٢٠٨. وانظر العين ٢/٣٤٨، ٣٦٨، مذيب اللغة ٣/٣٤٨، ارتشاف الضرب ١٤٢ (رجب).
- (٧) الخصائص ٣/٢٠٨-٢١٠ بتصرف يسير.
- (٨) في الأصل: لها.
- (٩) تكملاً من الخصائص ٣/٢٠٨ يلائم بها الكلام.

فَبَحْتُمْ يَا ظَرِبًا مُّحَرَّةٍ^(١)

وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياء الإضافة، كما تُحذف التاء لهما، قالوا في « خُراسان »: خُراسِي، كما يقال في « خُراشة »: خُراشِي. وكسرُوا أيضا الكلمة على حذفهم، كما يكسرُونها على حذف التاء، وذلك قولهم: كَرَوَان وَكَرْوَان، كما قالوا: بَرَق وَبِرْقَان، وَخَرَب وَخِرْبَان؛ فنظير هذا قولهم: نِعْمَة وَأَنْعَمْ، وَشِدَّة وَأَشَدَّ^(٢)، عند سبيويه، فهذا نظير « ذِئْب وَأَذْئَب »، و« قِطْعَ وَأَفْطَعَ »، و« ضِرْسَ وَأَضْرُسَ »، قال:

وَقَرَعْنَ نَابِكَ قَرْعَةً بِالْأَضْرُسِ^(٣)

وقالوا أيضا: رَجُلْ كَذُبْدُبْ وَكَذُبْدُبَان، كأنهما مثالٌ واحد، كما أن « دَمَّا وَدَمَّة » و« كَوْكَبة وَكَوْكَباً »، مثالٌ واحد. ومثله « الشَّعْشَعَ وَالشَّعْشَعَان » [و« الْهَزَنَبَرَ »^(٤) و« الْهَزَنَبَرَانَ » و« الْقَرَاعْبَلَ وَالْقَرَاعْبَلَانَ »^(٥). فكأنَّ الاسم بقي على « قَرَاعْبَلَ »^(٦).

في كتاب الصّاحح^(٧): « القراعبلانة: دويبة عريضة محبطة عظيمة البطن،

(١) للحسين بن بكير الربعي. وانظر التكملة ٤٨٤، شرح شواهد الإيضاح ٥٩١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦.

(٢) أصلها « أشَدَّ ».

(٣) صدره:

فَإِذَا أَضِمْتَ هُمْ ضُغْمَتْ بِغِيرِهِمْ

وهو للمرار كما في الأفعال للسرقسطي ١١٣/١، ورجح محققه أنه المرار الفقusi. وانظر الشاهد في الخصائص ٢٢٣/٢ أيضا، سر صناعة الإعراب ٦٠٨، ٢٠٩.

(٤) تكملة من الخصائص ٣/٢٠٩.

(٥) في إحدى نسخ الخصائص ٣/٢٠٩، وهو ما اعتمدته محققه - رحمه الله -: « والفرغل والفرغلان ». (٦) انتهى النقل من الخصائص.

(٧) انظر الصحاح (قراعبل).

وأصله (قرَّعْبُلُ)، فزيت فيه ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف، وتصغيرها (قرَّعْبَةٌ) ».

وحكى كُراعٌ أيضاً: قَرَّعْبَلُ، دون ألف ونون^(١).

(١) في الأصل: ولام. قال كراع في المتنحب ١١٧: «والقرعلم والقرعلانة جميعاً: دويّة».

هذا باب مأعرب من الأعجمية

الأعلم^(١): «هذا الباب يشتمل على ثلاثة أوجه مما أعرب من الأعجمية: فوجه منها غيّرت حروفه وحركاته^(٢) وألحق بأبنية العرب، نحو (درهم وبهرج)، الحقا بـ(هجراء وجعفر). ووجه غيّرت حروفه ولم يلحق بأبنية لهم، نحو (إبريسم^(٣) وإسماعيل وسراويل)، والأصل الشين.

[٦١] ووجه / لم تغيّر حروفه ولم يزُل بناؤه، وكأن لفظه في العربية كلفظه في العجمية، نحو (خُراسان، وخُرم) وهو موضع، و(كُرم) وهو الزَّعْفران)^(٤). فإن قلت: ما الذي دعاه إلى ذكر هذا الباب؟

قلت: من تمام باب الأبنية، وكأنه يقول: لاتظن أن مثل هذا يكسر مأصلنا؛ لأنه^(٥) أعمجي^(٦)! وكذلك الباب الثاني؛ لأنه ذكر فيه حروف البدل^(٧)، لم تجتمع مع حروف «طال يوم أبجده»؟ فقال: هذا تغيير الأعمجي، وليس من ذلك. قوله: «اعلم أنهم مما يغيّرون من الحروف الأعجمية»^(٨).

يعني بـ«الحروف»: حروف الهجاء، وذلك لأن في كلام العرب حروفًا

(١) النكت ١١٧٨، ١١٧٩. وانظر شرح السيرافي ٥٤/٦، ٥٥ (خ).

(٢) في النكت ١١٧٩: «أو حركاته». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: ابرهيم.

(٤) انتهى النقل من النكت.

(٥) في الأصل: الانه.

(٦) انظر الاستدراك ١٩٧.

(٧) في الأصل: بدل.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

تحالف حروف العربية، ولاتوافقها أصلاً، مثل الحرف الذي أبدلت العرب منه فاء^(١) في الإعراب^(٢)، وذلك أنه بين الباء والفاء^(٣)؛ وإنما أبدلواه فاء؛ لأنّ من شأنهم أن يعربوا ما يتكلّمون به من كلام العجم.

قوله: « فرّبما ألحقوه »^(٤).

يعني: الاسم الأعجمي، لا الحروف؛ ألا تراه قد ذكر بعد «إِبْرَسْمٌ»^(٥)، وهم لم يغيّروا فيه حرفاً ليس من حروف كلامهم. وأضمر الاسم، وإن كان لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه.

قوله: «فـ(درهم) ألحقوه بـ(هجرٍ)»^(٦).

زعم الفارسي أنّ العرب زادت فيه الهاء^(٧).

قوله: « وبهرج »^(٨)

قيل: أصله «نَبَهْرَج».

قوله: «فَالْحَقُوهُ بِنَاءُ كَلَامِهِمْ»^(٩) الْكَلامُ لَاخْرَهُ.

يعني: أفهم لما غيروا من الحروف الأعجمية وليس من حروف كلامهم

(١) في الأصل؛ ياء.

(٢) في الأصل: الأسرب. ولم أقف على مثال يشبهه، يكون ربما قد مثلّ به.

(٣) مثاله: فرنند وفندق. وسيأتي في الباب التالي.

(٥) في الأصل: ابراهيم. وقد حرف الناسخ إبريسم قبل قليل إلى إبراهيم، وإبريسم ذكرها سبيوه في آخر الباب، وفيها حرف معه وهو السن من الشن.

(٦) الكتاب ٣٤٢/٢

(٧) انظر التعلقة ٤/٧٧ .

(٨) الكتاب / ٣٤٢

(٩) الكتاب ٢/٣٤٢ و فيه: «الحقوه» بلا فاء.

فألحقوها بالحروف العربية، غيروا هذا النوع أيضا، فألحقوا بناءها ببناء كلامهم، وهذا هو قول أهل النحو: أنس التغيير بالتغيير.

قوله: « وإنما دعاهم إلى ذلك »^(١) لآخره.

يقول: لما لزم العرب تغيير ماليس من حزوفهم، حملهم ذلك على أن غيروا أيضا ماتكلّموا به من كلام الأعجمية بالزيادة والإبدال والحدف.

ثم قال: « فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره »^(٢).

مراده: أنهم ربّما غيروا الاسم على الجملة، وكان قد ذكر أولا التغيير مع الإلحاد خاصة، فقال: هنا: وربّما غيروه عن حاله أعجمياً، ثم أخذ يشرح التغيير، فقال: فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وهذا مثل « بِرْنَد »، فيقولون: فِرَنْد^(٣).

قوله: « وغيروا الحركة »^(٤).

هذا تغيير آخر.

ثم قال: « وأبدلوا مكان الزيادة »^(٥).

قلت: مثاله -والله أعلم- « دينار »، الأصل فيه « دِنار »، النون زائدة، وأبدلوا^(٦) مكانها زيادة أخرى، وهي الياء.

ثم قال: « ولا يبلغون به بناء كلامهم »^(٧).

(١) الكتاب .٣٤٢/٢

(٢) الكتاب .٣٤٢/٢

(٣) في الأصل: فريده.

(٤) الكتاب .٣٤٢/٢

(٥) الكتاب .٣٤٢/٢

(٦) في الأصل: وربما ابدلوا.

(٧) الكتاب .٣٤٢/٢

يريد: أَهُمْ يَغِيِّرُونَهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُخْرِجًا عَنْ أَمْثَالِ كَلَامِ الْعَجْمٍ^(١).

ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّا دَعَا هُمْ»^(٢).

يريد أن يتعلّم لكترة هذا التغيير، فرغم أنها ليست من كلامهم، فجسروا على تغييرها، وإذا كانوا يغيرون نحو «ثقفي»، فأحرى أن يغيّروا هذا؛ إذ ليس من كلامهم.

ثُمَّ قَالَ: «وَيَزِيدُونَ»^(٣).

يريد: أنّ هذا تغيير آخر، ومعنىه: أَهُمْ يَزِيدُونَ فِي الْكَلْمَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ لِيَبْلُغُوا بِذَلِكَ إِلَى أَبْنِيَّةِ كَلَامِهِمْ، وَقَدْ يَزِيدُونَهَا كَذَلِكَ، لَا لِتَكُونَ الْكَلْمَةُ عَلَى مَثَلِ أَبْنِيَّهُمْ.

الْقَهْرَمَانُ: الْحَفِيظُ عَلَى مَا فِي يَدِيهِ. وَالْجُرْبَزُ^(٤): الرَّجُلُ ذُو الْمَكْرِ وَالْخَبْثِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) في الأصل: العرب. والصواب مأثتبه إن شاء الله تعالى.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٤) في الأصل: والجدير.

[٦١ ب] هذا باب اطّراد الإبدال في الفارسيّة /

اعلم أنّ العرب تبدل^(١) من كلام العجم، وذلك في عشرة أحرف، وهي:
الجيم، والكاف، والباء^(٢)، والفاء، [والقاف]^(٣) والسين، والشين، والعين، واللام،
والزاي.

وهذه الحروف تنقسم قسمين:

أحدهما: يطرد إبداله، وهي خمسة: الجيم، والكاف، والباء، والفاء، والقاف.

والثاني: لا يطرد، وهي الخمسة الباقية^(٤).

والبدل واطّراده^(٥) فيما ليس من كلام العرب من الحروف، وأما ما هو من
كلامهم فلا يطرد البدل فيه.

فمما أبدلوا من الحروف التي ليست من كلامهم «الجُرْبَز» وأمثاله، أبدلوا
فيه الجيم من حرف كان بين الجيم والكاف، وقال بعضهم: قُرْبَز^(٦)، فأبدلوا من
الحرف الذي بين الجيم والكاف القاف؛ لقرب الكاف من القاف.

وقد أبدلوا منه^(٧) «كُوسَج»^(٨)، و«مُوزَج»^(٩) وهو الخُفَّ، أبدلوا من

(١) في الأصل: نزل.

(٢) في الأصل: الياء. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٦/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٥٦/٦ (خ).

(٥) في الأصل: وطراوه.

(٦) يقرأ في الأصل: جربز. انظر الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) في الأصل: منه و. ويحتمل أن يكون هناك كلمة معطوف عليها قد سقطت.

(٨) بفتح الكاف وضمنها: سملّ خرطومه كالنشرار. القاموس (كسج).

(٩) بفتح الميم وضمنها. انظر جمهرة اللغة ١٣٢٦، المعرب ٥٧٥، القاموس (مزج).

حرف^(١) تمحّفه العجم مرّة، ومرّة يبدلونه همزة، ومرّة ياء^(٢)، ويُشّتونه في الوقف هاء، فلما^(٣) كان هذا صار كأنه ليس من حروف العربية؛ [لأنه ليس من حروف العربية]^(٤) ما يكون فيه هذا، فأبدلوا منه لذلك.

قال: «أبدلوا الجيم»^(٥).

يريد: من الهاء^(٦) في «موزه».

ثم قال: «لأنّ الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البدل، والهاء قد تشبه الياء؛ لأنّ الياء [أيضاً] قد تقع آخرة»^(٧).

يريد: أنّ الجيم قد استقرّ فيها أنها من حروف البدل، وقد أبدلت من الياء، نحو «علج»، في «علي»^(٨)، وهذا في معنى قوله: لأن الياء تقع آخرة، أي: تقع آخرة مبدلةً منها الجيم، والهاء تشبه الياء في أنها من حروف الزّيادة، فكما أبدلوا الجيم من الياء أبدلواها مما أشبه الياء، وهو الهاء.

وقوله: «كما أبدلوا الجيم من الكاف»^(٩).

يعني: كما أبدلوا الجيم من الكاف حين قالوا في «كرُبُز»: جُرُبُز.

(١) في الأصل: من حروف. ولا يتاسب مع ما بعده.

(٢) في الأصل: تاء. انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) في الأصل: فابدلوا ولما. وما أثبته يستقيم الكلام، إن شاء الله تعالى.

(٤) تكلمة يلشم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٦) تقرأ في الأصل: من الياء.

(٧) الكتاب ٣٤٣/٢. وما يبن معقوفين تكلمة منه.

(٨) من قول الراجز:

خالي عويف وأبو علّج

وهي لغة نسبها سيبويه لبني سعد. وقد سبق تخریج البيت في ١٣٩.

(٩) الكتاب ٣٤٣/٢.

ثم قال: «وَجَعَلُوا الْجَنِيمَ أُولَى»^(١).

يعني: أنهم لما كانوا قد أبدلوا في موضع آخر جرّأوا على أن أبدلوا، فكان الاتساع فيها^(٢) أولى.

قال: «وَقَالُوا: قَفْشَلِيلٌ^(٣)، فَأَتَبَعُوا الْآخِرَ الْأَوَّلَ؛ لِقَرْبِهِ فِي الْعَدْدِ، لَا فِي الْمَخْرُجِ»^(٤).

أي: أنهم أبدلوا آخره حرفاً من جنس ماقبله؛ لأنّ أصله في لغتهم [كَفْجَلَار]^(٥) فأبدلوا الراء لاماً، فكان هذا اتباعاً لللام؛ لأنها قريبة منها في العدد، وقربها في العدد: أنه ليس بينهما إلا حرف واحد، فإذا عدّت الكلمة فهو قريب منها في العدد لافي المخرج؛ ألا ترى أن الراء من تحت طرف اللسان^(٦) مع أصول الشايا العليا، واللام من أول حافة اللسان^(٧).

(١) الكتاب ٢/٣٤٣. وفي الأصل: أولاً.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فنشليل، بالفاء -نقطة من أسفل- ونون.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٣.

(٥) موضعه بياض بمقدار الكلمة. وما أثبته بناء على كلام المؤلف الآتي. وفي الحكم ٦/٣٧٦: «وَحُكِي عن الأحر: أنها أعمجية، أصلها: كَبْجَلَار». بالراء. وانظر اللسان (فشل). وفي شرح السيرافي ٦/٥٧، ٨٥ (خ): «وأصله في لغتهم كفجليز، فجعلوها الزاي لاماً فأتباعوه اللام الأولى، وجعلوا الكاف قافاً، وجعلوا الجيم شيئاً». وفي القاموس (فشل): «مَعْرِبٌ كَفْجَةٌ لِيز». وفي المزهر ١/٢٧٤: «وَكَذَلِكَ قَفْشَلِيلٌ أَبَدَلُوا الشين من الجيم، واللام من الزاي، والأصل قفجليز. وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم».

(٦) يريد: دون طرفه، أي: ليس في أوله، وإنما أدخل قليلاً.

(٧) كما ورد النص، وفيه أنه جعل اللام بدلاً من الراء، ولم أقف على شيء من ذلك إلا في الحكم واللسان، فقد وردت الكلمة بالراء، ولم ينصّ فيهما على ذلك، ووردت في غيرهما من المصادر التي وقفت عليها بالزاي، وبعضها قد نصّ على ذلك. انظر الحاشية السابقة. وفيه أيضاً أنه جعل مخرج الراء ليس قريباً من اللام، ولو لا وصفه للراء واللام مع مافيه من قصور، لجزمت بأنه

ومعنى «قَفْشَلِيل»^(١): المغرفة، وكثيراً ما يغيروا هذا الاسم، فأبدلوا الكاف قافاً، والجيم شيئاً، والفتحة كسرة، والراء لاماً. والجيم ليست في لغتهم بالجيم المضمة، وإنما هي بين الجيم والشين.

وقوله: «لأنها أشبه الحروف بالهمزة»^(٢).

يعني: لأنّ الحرف الذي العين بدل منه بين الهمزة والواو، والعين قريبة من الهمزة^(٣).

وأما الزاي^(٤) في قوله في النسب إلى «الرّيّ»: رازى، وإلى «مَرْوُ»: مَرْوَزِيّ؛ وذلك لأنّ النسب إلى هاتين المدينتين في لغتهم بالجيم التي تشبه الزاي، كقولهم: مَرْوَجِيّ وراجي^(٥).

يتحدث عن الزاي لا الراء، خاصةً أن الناسخ سيحرف الزاي بعد قليل إلى الراء. قال سيبويه ٤٠٥/٢: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الصاحك والناب والرباعية والثانية مُخرج اللام. ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الشفاه مخرج النون. ومن مُخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مُخرج الراء». وانظر شرح المفصل ١٢٥/١٠، المتع ٦٧٠. وقال ابن عصفور عن اللام في المتع ٦٩٣: «إدغامها في الراء نحو: هل رأيت، أحسن من إدغامها في سائرها؛ لأنها أقرب الحروف إليها، وأشبهها بها، حتى أن بعض من يصعب عليه إخراج الراء يجعلها لاماً». والتعليق الذي ذكره المؤلف-غير وصف الحرفين- هو ماذكره السيرافي باختلاف في اللفظ، والسيرافي كما سبق تحدث عن الزاي.

(١) في الأصل: فتشليل، بالفاء -نقطة من أسفل- ونون.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) قال السيرافي: «والعين في إسماعيل بدل من الواو في إسماعيل، وإنما أبدلو العين من هذه السوار، لأنّ هذه الواو في لغتهم بين الهمزة والواو، فكأنها بدل من الهمزة؛ لقربها منها». شرحه ٥٧/٦ (خ).

(٤) في الأصل: الرا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٦/٥٨ (خ).

وأَمَا السين فِي بَلْوَنَهَا مِن الشَّيْنِ^(١) فِي «إِبْرَيْسَم»، وَكَذَلِكَ «إِسْمَاعِيلُ، وَسِرَاوِيلُ»، فَإِنَّمَا أَبْدَلَتْ مِن الشَّيْنِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْهَمْسِ، وَالْإِنْسَلَلِ^(٢).
وَأَمَا الْبَاءُ وَالْفَاءُ فِي بَلْدَانِ مِن الْحُرْفِ الَّذِي بَيْنَ الْفَاءِ وَالْبَاءِ، فَرِبَّمَا جَعَلُوهُ بَاءً [وَرِبَّمَا جَعَلُوهُ فَاءً]^(٣)، فَأَمَا مَا جَعَلَ فَاءَ فَ«فَندَقُ، وَفِرِنْدُ»، وَأَمَا الْبَاءُ فَقَوْلُهُمْ: بَرِنْدُ^(٤).

وَاعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَدْرَكَ فِي الْأَبْنِيَةِ مَا أَذْكُرَهُ:

[٦٦] فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ «فَعُولَى» / لَمْ يَذْكُرْهُ سِيبُوِيَّهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: قَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ:

عَقَابُ تُنُوفَى لِاعْقَابِ الْقَوَاعِلِ^(٥)

وَقَالَ ابْنُ حَنْئِي فِي الْخَصَائِصِ^(٦): وَأَمَا «تُنُوفَى» فَمُخْتَلِفٌ فِيهَا، وَأَكْثَرُ أَحْوَالِهَا ضَعْفٌ رَوَايَتِهَا، وَالْاِخْتِلَافُ الْوَاقِعُ فِي لَفْظِهَا، إِنَّمَا رَوَاهَا السُّكَّرِيُّ وَحْدَهُ^(٧). وَالَّذِي رَوَيْتُهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى: «عَقَابُ تُنُوفَ». وَقَالَ: الْقَوَاعِلُ^(٨):

(١) في الأصل: السين.

(٢) «الأنسلال» محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٤٣/٢، شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ).

(٣) تكميلة من شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ) يلتفت بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) صدره:

كَانَ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ

والبيت لامرئ القيس. انظر الديوان ٩٤، المعاني الكبير ٢٧٩، ١١١٥، جمهرة اللغة ٩٤٩، جمهرة أنساب العرب ١٩٦، شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، أشعار الشعراء الستة ٨٤/١، الحلل في إصلاح الحلل ١٢٢، معجم البلدان (توف)، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١، المتمع ١٠٤/١، شرح الكافية للرضي ٤١٧/٤، اللسان (فعل)، خزانة الأدب ١٧٧/١١. ودثار: راعي إبل امرئ القيس، وهو دثار بن فقعن بن طريف الأسدية. الليون: الإبل ذات اللبن.

(٦) انظر الخصائص ١٩١-١٩٣.

(٧) والأصمعي وأبو حاتم. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (توف).

(٨) في الأصل: توف وقال الفراء على. وهو تحريف واضح. والمثبت من الخصائص ١٩٢/٣.

إِكَامٌ حُولَهَا. وَقَالَ أَبُو حَاتَمْ: هِيَ ثَنِيَّةٌ طَيِّبَةٌ، وَهِيَ مَرْتَفَعَةٌ^(١). وَكَذَا رَوَاهَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَبُو عُمَرِ الشَّيْبَانِيِّ^(٢). وَرَوَايَةُ أَبِي عَبِيدَةَ: ثَنُوفٌ^(٣).

وَأَنَا أَرَى أَنَّ «ثَنُوفَ» لِيُسَّ «فَعُولَا»، بَلْ هِيَ «تَقْعُلُ»^(٤) مِنْ «الْتَّوْفِ»، وَهُوَ الْارْتِفَاعُ، سَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِعُلوِّهَا، وَمِنْهُ «أَنَافَ»^(٥) عَلَى الشَّيْءِ إِذَا ارْتَفَعَ عَلَيْهِ، وَالثَّنِيَّفُ فِي الْعَدْدِ مِنْ هَذَا هُوَ «فَيْعِلُ». بَعْتَلَةُ «صَبِيبٌ وَمَيْتٌ»، وَلَوْ كَسَرَتْ «الثَّنِيَّفُ» عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ [لَقْلَتْ]^(٦): نَيَاوِفُ، فَأَظَاهَرَتْ عَيْنَهُ فَـ«ثَنُوفٌ» - فِي أَنَّهُ عَلِمَ عَلَى «تَقْعُلٍ» - بَعْتَلَةُ «يَشْكُرُ وَيَعْصُرُ»^(٧).

وَقَلَتْ مَرَّةً لِأَبِي عَلِيِّ - وَهَذَا الْمَوْضِعُ يُقْرَأُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ أَصْوَلِ أَبِي بَكْرٍ^(٨) - يَجِدُ أَنَّ يَكُونَ «ثَنُوفٌ» مَقْصُورَةً مِنْ «ثَنُوفَاءَ». بَعْتَلَةُ «بَرُوكَاءَ»^(٩) فَسَمِعَ ذَلِكَ وَعَرَفَ صَحَّتْهُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ عِنْدِي فِي «مَسْؤُلِي» فِي بَيْتِ الْمَرَّارِ^(١٠):

فَأَصْبَحْتُ مَهْمُومًا كَأَنَّ مَطِيَّيِّي
بِجَنْبَلِ مَسْؤُلِي أَوْ بِنَوْجَرَةَ ظَالِعٍ^(١١)

(١) كَذَا بِالْتَّاءِ فِي الْأَصْلِ وَالخَصَائِصِ ١٩٢/٣، وَمَعْجمُ الْبَلْدَانِ (ثَنُوف). وَجَاءَ فِي غَيْرِهَا بِالْمَاءِ.

(٢) يَعْنِي: كَرْوَايَةٌ ثَلْبٌ. انْظُرْ شَرْحَ السِّيرَايِّيِّ ٤٣٣/٦ (خ).

(٣) فِي الْخَصَائِصِ بِفَتْحِ الْفَاءِ. انْظُرْ شَرْحَ السِّيرَايِّيِّ ٤٣٣/٦ (خ)، مَعْجمُ الْبَلْدَانِ (ثَنُوف) وَقَدْ نَصَ يَاقُوتُ عَلَى كَسْرِهَا فِي رَوَايَةِ أَبِي عَبِيدَةَ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: يَفْعُلُ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: اتَّافٌ.

(٦) تَكْمِيلَةٌ مِنْ الْخَصَائِصِ ١٩٢/٣.

(٧) فِي الْأَصْلِ: وَيَصْغِرُ. وَالْمَعْرُوفُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الْخَصَائِصِ ١٩٢/٣ مَصْدَرُ الْمُؤْلِفِ.

(٨) انْظُرْ الْأَصْوَلَ ٢٢٤/٣.

(٩) انْظُرْ هَذَا التَّخْرِيجَ فِي شَرْحِ السِّيرَايِّيِّ ٤٣٣/٦ (خ).

(١٠) هُوَ الْمَرَّارُ بْنُ سَعِيدِ حَبِيبِ الْفَقْعَسِيِّ، شَاعِرُ أَمْوَيِّيُّ أَدْرَكَ الدُّولَةِ الْعَبَاسِيَّةِ. خَرَانَةُ الْأَدْبِ ٢٨٩/٤.

(١١) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ السِّيرَايِّيِّ ٤٣٩/٦ (خ)، الْلَّسَانُ (مَسْلُلُ)، خَرَانَةُ الْأَدْبِ ١٨٢/١١، وَفِي الْأُولَى:

ينبغي أن تكون مقصورةً من «مسؤل»، بمعنى «جلول»^(١).
فإن قلت: فإنما لم نسمع بـ«تُنوف» ولا «مسولي» ممدودين، ولو كانا أو
أحدُهما ممدوّداً يخرج ذلك إلى الاستعمال^(٢)!
قيل: لم يكثر أيضاً استعمال^(٣) هذين اللفظين، وإنما جاءا في هذين
الموضعين. بل لو كثر استعمالهما مقصورين لصيحة ما أوردته^(٤).
ثم قال: يجوز أن يكون ألف «تُنوف» إشباعاً للفتحة، لاسيما وقد رواه من
ذكرنا^(٥) «تُنوف»، وتكون هذه الألف ملحقةً مع الإشباع لإقامة الوزن؛ ألا
ترأها مقابلةً لـ«مفاعيلن»، كما أنّ الألف في قوله:
يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى . . .^(٦)
إنما هي إشباع للفتحة طلباً لإقامة الوزن^(٧)؛ ألا ترى أنه لو قال: يَنْبَعُ،

«أو بوجرة ظالم».

(١) انظر شرح السيرافي ٤٣٩/٦ (خ).

(٢) في الأصل: استعمال. و«يخرج» قبله كذا وردت، بلا لام، وفي الخصائص ١٩٢/٣: «خرج».

(٣) في الأصل: أيضاً إلى استعمال.

(٤) في الخصائص ١٩٣/٣: «صيحة ما أوردته ولزم ما أوردته».

(٥) في الخصائص ١٩٣/٣: «وقد روينا».

(٦) في الأصل: لباء.

(٧) ظاهره في الأصل: ذفريين. والبيت بتمامه:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ حَسْرَةٍ زَيَافَةٌ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ

وهو لعنة. انظر الديوان ٢٢، شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)،
السائل الحلييات ١١٣، المسائل البصرية ٢٤٢، المحتسب ١٦٦/١، ٢٥٨، شرح اللمع لابن برهان ٦١٥
 وأنشده ابن جنني أيضاً في الخصائص ١٢١/٣. والذفري: واحد الذفريين، وهو عظمان مشرفان وراء
الأذن، يكون منهما ابتداء عرق الناقة.

(٨) في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٤: «وقال أبو جعفر . . . هو يفعل من باع يبوع، إذا مرّ مرّاً

لصحّ الوزن، إلّا أنّ فيه زحافاً، هو «الخَرْل»، كما^(١) أنه لو قال: تُسْوَفَ، لكان الجزء^(٢) مقبوضاً. فـالإشباع إذاً في الموضعين إنما هو مخافة^(٣) الزّحاف الذي مثله جائز^(٤).

ومن [ذلك]^(٥) «يَنَابِعَاتٍ».

قال ابن جنّي^(٦): فـما أظرف أباً، بـكـرـ أـنـ أورـدـهـ عـلـىـ آـنـهـ أـحـدـ الفـوـائـتـ^(٧)، أـلـا يـعـلـمـ آـنـ سـيـبـويـهـ قـالـ: «وـيـكـونـ عـلـىـ (يـفـاعـلـ)^(٨) نـحـوـ (الـيـحـامـدـ وـالـيـرـامـعـ)»^(٩) فـأـمـا

لـيـنـاـ فـيـهـ تـلـوـ،ـ كـقـولـ الـآـخـرـ:

ثُمَّ يَنْبَاعُ اَنْبَاعُ الشَّجَاعِ

وأنكر أن يكون الأصل فيه: يبنع، وقال: يبنع، كـماـ يـخـرـجـ المـاءـ مـنـ الـأـرـضـ،ـ وـلـمـ يـرـدـ هـذـاـ،ـ وـإـنـاـ أـرـادـ السـيـلـانـ وـتـلـوـيـهـ عـلـىـ رـقـبـهـ كـتـلـوـيـ الـحـيـةـ»ـ.ـ وـمـاـذـهـبـ إـلـيـهـ مـنـ آـنـهـ يـنـفـعـلـ هوـ الـوـجـهـ عـنـ الدـفـارـسـيـ،ـ وـأـحـازـ الـفـارـسـيـ آـنـ يـكـونـ يـفـعـلـ.ـ انـظـرـ الـمـسـائـلـ الـبـصـرـيـاتـ ٢٤٣ـ،ـ ٢٤٤ـ.ـ وـكـانـ أـبـوبـكـرـ الـأـنـبـارـيـ قدـ أـشـارـ فـيـ شـرـحـ الـقـصـائـدـ السـبـعـ الطـوـالـ ٣٣٢ـ إـلـىـ آـنـ أـكـثـرـ أـهـلـ الـلـغـةـ عـلـىـ آـنـ يـفـعـلـ.

وأبوجعفر هذا هو أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجار الكوفي الديلمي الأصل من موالي أبي هاشم، يعرف بأبي عصيدة [ت: ٢٧٨هـ] أخذ عن الأصمعي والواقدي، وأخذ عنه أبوبكر الأنباري. من مصنفاته: عيون الأخبار والأشعار، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، وغيرها. انظر بغية الوعاة ١/٣٣٣.

(١) في الأصل: كانه.

(٢) في الأصل: الخبر.

(٣) في الأصل: مخافة.

(٤) انتهى نقل هذا الموضع من الخصائص.

(٥) تكملاً يلائم بمثلها الكلام.

(٦) الخصائص ٣١٩/٢.

(٧) انظر الأصول ٢٢٥/٣.

(٨) في الأصل: تفاعل.

(٩) الكتاب ٣١٩/٢. وقد ذكر هذا الاحتجاج أيضاً السيرافي في شرحه ٤٣٤/٦ (خ).

لحاقي [علم]^(١) التأنيث والجمع به فرائد على المثال وغير محتسب به فيه.

ومن ذلك « هَزَبْرَان وَعَفَرَان »^(٢). قال ابن جنّي^(٣): الْهَزَبْرَان: السَّيِءُ^(٤) الخلق، قال:

لقد نسيتْ بَهَزَبْرَانِ
وَعَفَرَانِ
لَهُ زَمَانٌ
لَهُ سَمَىٰ
أَلَا يَادِيَارُ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ^(٥)

إلى أنه تثنية « سَبْعَانٌ »، وجعل النون حرف إعراب. وليس لك مثل هذا التأويل في « هَزَبْرَانِ »؛ لأنَّه نكرة وَصْفٌ للواحد، وهذا يبعده عن العلمية والتثنية^(٦).

(١) تكميلة من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) في الأصل: هدنيران وغفران. و« هزنبران » بزاین حکایة ابن جنّی في الخصائص ٢٠١/٣، والمُؤلف ينقل عنه كما سیأته، وقد نصّ على هذا الضبط عن ابن جنّی في اللسان (هزبر)، وذكر أنَّ ابن جنّی ذكره من الفوائت، وزنه على هذا: فعنلان. والمثال ومعه عفران ذكرهما ابن السراج في الأصول ٢٢٥/٣ من الفوائت، لكن جاء الأول فيه بزای واحد، وقبل الألف راء، وهو بزای واحدة في المطبع ١٦١، وذكر في اللسان (هزبر). وزنه على هذا « فعنلان ». قال الشیرافی ٤٣٥/٦، ٤٣٦ (خ): « وأما هزبران (كذا) وعفران فهما في بعض نسخ كتاب سيبويه ».

(٣) الخصائص ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٤) في الأصل: الشيء.

(٥) انظر الأول في جهرة اللغة ١١٨٧، ١٢٣٩، شرح السیرافی ٤٣٦/٦ (خ). وفيه: « هزبران ».

(٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٦٧، نتائج التحصيل ٣٦٣/١.

(٧) عجزه:

أَمْلَ عَلَيْهَا بِالْبَلْى الْمَلْوَانِ

والبيت سبق تخرجه ٣٤١.

(٨) انتهى النقل من الخصائص.

قال المؤلف: وغفل أبوالحسن بن عصفور فجعل توجيه المثالين واحداً^(١)،
وابن جنّي قد فرق بينهما.

[٦٢ ب] ومن ذلك / «مُؤْقٍ وَمَأْقٍ». قال ابن جنّي^(٢): ظاهر أمر «مُؤْقٍ» أنه
«فُعْلٍ»، وفائدت. وقد يجوز أن يكون مخففاً من «فُعْلِيّ»، كأنه في الأصل «مُؤْقِيّ»
معني «مُؤْقٍ»، وزيدت الياء، لالتنسب، بل كزيادتها في «كرسيّ»، وإن كانت في
«كرسيّ» لازمة، وفي «مُؤْقِيّ» غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤْقٍ، لكنّها في «أحمرٍ»
وأشقرٍ» غير لازمة، وأنشد أبو علي^(٣):

كان حَدَّاءً قُراقرِيَا^(٤)

يريد: قُراقرًا. وأنشدا

والدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ^(٥)

إلا أن زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم؛ لأن الغرض فيها
توكيد الوصف.

ومثل^(٦) «مُؤْقٍ» في هذه القضية مارواه الفراء من قول بعضهم فيه:

(١) انظر المatum ١٦٢، ١٦١.

(٢) الخصائص ٣/٥٢٠، ٢٠٦. وانظر ماسبق ٢٦.

(٣) يقرأ في الأصل: قرايا، ولم تنتقد الياء. والبيت في جمهرة اللغة ١٩٨، ١٢١١، ١٢٥٦ ، واللسان
(قر، حدا)، هكذا: وكان حداء... وقبله:

أبكم لا يكلّم المطّيَا

وانظر النصف ٢/٧٩، سر صناعة الإعراب ٦٧١ وفيهما: «كأنّ». ويروى: «قد كان هداراً».

(٤) البيت للحجاج. وهو الرابع من أرجوزة طويلة له في ديوانه ٣١٠. وقبله:
أطرب يا وأنت فنسري

وانظر جمهرة اللغة ١١٥١، التبصرة والتذكرة ٤٧٣، المنصف ٢/٧٩، المحتسب ١، ٣١٠/١
الخاطريات ١٣٠، اللسان (شحج، قسر، قنس).

(٥) في الأصل: وقبل.

مَاقٌ^(١)، فيجب أيضاً أن يكون مخففاً من ثقيله^(٢).

قال ابن عصفور^(٣): وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي فاسدٌ؛ لأنَّ ياء النسب إذا بُنيَ الاسم عليها، ولم يستعمل^(٤) دونها، فإنَّ الاسم يكسر عليها، فيقال: كراسي، وبخاتي؛ إذ ياء^(٥) النسب لازمتان لهما، فلا يقال: كُرسٍ، ولا بُخْتٍ، فلو كان «مُؤْقٍ» على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مَاق، بل: مَاقُ، كـ«قفل وأقفال»، فيحذفونهما، كما أنهما إذا كسرّوا «أحمرٍ وأشقرٍ» قالوا: حُمرٌ وشُقْرٌ، فلم يكسرّوا عليهما. ولا يلتفت من يزعم أنهما^(٦) فعلٌ بهما ما فعل بيائي «كرسيٌّ وبخاتيٌّ»، حين قالوا: بُخاتيٌّ وكراطيٌّ، فإنَّ هذه الياء قد بنيت عليها الكلمة، ولم يفردو الكلمة دونها في موضع من الموضع. وإنما ينبغي على قياس مذهبة أن تكون بعترلة «أحمرٍ»، لاتلزم الكلمة، فإذا كانت كذلك وجوب القضاء بأنَّ الياء ليست كما زعم؛ لتكسير الاسم عليها. فالصواب أنها «مُفعِل».

فإن قلت: «مَاقٌ»^(٧) يقطع بأصله الميم.

قلت: يمكن ذلك من الألفاظ المتقاربة المتفقة المعنى، كـ«سِبْطٌ وسِبَطٌ». ومذهب ابن جنّي في «مَاقٌ» - في حكاية الفراء - أنه أيضاً مخفف. وهو باطل، بدليل قولهم: مَاق، فكسرّوا الاسم على الياء. والصواب ما ذهب إليه الفراء من كونه «مَفعِل»، وشدّوا فكسرّوا عينه؛ لأنَّ «المفعِل» من المعتل اللام مفتوح

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) انتهى النقل من المختصين.

(٣) انظر المتنع ٩٢، ٩٣.

(٤) في الأصل: ولم تستعمل.

(٥) في الأصل: ياء.

(٦) في الأصل: أنها.

(٧) انظر اللسان (مَاق).

العين. ونظيره في الشذوذ «مَأْوِيُّ الْإِبْلِ»^(١) والقياس والأفصح «مَأْوَى»، وبهذا نطق القرآن: «فِيَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»^(٢). وتكون الميم زائدة كما كانت في «مُؤْقٍ»^(٣).

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد يقال: إنّ لأبي الفتح أن يقول: إنهم أحروا ماليس بلازم مجرى اللازم، وهو كثير في كلام [العرب]^(٤). ويحمل [على]^(٥) هذا لثرة الألفاظ كلُّها الواردة لأصلٍ واحدٍ؛ لأنّ ادعاء كونها من باب «دَمْتْ وَدِمْشَرْ»^(٦) خروج^(٧) عن الكثير إلى القليل. فلا يبطل قول أبي الفتح.

ومن ذلك «مَدِيل وَمَسْكِين». قال ابن حِنْي^(٨): رواهما اللحياني^(٩). وذكرت يوماً بنوادره أبا عليّ فقال: كُناسة^(١٠). وكان أبو بكر يقول: إنّ كتابه لا تصله به رواية؛ قد حا فيه وغضباً [منه]^(١١).

قال^(١٢): وأمّا «تَرْقُوةَ» فبادئ أمرها أنها فائمة؛ لكونها «فَعْلَوَةَ»، ورويناهَا

(١) انظر إصلاح النطق ١٣٧.

(٢) النازعات: ٤١.

(٣) انتهى كلام ابن عصفور.

(٤) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٥) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٦) في الأصل: دست ودشت. والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.

(٧) في الأصل: خرج.

(٨) الخصائص ٢٠٦/٣.

(٩) ما ذكره ابن جني في المتع ١٠٧. وانظر المنتخب ٥٢٨.

(١٠) في الأصل: لناسه. وفي الخصائص ٢٠٦/٣: «كتاش». وما أثبته أقرب إلى الأصل وموافق للمتع ١٠٧.

(١١) تكميلة من الخصائص ٢٠٦/٣.

(١٢) يعني ابن حِنْي. انظر الخصائص ٢٠٧/٣.

عن قُطْرِب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول -عندى- عليها أن تكون مما هُمْزَ من غير المهموز، وأصلها «تَرْفُوَة»، ثم هُمْزَت^(١). كأنَّه قدَّر ضمة القاف على الواو، فهمزها كما يهمز الواو المضمومة، كما قيل في قوله:

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيْيِّ مَؤْسِي^(٢)

[٦٣]

أنَّه قدَّر ضمة الميم في الواو.

وأمَّا^(٣) «أَصْرَى» فإنَّ أبا العباس استدرَّ كَهَا^(٤).

ونَظَرُه^(٥) «إِصْبَع». ووَجَدَت بَخْطَّ أَبِي عَلَىٰ، قَالَ الْفَرَّاءُ: لَا يُلْتَفِتُ إِلَى مَارِواه

(١) انتهى التقلُّل من الخصائص في هذا الموضع.

(٢) عجزه:

وَجَعَدَةُ إِذْ أَصَاءَهُمَا الْوَقُودُ

والبيت بحرير في ديوانه ٢٨٨/١ من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك. وانظر الحجَّة ١٧٩/١، الخصائص ١٧٥/٢، ١٤٩، ١٤٦/٣، ٢١٩، الكشاف ١٣٨/١، المتمع ٩١، ٣٤٢، شرح الشافية للرّضي ٢٠٦/٣، شرح شواهدٍ ٤٢٩. ويروى: «لَحْبُّ الْمُؤْقِدَانِ». ورواية الديوان «لَحْبُ الْوَاقِدَانِ». والشاهد ليس فيها. وموسى ابنه، وجعده ابنته.

(٣) عودة إلى النقل من الخصائص ٢١٢/٣، ٣١٣ بتصرف.

(٤) ذكرها يعقوب أيضاً في إصلاح المنطق ٣١٩.

(٥) النظر: النظير، وهو المثل. وعبارة ابن جنّي في الخصائص ٢١٢/٣: «وقد جاءت أيضًا إِصْبَع». قال الأستاذ محمد التجار رحمه الله معلقاً: «والأظهر أن يضبط إِصْبَع بفتح المهمزة وكسر الباء، فيكون من باب أَصْرَى؛ إذ أصله: أَصْرَى قبل الإدغام. وهذا بخلاف إِصْبَع الآتي فإنه بكسر المهمزة وضمّ الباء». فذهب إلى أنَّ ابن جنّي ذكره نظيراً في الوزن. ويرد ما ذكره الأستاذ التجار أنَّ التقلُّل الآتي عن الفراء إنما هو في إِصْبَع بكسر فضمّ، وكذلك الأمثلة التي سبقت بعده. ويترجح عندى أنَّ المؤلف أراد المثلية في الاستدراك والشنودة، لافي الوزن، بدليل قول ابن جنّي -المؤلف ينقل منه بتصرف- بعد ذلك في الكلام على إِزْلَزل، وسيورده المؤلف: «ونحو منه في الشنودة عن الاستعمال قول بعضهم: إِزْلَزل». والمؤلف اختصره كما سترى بقوله: ومن ذلك إِزْلَزل. ولاشكُّ أنه أراد ما اختصر. والله أعلم.

البصريّون من قوله: إِصْبَعٌ، فَإِنَّا بَخْتَنَا عَنْهَا^(١) فَلَمْ نُجَدْهَا^(٢). وقد حُكِيَتْ أَيْضًا: زِئْرٌ، وَضِيلٌ، وَخِرْفُعٌ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ شَادٌ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مُثْلِهِ لِضَعْفِهِ فِي الْقِيَاسِ، وَقَلْتَهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ. وَوَجْهُ ضَعْفِ قِيَاسِهِ بِخَرْوْجِهِ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ بَنَاءً لَازِمًا، وَلَيْسَ بِيَنْهُمَا إِلَّا السَّاكِنُ. وَنَحْوُ مِنْهُ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ قُطْرُوبٍ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْأَمْرِ: اِقْبَلَ، اِعْبَدَ.

وَمِنْ ذَلِكَ «إِزْلِلٌ» وَهِيَ كَلْمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ الزَّلْزَلَةِ^(٣)، وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هُنَا مِنْ مَعْنَاهَا، وَقَرِيبَةٌ [مِنْ لَفْظِهَا]^(٤)، وَلَا تَكُونُ مِنْ حَرْفَيْنِ «الزَّلْزَلَةِ». وَإِنَّا حَكَمْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْهَا لَكَانَتْ «إِفْعَلٌ»، فَهُوَ مَعَ أَنَّهَا مَثَلٌ فَائِتٌ [فِيهِ بَلِيَّةٌ]^(٥) مِنْ جَهَةِ أَخْرَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ دَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ لَا تَدْرِكُهَا [الزَّيَادَةُ]^(٦) فِي أَوْلَاهَا إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْجَارِيَّةِ عَلَى أَفْعَالِهَا، نَحْوُ «مُدْحَرِجٌ»، وَلَيْسَ «إِزْلِلٌ» مِنْ ذَلِكَ، فَيَحْبَبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْأَزْلِ^(٧) وَمَعْنَاهُ، وَمَثَلُهُ «فِعْلَلٌ» نَحْوُ «كِنْدِبِدٌ»^(٨).

قَالَ ابْنُ جَنْيَيْ^(٩): وَجَاءَ فِي شِعْرِ ابْنِ ذَرِيْحَ^(١٠) «سُرَاوِعٌ» اسْمَ مَكَانٍ:

عَفَا سَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوِعٌ^(١١)

(١) في الأصل: عليها.

(٢) وَرَدَتْ قَبْلَ هَذِهِ الْحَكَايَةِ فِي حَكَايَةِ أَخْرَى وَهِيَ: «وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلَيْ، قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَسَرِيُّ: فِي إِصْبَعٍ وَأَنْجَلَةٍ جَمِيعٍ مَا يَقُولُ النَّاسُ». الْخَصَائِصُ ٢١٢/٣.

(٣) وَانْظُرْ الْمُتَعَدِّ ١١٥.

(٤) تَكْمِلَةٌ مِنْ الْخَصَائِصِ ٢١٣/٣.

(٥) فِي الأَصْلِ: صَفَهُ. وَالْمُشَبَّثُ مِنْ الْخَصَائِصِ ٢١٣/٣.

(٦) تَكْمِلَةٌ مِنْ الْخَصَائِصِ ٢١٣/٣.

(٧) فِي الأَصْلِ: الْزَّلَالُ.

(٨) وَانْظُرْ شِرَحَ السِّيرَافِيِّ ٤٤١/٦. وَبِنْهَا يَتَهَيَّ كَلَامُ ابْنِ جَنْيَيْ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ.

(٩) الْخَصَائِصُ ٣١٣/٣.

(١٠) فِي الأَصْلِ: ابْنُ درَعٍ.

(١١) عَجْزَهُ:

قلت^(١): ظاهره أنه^(٢) «فُعَاوِل»، وهو فائت، وينبغي أن يُجعل «فُعالاً»، وتكون الواو أصلا في بنات الأربعة، كـ«غلابط» في الزّنة؛ إذ الاشتقاق يقضي على زيادة الواو، وهذا أولى –أعني: أن يجعل الواو أصلا في بنات الأربعة– لأنه قد يوجد ذلك من غير أن يدعى مثال لم يثبت في موضع من الموضع.

ومن ذلك «الْحَبْلِيل»: دُوَيْيَة تموت، فإذا أصابها المطر عاشت^(٣).

وأمّا «جُلَنْدَى» من قول الشاعر:

وجُلَنْدَاءٌ فِي عَمَانَ مُقيماً^(٤)

«فلا يثبت (فُعالاً)؛ لأنّه قد حكى مقصورا، فيمكن أن يكون مده^(٥) ضرورة، ويكون من الضّرائر التي لاتنقاس»^(٦)، ومثل هذا جاء في الشّعر.

فوادي قديد فاللال الدّوافع

والبيت في معجم البلدان (سرابع)، المتع ١١٦، اللسان (سرع). جاء في اللسان: «وسرابع: موضع، عن الفارسي، وأنشد ابن ذريح... وقال غيره: إنما هو سرابع بالفتح، ولم يحك سيبويه فُعالاً. وبروى: فُشّراغ، وهي رواية العامة».

(١) القول للمؤلف، وليس لابن جنّي. وانظر المتع ١١٦.

(٢) في الأصل: ظاهر لانه. انظر المتع ١١٦.

(٣) انظر الخصائص ٣/٢١٤. وضبّطت الحبّيل في المتع ١١٨ بضم الباء، وضبّطت في المهر ١٧/٢ بفتحها، وهي في القاموس (جبل) بالسكون كما في الخصائص.

(٤) انظر الخصائص ٣/٢١٤. وعجزه:

ثم قيسا في حضرموت المنيف

وهو للأعشى. انظر الديوان ٣٦٥، جمهرة اللغة ٣٥٤، ١٢٢٨، شرح السيرافي ٤٣٧/٦ (خ)، المتع ١٣٤، اللسان (جلد). وفي الديوان: «جُلَنْدَاء». وبروى: «وَجُلَنْدَى لَدَى». وقد أشار المؤلف إلى هذه الرواية.

(٥) في الأصل: مرة.

(٦) انظر المتع ١٣٤. وانظر شرح السيرافي ٤٣٧/٦، ٤٣٨ (خ).

[وَأَمّا «قَرْنُفُول» فإنه لم يجيء إلّا في الشعر، نحو قوله^(١):
 خَوْدٌ أَنَّةٌ كَالْمَهَاءِ عَطْبُولٌ
 كَائِنٌ فِي أَنْيَاهَا الْقَرْنُفُول^(٢)
 ويكون هذا مثل «فَأَنْظُور»^(٣).

ومن ذلك «الماطرون». قال أبوالفتح: وزعم أبوالحسن أن الكلمة بالنون رباعية، واستدلّ على ذلك بكسر النون مع الواو^(٤).

يريد: أنّ النّون أصل، ولو كانت على حدّها في الجمّع لما أجريت^(٥) فيها ذلك؛ لأنّ في المسمى بالجمّع طريقين^(٦):

أحدّها: إعراب النّون، ولا بدّ في هذا الوجه من قلب الواو ياء، والضّمة كسرة، فتقول: زيدٍ، ورأيت بزيدِين، ومررت بزيدِين. والسبب في ذلك أنك لـما حكمت له بحكم الأسماء المفردة، وهي لاتوجّد في أواخرها واوً ونونٌ زائدتان، وقد يوجد في أواخرها ياءً ونونٌ، نحو «غسلين»، فقلبت^(٧) الواو ياء، والضّمة

(١) تكمّلة من الممتع ١٥٦ يلائمها الكلام. وانظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ).

(٢) انظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، الخصائص ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، المخصص ١٩٦/١١، الإنصاف ٢٤، ٧٤٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، الممتع ١٥٦، ضرائر الشعر ٣٥ لابن عصفور، اللسان (قرنفل).

(٣) من قول إبراهيم بن هرمة:

وأني حيث ما يُشرِّي الموى بصرى من حيث ماسلكوا أدنو فأنظُورُ

انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، المسائل البصرىات ٢٤٤، المسائل الحلبيات ١١٣، الحجّة ٥٩/١، الخصائص ٤٢/١، ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، سر صناعة الإعراب ٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، الخاطريات ٣٥، الإنصاف ٢٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٥، الممتع ١٥٦، اللسان (شري).

(٤) انظر الخصائص ٣/٢١٦. وانظر الممتع ١٥٧.

(٥) في الأصل: لا جريت.

(٦) انظر الممتع ١٥٧، ١٥٨.

(٧) كذلك في الأصل بالفاء.

كسرة؛ لقربها من الطرف^(١) كما تفعل بها إذا كانت طرفا.
والآخر: أن تحكي طريقة الجمع، فتقول: هذا زيدون، ومررت بزيدين،
ورأيت زيدين، فلما رأه خارجا عن هذين قال: ليس إلا رباعيّاً، وكأنه
«فاعلول»، فائت.

قلت: ولا ينبغي أن يعتقد فواته^(٢)؛ لأنّ أبا العباس^(٣) حكى في «الماطرون»
جعل الإعراب في الآخر، وإثبات الواو، فتقول: الماطرون، في الرفع، والماطرون، في
الخض / وأنشد على ذلك:

طال ليلى وبتُ كاحزونِ
واعتربني الهمومُ بالماطرونِ^(٤)

وأجاز قياسا على ذلك في التسمية بالجمع أن يجعل الإعراب في النون،
وثبتت الواو^(٥)، فتقول: زيدون^(٦)، وزيدوناً، وزيدون.
وحكى أيضا «الماطرون» في جميع الأحوال، من رفع ونصب وخفض،
فيبيق على صورة المرفوع، ومن ذلك قوله:
ولها بالماطرونَ إذا أكل النملُ الذي جمعا^(٧)

(١) في الأصل: الطرف. وكذا بالظاء في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: قراءته.

(٣) هو المبرد. انظر الكامل ٦٣٣، ٦٣٤، تذكرة التحاة ٤٨١.

(٤) لأبي دهبل الجمحي. انظر الخصائص ٢١٦/٣، المتمعن ١٥٧، اللسان (سنن)، حرانة الأدب

.٣١٤/٧

(٥) في الأصل: وثبتت النون.

(٦) في الأصل: زيدين.

(٧) في الأصل: اذا احل. والبيت من أبيات تسب إلى أبي دهبل الجمحي، ويزيد بن معاوية، والأحوص، وعبدالرحمن بن حسان.

انظر الكامل ٤٩٨، الحيوان ٤، ١٠/٤، كتاب الشعر ١٦٠، الصحاج (نظر)، سر صناعة الإعراب ٦٢٦، المخصص ١٠٤/١٧، التكميلة والذيل والصلة للضغاني (مطر)، المتمعن ١٥٨، شرح جمل الزجاجي

وزعم أبو عليٌ أنَّ «الماطرون» أUGHمِي^(١)؛ لأنَّه ليس في أوزان العربية المفردة ما يوافقه^(٢)، ولا يتصور أن يكون جماعاً؛ إذ لا يجوز عنده^(٣) في التسمية بالجمع إلا الوجهان المذكوران أولاً.

و«خُرْنباش». زعم أبو الفتح أنه مصنوع^(٤). وقيل: هو نبت طيب الرائحة،

قال:

أَتَانَا رِيَاحُ الْغَورِ مِنْ نَحْوِ أَرْضِهَا بَرِيقُ خُرْنباشِ الصَّرَائِمِ وَالْحَقْلِ^(٥)

قال: ويمكن أن يكون أشباع فتحته، فنشأت الألف^(٦).

قال ابن جنني: وجاء في شعر أمية بن أبي عائذ^(٧):

مَطَارِيَحَ بِالوَعْثِ مَرَّ الْحُشْنُو رِهَاجَرْنَ رَمَّاحَةَ زَيْفُونَا^(٨)

يعني: قوساً. وهي في ظاهر الأمر «فيقَعُول»، من «الزَّفْن»؛ لأنَّه ضرب من

لابن عصفور ٤٧٥/٢، اللسان (مطر، نظر)، خزانة الأدب ٣١٩-٣٠٩. ويروى: «الماطرون»، بكسر الطاء وفتحها، وبفتح النون، وبكسرها. ووقع في بعض نسخ الكامل: «بالماطرين». ورواه الجوهري: «الناظرون».

(١) انظر كتاب الشعر ١٦٠.

(٢) في الأصل: نوافقه.

(٣) في الأصل: عده. ولا يستقيم به السياق.

(٤) الذي في الخصائص ٣/٢١٧: «وقيل: الخرنباش: نبت طيب الرائحة». ولم أقف على مانقله عنه.

(٥) في الخصائص ٣/٢١٧: «أَتَنَا». والبيت في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، المتمعن ١٥٩، التكميلة والذيل والصلة للصغراني (خربس)، تاج العروس (خربس).

(٦) انظر الخصائص ٣/٢١٧.

(٧) المهنلي، شاعر إسلامي. انظر شرح أشعار المهنليين ٤٨٧.

(٨) الخصائص ٣/٢١٥. والبيت من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان. وهو في شرح أشعار المهنليين ٥١٩، شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، المتمعن ١٣٨. قال السكري: «مطاريح: أي تطرح أيديها. مر الحشور: تباعد الشهام عن القوس كالحجر لها. رمّاحة: قوسٌ. زيزفون: سريعة».

الحركة مع صوت. وهكذا جعلها السيرافي^(١). فيحيىء فائتا.

قال أبوالفتح: يجوز أن يكون ربعياً قريباً من لفظ «الرّزف»، ومثله من
الرباعي «دَيْدُبُون»^(٢).

قلت: وهذا أولى؛ لأنه لا يكون^(٣) فائتاً كـ«خِيسَفُوج»، إلّا أنه يكون من
باب «دَدَن».

و«السِّلْنَطِيط»^(٤) ظاهره أنه «فِعْنِيل»، و«زَعْمَ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّهُ جَاءَ فِي
الشِّعْرِ^(٥). وَالْمَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يُشَبِّهُ بِهِ (فِعْنِيل)»^(٦).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) انظر شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممعن ١٣٨.

(٢) وزنه على هذا فيعلول.

(٣) في الأصل: يكون. انظر الممعن ١٣٨.

(٤) في الأصل: السقطيط. والثبت من المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٢٦٨/٨، والممعن ١٦٣ فإنه المناسب لما بعده. وفي شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (سلط): السليطيط، وكذا في الخصائص ٢١٥/٣، وقال ابن جنبي: «ويروى: السلطيط»، ونقلها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة (سلط) عن العباب للصغاني. وجاءت في بعض المصادر: السلطيط، والسلطيط. انظر تهذيب اللغة ٣٣٦/١٢، اللسان (سلط)، القاموس المحيط (سلط)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): السلطيط، تاج العروس (سلط).

(٥) الشعر كما في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ) وهو فيه لأمية بن أبي الصلت:
إِنَّ الْأَنَامَ رَعَايَا اللَّهِ كُلَّهُ — هـ السليطيط فوق الأرض مستطر
والبيت بهذه الرواية في الخصائص ٢١٥/٣. وفي اللسان (سلط)، والتكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): «السلطيط».

(٦) الممعن ١٦٣.

هذا باب علل ماتجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف

اعلم أنّ سببويه إنما احتاج لتحليل ماتجعله زائداً من^(١) حروف الزوائد، لما كانت حروف الزيادة غير لازمة الزيادة، وكان أصلها ألاّ تزداد، وأن تكون أصولاً. وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، ومايسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زياته في موضعه الذي هو فيه، مثل «أفعَل»، ونحوها. قوله: «فمن حروف الزيادة»^(٢).

قال الشيخ: يعني: رابعاً في العدد، لافي الأصول، بدليل أنه قد أحال على الكثرة، والألف لاتكثر زياتها إلاّ في بنات الثلاثة، بل لا توجد زائدة إلاّ في بنات الثلاثة^(٣).

قوله: «ولاتجعلها»^(٤). إعادة الضمير من «تجعلها» على «ما» لأنها في الكلمة مزيدة. قوله: «لكثرة تبيّنها في الأسماء والأفعال والصفة زائدة»^(٥). قال الشيخ: في الأسماء مثل: إلحاقي وإنعام، والأفعال مثل «الحق وأكرم»، والصفة في مثل «أحمر» وأشباهه^(٦).

(١) في الأصل: في.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: «الزوائد».

(٣) يعني بالألف: الممزة، ويريد: أنها لاتزداد إلا مع ثلاثة أصول. وستأتي المسألة بعد قليل. ولم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢ والنص فيه: «ومنها ما يجعله من نفس الحرف ولا يجعله زيادة».

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: «لكثرة تبيّنها زائدة».

(٦) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

قوله: «وممّا يقوى على أنها زائدة»^(١).

يعني: فتكون الألف أصلية فيه أو ملحقة.

قوله: «فإن لم تقل ذلك بدخل عليك أن تقول: إنَّ (الْحَقْتُ) بعترفة

(دحرجت)^(٢).

ملحقة أو أصلية، وقد ثبت أنها غير ملحقة بـ«أمَدْ وَأَسَدْ»^(٣)، ونحوهما،

[١٦٤]

وأنها غير أصلية بمخالفتها^(٤) / «دحرج».

قوله: «فإن قيل: تذهب الألف في (يُفْعِلُ)، فلا يجعلها بعترفة (أَفْكَلْ)».

قال الشيخ: هذا اعتراض اعترضك به، لما جعلك موافقا له حين قطع، فإنَّ ما ألزمك من أن يجعل «الْحَقْتُ» بعترفة «دحرجت»، قد قامت الدلالة على خلافه ومعناه، إن قيل لك: اجعل الألف في «أَفْكَلْ» أصلية على ما يقتضيه الأصل، واجعل الألف في «الْحَقَّ» ونحوه زائدة غير ملحقة؛ لأنَّها تمحى في المضارع، ودال «دحرج» لا تذهب فيه^(٥).

قوله: «قيل: ذهبت الهمزة كما ذهبت»^(٦).

قال الشيخ: معنى هذا: فالجواب عمّا تقدم من الاعتراض أن يقول: حذفها من المضارع ليس بدليل على أنها [غير]^(٧) أصلية ولا ملحقة؛ إذ الحرف الأصلي

(١) في الأصل: وما يقوى هذا أنها. والثبت من الكتاب ٣٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) يريد: أنها لو كانت للإلحاق لم يدغم؛ كما لم يدغم نحو: مهند وقرد. انظر التعليقة ٤/٢٨٠، المتع ٢٠٨.

(٤) ظاهره في الأصل: بمخالفتهما.

(٥) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) تكملاً يلتم بعثتها الكلام.

يُحذف في نحو « يعد^(١) و تعد وأعد^(٢) »، وإذا وقع الحذف هنا فأن يقع في ألف « الحق» إذا جعلتها للإلحاق فيها [أولى]، وإن جعلتها ملحقة [كانت] زائدة^(٣).

قوله: « وصار المصدر كـ(الزّزال) »^(٤).

قال الشيخ: هذا تتميم، وكأنه يقول: إن اعترضت بالمصدر، فلك أن تقول: ويلزم أن يكون على « فعلال »، لتكون الزيادة في نفس الحرف، فيكون أتمّ بناء، فيكون ذلك عوضاً من حذف الألف منه^(٥).

قوله: « فإذا صَرِّ إلى ذَا صَرِّ إلى مَا لم يقله أحدٌ »^(٦).

قال الشيخ: فإذا صَرِّ إلى ذَا صَرِّ إلى القول بالإلحاق، فيلزمـه أن يقول: أَسْدَدْ وَأَمْدَدْ، وكلام العرب « أَسْدَدْ وَأَمْدَدْ »، ولا يقول أحدـ منهم: أَسْدَدْ وَأَمْدَدْ، وهذا أصل^(٧) آخر^(٨).

قوله: « فالهمزة [إذا لحقت] أولاً رابعة فصاعداً »^(٩).

يريد: رابعة في العدد، أي: زائدة على الثلاثة، أي: بعدها ثلاثة أحرف، فلو عُدّت الكلمة مقلوبةً لكانـت رابعة. واستدلـ بترك صرفـ العربـ لهـ بالـكـثـرةـ،

(١) تقرأ في الأصل: سـدـ.

(٢) ورد النـصـ في الأصل هـكـذا: فيـ الـأـلـفـ الحقـ إذاـ جـعـلـتـهاـ لـلـحـلـاقـ فـيـهاـ وـانـ جـعـلـتـهاـ مـلـحـقـةـ زـائـدـةـ. وماـيـنـ مـعـقـوـفـينـ تـكـمـلـةـ يـلـشـمـ بـاـ الـكـلامـ. انـظـرـ شـرـحـ عـيـونـ كـتـابـ سـيـبـوـيـهـ ٢٩٣ـ، الـكـتـبـ ١١٨١ـ. وـسيـعـودـ المؤـلـفـ إـلـيـ المـسـأـلـةـ بـعـدـ قـلـيلـ. وـلمـ أـقـفـ عـلـىـ نـصـ الشـلـوـبـيـنـ فـيـ غـيـرـ هـذـاـ الـكـتـابـ.

(٣) الـكتـابـ ٣٤٤ـ/ـ٢ـ.

(٤) لمـ أـقـفـ عـلـىـ كـلـامـ الشـلـوـبـيـنـ فـيـ غـيـرـ هـذـاـ الـكـتـابـ.

(٥) الـكتـابـ ٣٤٤ـ/ـ٢ـ.

(٦) فيـ الأـصـلـ: اـصـلاـ.

(٧) لمـ أـقـفـ عـلـىـ كـلـامـ الشـلـوـبـيـنـ فـيـ غـيـرـ هـذـاـ الـكـتـابـ.

(٨) الـكتـابـ ٣٤٤ـ/ـ٢ـ. وماـيـنـ مـعـقـوـفـينـ تـكـمـلـةـ مـنـهـ.

وكثرة^(١) زيادتها مبيّنةً بالاشتقاق في غيره^(٢). ثمّ قوّى كونها زائدة أبداً إلّا قليلاً، أنّ العرب لم تلحق بها في هذا الموضع، فعدمُ هذا دليلٌ على تعرقها^(٣) في الزيادة؛ إذ لم يقربوها من الأصلي لأن يجعلوها ملحقةً، هذا معنى قوله: «ومّا يقوّي على أنها زيادة»^(٤). وبيان كونها أنها ليست هنا ملحقةً لأنّ مصدرها لم يأت على الحقيقة على «الزلزلة والدحرجة»، كما جاءت سائرُ الملحقات نحو «بَيْطَرَةٍ وَحَوْقَلَةٍ»، ولم يأت مضارعُها على مضارع الأصليات التي كانت تجعل ملحقةً بها، فقيل هناك: يُدْحِرُجُ، وهذا: يُلْحِقُ. وإنما يستدلّ على الإلحاق بالموافقة في التصارييف: المضارع والمصدر.

ثمّ وجّه انفصالاً عن كون المضارع لم يجيء على مثال مضارع «دَحْرَج»، ولا المصدر على «أَفْعَلَة»، بأن قال: فإن قيل: تذهب الألف في «أَفْعِلُ» لعلة، فلا تجعلها بمعنٰلة «أَفْكَلٍ» لغير الإلحاق؛ لأنّ ذهبت؛ لأنّ ذهابها لعلة^(٥)، ثمّ بين العلة بقوله: قيل: [ذهبت الهمزة كما ذهبت واو «وَعَدَ» في «يَفْعُلُ»]^(٦)، فليس جواباً لـ«إنْ قيل» الأول، بل هو مبين له، بدل منه.

ومناه: أنّ الألف ذهبت لأجل الشقل باجتماع الهمزتين في «أَفْعِلُ»^(٧)، ثمّ حمل الباقي على فعل المتكلّم نحو ما فُعلَ في «يَعِدُ»: حذفت الواو لاستقال

(١) في الأصل: كثرة. بلا واو.

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢٣٢: «إإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأنّ كل ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة، نحو: أحمر، وأصفر، وأخضر، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقة من الحمرة، والصفرة، والخضرة. فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ماجهل اشتقاقه على ماعلم، فقضى بزيادة الهمزة فيه».

(٣) في الأصل: تعرفها، بالفاء نقطة من أسفل. وما أثبته أحسن.

(٤) في الأصل: على أنها زيادة. وفي الكتاب ٢٤٣/٢: «على أنها زائدة».

(٥) انظر الكتاب ٢٤٤/٢ وهو معنى كلامه.

(٦) تكمّلة من الكتاب ٣٤٤/٢ يلائم بها الكلام.

(٧) في الأصل: فعل منه.

وقوعها بين ياء وكسرة، ثم حذفت من الباقي حملا على فعل الغائب؛ فإذا كان حذف الواو لهذه العلة في هذا والواو أصلية، فأحرى حذف الهمزة هناك وهي زائدة. فكأنه يقول: إنما جاء مضارعها في الأصل كمضارع «دُحْرَج»، وإنما حذفت الهمزة للعلة المتقدمة.

[٦٤ ب] ثم قال: ولما كان المضارع قد حذفت منه لزمه^(١) / في المصدر «إفعالاً»

حتى يكون كالعوض مما ذهب من المضارع^(٢).

فهذه علة التزامها «إفعالاً»، ولم يجيء «أفعلة»، بل ألزمَ نظير «دُحْرَاج»، ولم يجيء «دَحْرَاجة»؛ لما تقدم.

إذا تقرر هذا فلا دليل إذاً في عدم بُجُيء المضارع على مضارع «دَحْرَاج»، ولا عدم بُجُيء «أفعلة» على عدم إلحاقة بـ«دُحْرَاج». هذا كلام المعارض.

وجواب الإمام: من قوله: «إذا صُرِّيَ إلى هذا صُرِّيَ إلى ما لم يقله أحد». ومعناه: أن الإلحاد دعوى، ولاشك، ولا يقال إلا حيث يدل الدليل، والدليل هو موافقته إياه في تصارييفه، وهذا لم يتبيّن فيه موافقة له، فإن ادعى كونه استغنى عن «أفعلة» بـ«إفعال» [فهي] دعوى بعد أن [تكون]^(٣) «أفعلة» جاءت، وبالحرفيّ كان يكون ما قاله معتبراً لو كان الأصل الإلحاد، والإلحاد ليس أصلاً، بل هو دعوى حتى يدل الدليل، ولا دليل هنا بين ظاهر، فالقول بالإلحاد دعوى مجردة. هذا مأخذ الشيخ أبي علي رحمة الله - في هذا الموضوع^(٤).

(١) في الأصل: لرم. وهو يريد العرب. ويؤيد ماأتبه نصب إفعال، الآتي، وشرحه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) مابين معقوفين في الموضعين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

قال: «وَأَمَا (أَوْلَقُه) فَالْأَلْفُ مِنْ نَفْسِ الْحُرْفِ»^(١) إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ.

لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لِيَسْ زِيَادَةُ الْوَاءِ هُنَا أَوْلَى مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ، فَلَمْ قَالَ: إِنَّهُ
لَوْلَا الشَّبَّتُ لَحُمِلَ عَلَى الْأَكْثَرِ؟

فَقَالَ: لَأَنَّ زِيَادَةَ الْهَمْزَةِ أَوْلَى أَكْثَرَ مِنْ زِيَادَةِ الْوَاءِ ثَانِيَّةً، فَ«أَفْعَلُ» أَكْثَرَ
مِنْ «فَوْعَلٍ»، بِكَثِيرٍ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: لَحْمَلَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ^(٢).

وَالدَّلِيلُ: فِي «أَلْقَ»: فِي^(٣) لَزُومِ الْهَمْزَةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ قَطْ: وُلْقَ؛ لَأَنَّهُ وَإِنْ
قِيلَ: أَعِدَّ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: وُعِدَ^(٤) أَكْثَرَ. وَالدَّلِيلُ أَيْضًا فِي «الْتَّالِيقِ»، وَلَوْكَانُ مِنْ الْوَاءِ
فَإِنَّمَا^(٥) كَانَ يَقُولُ: التَّوْلِيقُ، لِيَسْ إِلَّا، فَكِيفَ أَنْ تَلْزِمَ الْهَمْزَةَ^(٦)؟! وَلَا سَبِيلٌ إِلَى أَنْ
تَجْعَلَ مِنَ الْبَدْلِ الْلَّازِمِ كَـ«أَعِيَادٍ»^(٧) وَنَحْوُهُ؛ لَأَنَّ «فَوْعَلًا» كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَ
«أَفْعَلُ» أَكْثَرُ مِنْهُ، وَالْبَدْلُ الْلَّازِمُ شَادِّ جَدِّاً، وَلَيْسَ الْهَمْزَةُ هُنَا كَالْهَمْزَةِ فِيمَا
تَوَفَّرَتْ بَعْدَهَا الْأَصْوَلُ، فَإِنَّ هَمْزَةَ^(٨) الْأَخِيرِ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالْزِيَادَةِ، وَقَلْمَانَ تَجْيِيءُ
أَصْلِيَّةً، وَهَذِهِ الْهَمْزَةُ لَمْ تَتَوَفَّرْ بَعْدَهَا الْأَصْوَلُ لِتَكُونَ^(٩) مِنْ هَذَا النَّحْوِ، فَغَايَةُ مَا يَقُولُ

(١) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤. وَفِي الأَصْلِ: فَحَمَلَتْ.

(٣) يَقْرَأُ فِي الأَصْلِ: الْوَرْطِيُّ.

(٤) هَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْهَمْزَةُ فِي أَلْقٍ مِبْدَلٌ مِنَ الْوَاءِ فِي وُلْقٍ، كَمَا أَبْدَلَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَعِدٍ مِنَ الْوَاءِ
فِي وَعِدٍ. فَيَقُولُ: لَوْ كَانَ أَلْقُ، الْهَمْزَةُ فِيهِ مِبْدَلٌ مِنْ وَاءٍ وَلَقٍ، لَسْمَعْ وَلَقٍ، كَمَا سَمِعْ وَعِدٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ أَيْضًا
مِنْ أَعِدٍ، فَلَا يَجْعَلُ أَلْقَ مِثْلَ أَعِدٍ، وَوُلْقَ مِثْلَ وَعِدٍ، وَالْتَّزَامُ الْهَمْزَةُ فِي أَلْقٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ.
وَأَنَّمَا^(٥) يَعْنِي إِلَزَامُهَا الْبَدْلُ. وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ - وَوَافِقُهُ الرَّضِيُّ -: مُولُوقٌ. انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ ٢/٢٤٣.

(٦) فِي الأَصْلِ: أَعِدٌ. وَالْمَعْنَى: لَزُومُ الْيَاءِ، وَفِي الأَصْلِ: «أَعِيَادٍ»، وَإِنَّمَا لَرْمَتْ لِقَوْلِهِمْ: عِيدٌ، فَقَالُوا فِي
جَمِيعِهِ: أَعِيَادٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ زَوْالِ مَوْجِبِ الْكَسْرَةِ. انْظُرْ الْمُتَعَجِّلَ ٢٣٦. وَسَيُشَيرُ الْمُؤْلِفُ إِلَى هَذَا بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٧) فِي الأَصْلِ: صَدْرٌ.

(٨) تَقْرَأُ فِي الأَصْلِ: لَتَكْرَرٌ. وَلَمْ تَنْقُطْ التَّاءُ.

الترجح بين الحكم بزيادتها أو زيادة الواو، فكانت الواو أولى لأنّ «فوعلا» أقلّ- وإن كان موجوداً كثيراً، فلما عارضه الدخول في الباب الذي لم يجيء منه إلاّ ألفاظ يسيرة، كان الدخول في باب «فوعل» أولى منه.

و«أولق» هذا: الجنون، وهو من «تألق البرق»، ولذا قال: «أولق من التأليق»^(١).

قال أبو علي الفارسي^(٢) -رحمه الله-: « وإنما شبه [التَّنُور]^(٣) الذي يكون فيه وفرط الحركة بما هو نار، أو كالنار في سرعة الحركة وقلة الأنفة والتثبت». هكذا قال في البصريات هذا النصّ بعينه، أعني: أنّ «تألق» مشتقٌ منه «أولق»؛ لقربه منه في المعنى الذي ذكرته عنه.

وقال في الإيضاح^(٤): يحتمل «أولق» أن يكون «أفعل» على أن يكون من «ولق»^(٥): إذا أسرع.

والاسم متى احتمل اشتتاقين حُمِل على أقربهما له، وهذا حمل سبيويه «أولق» على أنه من «أُلْق»، لا من «ولق».

وزعم أبو سعيد السيرافي أن «أُلْق» ليس بقاطع بأصله الألف وزيادة الواو؛ لاحتماله أن تكون واوه منقلبة عن همزة مثل «أفتت» في «وقت». وزعم أن القاطع بأصله الألف والزيادة للواو إنما^(٦) «مأولق»^(٧).

(١) الكتاب ٢/٣٤٤ وفيه: «التألق».

(٢) انظر المسائل البصرية ٢٣٧. وسيشير المؤلف إلى النقل منها بعد قليل.

(٣) تكميلة من المسائل البصرية ٢٣٧.

(٤) التكميلة ٥٤٦، وأورد أبو علي القول السابق أيضاً ٥٤٥.

(٥) في الأصل: من لق.

(٦) في الأصل: وانما.

(٧) انظر شرح السيرافي ٦/٦٠ (خ).

قوله: إنّ «أُلِقَ» ليس بقاطع. خطأ، فهو ولا بدّ قاطع؛ لأنّهم لم يقولوا:

وُلِقَ، كما قالوا: وقت^(١).

[٦٥]

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد يَبَيِّن / هذا أبوالفتح في شرح التصريف، قال^(٢): «ولو كانت المهمزة في (أُلِقَ) إنما هي منقلبة عن الواو في (وُلِقَ)، كما يدعى الخصم، لزالت في اسم المفعول؛ لزوال الضمّة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون: مولوق، كما يقولون: أُعدَ فهو موعد، ولم نسمعهم قالوا: مأعود؛ لزوال الضمّة، فلما لم نرهم قالوا: مولوق، استدللنا بذلك على أنّ المهمزة في (أُلِقَ) ليست بمترلة المهمزة^(٣) في (أُعدَ)، بل هي أصلٌ باقية غير منقلبة.

-ثم قال -فإن قلت: فما يُنكِّرُ أن يكون هذا من القلب اللازم كما تقول في تحبير وتكسيير (عِيدٍ): أعياد وعُيَيدٍ، فلم يرجعوا إلى الواو وإن كانت الكسرة قد زالت، فكذلك ما يُنكِّرُ أن يكون (مأْلُوق) من البديل اللازم وإن زالت الضمّة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من (عِيدٍ) في قولهم: عُيَيدٍ وأعياد، ولم تُرَدِّ الياء إلى الواو. قيل: الحمل على هذه الأشياء لا يجوز لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ».

قلت: وهذا أبوالفتح قد نصّ على أنّ الاعتراض المتوجّه على إلزام «مأْلُوق»، والانفصال عنها. فكلاهما قاطع بلا فرق، لا كما زعم أبوسعيد. قال ابن جنّي^(٤) -رحمه الله-: «وقد قالوا: مَأْلُوقٌ، وَمُؤَلِّقٌ، وَمُؤَوْلِقٌ،

(١) سبقت الإشارة في الحاشية رقم ٤٣٧ إلى رواية ابن الحاجب لـ: مولوق.

(٢) انظر المنصف ١١٤/١، ١١٥.

(٣) في الأصل: الممز.

(٤) المنصف ١١٦/١.

(٥) في الأصل: مولق.

فـ(مأْلُوق): مفعول، و(مُؤْلَق)^(١): مُفْعَل، ومُؤَوْلَق^(٢): مُفْوَعَل.

وقال أبو علي رحمه اللهـ: سأـل مروان بن سعيد المـهـلي^(٣) الكـسـائي في حلقة يـونـسـ عن (أـوـلـقـ)، فـقالـ الكـسـائيـ: أـفـعـلـ. فـقالـ لـهـ مـرـوانـ: اـسـتـحـيـتـ لـكـ يـاشـيـخـ!^(٤). قـولـهـ: «وـكـذـلـكـ (الأـرـطـىـ) لـأـنـكـ تـقـولـ: أـدـيمـ مـأـرـوـطـ»^(٥).

يـقـولـ: وـكـذـلـكـ «أـرـطـىـ» كـ«أـوـلـقـ»، لـوـلاـ قـولـهـ: أـدـيمـ مـأـرـوـطـ، يـحـمـلـ عـلـىـ أـنـ هـمـزـتـهـ الـلـاحـقـةـ مـنـ أـوـلـهـ زـائـدـةـ، وـأـلـفـهـ الـلـاحـقـةـ مـنـ آـخـرـهـ أـصـلـيـةـ؛ لـأـنـ «أـفـعـلـ» عـنـهـمـ أـكـثـرـ مـنـ «فـعـلـ»، فـلـمـاـ قـالـوـاـ: أـدـيمـ مـأـرـوـطـ، ثـبـتـ أـنـ الـهـمـزـةـ أـصـلـيـةـ، فـحـمـلـ عـلـىـ مـاثـبـتـ، لـأـعـلـىـ أـكـثـرـ؛ إـذـ الـحـمـلـ عـلـىـ أـكـثـرـ إـنـماـ يـكـوـنـ مـعـ دـعـمـ الـاشـتـقـاقـ. وـقـدـ حـكـيـ أـبـوـ عـلـيـ الـفـارـسـيـ^(٦) أـنـهـ يـقـالـ: بـعـيـرـ رـاطـ، وـأـدـيمـ مـرـطـيـ، فـعـلـىـ هـذـاـ يـكـوـنـ «أـرـطـىـ» «أـفـعـلـ»، فـتـكـوـنـ الـأـلـفـ زـائـدـةـ، وـالـأـلـفـ أـصـلـيـةـ وـهـوـ حـكـاـيـةـ أـبـيـ الـحـسـنـ الـأـخـفـشـ، فـيـكـوـنـ عـلـىـ هـذـاـ فـيـ الـكـلـمـةـ تـصـرـيـفـانـ: أـحـدـهـمـاـ: أـرـطـ، وـالـثـانـيـ: رـاطـيـ.

قـالـ اـبـنـ جـنـيـ^(٧): وـيـنـيـ أـنـ تـكـوـنـ الـأـلـفـ فـيـ آـخـرـ «أـرـطـىـ» فـيـمـنـ قـالـ: مـرـطـيـ، مـنـقـلـةـ عـنـ يـاءـ؛ لـأـنـهـ لـوـ كـانـتـ مـنـ الـوـاـوـ لـقـالـ: مـرـطـوـ^(٨)، كـمـاـ قـالـ: مـغـزوـ،

(١) في الأصل: مولون.

(٢) في الأصل: ومن ولق.

(٣) أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. انظر بغية الوعاة ٢٨٤/٢.

(٤) انتهى التقل من المنصف. وانظر الخصائص ٢٩١/٣، ٢٩٢.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) عن الأخفش. وسينبه المؤلف على ذلك. انظر الشيرازيات لـ٣٦ بـ، لـ٥٨٠ في كتاب مقاييس المدود والمقصور، والشيرازيات نسخة أـحمدـ بـنـ سـابـورـ لـ١٣ بـ، ١٤، المنصف ١١٨/١، سـرـ صـنـاعـةـ الإـعـرـابـ ٤٢٨ـ، ٦٩١ـ، الـاقـتضـابـ ٣٣٩ـ/٢ـ، شـرـحـ الشـافـيـ للـرـضـيـ ٣٤٣ـ/٢ـ.

(٧) المنصف ١١٨/١ بتصرف يسر.

(٨) حـكـاـيـةـ الـجـرـمـيـ كـمـاـ الـاقـتضـابـ ٣٣٩ـ/٢ـ.

ولايحمله على قوله:

أنا الليثُ معدّياً علّيَا وعادياً^(١)

وهو يريد: معدواً؛ لأنّ هذا شاذٌ. و«مأروط» أكثر في اللغة من «مرطّي»^(٢).

قوله: «و(الإِمْرَة) [فعّلة] لأنّه صفة»^(٣).

يقول: «الإِمْرَة» ألقه أصلية؛ لأنّه صفة، «وافعّلة وإفّعل» لا يكُون واحداً منها في الصفات، وأمّا «فعّل وفّعلة» فكلّ واحد منها موجود في الصّفات، فحمل^(٤) «إِمْرَة» عليه^(٥) لا يجوز؛ لأنّه يؤدّي إلى بناء غير موجود، وما يؤدّي إلى بناء غير موجود يجب تركه وأن يعدل عنه إلى غيره، فلم يبق إلّا أن يكون «إِمْرَة» «فعّلة».

وعلى هذا القياس أيضاً يجب أن يكون «إضْحَم»^(٦) «إفّعل»، ولا يكُون ضرورة؛ لأنّه صفة، و«إفّعل» كما قلنا لا يوجد في الصّفة، و«إفّعل» بالتشديد

(١) في الأصل: مغرياً علىٰ وغازياً. وسيكرر هذا التحرير في الشرح. وصدر البيت:

وقد علمت عرسى ملِيكَةُ آتني

والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. انظر المفضليات ١٥٨، الكتاب ٣٨٢/٢، شرح الشافية للرضي ١٧٢/٣، شرح شواهده ٤٠٠، ٤٠١. ورواية المفضليات: «معدواً».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ وما يليه معقوفين منه. ونصّه: «والإِمْرَة فعّل لأنّه صفة فيه من الثبوت مثل ما قبله، والإِمْرَة والإِمْرَة لأنّه لا يكُون إفّعل وصفاً».

(٤) في الأصل: يحمل.

(٥) أي: فاعلة.

(٦) أقرب رسم لها: اصْحَّ. والصواب ما أثبته إن شاء الله، والمراد: إضْحَم في قول رؤبة: ضْحَمْ يحبّ الخلق الإِضْحَمَّ

فيمن رواه بكسر الممزة. انظر مasicq ١٢٢.

منها موجود، قالوا: إِرْزَبُ، وهو صفة، فحمله إذاً على «إفعل» المشدّد أولى من حمله على «إفعل» المخفف الذي حمله عليه من قال إنه ضرورة؛ لأنّ حمله على المشدّد اللام يؤدّي / إلى موجود، وحمله على المخفف يؤدّي إلى معدوم، والحمل على الموجود أولى من الحمل على ما هو معدوم.

و كذلك ما يجب فيه بهذا القياس أن يكون «فِعَلًا» بالتشديد، وألا يحمل على «فِعَلٍ»، ويجعل تشديده ضرورة؛ لأنّ «فِعَلًا» في الصفة موجود، قالوا: خِدَبٌ و هِجَافٌ، و «فِعَلٌ»^(١) ليس في الصفة إلا في «قُومٍ عِدَى»^(٢).

وقيل في تفسير «الإمامة»: هو الذي يقول لكلّ شيء: أنا معك. فعلى هذا كان ينبغي أن يكون «إفعّلة». وقد ذكرنا فيما سلف أنه حكي: تأمّع الرّجل واستأمّع: المتردّد في غير ما صنعة. فمن هذا ينبغي أن يكون لوجوه^(٣): منها ما ذكره الإمام، ومنها أنّ تضييف العين كثير^(٤).

وأماماً إن جعلنا الهمزة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء، والأخرى عينا، فكانت الفاء والعين يكونان على هذا من موضع واحد، وهذا لا يؤخذ به لقلته، وإنما جاء منه أحرف مخصوصة ، نحو «كَوْكَبٌ، وَدَنَ» . وقد كان لسيبويه أن يستدلّ بهذا على أصالة الهمزة، لكن عدل عنه لأنّ الذي أتى به أقوى منه في الاستدلال؛ إذ ما أتى به [يوجد كثيرا]^(٥)، وهذا يوجد على قلة^(٦).

(١) «و فعل» مكرر في الأصل.

(٢) انظر مasicq . ٣٠٩.

(٣) في الأصل: لوجوده.

(٤) في الأصل: كثيرا.

(٥) في الأصل: لا يوجد. وما نسبته يتفق مع كلامه السابق، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: قلته.

وقوله: «و(مَنْجُ) الميم بعترلة الألف»^(١).

يقول: ميم «مَنْجٌ» زائدة؛ لأنّ الميم كثرت زيادتها في بنات الثلاثة في الاسم والصفة كالألف، فهي بذلك متى وجدت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم عليها بالزيادة ما لم تثبت أصالتها. هذا مراده.

وما يجب أن يستدلّ به على زيادة الميم -أعني ميم «مَنْجٌ»- أنه ليس في الكلام مثل «جَعْفِرٌ». لكن الذي ذكره سيبويه قاطع جليٌّ في باب الميم، فاستغنى به عن ذكر الشخصي لـ«مَنْجٌ»^(٢).

وذكر «مِعَزٍ»^(٣) قال أبو عثمان^(٤): «الْمِعَزِيُّ» أصله أجميٌّ، ولكنه أعراب، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف، فقالوا: مَعَزٌ.

قال أبو الفتح: الأسماء الأجميّات النكرات التي تدخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال الأسماء العربية^(٥)؛ وذلك أنها تمكّنت عندهم؛ لأنّها أسماء الأجناس، وهي الأولى، ويدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى «رجل وفرس»، فلذلك لم يمنعها من الصرف إلا ما يمنع العربيّ؛ لأنّها جرت مجراه.

قال أبو عليٍّ رحمة الله: ويدلّ على أنّهم أجروها مجرى العربية، أنّهم قد

اشتقو منها كما يشتّقون من العربيّ، قال رؤبة:

هل يُنْجِيَنِي حَلْفٌ سُخْتِيْتُ

أو فضَّةٌ أو ذهَبٌ كَبْرِيَتُ^(٦)

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) يعني: أكتفى بالعام.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) انظر ما يأتي في المنصف ١٣٢/١.

(٥) في الأصل: المعرفة. والثبت من المنصف ١٣٢/١.

(٦) وانظر ديوان رؤبة ٢٦، كتاب الألفاظ لابن السكين ١٧٤، الخصائص ٣٥٨/١، المتمعن ٢٥٠.

فقال: «سختيت» من «السَّخْت»، وهو الشديد بمترلة «زِحْلِيل» من «رَحْل»^(١).

«وَ(مَعَدٌ) مُثْلُه؛ لـ(الْمَعَدُ) لِقَلَّةٍ (تَمَفْعُلٌ)»^(٢).

يقول: ميم^(٤) «مَعَدٌ»، وإن كانت أولاً وبعد ثلاثة أحرف؛ لأن الحرف المدغم حرفان، أصلية؛ لقوفهم: تَمَعَدَّدَ تَمَعَدُداً، وبجيئه عندهم [مجيء تكسر تكسرأ]^(٥). و«تَمَفْعُلٌ» يقل في الكلام، و«تَفَعْلُلٌ»^(٦) يكثر فيه، فحمل «تَمَعَدَّدٌ» على «تَفَعْلُلٌ» أولى من حمله على «تَمَفْعُلٌ»؛ لقلته. وإن حُمل على «تَفَعْلُلٌ» فميمه أصلية، وإذا كانت ميم «تَمَعَدَّدٌ» أصلية فميم «مَعَدٌ» أصلية أيضاً؛ لأنه منه.

قال أحمد بن يحيى: تَمَعَدُّدوا، أي: كونوا على خلق «مَعَدٌ»^(٧). ومنه قول

عمر صَاحِبُ الْجَمِيعِ: «اخشوشنوا وتمعددوا»^(٨).

ويروى: «كذب سخيت».

(١) في الأصل: رجل. وبهذا ينتهي التقل من المنصف.

(٢) في الأصل: للمتعدد.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) في الأصل: تقول هم.

(٥) تقرأ في الأصل: بجيئك كسرأ. ولعل مأبنته الصواب، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: وتفعل.

(٧) انظر المنصف ١٢٩/١.

(٨) المنصف ١٢٩/١. والأثر لعمر في شرح معان الآثار للطحاوي ٤/٢٧٥ ونصه فيه بعد سنده: «عن أبي عثمان النهدي قال: أنا أنا كتاب عمر بن الخطاب: اخشوشنوا واخشوشبوا واخلولقوا وتمعددوا كأنكم من معد، وإياكم والتعم وزي العجم». ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٣/٥ بسنده عن رجل من أسلم يقال له ابن الأدرع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصه فيه: «تمعددوا واخشوشنوا وانتضلوا وامشوا حفاة». وهو من حديثه صلى الله عليه وسلم في المعجم الكبير للطبراني ٤٠/١٩، والمعجم الصغير له ١٥٢/٦ بسنده عن القعقاع بن أبي حدد الإسلامي، ونصه كمنص المصطفى، إلا أنه

قال غيره: وقيل التمعدد: التَّشَطُّفُ. وتمعدد: سمن، أنسد أبو زيد:

رَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَ^(١)

قال الشيخ أبو علي^(٢): اعتمد الإمام على أنه « فَعَلٌ » ، والميم أصلية؛ لقوفهم:

[٦٦] تمعدد الرجل، و« تَمَفْعُلٌ » / قليل، فيعارض بأن الميم أيضاً أولاً وبعدها ثلاثة غير زائدة قليل، فالدخول في كل نحو في قلة، سواء جعل فعلاً فإنه يدخل في قلة كون الميم أولاً على الصفة المذكورة أصلية، أو جعل « مَفْعَلاً » فإنه يدخل في قلة « تَمَفْعُلٌ »^(٣)، والذي^(٤) يترجح به عندي أنها أصل، إنما هو على كل حال يدخل في قلة، فتبقيته على ظاهره أولى، وظاهره أنه « فعل »، فلا تدعني أن أصله « مفعول »، فتدعي الحركة في الدال الأول وأنه سكن للإدغام إلا بدليل، فإنه دعوى. ونظيره مافعله الإمام -رحمه الله- بعد في ياء « طُلتٌ »^(٥) فإنه قال: لو لا مجيء « طويل »^(٦) فيه، و« فَعُلٌ »^(٧) أحو « فَعِيلٌ »، لم أقل فيه إنه « فعل »^(٨) وإنما فعل ذلك لأنه دعوى.

ليس فيه: « وانتضلاوا ». وانظر الخصائص ٣/٢٦٤، الغريبين (معد)، شرح الملوكي ١٥٣، النهاية في غريب الحديث (معد)، شرح الشافية للرضي ٢/٣٣٥.

(١) في الأصل: تمعدداً. والشاهد يناسب للعجاج. انظر السيرافي النحوي ١٨٥، المنصف ١/١٢٩، المحتسب ٢/٢٠، الغريبين (معد)، المخصص ٤/١٧٥، اللسان (معد).

(٢) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: تعلم.

(٤) ظاهره في الأصل: والشيء.

(٥) في الأصل: طب.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: طبيب.

(٧) في الأصل: وفعيل.

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٥٩.

قال: «وَأَمَّا (مَنْجِنِيق)»^(١) إِلَى آخر الكلام.

تلخيص كلامه: أنَّ الميم إنْ جُعِلت زائدة، فلا يخلو أن تكون النُّون زائدة أو أصلية، فإنْ كانت زائدة التقى في أول الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال^(٢)، وهو غير موجود، وإنْ كانت أصلية لحقت الزيادة من الرباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزيادة خَلْفُ، فلذلك بَطَلَ هَذَا مَا كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها «مفعيلاً»، وزال أيضًا عنَّه ما كانت تحتمله من أن يكون وزنها «منفعيلاً»، ولم يبق إِلَّا أن يكون «فَعْلِيلًا» أو فَعْلِيلًا^(٣)، فيجب أن يحکم عليها بأنها « فعليل »؛ إذ قال^(٤) العرب في التكسير: بجانيق، بحذف النون الواقعه بعد الميم، ولو كانت أصلية لقالوا: مناجيق، أو مناجق؛ لأنَّ فعلهم في بنات الخمسة في التكسير أن يحذفوا ما ينقطع عنده بناء التكسير، وقد ذكرنا تمام القول [فيه]^(٥) فيما قبل هذا، فانظره هناك.

قوله: «و(منجانون) بمثابة (عرطليل)»^(٦).

يريد: أنَّ الميم أصلية كميم «منجنيق»، والكلام فيها كالكلام في ميم «منجنيق»، وإذا كانت هكذا فلا^(٧) يبقى في الكلمة إِلَّا الاحتمالان:

أحدهما: أن تكون « فعللولا »^(٨).

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) نحو: منطلق.

(٣) في الأصل: فعيللاً أو فعليلاً.

(٤) في الأصل: انزل.

(٥) تكميلة يلائم بمثابة الكلام.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) أقرب قراءة لها في الأصل: هكذا بسكون ياء فلا.

(٨) في الأصل: أحدهما ان تكون فعلول.

والثاني: أن تكون « فعلولاً ».

فيجب ولا بد أن تكون « فعلولاً »^(١); لأنّه يوجد في الكلام نحو « عَضْرَفُوط »، والنّون أصلية؛ لأنّه ليس موضع زيادتها، فلا يقال: إنّها مزيدة إلاّ بدليل، ولا دليل هنا على الزيادة، و« فعلول »^(٢) لا يوجد في الكلام.

وقد تقدّم خلاف الفراء في « مَنْجِنِيق »، وأنّ وزنه عنده « منفعيل »^(٣).

وهو خطأ لما تقدّم: من أنّ توالي زيادتين لا يكون إلاّ في الجاري، وكوتها على « منفعيل » يؤدي إلى تواليها في غير الجاري.

ويشير^(٤) بقوله: « ويقوّي ذلك »^(٥) إلى أصل الميم. فأمّا « مجانيق » فلا دليل فيه على هذا الوجه؛ لأنّه يمكن أن يكونا^(٦) زائدين معاً، لكن الميم أقوى فلذلك أثبتت، والنّون أضعف فلذلك حُذفت.

وكذلك « مناجين » لا دليل فيه أيضاً؛ لأنّ النّون المخوذة التي هي الأولى من الآخرين زائدة لامحالة هي أو الأخيرة^(٧)؛ لأنّها مضاعفة لا يفصل بينهما إلا زائد، لكن حُكم على الأولى من الآخرين بالزيادة، وحُذفت؛ لأنّ حذفها لا يؤدّي إلى حذف غيرها؛ لأنّ الكلمة تبقى خماسية رابعها حرف لين، وإن حُذفت غيرها حُذفت الواو، فحُذف حرفان، [فحذف الأولى من الآخرين]^(٨) أولى. فإذا ثبت

(١) ورد التص في الأصل هكذا: فيجب ولا بد أن يكون في فعلول فيجب ولا بد أن يكون فعلولاً.
(٢) في الأصل: وفي فعلول.

(٣) انظر مasicq ٣٨٩. والذي ذكر عن الفراء هناك حكايته عن العرب: جنقوهم بالمحانيق.
(٤) في الأصل: ويشهد.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وبعد: « مجانيق ومناجين ».
(٦) في الأصل: يمكن أن كانوا يكونان.

(٧) يعني: في منجون.

(٨) تكمّلة يلتمّ بمثلها الكلام.

[٦٦] أنها زائدة فلادليل إذاً على أصالة الميم؛ لأنها لو فرضت / زائدة كانت تكون أقوى من النون لاحالة؛ لأنها لوحذفت لم يكن بدّ من حذف حرف آخر، على الطريقة^(١) المتقدمة.

ويمكن يفهم: «يقوّي ذلك» على أن تكون الإشارة إلى أن «منْجَنِيق» كـ«عَنْتَرِيس»، والنون زائدة، و«منْجَنُون» «فَعَلَلُول»^(٢)، والنون [أصلية]^(٣). فعلى هذا يكون في «مجانيق» الدليل؛ لأنها لو كانت أصلية لم تُحذف، بل كان الحذف الآخر بعد حذف الياء، كما تقدم في تصغير «عَضْرَفُوط»، فحذفها هنا دليل على زيادتها. وأما «مجانيق» فلادليل فيه على أصالة النون؛ لأنها لو فرضت زائدة والنون الأخرى، كان حذف النون الأخرى أولى^(٤) من حذف هذه لما تقدم قبل، فهو مشكل على كل وجه.

قوله: «وكذلك ميم (مأجج)، وميم (مهدد)»^(٥).

يعني: أنها أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لوجب أن تكون الدالان أصليتين فكان يجب إدغام الأولى^(٦) منها في الثانية؛ لأنّ العرب من شأنها إدغام أحد المضاعفين في الآخر إذا كانا في الكلمة واحدة، ولا يظهران إلا فيما شذّ نحو «لَحِحَتْ عَيْنَهُ، وَأَلَّ السَّقَاءُ»، فإن لم يدمغو هنا يدلّ على أصالة الميم وزيادة إحدى الدالين لللحاق.

(١) في الأصل: الظرفية.

(٢) في الأصل: فعلول.

(٣) تكملة يلائم بها الكلام. قال سيبويه قبل النص السابق ٣٤٤/٢: «إِنَّمَا مَنْجَنِيق بِعَنْتَرِيس وَمَنْجَنُون بِعَنْتَرَة عَرْطَلِيل، فَهَذَا ثَبَّتْ، وَيَقُوّي ذَلِكَ مَجَانِيق وَمَنَاجِنَ».

(٤) في الأصل: اول.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: الاول.

فإن قيل: أجعل الميم هي الملحقة والدالين أصليتين^(١)، ويكتنع إدغام الأول منها في الإلحاد، وإن^(٢) قيل: لا يلحق الميم أولاً للإلحاد^(٣) لقولهم: مكرٌ ومفر^(٤).

قلت: حالُ الميم حالُ الهمزة فمتي اجتمع لك ثلاثة أحرفٍ أصول وفي أولها ميمٌ رابعة في العدد، فاقضِ بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، وذلك نحو «مشهد ومضرب» وإن كانت معك في العدد أربعة أحرفٍ أصول قبلهنّ ميم فاقض بكوئهنّ من الأصل كفعلك بالهمزة، وذلك نحو «مرزجوش»^(٥)، ميمه فاء، وزنه « فعللول » وزن « عضرفوط وقرطبوس »، فلذلك يحتاج لأصالة ميم « مأجج ومهدد ».

فإن قلت: فما وزن « محَبَّ »؟

قلت: مفعَل، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد تأتي كثيراً مخالفةً القياس، نحو « موظب، ومورق^(٦)، ومزيد^(٧)، وحيوة^(٨) ».

(١) في الأصل: والدلائل الأصلية.

(٢) تكلمة يلائم بمثلاها الكلام.

(٣) في الأصل: للحاق.

(٤) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٨٧/٢: «الميم والياء مطرد زيداً مما في أول الكلام لمعنى، وما اطّرد زيادته لمعنى لم يكن للإلحاد». ومراد المؤلف: اجعلها زائدة ملحقة بصرف النظر عن هذا القول.

(٥) في الأصل: مرزنجوشي. والمرزنجوش لغة في المرزجوش.

(٦) في الأصل: مرطب ومورق. وجه الشذوذ: أنّ مافاؤه واو لاتبني العرب منه مفعلاً بفتح العين، وإنما بكسرها. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

(٧) في الأصل: مزيد. ووجه شذوذ أنه صَحَّ وقياسه الإعلال فيقال: مزاد. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٠.

(٨) في الأصل: حموه. ووجه شذوذ حيوة: أنّ أصلها حيّة بيّان، ثمّ أبدلت الثانية واوا، وهذا عكس ما جرت عليه العادة من قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

فإن قلت^(١): فهلاً قلت في «مَهْدَد»: إِنَّه «مَفْعَل»، كما قلت في «مَحِبَّ»، وكلاهُما عَلَم؟
 فالجواب: أن «مَحِبَّاً» لو وجدنا له أصلاً يصرفه إلى أنه «فَعْلٌ» لفعلنا،
 ولكن ذلك آثرَ عندنا من أن نحمله على ضرورة العلم، ولكننا لم نجد في كلامهم
 «مَحَّ بَ» متصرفاً، ووجدنا^(٢) فيه «حَبَّ بَ» فعدلنا إلى ما وجدنا؛ ضرورة.
 وأمّا «مَهْدَد» - وإن كان علماً بدلالة قول الأعشى:

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَإِنَّا تَنَاسَيْتَ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلْكَةَ مَهْدَداً^(٣)
 - فإنما حملناه على أنه «فَعْلٌ»، ولم نحمله على أنه «مَفْعَل»، وظهر
 التضعيف لضرورة العلم؛ لأنّا قد وجدنا في الكلام «مَهَّ دَ» متصرفاً فحملناه
 على هذا، دون أن نحمله على «هَدَدَ» لما فيه من الضرورة، فاعرفه^(٤).
 قوله: «وَأَمَّا (مِرْعِزَاءٌ) فَهِيَ (مِفْعِلَاءُ)، وَكَسْرَتْ [الْمِيمُ] كَسْرَةُ مِيمٍ (مِنْخِرٌ
 وَمِنْتِنٌ)^(٥).

يعني: للإتباع.

«وليس كـ(طِرْمِسَاءٌ)^(٦).

يعني: فَعْلَاءُ.

ويدلّ على ذلك: مِرْعِزَى^(٧).

(١) الكلام الآتي في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ٤٢٧ باختلاف يسير.

(٢) في الأصل: ولا وجدنا.

(٣) البيت أيضاً في الديوان ١٨٥، المنصف ١٤٢/١، ٨/٣.

(٤) انتهى ما في سر صناعة الإعراب من هذه المسألة.

(٥) الكتاب ٢ ٣٤٤ وما يليه معقوفين منه.

(٦) الكتاب ٢ ٣٤٤.

(٧) الكتاب ٢ ٣٤٤. ونصه: «يدلّك على ذلك قولهم: مِرْعِزَى».

يقول: الميم في «مِرْعِزَى» زائدة فـ«مِرْعِزَاء» كذلك؛ لأنّ «مِرْعِزَى» قد قام فيها الدليل على زيادة الميم [فيها]^(١)، وذلك أنها لو كانت أصلية رباعية، وقد لحقها التضييف من آخرها، وبعدها ألف التأنيث، ولا يوجد في كلام العرب / كلمة رباعية لحقها التضييف وبعدها ألف التأنيث أصلاً، وإنما يوجد هذا في الثلاثي، فدلل على أنّ الميم في «مِرْعِزَى» ليست أصلية، وأنّ الكلمة ثلاثة، فكان في «مِرْعِزَى» دليل على أنّ الميم في «مِرْعِزَاء» زائدة.

قوله: «كما قالوا: مَكُورَى للعظيم الرَّوْثَة؛ لأنَّه مَكُورَة»^(٢).

يعني: أنهم قالوا: مِرْعِزَى، لما كانت الكلمة ثلاثة، كما قالوا: مَكُورَى، كذلك لأنها من التكوير^(٣)، وكأنهم شبهوا روثة الأنف^(٤) وهي طرفه في تكويرها، وأنها كان بعضها^(٥) مردود على بعض، بتکوير^(٦) العمامة ورد بعضها على بعض. وقوله: «يَهِيرَى»^(٧).

يعني: أنها ثلاثة؛ إذ الياء لا تكون أصلًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ولا يصح أن تكون أصلًا أيضًا؛ لأنها إن كانت كذلك وجب زيادة الياء الثانية؛ لأنه لا توجد الياء أصلية في بنات الأربعة، فتكون الكلمة بهذا على «فَعِيلٍ»، وهو لا يوجد إلا في حرف واحد، زعموا أنه مصنوع، وهو «ضَهِيدٌ»^(٨)، كما قال

(١) تكملة يلائم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) «كذلك لأنها من التكوير» مكرر في الأصل.

(٤) في الأصل: الألف.

(٥) في الأصل: تكريره وانه كان بعضه.

(٦) في الأصل: كتكرير.

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٨) في الأصل: صيهد.

السّيّرافي^(١)، ولأنّهم قالوا: يَهِيرُ، مُخْفِفًا، فهُي بِعْتَلَةِ الْيَاءِ فِي «يَرْمَعَ»^(٢).

قوله: « ولا يعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف »^(٣).

يعني: مالحقة التّضعيف من آخره، هذا جوابه رحمه الله.

واعلم -وفقني الله وإياك- أنه [لو]^(٤) لم يوجد الاشتراك في «مرعزاء»

لوجب أيضاً أن يكون الحكم زيادةً الميم؛ لأنها أول^(٥) وبعدها ثلاثة أحرف أصول.

قوله: «فَإِنَّمَا الْثَّبَتَ الَّذِي يَجْعَلُهَا»^(٦).

الْأَلْفُ لَمَّا كَانَتْ لَا تَكُونُ أَصْلِيَّةً إِلَّا بَدْلًا^(٧).

قوله: «تبين لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو»^(٨).

يعني: بالاستدلال وأمثاله من الدلائل.

قوله: «إلا أن يكون ثبتً أنها من نفس الحرف، وذلك نحو (أفعى وموسي)،

• فالآلف فيها بعترتها في (مرمى) «^(٩)

يعني: أنها أصلية، وأنّ الهمزة في «أفعى»، واللمس في «مرمى»، زائدة.

والدليل على زيادة الهمزة في «أفعى» قولهم: أرض مَفْعَةٌ^(١٠)، للكثيرة الحيات؛ إلا

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٦٥ (خ). وانظر الخصائص ٣/٢١٦، معجم البلدان (حبونن) وهو فيه بالصاد، وبالصاد في النكٰت ١١٨٣.

(٢) يقرأ في الأصل: يدسع. انظر المatum ١١١.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٤ وفيه: «ولانعلم».

(٤) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٥) في الأصل: اولا.

(٦) الكتاب ٢/٣٤٥ وبعده: «بدلا».

(٧) في الأصل: ولا بدلا.

(٨) الكتاب ٢/٣٤٥ وقبله: «فَكُلْ شَيْءًا تَبَيَّنَ لَكَ». وفي الأصل: لك اهنا.

(٩) الكتاب ٢/٣٤٥. وفي الأصل: بعترتهم.

(١٠) انظر الكتاب ٢٤٩/٢.

ترى أنّ الهمزة لو كانت أصلية لم يقولوا: مفعاة، وإنما كانوا يقولون: مفعأة.
وألف «أفعى» منقلبة عن واو، بدليل «أفعوان»، وهو ذكر الأفاعي.
وذكر الفارسي -رحمه الله- أنه يستدلّ على زيادة همزة «أفعى» بصرفها في
لغة من يصرفها، وذلك أنه لو كانت عنده همزتها أصلية ل كانت « فعلى » وألفها
للثانية؛ لوقعها على مؤنث، ولو كانت كذلك لامتنعت من الصرف نكرة
ومعرفة، وأما إذا كانت همزتها زائدة، وكان وزنها «أفعل»، فإنها حينئذ يجب عنده
فيها في القياس النحوي أن تصرف في النكرة؛ لأنها ليست فيها من مواطن الصرف
إلاّ الوزن خاصّة؛ لأنّ معنى الوصف فيها يصعب لكونها مؤنثة، والوصف في هذا
القبيل إنما هو للمذكّر خاصّة^(١).

ونصُّ أبي علي^(٢) -رحمه الله- في الاستدلال على زيادة الهمزة بالصرف.

وله في الشيرازيات^(٣): الألف في «أفعى» منقلبة عن لام هي ياء أو واو^(٤)،
وليس بزيادة، يدلّ على ذلك أنّ فيها لغتين: الصرف^(٥) وترك الصرف، فمن
صرف ونون فقال: أفعى، أثبت من قوله أنّ الهمزة زائدة، كالتي في «أعمى»، وإذا
أثبت زيادة الهمزة ثبت أنّ الألف منقلبة عن اللام؛ لأنّ الاسم المتمكن لا يكون على
أقلّ من ثلاثة / أحرف، ومن لم يصرف جعله وصفاً بمثابة «أحمر وأسود». انتهى.

وما قدّمه من الاستدلال على زيادة الهمزة أقوى وأنصٌ على زيادة الهمزة

(١) انظر التكملة ٣٨٩، ٥٤٩.

(٢) في الأصل: أبو علي. والصواب مأثتبه، إن شاء الله تعالى؛ فالكلام تعليق على نصّ أبي علي.

(٣) المسائل الشيرازيات لـ ٥٦ أـ ب في كتاب مقاييس المقصور والممدود، وهذا الكتاب ليس موجوداً في

السائل الشيرازيات نسخة أحمد بن سابور التي قرأها على أبي الفارسي. وانظر التكملة ٣٨٥، ٣٨٩، ٥٤٩.

(٤) في الأصل: اووا.

(٥) في الأصل: في الصرف.

من هذا الذي ذكره أبو عليّ.

ولايتنع في ألف «أفعى» مع أصالة الممزة أن تكون للإلحاق، فيجب له الصرف في التّذكير^(١). قال أبوالحسن بن عصفور: وهذا الذي استفادته من الأستاذ أبي عليّ الشّلوبين وقيّدته من كلامه^(٢).

وأمّا «موسى» فلا يخلو أن يكون أعمجّيّاً أو عربيّاً، فالعربي ميمّه زائدة؛ لقولهم: أو سَيْتُ رَأْسَه^(٣)، والعجميّ ميمّه^(٤) زائدة بدلالة صرفه في النّكمة، ولو كانت ميمّه أصلّية لكان وزنه «فُعلّي»^(٥); إذ ليس في الكلام «فُعلّ، ولا فُعلّ»، وكانت تكون ألفه للتأنيث فقط، فلم تكن لتصريف في معرفة ولا نكرة^(٦).

وألف «موسى» منقلبة عن ياء لأمررين:

أحدّهما: أنّ كون اللام ياء^(٧) أكثر من كونها [واوا]^(٨).

والثاني: أنه ليس في الأفعال مثل «وعوت»^(٩).

(١) في الأصل: التذكير.

(٢) لم أقف على ما نقله ابن عصفور عن الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٣) أي: حلقته.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) وهو مذهب الكسائي. انظر إصلاح المنطق ٣٥٩، اللسان (وسي).

(٦) يريد: أن يحتاج لزيادة الميم، وأنه على وزن «مفعّل»؛ إذ لو كان على وزن «فعلنّي» لكان ألفه للتأنيث فيمنع من الصرف إذا كان نكرة، فلما لم يمنع من الصرف علم أنه ليس بـ«فعلنّي». انظر المسائل الشيرازيات لـ٣٤، لـ٥٦ أ-ب.

(٧) في الأصل: بلا.

(٨) تكلمة يلتقطها الكلام.

(٩) في الأصل: وعدت. انظر المسائل الشيرازيات لـ٥٦ ب.

قوله: «فإن لم يكن ثبتٌ فهي زائدة»^(١).

يعني: بالحمل على الأكثـر، وإن لم تفعل هذا وجب عليك أن تقول بأصالة الألف في مثل «سـِرداـح وزـَامـج»؛ إذ لم يشـتقـ منها مـا تـذـهـبـ فيهـ الأـلـفـ، فـيـكونـ تـكـسـيرـهـ عـنـدـكـ «سـراـديـ»، وأـلـاتـقـولـ: سـراـدـحـ، وـأـنـ تـقـولـ فيـ «ـكـنـايـيلـ» كـذـكـ بـأـصـالـةـ الـهـمـزـةـ^(٢) فـيـكـوـنـ تـكـسـيرـهـ «ـكـنـائـبـ»^(٣)، وـلـاتـقـولـ: كـنـايـيلـ، وـلـاتـقـولـ أـيـضاـ بـأـصـالـةـ الـأـلـفـ فيـ «ـالـلـهـابـةـ»^(٤) فـيـكـوـنـ تـكـسـيرـهـ عـنـدـكـ «ـلـهـاـيـبـ» بـالـيـاءـ^(٥)، وـلـاتـقـولـ: لـهـابـ بـالـهـمـزـةـ. وـإـذـ أـنـتـ صـرـتـ إـلـىـ القـوـلـ بـهـذـاـ صـرـتـ إـلـىـ مـاـلـيـقـوـلـهـ أـحـدـ.

ويـحـتمـلـ أـنـ يـكـوـنـ مـرـادـهـ: إـذـ أـنـتـ صـرـتـ إـلـىـ جـعـلـ الـأـلـفـ فيـ هـذـاـ المـوـضـعـ أـصـلـيـةـ فـقـدـ خـالـفـتـ الـجـمـهـورـ، وـمـنـ خـالـفـهـمـ فـهـوـ مـخـطـأـ مـنـهـمـ.

قال المؤـلـفـ: وـجـدـتـ لـبـعـضـ الـطـلـبـةـ تـقـيـداـ هـنـاـ نـصـهـ: قـالـ سـيـبوـيـهـ: «ـفـأـمـاـ الـثـبـتـ الـذـيـ يـجـعـلـهـ بـدـلاـ» الـكـلـامـ إـلـىـ آـخـرـهـ. معـنـيـ قـوـلـهـ: «ـفـكـلـ شـيـءـ يـبـيـّـنـ لـكـ أـنـهـ مـنـ الـثـلـاثـةـ مـنـ بـنـاتـ الـيـاءـ وـالـلـاوـ»^(٦) يـعـنـيـ: بـالـاشـتـقـاقـ وـأـمـثالـهـ مـنـ الدـلـائـلـ^(٧).

وقـوـلـهـ: «ـوـتـكـوـنـ رـابـعـةـ وـأـوـلـ الحـرـفـ الـهـمـزـةـ أـوـ الـمـيمـ»^(٨).

هـذـاـ دـلـيلـ آـخـرـ، أـيـ: وـإـنـ لمـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ مـنـقـلـةـ أـصـلـ الـاشـتـقـاقـ، فـتـعـرـفـ

(١) الكتاب ٣٤٥/٢ وفيه: «إذا».

(٢) قال الرـضـيـ فيـ شـرـحـ الشـافـيـةـ ٣٦٣/٢: «ـوـمـاـ يـوـجـدـ فـيـ النـسـخـ: (ـوـأـمـاـ كـنـايـيلـ فـمـثـلـ خـرـعـيـلـ) الـظـنـ أـنـهـ وـهـمـ، إـمـاـ مـنـ الـمـصـنـفـ، أـوـ مـنـ النـاسـخـ؛ لـأـنـ كـنـايـيلـ بـالـأـلـفـ لـبـالـهـمـزـةـ». وـهـوـ بـالـهـمـزـ فـيـ سـفـرـ السـعـادـةـ ٤٥٠.

(٣) فيـ الأـصـلـ: كـنـائـيـ.

(٤) فيـ الأـصـلـ: اللـهـانـةـ.

(٥) فيـ الأـصـلـ: بـالـتـاءـ.

(٦) تمامـ النـصـ مـعـ مـاـقـبـلـهـ: «ـبـدـلاـ مـنـ حـرـفـ هوـ مـنـ نـفـسـ الـحـرـفـ فـكـلـ شـيـءـ»ـ. فـالـمـؤـلـفـ لـمـ يـذـكـرـهـ أـوـلـ مـرـةـ اـخـتـصـارـاـ، ثـمـ ذـكـرـهـ لـيـفـسـرـهـ. وـقـدـ سـبـقـ تـفـسـيرـ النـصـ كـلـهـ قـبـلـ قـلـيلـ.

(٧) سـبـقـ هـذـاـ التـفـسـيرـ لـلـنـصـ السـابـقـ بـالـلـفـظـ نـفـسـهـ قـبـلـ قـلـيلـ.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢.

ذلك بأن تكون رباعيّة وأول الكلمة همزة أو ميم، فتحكم عليها بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الهمزة والميم بالزيادة. وإنما فعل ذلك؛ لأنّ الهمزة والميم إذا كانت أولاً، والألف آخراً، فالكثير الذي عرف بالاشتقاق، وزيادة الهمزة أو الميم كـ«أعمى»، وأعشعى، ومملئى، ومعطى» ونحوه، وهو مطرد كثير، فإذا عدم الاشتقاء حمل على الأكثر.

ويكون قوله: «وذلك نحو (أفعى وموسى)»^(١).

إن كان^(٢) راجعاً إلى القسم الثاني على أنه لم يسمع: أرض مفعة، وعلى أنه يعني: موسى الأعجميّ العلم، كيف يحكم عليه إن قدر^(٣) كأنه عربي؟

وإن كان راجعاً إلى القسم الأول الذي عُلم أنه ثلثي من الياء والسواء بالاشتقاق، فيكون على أنه سمع: أرض مفعة، حكاهَا السيرافي وغيره^(٤)، وعلِمَ أنّ «موسى»: مُوسى الحديد؛ لأنها يتبيّن أنها «مُفعَل» لقولهم: أوسَيْتُ الشّعر، ولصرفهم إياها، فقالت ابنة الخنس^(٥): «مُوسى خَذِمَة»^(٦).

قوله: «ألا ترى أنهم لا يصرفون (حبَّنْطَى) ولا نحوه في المعرفة أبداً، وإن لم يشتقو منه شيئاً تذهب فيه الألف»^(٧).

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) في الأصل: قد.

(٤) حكاهَا سيبويه في الكتاب ٢٤٩/٢. وانظر السيرافي النحوي ٢٤٧، شرح السيرافي ٦/٦٨ (خ).

(٥) هند بنت الخنسَ بن حابس بن قريط الإيادية. ويقال: الخنس، والخسف. قديمة جاهلية. ويقال: إنها من العمالق. انظر التنبيه على أبي علي القالي في أماليه ٦٨، سبط الآلائِ ٤٧٥، سرح العيون ٤٠٨-٤٠٦، المزهر ١/٥٤٤، ٥٤٦، الأعلام ٩٧/٨.

(٦) انظر التكملة ٣٩٠، سفر السعادة ٤٨٤/١.

(٧) الكتاب ٣٤٥/٢.

لم يذكر في « حَبْنَطٍ » أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبَطَ الرِّجُلُ: إذا امتلأ بطنه واتسع. و« حَبَطَ الشَّاهُ حَبَطًا »: إذا انتفخ بطنه عن أكل الذرق^(١). / [٦٨]

وفي الحديث: « إِنَّ مَا يُنْبَتُ الرِّبَيعُ مَا يُقْتَلُ حَبَطًا أَوْ يُلْمُ »^(٢).

قوله: « وَأَمَّا (قَطْوَطَى) فِيمِنْيَةُ أَهْنَا (فَعَوْعَلُ); لَأَنَّكَ تَقُولُ: قَطْوَانٌ »^(٣).

يعني: يتبيّن فيها أنها ليست « فَعَوْلَى »^(٤); لأنك تقول: قَطْوَان، ولو كانت « فَعَوْلَى » لكان الطاءان أصليتين، فلم يقولوا: قَطْوَان، وإنما كانوا يقولون: قَطْطَان، فعبر -رحمه الله- على أن « قَطْوَطَى » ليست « فَعَوْلَى » ب أنها « فَعَوْعَلُ »^(٥); لأنها إذا كانت « فَعَوْعَلًا » فهي ولا بدّ ليست « فَعَوْلَى ». هذا مراده. وجعل الواو المخدوفة الأولى، دليله في قوله: « وَبَثَتَ^(٦) مَا الْأَلْفَ بَدْلٌ مِنْهُ ».

وثبت عند السيرافي ما يذهب^(٧) إلى الطاء والواو^(٨). ومعنى الزيادتين^(٩) واحد.

ولا يصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يستدلّ بـ« قَطْوَان » على أن « قَطْوَطَى »

(١) في الأصل: الورق. انظر اللسان (حبط) وفيه: « وهو-يعني الذرق-: الحندقوق ».

(٢) انظر مسند الإمام أحمد باقي مسند المكثرين أحاديث (١١٤٣٣، ١١٤٣٠، ١٠٧٣٠، ١٠٦١١)، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الزكاة باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يحيط منها ١٤١/٧، تحذيب اللغة ٣٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣٤٥/٢.

(٤) في الأصل: فعول. وفعولي مذهب أبي عبيد، كما في المخصص ١٥/٢٠٨.

(٥) في الأصل: فوعل.

(٦) في الكتاب ٣٤٥/٢: « وَبَثَتَ ». قبله: « فَتَشَتَّقَ مِنْهُ مَا يُذَهِّبُ الْوَاوَ وَيُبَثِّتَ ».

(٧) في الأصل: مذهب.

(٨) قال السيرافي: « تَقُولُ: قَطْوَانٌ، فَتَشَتَّقَ مَا تَذَهَّبُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْطَاءُ، وَتَبَثَّتَ مَا الْأَلْفُ بَدْلُ مِنْهُ ». شرحه ٦/٧٠ (خ).

(٩) في الأصل: الزيادة ن.

«فَعَوْلٌ» ولا بدّ، وأنها ليست «فَعَوْلٍ وَلَا فَعَلْعَالًا»^(١) لأنّ «قَطْوَطِي» إذا كان «فَعَلْعَالًا» فإحدى الطّاعين والواوين فيه زائدة، وإذا وقعت الزيادة في كلّ واحدٍ من الحرفين فيها، فكيف يستدلّ على أنها ليست «فَعَلْعَالًا» بـ«قطوان»؟! وهل هذا الدليل إلاّ في غاية من التّخلّف؟! فكيف يصحّ القول به؟ أم كيف يصحّ نسبته إلى سيبويه رحمه الله؟ فثبتت بهذا أنّ مراده ما قدّمناه، من أنّ غرضه أن يستدلّ على أنّ «قطوطى» ليست «فَعَوْلَى»، ولا بدّ، وأنه قد قدم في كلامه في «ذَلَوْلَى» أنها «فَعَوْلَلُ، لَا فَعَلْعَلُ»؛ حيث قال في «ذَلَوْلَى»^(٢): إنها «فَعَوْلَلُ»؛ لأنك تقول: اذلوليتُ، و«اذلوليت»^(٣) «افعوللت». ولا يصحّ أن يكون «افعوليت»، ولا افعوللت؛ لأنهما ليسا في الكلام. فكذلك يكون أيضاً «قطوطى» «فَعَوْلَلًا»^(٤)؛ لأنّهم قالوا: اقطوطى، و«اقطوطى» لا يصحّ كونها «افعلل ولا افعولي»، فقد ثبت أنّ «قطوطى» «فَعَوْلَلُ» لا «فعلل»^(٥) فكذا هي عند سيبويه، وعلى هذا النحو يجب أن يؤخذ كلامه: «وَثَبَتَ»^(٦). والله الموفق المرشد.

(١) في الأصل: فعلل. وكذا في الموضعين التاليين من هذا الوزن.

(٢) في الأصل: في اذلولي انها فوعلى لا افعولل حيث قال في اذلولي.

(٣) في الأصل: وزاد لويت.

(٤) في الأصل: فوعول.

(٥) قال ابن عصفور: «ليس قطوطى باسم حارٍ على اقطوطى، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقطوطى، بل لا يلزم من كونهم قد اشتقو اقطوطى من لفظ قطوطى أكثر من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيما؛ لأنّ قطوطى إذا كان وزنه فعللاً كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو، وكذلك اقطوطى، الواو وإحدى الطّاعين زائدين، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت أللما. والدليل على أنّ حروفه الأصول ماذكرنا قوله: قطوان، في معناه». الممتع ٢٨٣، ٢٨٤.

(٦) في الأصل: فثبتت. وهو يريد النص السابق الذي نقله عنه.

قال الفارسي في الشيرازيات^(١): مذهب سيبويه عندي أن يكون «فَعَلْلَاعاً»^(٢)، وليس بـ«فَعَوْعَلٍ»، والدليل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون «فَعَوْعَالاً أو فَعَلْلَاعاً أو فَعَوْلَى»^(٣)، فلا يجوز أن يكون «فَعَوْلَى»؛ لأنّه لم يجئ في كلامهم. ثم قال: فلم لا يجوز فيه «فَعَلْلَاعٌ وَفَعَوْعَلٌ» جمعاً كما أجاز ذلك أبو عمر^(٤)? فالقول: أن باب «جُلْعلْ»^(٥) أكثر من باب «غَدَوْدَنٍ»، فالحمل ينبغي أن يكون على الأكثر الأشع.

هذا كلام أبي علي الفارسي -رحمه الله- في «قطوطى»^(٦). والموضع الذي أخذ منه أن سيبويه يقول في «قطوطى»: إنه «فَعَلْلَاع» هو قوله في باب مايلزم الواو فيه بدل الياء^(٧): «وَأَمَا (المرؤَة) فبمترلة (الشَّجُونَجَة)، وَهَمَا بِمَرْتَلَة (صَمَحْمَح)^(٨)، وَلَا تَجْعَلْهُمَا^(٩) عَلَى (عَثَوْثَل)؛ لِأَنَّ مَثْلَ (صَمَحْمَح) أَكْثَر، وَكَذَلِكَ (قطوطى)^(١٠). وهذا الذي قاله أبو علي، واستخرجه من هذا الموضع من كلام

(١) انظر المسائل الشيرازيات لـ ٥٧.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) في الأصل: فوععل أو فعلعل.

(٤) في التعليقة ١٠٣/٥، والمحخص ١٥/٢٠٩: «أبو عمرو».

(٥) في الأصل: إن جعل. والمثبت من المخصص ١٥/٢٠٩ والنص فيه من قوله: فلم لا يجوز...

(٦) وذكر في التكملة ٥٤٩ أن سيبويه أجاز أن تكون «فععلاً و فعلعلاً»، ثم رجح الثاني. وقد وافق

ابن عصفور أبا علي فيما نسبه إلى سيبويه، وفيما اختاره. انظر المتمع ٢٨٣.

(٧) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٨) في الأصل: صحيح. وكذا في الموضع التالي.

(٩) في الأصل: ولا يجعلها. والمثبت من الكتاب ٣٨٦/٢٠.

(١٠) قال أبو علي في التعليقة ١٠٣/٥ إشارحا قول سيبويه السابق: «يقول: لا تجعل مروراة على فوععل، ولكن احمله على فعلعل، وأجاز فيما تقدم أن يكون قطوطى فعلعلاً. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعاً».

سيبويه، ليس بشيء؛ لأنّ «قطوطى» لا يصح أن يكون «فععلًا»، وإن كان أكثر من «فَعَوْلَى»؛ لأنّهم قالوا: اقطوطى، ولا يصح فيه أن يكون «افعل»، ولا فَعَوْلَى»؛ لأنّهما ليسا في الكلام. وما احتج به من قول سيبويه في هذا الفصل [الذي]^(١) قد أوردناه، يتحمل أن يكون مراده فيه: وكذلك «قطوطى» كان يجب فيه أن يكون «فععلًا»^(٢) لولا قيام الدليل على أنه «فَعَوْلَى». وإذا احتمل هذا الذي حملته عليه سقط الاحتجاج به. فعلى هذا يجب أن يحمل كلام سيبويه؛ إذ قد أعطى في هذا الباب أنه «فَعَوْلَى»^(٣)، على ما قدمناه، فأخذ هذا الفصل على ظاهره على ماقاله الفارسي يوجب التناقض / في كلام سيبويه، والقول بما قام الدليل على خلافه^(٤).

قوله: «وكذلك (شَجَوْجَى)^(٥).

يعني: أنها ليست «فَعَوْلَى»، ولا يصح أن يؤخذ كلامه على أنه يريد: أن «شَجَوْجَى» «فَعَوْلَى»، لا «فَعَوْلَى ولا فعل»؛ لأنّه لم يقم فيه دليل من جهة الاشتقاد على أنه «فَعَوْلَى»، فهو بهذا يجب أن يحكم فيه بأنه «فععل»؛ لأنّه أكثر في الكلام من «فَعَوْلَى»، مع أنه -رحمه الله- قد قال فيه في الفصل الذي قدمناه: «وأماماً (المَرْوِرَة) فبمثابة (الشَّجَوْجَة)، وهم بمثابة (صَمَحْمَح)^(٦)»، وظاهره عنده أنه «فععل» وعليه يجب أن يحمل قوله؛ لأنّه ليس في الكلام «فَعَوْلَى». وقد

(١) تكملة يلتعم بمثلها السياق.

(٢) في الأصل: فعل.

(٣) وذكر أنه فوعول أيضاً ١١١/٢، ٣٢٩.

(٤) ولعلّ هذا مافهمه الرّضي، فنسب إلى سيبويه القول بأنه «فوعول»، ونسب القول الثاني إلى المبرد.
انظر شرح الشافية للرّضي ١/٢٥٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٦) في الأصل: صحيح.

حُكِي عنهم: قَهْوَبَة، وَعَدَوْلَى^(١). وأنشد أحمد بن يحيى:

بِوَادِي حَبَّوْنِي أَنْ تَهُبَ شَمَالُ^(٢)

و«قَهْوَبَة، وَعَدَوْلَى، وَحَبَّوْنِي»^(٣) في إنشاد أحمد بن يحيى كلُّ واحدٍ منها وزنه «فَعَوْلِي».

فيقال في الجواب عن ذلك ماقاله الفارسي^(٤): أنّ «قَهْوَبَة» كلمة لم يعرف مخرجها من حيث يُسكن إليه، ولو كانت ثبتاً لجهاز ألا^(٥) يعتقد بها لقلتها كما [لم]^(٦) يعتقد بـ«إِنْقَحْل»^(٧) ونحوه لقلته. وأنّ «حَبَّوْنِي» يحتمل ضربين من التقدير^(٨):

أحدهما: أن يكون المكان سُمّي بحملته كما جاء في قوله:

عَلَى أَطْرِقاً بِالْيَاتِ الْخِيَا مِإِلَّا الْثُمَامَ وَإِلَّا الْعِصِّيُّ^(٩)

(١) في الأصل: مهماه عدواً. والقهوبية: النصل العريض. وعدولي: قرية. وقد سبق الكلام عليهم ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) يقرأ في الأصل: لا بِوَادِي حَمْرَنَا. ولعلّ (لا) بقية «واسألا» في الشطر الأول، وهو: فلا تيأساً من رحمة الله واسألا

والبيت في المسائل الشيرازيات لـ٥٧١، المخصص ٢٠٨/٤، المساعد ٣٩/٤، اللسان (جبن).

(٣) في الأصل: وحدنا. وكذا في الموضع التالية. وفي بعضها بالذال. وقد سبق الكلام على حبوني ٣٣٧.

(٤) انظر المسائل الشيرازيات لـ٥٧١ وسيصرح المؤلف بالنقل عنها بعد قليل.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) تكملاً من المسائل الشيرازيات لـ٥٧١

(٧) في الأصل: بالتحلل.

(٨) انظر المسائل الشيرازيات لـ٥٧١

(٩) لأبي ذؤيب الهدلي. انظر شرح ديوان الهدليين ١٠٠، المسائل الحلبيّات ٢٤٢، معجم ما استعجم (أطْرِقا)، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١، ٣١، شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/١، اللسان (طرق)، خزانة الأدب ٣١٧/٢، ٣٢٦، ٣٤٢. وأطْرِقا: موضع بالحجاج. يروى: أن ثلاثة نفر مروا بمكان فتكلّم اثنان فقال لهم الثالث: أطْرِقا، أي: اسكتنا، فسمّي المكان به، فأطْرِقا مركب. وقيل: أطْرِقا جمع طريق على لغة

والآخر: أن يكون « حَبُونِي من حَبُوتٍ »^(١)، كما أنّ « عَفَرْتَنِي من عَفَرَتٍ ». ويحتمل شيئاً ثالثاً: وهو أنهم قالوا: حَبُونَنِ، فيمكن أن يكون أراد الشاعر ذلك المكان ثمّ أبدل من إحدى التّونين الألف كراهيّة التّضعيّف لافتتاح ماقبلها. ويحتمل أن يكون حرف العلة والنّون تعاقباً على الكلمة لمقاربة التّون [له]^(٢). وأمّا « عَدَوْلَى » فالقول فيها^(٣) أنّ الواو لام، واللام زائدة كزيادة في « عَدَلَ » ونحوها، ولحقت اللام الزائدة الألف كما لحقت^(٤) النّون في « عَفَرْتَنِي »^(٥). هذا كلام أبي عليّ في الشّيرازيات في هذه المسألة.

ولأبي الفتح بن جنّي -رحمه الله- في « عَدَوْلَى » قولٌ آخر، وهو أن يكون « فَعَوْلَلاً »^(٦) قلب آخر المضاعفين فيه حرف علة كراهيّة التّضعيّف. وهذا أيضاً قولٌ حسن^(٧).

هذيل، ويجوز أن يكون مقصوراً من الممدود مثل نصيب وأنصباء. ويروى: علا أطْرُقاً، من العلو، والأطْرُق جماعة الطّريق، أي: السّيّل علا أطْرُقاً. وأطْرُقاً في هذه الثلاثة الأخيرة مفرد، ولا شاهد فيها. وبالإيات بالنصب على الحال، ويروى بالرفع أيضاً على الابتداء. والثمام بالنصب على الاستثناء، ويروى بالرفع على الابتداء. والكافية جاءت مقيدة ومطلقة بالرفع، وعلى الحالين هناك أوجه من الإعراب.

(١) في الأصل: من حرب. وفي المخصص ١٥/٩-١٥/٢٠-نقل عن الفارسي-: « حبوني فعلني من حبوت ».

(٢) تكمّلة من المسائل الشّيرازيات لـ ٥٧.

(٣) في الأصل: في.

(٤) في الأصل: لحقته. والتوصيب من المخصص ١٥/٩.

(٥) انظر المسائل الشّيرازيات لـ ٥٧ بـ. وبعده فيه: « فلا يكُون فَعُولاً ولكن فعلّي، كما كانت غزوياً فعليها ولم يكن فَعُولاً؛ لأنّه ليس في كلامهم ». وقد سبق لأبي علي في ٣٣٥ كلام آخر.

(٦) في الأصل: فَعُولَل.

(٧) سبق أن ذكر صالح بن محمد أن هذا القول في كتابه التّبيه، وتحريجه هناك. انظر ٣٣٥، ٣٣٦.

وهذا^(١) الذي قاله أبو عليٍّ وتلميذه أبو الفتح في «عَدَوَى، وَهُبَّا»، وَحَبَّونَ»، إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَعْثُوبَتِهِمَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عِجْمِيَّةً فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى شَيْءٍ مِّنْ هَذَا؛ لَأَنَّهُمْ لَا يَشْتَرطُونَ فِيمَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْعِجْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَنَاءِ كَلَامِهِمْ.

وهذا شَيْءٌ عَرَضْنَا فِيهِ، وَلَنْرَجِعْ لِمَا كَتَبْنَا بِسَبِيلِهِ.

قوله: «كَمَا جَعَلْتَ [الْمَرَأَةَ] جِلِّ مِيمَهَا مِنْ نَفْسِ الْحُرْفِ»^(٢).

يعني: أَنَّ الْأَلْفَ في «قَطْوَطَى» جَعَلَتْ أَصْلَيَّةً لِقِيَامِ [الْدَّلِيلِ]^(٣) عَلَى أَصْالِتِهَا، كَمَا جَعَلَتْ «الْمَرَاجِلَ» مِيمَهَا أَصْلَيَّةً وَإِنْ كَانَتْ^(٤) أُولَى وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصْوَلٍ – وَهِيَ مُتَى كَانَتْ كَذَا يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالْزِيَادَةِ – لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَصْالِتِهَا، [وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ]^(٥) «مُمَفْعَلٌ»، وَفِيهِ «مُفَعَّلٌ»، قَالُوا: مُدْحَرَجٌ.

قوله: «إِنْ قِيلَ: لَا يَدْخُلُ (الْزَّامَجُ) وَنَحْوُ (اللَّهَابَةِ)»^(٦).

يريد: إِنْ قَالَ قَائِل^(٧) مَنْ يَحْكُمُ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ، وَلَا يَتَفَتَّ إِلَى الْكُثْرَةِ: وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْيِّ في قَوْلِي أَنْ تَقُولَ بِأَصْالَةِ الْأَلْفِ في «الْزَّامَجُ وَاللَّهَابَةِ» لِكُونِهِمَا لَمْ يُشْتَقْ مِنْهُمَا مَا يَذَهِبَ فِيهِ الْأَلْفُ؛ لَأَنَّمَا وَإِنْ كَانَا كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ اشْتَقَّ مِنْهُمَا فَعْلٌ

(١) في الأصل: وهو.

(٢) الكتاب ٣٤٥/٢. وما يَعْنُونَ مَعْقُوفِينَ مَوْضِعَهُ بِيَاضِ فِي الأَصْلِ.

(٣) تَكْمِلَةٌ يَلْتَشِمُ بِعِنْدِهَا الْكَلَامَ.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) تَكْمِلَةٌ يَلْتَشِمُ بِعِنْدِهَا الْكَلَامَ. قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ ٧٢/٦ (خ): «فَلَوْ جَعَلْنَا الْمِيمَ زَائِدَةً فِي الْمَرَاجِلِ كَانَ مُمَرْجَلٌ مُمَفْعَلٌ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُمَفْعَلٌ، وَإِذَا جَعَلْنَاهَا أَصْلَيَّةً كَانَ مُرْجَلٌ مُفَعَّلٌ نَحْوُ مُدْحَرَجٍ وَمُسْرَهَفٍ».

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٧) في الأصل: أجل.

ل كانت الألف فيه زائدة، فكانت ساقطة أو في حكم الساقطة، ففي حكم الساقط إذا كان الفعل «فاعَل»، وساقط إذا كان الفعل «فَعَلَ».

[٦٩] قوله / : «فِي الْأَلْفِ عِنْدَهُ مَا يُشْتَقُ»^(١).

جوابه لسائل هذا القول، ومعناه: أنه يلزمك في قولك هذا أن تكون الألف أصلية في «الرَّاجِحُ وَالْهَابَةُ»؛ لأنَّهما لم يُشْتَقْ منهما فعلٌ، وأنَّ إذا لم تشتَقْ تحكم بالأصلية، وإذا ألمَّاكَ هذا: إما أنْ تقول: الألف منقلبة عن ياء، أو واو، فتكثر الدُّعُوى في قولك.

قوله: «لَمْ يُكَسَّرْ عَلَى [هذا] الْجَمْعِ»^(٢).

يعني: ابتداءً، وإنَّما يُكَسَّرْ بعد استكراه، لأنَّ العَربَ إنما تكسير بنات الخمسة عند الاضطرار إلى ذلك حتَّى أنَّهم يستغنون عن تكسيرها بتكسير ما في معناها.

قوله: «وَمَا مَا لِي بِهِ عَلَى مَثَلِ الْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسَةِ فَهُوَ بِعَزَّلَةِ الَّذِي يُشْتَقُ

^(٣) منه

يعني: في قيام الدليل فيه على الزِّيادة لعدم المثال.

قوله: «لَأَنْكَ إِذَا قُلْتَ: حَمَاطَةٌ وَيَرْبُوعٌ»^(٤).

يعني: أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: حَمَاطَةٌ وَيَرْبُوعٌ، كَانَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى الزِّيادةِ؛ لَأَنَّ «حَمَاطَةً» لا يصحُّ أَنْ تكون «فَعَلَةً»^(٥) لَأَنَّهُ لِيسُ فِي الْكَلَامِ مُثَلُّ «سَبَطَرً» بفتح العين، وإذا كان الأمر هكذا فيجب ولا بدَّ أَنْ يُحَكَّمَ عَلَى «حَمَاطَةً» بِأَنَّهَا

(١) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢. وما يَمْنَعُ مَعْقُوفِينَ تَكْمِلَةَ مِنْهُ. وَقَبْلَهُ: «وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي عِصْمَوْزٍ: عَضَامِيزٍ، وَفِي عِطَمُوسٍ: عَطَامِيسٍ، فَلَوْ كَانَتْ مِنْ نَفْسِ الْحُرْفِ كَضَادٍ عَضْرَفُوتٍ لَمْ ...».

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٥) في الأصل: فعل.

«فعالة»، فيكون فيها دليل على الزيادة.

فإن قيل: و«فعالة» أيضا ليس في الكلام.

فالجواب: أنه وإن كان ليس في الكلام يجب أن يحكم به على «حَمَاطة» للزوم هذا المثال لحرف الزيادة.

و كذلك أيضا «رَبْوَع» ولا يصح أن يكون «فَعُولَا»^(١)؛ لعدم هذا المثال في الكلام، فيجب أيضا أن يكون وزنه «يَفْعُولَا»^(٢) فيكون فيه دلالة على الزيادة.

فإن قيل: أيضا كذلك ليس في الكلام!

قيل ماقيل في «حَمَاطة» من أنه يجب أن يحكم به للزوم هذا البناء حرف الزيادة.

قوله: ومثل «عَيْطَمُوس»^(٣).

يعني: في الحذف ابتداء غير مستكره عند التكسير.

«قالوا: سِمَادِع»^(٤).

يعني: على غير استكراه.

قوله: «وَأَمَّا يَهِير»^(٥).

يعني: أن «يَهِير» «يَفْعَل»؛ لأنّه ليس في الكلام «فَعِيل» مثقل الآخر، وفيه من بنات الثلاثة مالحقه الزيادة أولاً مثقل الآخر.

قوله: «ولو كانت يَهِير مخففة الراء»^(٦).

(١) في الأصل: فعلول.

(٢) في الأصل: يفغول.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢ والنّص بتمامه: «ومثل عيطموس في الحذف سميدع، قالوا: سِمَادِع».

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

يعني: أن «يَهِيرًا»^(١) لو كانت مخففة الراء لكان الياء الأولى أيضاً فيها هي الريادة؛ لأنها بمثابة الممزة أولاً، يحكم عليها بالزيادة إذا كانت بعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة زيادتها أولاً، وهنا قد قام الدليل على أصالة ما^(٢) بعدها وزيادتها؛ لأنه ليس في الكلام «فعيل».

قوله: «فَلَمَّا كَانَ الْحَدُّ لَوْ قَلْتَ: أَهِيرٌ»^(٣).

يعني: لما كان الحد الحكم بزيادتها -أعني الممزة- لكثرة زиادتها أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت الياء في «يَهِير» بمثابة لها لو^(٤) كانت همزة.

قوله: «وَأَمَا (يَأْجَجُ فَالِيَاءُ فِيهِ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ)»^(٥).

يعني: أن الياء لو كانت في «يَأْجَج» زائدة لكان المضاعفان أصلين، ولقالوا: يأجّ، بإدغام الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى الممزة قبلها، كما يفعلون فيما فيه المضاعفان أصلين، نحو «مُرِدٌ وَيَرِدٌ»^(٦)، فإظهارهم التّضعييف دليل على أصالة الياء وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق، كما هو كذلك في «مَهْدَد»، فوزن «يَأْجَج» على هذا «فعيل» كـ«جَعْفَر».

وحكى غير سيبويه^(٧) -رحمه الله- «يَأْجَج» بكسر الجيم الأول . وهذه

(١) في الأصل: يهير.

(٢) في الأصل: اصالتها.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) في الأصل: لأنها.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الأصل: رد وارد. قال سيبويه بعد النّص السابق: «لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في مُفعِل وَفَعْلٍ من ردت».

(٧) هو الحرمي وهو عنده فعل، كما في النكت ١١٨٦ . وقال السيرافي في شرحه ٧٥/٦ (خ): «يأجّ اسم موضع، وأصحاب الحديث يقولون: يأجّ بكسر الجيم». وانظر شرح الشافية للرضي ٣٩٤/٢.

الحكاية توجب زيادة الياء، وأن يكون إظهار التّضعيف شاذًا؛ لأنّه ليس في الكلام مثل «جَعْفِر» بكسر ما قبل الآخر.

[٦٩] قوله: «وَكَذَلِكَ يَاءُ (ضَوْضَيْتُ)^(١)».

يعني: أنها أصلية، كياء «يأجَجَ وَيَسْتَعُورُ»؛ لأنّها إذا كانت أصلية كانت «ضَوْضَيْتُ» «فَعَلْلَتْ»، وإذا كانت زائدة كانت «فَعَلَيْتُ»، وكانت من باب «سَلِسَ»، أو «فَوْعَلْتَ»، وكانت من باب «دَدَنْ»؛ فـ«فَعَلْلَتْ»^(٢) فيها أحسن منهما؛ لأنّها إذا كانت^(٣) «فَعَلْلَتْ» [كانت]^(٤) من باب «صَلْصَلَ»، وهو أكثر من البابين المتقدّمين.

قوله: «لأنّ هذا موضع تضييف»^(٥).

يعني: لأنّ هذا موضع [تضييف]^(٦) الفاء والعين، والياء تكون أصلًا فيما تضاعفت فيه الفاء وإن كان على أربعة أحرف أصول والياء لا تكون أصلًا في بنات الأربع، ولا يصحّ أن تكون زائدة في هذا النوع من المضاعف؛ لأن بزيادتها يتقدّم الغرض من تضييف الفاء والعين؛ ولهذا يقول النحويون: إنّ الياء والواو لا تكون واحدة منها أصلًا في بنات الأربع إلاّ فيما تضاعفت فيه الفاء والعين، فعلى هذا يقال: إنّ «ضَوْضَيْتُ» «فَعَلْلَتْ»، وإنّ ياءها أصلية، وتكون على هذا مضاعفة من واو وبدلاً منها؛ لوقوعها رابعًا، فإنّ الواو متى وقعت رابعة ترجع إلى

(١) الكتاب ٢/٣٤٦. وفي الأصل: صوصيت. وكذا في الموضع التالي. وسيتكلّم المؤلف على المسألة فيما يأتي ٧١٣، ٧١٤. وضوسي: ضجّ وصاحب. اللسان (ضوا).

(٢) في الأصل: فعللت.

(٣) في الأصل: لانّها اذا كانوا.

(٤) تكمّلة يلتمّ بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٦) تكمّلة يلتمّ بها الكلام.

الياء.

وقوله: «كما أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا: غَوْغَاءٌ، فَصَرَفُوا، جَعَلُوهَا بِمَزْلَةٍ (صَلْصَالٍ)»^(١). يعني: أَنَّ مِنْ صَرْفِ جَعْلِ «غَوْغَاءٍ» «فَعْلَالاً»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَنْهُ «فَوْعَالاً»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «فَعْلَاءً». إِلَّا أَنَّ الْأُولَى الَّذِي قَالَهُ سَيِّدُهُ، هُوَ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُحَمِّلَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا^(٢) خَيْرٌ كَمَا ذُكِرَ مِنْ [بَابٍ]^(٣) «صَلْصَالٍ» وَهُوَ كَثِيرٌ، وَهِيَ فِيمَا ذُكِرَنَا إِمَّا مِنْ بَابٍ «دَدَنٍ»^(٤)، وَإِمَّا مِنْ بَابٍ «سَلِسٍ»^(٥)، وَكَلَا الْبَابَيْنِ يَقْلُلُ كَمَا ذُكِرَنَا.

قوله: «وَكَذَلِكَ يَاءٌ (دَهْدَيْتَ)»^(٦).

يعني: أَنَّهَا أَصْلِيهِ، وَأَنَّهَا مَضَاعِفَةٌ مِنَ الْهَاءِ؛ لِشَبَهِهَا بِهَا فِيمَا ذُكِرَهُ، وَالْكَلْمَةُ عَلَى هَذَا مَا تَضَاعَفَتْ فِيهِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ، وَيَدْلِلُ عَلَى صَحَّةِ مَا ذُكِرَهُ -رَحْمَهُ اللَّهُ- مِنْ قَوْلِهِ: دَهْدَهْتَ.

قوله: «وَمُثْلُهُ (عَاعِيْتَ وَحَاجِيْتَ)»^(٧).

يعني: في تَضَعِيفِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا «فَعَلَلتَ» وَلَيْسَ «فَاعَلَلتَ» بِعَجِيْءٍ مَصْدِرُهَا عَلَى «فَعْلَلَةٍ»، كَمَا جَاءَ مَصْدِرُ «زَلْزَلٍ» عَلَيْهَا، وَذَلِكَ

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: غوغاء تصريفوا.

(٢) في الأصل: لانهما.

(٣) تكميلة يلشم بها الكلام.

(٤) وذلك إذا كانت فرعالا.

(٥) وذلك إذا كانت فعلاء.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢. ودهديت الحجر: درجته. المتع ٣٧٨، القاموس المحيط (دهد).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢. وبعدَهُ فِيهِ: «وَهَاهِيَتْ». وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ تَسْتَعْمِلُ فِي زَحْرِ الْبَهَائِمِ كَالْمَاعِزِ وَالضَّأنِ وَالْإِبَلِ. انْظُرْ الْمُخَصَّصَ ٩/٨، ١٠، الْقَامُوسُ بَابُ الْأَلْفِ الْلَّيْنَةِ (حا، ها). وَسَيَأْتِي شَرْحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِتَفْصِيلٍ فِيهِ بَعْضٌ اخْتَلَافٌ فِي ٧١٣-٧١٧.

أئمَّا قالوا: عَاءَة، وَحَاهَة، وَهَاهَة، وَجِيئُها أَيْضًا عَلَى «فَعْلَال» كَمَا جَاءَ
«الرَّزَال»، وَلَوْ كَانَتْ «فَاعِلَتْ» لَكَانَ مَصْدِرَهَا «مُفَاعِلَة»، وَلَمْ يَجِئْ عَلَى
«فَعْلَلَةٍ وَلَا فَعْلَالَ»^(١).

قُولُهُ: «وَقَدْ قَالُوا: مُعَاة، كَقُولُهُمْ: مُعْتَرَسَة»^(٢).

يَعْنِي: أَنْ قُولُهُمْ: مُعَاة، وَوَزَنُهَا «مُفَعْلَلَة»، وَأَنَّمَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ بِلِفْظِ
الْمَفْعُولِ، كَـ«مُعْتَرَسَة»^(٣)، وَلَا يَصْحُّ أَنْ يَكُونَ قُولُهُمْ: مُعَاة، «مُفَاعِلَة»؛ لِأَنَّهُ
لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجِئْ «فَعْلَلَةٍ وَلَا فَعْلَالَ».

وَاعْلَمُ أَنَّ «حَاجِيَّتْ وَهَاهِيَّتْ [وَعَاعِيَّتْ]»^(٤) تَحْتَمِلُ أَلْفَهَا أَنْ تَكُونَ مَبْدِلَةً
مِنْ يَاءٍ، وَتَكُونَ «فَعَلَلَتْ»، وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْكَلْمَةِ فِيهِ مِنْ
بَابِ «صَلَصالَ»، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَيَدْلِلُ الْأَلْفُ فِيهَا عَلَى مَا عَاهَدَ فِي الْبَابِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ
يَجِئْ شَيْءٌ فِيهِ مِنْ يَاءٍ عَلَى أَصْلِهِ^(٥).

وَعَلَلُ الْفَارَسِيِّ -رَحْمَهُ اللَّهُ- اِنْقَلَابُ يَاءِ الْأُولَى فِي هَذَا التَّسْوِعِ مَا تَقْفَ
عَلَيْهِ. قَالَ فِي كِتَابِ التَّذَكْرَةِ^(٦): «حَاجِيَّتْ» مُثْلُ «ضَوْضَيَّتْ» فِي إِزْتَهِمِ التَّضْعِيفِ
مِنَ الْكَلْمَةِ، إِلَّا أَنَّ زَوْالَ التَّضْعِيفِ مِنْ «ضَوْضَيَّتْ» عَلَى حَدِّهِ الْمَطْرَدِ^(٧)، وَأَمَّا

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٧٧ (خ).

(٢) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٣) يقرأ في الأصل: معرفه، أو لمعرفه.

(٤) تكمِّلة يدلُّ عليها نصه فيما يأتي، ٧١٤، وَأَنَّهُ ذَكَرَهَا قَبْلَ قَلِيلٍ، وَعُودُ الضَّمِيرِ الْآتِيِّ فِي «أَلْفَهَا»،
وَأَنَّ هَذِهِ الْكَلْمَاتِ الْمُتَلَاثَ لَمْ يَسْمَعْ غَيْرَهَا. انظر ما يأتي ٧١٤.

(٥) اِنْقَلَابُ الْأَلْفِ عَنِ الْيَاءِ مِذْهَبُ الْخَلِيلِ. وَقُولُ الْمُؤْلِفِ: وَيَدْلِلُ الْأَلْفُ فِيهَا إِلَخْ. يَعْنِي: مُجَيءُ الْكَلْمَةِ
بِالْأَلْفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا يَاءٌ، وَلَوْ كَانَ أَصْلَهَا الْوَاءُ لَظَهَرَتِ الْوَاءُ، كَمَا قَالُوا: ضَوْضَيَّتْ. انظر المُنْصَفِ
٢/١٦٩، ١٧٠.

(٦) وَالنَّصُّ فِي الْمَسَائِلِ الْبَصَرِيَّاتِ ٦٢٠، ٦٢١.

(٧) فِي الأَصْلِ: الْمَطْرَدُ. وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصَرِيَّاتِ ٦٢٠.

« حَاحِيتٌ » فإنَّه لَمْ كَانَ لَا يُمْكِن تَغْيِيرُ الْيَاءِ رَابِعَةٍ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ يَخْلُوْ مِنْ أَنْ تَقْبِلَهَا وَوَا أَوْ أَلْفًا، وَالْوَاوُ لَا تَحْوِزُ؛ لَأَنَّهَا تَنْقَلِبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى الْيَاءِ؛ أَلَاتْرِيْ قَوْلَهُمْ: أَغْزِيْتُ، وَأَمَّا الْأَلْفُ / فَلَمْ تَسْعِ أَيْضًا؛ لِاتِّصَالِ الْفَعْلِ بِالضَّمِيرِ؛ أَلَا تَرَى أَهْمَمُ يَقُولُونَ: رَمَيْتُ، [فِي صَحْحَوْنٍ]^(١)؛ لِزُوْالِ الْحَرْكَةِ عَنِ الْلَّامِ، فَلَهُذَا لَمْ يُمْكِنْ تَغْيِيرُ الْيَاءِ الثَّانِيَةَ كَمَا أَمْكِنْ تَغْيِيرُ الْوَاوِ فِي « ضَوْضَيْتُ »، وَكَرِهُوا التَّضْعِيفَ، وَأَرَادُوا التَّسْوِيَةَ فِي « حَيَّحِيتُ » بِأَخْتَهَا « ضَوْضَيْتُ » فَقَلِبَتُ الْأُولَى أَلْفًا، وَكَانَ ذَلِكَ حَسْنًا؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَزِيلُونَ التَّضْعِيفَ بِقَلْبِ الْأُولَى^(٢) كَمَا يَزِيلُونَهُ بِقَلْبِ الثَّانِيِّ، فَقَالُوا: قِيرَاطٌ^(٣) كَمَا قَالُوا: تَسَرَّيْتُ^(٤)، إِلَّا أَنَّ تَغْيِيرَ الثَّانِي أَوْلَى وَأَجْوَدُ؛ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: دَهْدَيْتُ، فَأَزَالُوا الثَّانِيِّ، وَلَمْ يَقُولُوا: حَاحِيتُ، وَعَاعِيتُ، وَهَاهِيتُ، [إِلَّا] بَعْدَ أَنْ لَمْ يُمْكِنَ التَّغْيِيرَ فِي الثَّانِي]^(٥).

قال المؤلف: وكذا قال ابن جنّي في شرح تصريف أبي عثمان^(٦).

ويحتمل أن تكون بدلًا من واو^(٧)، والأول أقوى؛ لأنَّ هذا الباب لم يُعرف فيه شيءٌ من الواو خرج عن أصله فقلبَتْ واوهُ ألْفًا، فلو كانت من الواو لصحت كما تصح نظائرها. هذا مع أن تبدل الياء ألْفًا أقوى لأنَّها أقربٌ إليها، كما أبدلت الياء أيضًا ياءً لقربها منها.

(١) محرف في الأصل. انظر المسائل البصريةات .٦٢٠.

(٢) في الأصل: الأولى.

(٣) والأصل: قرّاط، فأبدلت الراء الأولى بدلًا لازماً ياءً، هروباً من التضييف. والدليل على أنَّ الأصل قرّاط قولهم: قراريط. انظر المتمع .٣٧٠.

(٤) وأصله: تسّرت، فأبدلت الراء الثالثة ياءً.

(٥) تكملاً من المسائل البصريةات .٦٢١ يلائم بعثتها الكلام.

(٦) انظر المصنف .١٧١، ١٧٠/٢.

(٧) وزنها فعلت. وهو مذهب المازني. انظر المصنف .١٧١/٢، ١٧١، ١٧٤، ٥٩٢، المتمع .٥٩٢.

ويحتمل أيضاً أن تكون «فوعلت» والألف بدل من واو، و«فيعلت»^(١) والألف بدل من ياء. وهذا الوجهان ليسا بشيء لأن الكلمة فيهما^(٢) من باب « Dunn » وهو قليل، وفيه الإعلال فيما صحت نظائره، وذلك لأن الواو والياء في هذين الموضعين لاتعقل واحدة منها.

ويحتمل أيضاً أن يكون « فعلت ». وهذا الوجه أيضاً يبطل بالإعلال، وبأن الكلمة فيها من باب « سلسن ».

واعلم أن بعض النحوين يرى أن الألف في « حاحيت » غير منقلبة عن ياء ولا واو، وأن الياء منقلبة عن الألف، والأصل « حاحا »، فإذا قيل: حاحيت، فالألف الثانية أبداً^(٣) بدل منها ياء، كقولنا في تشنية « حُبلى »: حُبليان؛ وذلك أنه يرى أن الأصل فيه الصوت « حاحا »، و« حا » الثانية توكيده^(٤) للأولى وتكرير، إلا أنهما رُكّبا وصُرِّبا فعلاً، فوجب تغيير الأخيرة منها؛ لأنه لا تتصل تاء المتكلم بفعل آخره ألف حتى تغير فيه الألف^(٥).

قال بعض الطلبة: وجدت للأستاذ أبي علي الشلوبي مكتوباً على هذا القول في حاشية السيرافي بخطه: هذا القول، وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، يبطل من جهة الأصول؛ وذلك أن قوله: حاحا، يمكن أن تكون الألف فيه أصلية؛ لأنهما صوتان، والأصوات تكون فيها الألف أصلية، وكذلك الحروف، وأمّا الأفعال والأسماء فلا تكون الألف فيها أبداً أصلية، فلذلك كان أكثر النحوين على أن

(١) في الأصل: من واو فيعلت.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) في الأصل: بدا. ولعل الصواب مأثبه.

(٤) في الأصل: توكيدا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٦/٧٨ (خ)، النكت ١١٨٥، شرح الشافية للرضي ٢/٣٧٠.

تكون الألف منقلبةً في « حاحتٍ »؛ لأنها فعل، والقول بأنها غير منقلبة خارج عن أصولهم؛ ولذلك لم يقل به أحدٌ منهم^(١).

فإن قيل: كيف يقال أيضاً: إنها منقلبة، وهي من « حاحاً »؟

قيل: لانقول: إنها منها؛ لثلاً يؤدّي ذلك إلى الخروج عن الأصل، فليقل: إنه ذات أخرى غير الذات الأولى، ودليلنا: أنا[إذا]^(٢) لم نقل ذلك خرجنًا عن الأصول. انتهى كلامه رحمة الله.

قوله: « فإذا ضُوِعَفَ الْحِرْفَانُ فِي الْأَرْبَعَةِ »^(٣).

يعني: أن الكلمة إذا كانت عدّة حروفها أربعة، وكانت مضاعفة العين والفاء، فإن حروفها كلّها أصول، بمعنى لو كانت ثلاثة ومضاعف منها حرف، إمّا الفاء، وإمّا / العين، وقد قدّمت هذا.

قوله: « وصارت [هذه] الحروف أولى أن تكون زائدة من الممزة »^(٤).

هذا نصُّ أن الممزة إذا اجتمعت مع الألف والياء والواو فالآلف والواو والياء أولى بالزيادة، وكذلك كان يجب في « أَرْطَى »، لولا أن « أَفْعَلَ » أكثر في الكلام من « فَعْلٍ ».

قوله: « فَأَمّا (ورَتَّل) فالواو فيه من نفس الكلمة »^(٥).

يقول: « وَرَتَّلَ » واوه أصلية، وزنه « فَعَنَلَ »^(٦)؛ لأن الواو لا تكون أبداً زائدة أوّلا، والثـون إذا وقعت ثالثة ساكنة حكم عليها بالزيادة. وإنما حكمنا

(١) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٢) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: ضواعفت.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) في الأصل: فعيـلـ.

بالأصلية للواو^(١)، وإن كانت لا تكون أصلاً في بنات الأربعـة؛ لأنّ فيها شيئاً يطلبـان بـأصـالـتها:

أحـدـهـما: وجـودـ النـظـيرـ؛ لأنـ الواـوـ قدـ تـوـجـدـ أـصـلاـ أوـلاـ.

والثـانـيـ: أنـ المـثالـ مـوـجـودـ، وـذـلـكـ أـنـ «ـفـعـنـلـاـ»^(٢) كـثـيرـ جـدـاـ فيـ الـكـلامـ.

وـفـيهـ شـيـئـانـ يـطـلـبـانـ أـلـاـ تـكـوـنـ زـائـدـةـ:

أـحـدـهـماـ: عـدـمـ النـظـيرـ؛ لأنـ الواـوـ لـاـتـوـجـدـ زـائـدـةـ [ـأـوـلـاـ]^(٣) أـصـلاـ.

والـثـانـيـ: عـدـمـ المـثالـ؛ لأنـهـ لـيـسـ فـيـ الـكـلامـ «ـوـفـنـعـلـ»^(٤) أـصـلاـ.

قولـهـ: «ـوـأـمـاـ (ـقـرـنـوـةـ)ـ»^(٥).

يـقـولـ: إـنـ واـوـ «ـقـرـنـوـةـ»ـ زـائـدـةـ؛ لأنـهاـ لـاـتـكـوـنـ أـصـلاـ فـيـ بـنـاتـ الـأـرـبـعـةـ فـيـ مـشـلـ هـذـاـ مـوـضـعـ، وـلـأـنـ «ـفـعـلـلـةـ»ـ لـيـسـ فـيـ الـكـلامـ.

فـإـنـ قـيـلـ: وـكـذـلـكـ أـيـضاـ «ـفـعـلـوـةـ»ـ.

قـيـلـ: لـزـومـ هـذـاـ بـنـاءـ حـرـفـ الـزـيـادـةـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ مـنـ أـيـنـةـ الـزـوـائـدـ.

قولـهـ: «ـفـمـنـ قـالـ: قـرـوـأـحـ، لـاـتـدـخـلـ»^(٦) الـكـلامـ.

«ـيـعـنيـ: أـنـ قـائـلـاـ مـنـ لـاـيـحـكـمـ لـلـأـلـفـ بـالـزـيـادـةـ عـلـىـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ لـوـقـالـ: إـنـ الـأـلـفـ فـيـ (ـسـرـدـاحـ)ـ زـائـدـةـ؛ لأنـهاـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ بـابـ (ـجـرـدـحـلـ)ـ الـأـقـلـ، وـلـاـ تـلـحـقـ»^(٧)

(١) في الأصل: الواو.

(٢) في الأصل: فعلل.

(٣) تكمـلةـ مـاـ سـبـقـ يـلـتـمـ يـهـاـ الـكـلامـ. وـانـظـرـ المـمـتـعـ ٢٩٢.

(٤) في الأصل: فـيـعـلـ.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٧) في الأصل: يـدـخـلـ.

به إذا كان أكثر من (جِرْدَحْل)^(١); لأنّ ماجاء على وزن (جِرْدَحْل) أقلّ ممّا جاء على وزن (سِرْدَاح).

قيل له: ليس هذا الحجّة؛ لأنّا قد رأينا ما يُلحق ببنات^(٢) الأربعه من ذوات الياء والواو والألف^(٣) أكثر من ذوات الأربعه ولم يمنع ذلك أن يُلحق بها^(٤) وكذلك (سِرْدَاح) ملحق بـ(جِرْدَحْل) وإن كان مثاله أكثر من مثال (جِرْدَحْل)^(٥).

قوله: « ومن أدخل عليه (سِرْدَاحا) »^(٦).

[يعني: من جعل « سِرْدَاحاً » مثل « جِرْدَحْل »]^(٧)، فإنه يجب أن يقول في « عُذَافِرَة »: إنّ ألفها أصلية؛ لأنّها تقلّ كما تقلّ « قُدْعُمَة »؛ لتساوي نظم متحرّكاهما وحركاهما وساواكهما، وحكم الألف إذا كانت [حشوا]^(٨) في الاسم ألاّ تكون لاحقة^(٩) بشيء من ذوات الأربعه، ولا غيرها.

قوله: « فما خلا من هذه الحروف »^(١٠).

(١) في الأصل: حرددخل. وكذلك في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: من بنات.

(٣) في الأصل: الواو والياء والواو والألف.

(٤) في الأصل: به.

(٥) انظر النص السابق في شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ)، النكت ١١٨٥. ووقع في النكت: « لأنّها تدخل في باب جردحل ». والصواب ماجاء في الأصل وشرح السيرافي.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: سرداح.

(٧) تكميلة من شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ) يلائمها السياق. والتصرّف فيه باختلاف يسير. وانظر النكت ١١٨٦، ١١٨٥.

(٨) في النكت ١١٨٦: « نظير ». ولا أدرى مامعنده.

(٩) تكميلة من النكت ١١٨٦.

(١٠) في الأصل: يكون لاحقاً. والمثبت من النكت ١١٨٦.

(١١) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فما حل.

هذا كلامٌ مستثنى منه أشياء يذكرها فيما يأتي.

قوله^(١): «فَمَمَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ التَّاءَ فِيهِ زَائِدَةً (الْتَّضْبُ)»^(٢).

يقول: إن^(٣) «تَضْبُ» «تَفْعُل»، ولا يجوز أن يكون «فَعْلًا»؛ لأنَّه لا يوجد في الكلام أصلًا، ويوجد فيه «تَفْعُل» في الفعل^(٤)، فحمله على ما يوجد في موضع ما أولى من حمله على ما لا يوجد أصلًا، هذا مع أنَّ لزوم هذا البناء للزيادة يدلُّ على أنه من أبنية الزوائد.

قوله: «وَكَذَلِكَ (الْتَّسْفَلُ وَالْتَّسْفَلُ)»^(٥).

يقول: إنَّ «تَسْفَلُ» بضمِّ التاءِ والفاءِ، و«تَسْفَلُ» بفتح الفاءِ وزنه «تُفْعُلُ، وَتُفْعُلُ»^(٦)؛ لأنَّهم قد قالوا: تَسْفَلُ بضمِّ الفاءِ وفتح التاءِ، وهو لا يصحُّ في بابه، إلَّا أن تكون زائدة؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل «جَعْفُرٍ» أصلًا، وفيه في الأفعال «تَفْعُلٌ»^(٧)، هذا مع أنَّ لزوم الزيادة لهذا البناء يدلُّ على أنه من أبنية الزوائد.

(١) في الأصل: واوه.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٧. وفي الأصل: فمتي ماتين.

(٣) لم تنقطع في الأصل، وأقرب قراءة لها تبدل بان أو يبدل بان.

(٤) في الأصل: في الحمل.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٧، وهارون ٤/٣١٥ وفيهما: «الْتَّسْفَلُ وَالْتَّسْفَلُ». بفتح التاءِ في الأول وضمِّ الفاءِ، وضمِّ التاءِ في الثاني وفتح الفاءِ. وسينصُّ المؤلف على ضبطه الذي ضبطته به. وهذا الضبط هو الصحيح؛ لأنَّ سيبويه يقول بعد ذلك: «لأنَّهم قد قالوا: التَّسْفَلُ».

(٦) في الأصل: يفعل.

(٧) في الأصل: يفعل.

قوله: «وكذلك (ترتب وتدرأ)»^(١).

ولزيادة التاء فيهما دليلان:

[٧١] أحد هما: أن «ترتب» من الرتبة؛ لأنَّه الكثير الرتبة. و«تدرأ» من / «الدرء»؛ لأنَّه الكثير الدرء أيضاً.

والثاني: أنه ليس في الكلام في غير المخفف « فعل»^(٢)، وفيه من الفعل « فعل» مع أن لزوم الزيادة يدل على أنه من أبنية الزوائد. وحكى أبوالحسن الأخفش: جُؤذر^(٣). ولم يقل أحد: إِنْهُم^(٤) يقولونه بضم ذاله، فهو على ذا غير مخفف^(٥). وقال فيه الفارسي: إنه أعجمي^(٦).

قوله: «وكذلك (عزويت)»^(٧).

إنه « فعليت»، وليس بـ« فعويل» على أن تكون التاء فيه أصلية، والواو والياء^(٨) فيه زيادتان؛ لأنَّهما متى وقعا في كلمة [من]^(٩) ثلاثة أحرف أصول

(١) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٢) نحو: جُحْدَب، مخفف من جُحَّادَب، وحكي بضم الس DAL. انظر المسألة في الكتاب ٣٣٥/٢ التبصرة والتذكرة ٧٨٤، ٧٨٥، المنصف ١/٢٧، شرح الملوكي ٢٦.

(٣) ووافقه الكوفيون على هذا الوزن. انظر المنصف ١/٢٦، شرح التصريف للثمانيي ٢٨٩، شرح الشافية للرضي ٤٧/١، ارشاف الضرب ١٢٣ (رجب). وما ورد على فعل بضم الفاء وفتح اللام: بُرقع وطحلب، ورويت بضم اللام، وجُرسَع، وسُودَد، وعُوطَط، وعُندَد، وفُعَنَد. وانظر ارشاف الضرب ٦٥ (رجب).

(٤) في الأصل: منهم.

(٥) ذكر ابن حَيِّ الضم فيه. انظر المنصف ١/٢٧.

(٦) انظر المنصف ١/٢٧، المتع ٢٦٨، اللسان (جذر).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) تكملة يلائمها الكلام.

حكم عليهما^(١) بالزيادة؛ لأنّ «فِعْوِيلاً» ليس في الكلام، مع أنّ لزوم الزيادة له يدلّ على أنه من أبنية الزوائد.

قال أبو علي^(٢) في المسائل^(٣): لا يخلو لزوم الزيادة له في قوله: عَزُوبٍت، من أن يكون وزنه «فِعلِيتاً، أو فِعْوِيلاً، أو فِعْلِيلاً»^(٤) فلا يجوز أن يكون «فِعْوِيلاً»؛ لأنّ «فِعْوِيلاً» بناءً لم يوجد في الأمثلة الأصلية، ولا في المزید^(٥) فيها، وإن جعلته «فِعْلِيلاً» حكمت بأنّ الواو أصلية؛ لأنها اللام الأولى من البناء، ولم تجئ الواو أصلاً في الرباعي إلا فيما كان مضاعفاً، فيبقى أنه «فِعلِيت».

قلت: ويتبيّن وزن هذه الكلمة من وجہ آخر، فنقول: إنّ فيها حرفين من حروف الزيادة يحتاج في معرفة الزائد^(٦) منها إلى نظر، فأمّا المدّة التي بينهما فكوفها زائدة بيّن، فلا يخلو الحرفان من أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعاً أصلين، أو يكون أحدهما زائداً والآخر أصلياً^(٧). فلا يجوز أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعاً أصلين؛ لأنّا إن حكمنا^(٨) بذلك بقيت الكلمة على حرفين، والأسماء المتمكنة والأفعال لا تكون أقلّ من ثلاثة أحرف، ولا يجوز أن يكونا أصلين؛ لأنّا لم نجد الواو في الرباعي أصلاً إلاّ فيما كان مضاعفاً، فقد ثبت أنّ أحدهما زائد والآخر أصل، ولا يخلو الزائد أن يكون الثاني أو الأول^(٩)، فلا يجوز أن يكون الأول؛ لأنه إن جعلناه

(١) في الأصل: عليها.

(٢) انظر المسائل البغداديات، ٨١، ٨٢.

(٣) في الأصل: غزوٍت من ان يكون وزنه فعليتا او فعويلا او فعليلا.

(٤) في الأصل: المزيدة.

(٥) في الأصل: الزوائد.

(٦) في الأصل: زائد والآخر اصلي.

(٧) في الأصل: ارحمنا.

(٨) في الأصل: الثاني اولاً.

الزائد جعلنا وزن الكلمة «فِعْوِيلَا»، وهو بناءٌ لم يجيءُ عليه الكلم^(١) الأصلية الحروف، ولا ذوات الزوائد، فثبت أنَّ الزائد هو الثاني، وأنَّ وزنه «فِعْلِيت»^(٢). قلت: [قال]^(٣) ابن حِيني: «عِزْوِيت: هو الدهنية. وقال أبو عمر: غِزوِيت بالغين معجمة»^(٤).

قوله: «وكذلك (التَّحْلَةُ وَالتَّحْلَى)»^(٥). هي برادة الجلد^(٦) التي تقع منه إذا قُشر. وفي مُثُلِ العرب: «حَلَّاتٌ حَالَةٌ عن كُوعِها»^(٧). «وكذلك (التَّتَفْلَةُ)»^(٨).

يعني: أنها يدلُّ الاشتراق على زيادتها؛ لأنَّها^(٩) أثني الشعالب، سميت بذلك لسرعتها. ومن كلامهم: التَّفْلُ، وهي في اللغة البزاق الخفيف، سميت بذلك كما سمي ذكر الشعالب «تَتَفْلُ» لسرعته من هذا، ولذلك قيل: «أروغُ من ثعلب»^(١٠).

(١) في الأصل: الكلام.

(٢) انتهى كلام أبي علي.

(٣) تكملة يلتم بـها الكلام.

(٤) المنصف ٢٨/٣.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢ وفيه: «التحلَّى والتحلَّة». .

(٦) في الأصل: الجليد.

(٧) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٠٠، مجمع الأمثال ٣٤٣/١، اللسان (حل).

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٩) في الأصل: بـانـها لـانـها.

(١٠) قال طرفة:

كلُّ خليلٍ كنْتُ خاللةً لا
أشبه الليلة بالبارحة
كُلُّهُمْ أروغُ من ثعلبٍ ما
انظر الديوان ١٥، مجمع الأمثال ٧٨/٢.

وقوله في «عنكبوت»: « ولو كانت الثناء من نفس الحرف »^(١):

يعني: أهتم كسرّوا من غير استكراه. ويريد: حذفاً غير مستكره^(٢).

» كما لا يحذفون طاء (عَضْرِفُوط) «^(٣)

يعني: غير مستكرهين للحذف.

أنشد الحامض^(٤):

كأنما يسقط من لغامها **بيت عكتبة على زمامها**^(٥)

قال كُراب: العَكْبَاه^(٢): العَكْبَوت. وفي هذا نظر؛ لأنّ التّون ثالثة ساكنة

فظاهر أمرها أنها زائدة، إلا أن يقال: إن الكلمة مقلوبة.

وقال بعض أهل اللغة: والعُكُبُ / والأَعْكُبُ^(٧): اسم لجميع العنكبوت، [٧١ ب]

وليس بجمع؛ لأنّ العنكبوت رباعي.

قوله: « لحقن للثانية ^(٨) ».

(١) الكتاب / ٣٤٨ .

(٢) يعني: حذف التاء في قولهم: عناكب.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٨. وفي الأصل: طاء من عضر فوط.

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي [ت: ٣٠٥هـ] والخامض لقب له لشراسة أخلاقه. أحد عن الكوفيين والبصريين، مع تعصّب للكوفيين، من أصحاب ثعلب المختصين به، وقد خلفه عبد الله بن عثيمين وأبي حمزة الشعبي.

انظر الفهرست ٦٨، ٨٧، ٨٦، بذرة المعاة ١١٠٢، هامة العارف ١٣٩٦

(٥) في الأصل: عنكبة. والرجز في المقصور والممدود للقالي ١٦٣، جمهورة اللغة ١٢١٥، المخصص لـ*الكتاب*، تأليف *الكتاب*، دار الكتب العلمية.

(٦) في الأصل : العنكبة . و سببته ذكر عنكبياء ، لكن ليس هو المراد بذلك ماسنوك وإنما ثالثة

(٧) في الأصل: العنكب والأعكب. وفي الحكم ١٧٠/١: « والعنكب والعكّاب والأعكب ». إلى آخر

الكتاب ٢/٣٤٨، وفي الأصل: لحن: التانسي. وربد: تاء أخرى، وانت، وثنت، وكانت

يعني: أن ياءها زائدة بالاشتقاق.

قوله: «ولو لم تجد»^(١).

يعني: لوم يجد فيها اشتقاقاً. والتَّنْبِيتُ: فسيل^(٢) التَّخلُّل. وإن لم تجد فيها اشتقاقاً يدلُّك^(٣) على زيادة التاء حكمت بالزيادة فيها^(٤); لأنك لا تجد في الكلام مثل «فَعْلِيلٌ». وأيضاً فإنَّ هذا المثال ملأ لزِمَّ الزيادة دلَّ على أنه من أبنية الرَّوَادِين. قوله: «لجعلت تاء (تَيَّعْ، وتنبَّالَة، وسِيرُوت، وبَلْتَعْ) ونحو ذلك زائدة»^(٥).

يعني: للكثرة خاصةً، من غير استدلال باشتقاق، ولا غيره، إلَّا ب مجرد الكثرة.

هذا مراده، رحمه الله.

ولا يصح أن يريد: أن تاء «تنبَّالَة» غير زائدة؛ فإنَّ الاشتقاء قد دلَّ على زيادة التاء؛ إذ «التنبَّالَة» في اللغة: القصير. ومن كلامهم: النَّبَلُ، وهو الصغير، والقصر من صفات الصغر، فاشتقَّ له هذا الاسم من «النَّبَل» لقرها.

كُرَاعٌ: يقال للعظم وللصغار: نَبَلٌ^(٦).

قلت: قال الأعلم^(٧): «وجعل سيبويه التاء في (تنبَّالَة وتنبَّال) أصلية، وزن (تنبَّال) عنده (فعُلَال). ومن أهل اللغة من يجعل التاء في (تنبَّال) زائدة كالباء^(٨)

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) في الأصل: نسل.

(٣) في الأصل: بذلك.

(٤) في الأصل: فيهما.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢ والنَّصُّ بتمامه: «فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تَيَّعْ وتنبَّالَة وسِيرُوت وبَلْتَعْ ونحو ذلك زائدة؛ لكثراها في هذه الموضع». وفي الأصل: لجعلت يا وسِيرُوت.

(٦) لم أقف على هذا في كتب كراع التي بين يدي. وهو في اللسان (نبَل) بلا نسبة.

(٧) التَّنْكِت ١١٨٦. وانظر شرح السيرافي ٨٣/٦ (خ).

(٨) في الأصل: في تبَال زائدة وتبَال غير أصلية كذلك.

(تجفاف وتبیان)، ويزعم أنّ (التبال) هو القصیر، و(البل) هم القصار، فـ(تبال)
 (فعال) بعذکره من الاشتقاء». فحمل الأعلم کلام الإمام على غير ماذکرناه
 أولاً^(١).

قوله: «أَنْكَ لَوْ سَمِّيْتْ رَجُلًا نَهْشَلًا»^(٢).

يشهد بما قال قوله:

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتَ فُقَيْمًا^(٣)

فصرف «نهشلا». والنھشل: الذئب، والنھشل: الشیخ الكبير. وفي المحرّد:
 النھشل والنھکل: الشیخ الكبير: ويقال لولد الذئب: النھشل^(٤).
 قوله: «وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ (الْخَفْقَ)»^(٥).

يعني: الذي يعني: خَفَقَ فلانٌ فلاناً بالسیف، أي: علاه ليضرره، ومنه:
 خَفَقَهُ بِالدَّرَّةِ خَفْقًا، أي: ضربه بها، والدَّرَّةُ: المُخْفَقَةُ. وخَفَقَ برأسه من التُّعَاس^(٦):
 إذا اضطرب، قال:

(١) ليس للأعلم من هذا شيء، وإنما هو کلام السیرافي، وقد خرجته قبل قليل من شرحه. وفي ارتشاف الضرب ٢١٤ (رجب): «وزعم سبويه أن تبالة فعلالة». وفي اللسان (نبل): «والتبال والتبالة: القصیر بین التبالة. ذهب ثعلب إلى أنه من البل، وجعله سبويه رباعيا». وفي تاج العروس (نبل): «والتاب في تبالي زائدة اتفاقا، وفي الحكم هو رباعي على مذهب سبويه؛ لأن التاء لاتزيد أولا إلا بثبت». وانظر اللباب ٢٦٩/٢، ٢٧٠، المتع ٢٧٥.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢، ٣٥٠ وبعد: «أو فضلا أو نھسرا صرفته». ويريد سبويه: أن التون أصلية.

(٣) في الأصل: فضلت مسماد. وعجزه:

كفضل ابن المخاض على الفصيل

وهو للفرزدق. انظر الديوان ٩٦/٢، تذكرة النحاة ٢٠٥.

(٤) في الأصل: النھش. انظر المنتخب ١٤٦.

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) في الأصل: الناس.

وَخَافِقُ الرَّأْسِ فَوْقَ الرِّحْلِ قَلْتُ لَهُ^(١)
فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ الْخَفِيفَةُ لَا يُضْطَرِّبُهَا سَمِّيَتْ بِذَلِكَ^(٢)، وَتَكُونُ الدَّاهِيَّةُ لِأَنَّهَا تُضْرِبُ
بِالْإِنْسَانِ وَتُلْوِيْ بِهِ.

قوله: «وَأَمَا (الدَّهْقَانُ، وَالشَّيْطَانُ)^(٣).

هذا موضع يظهرُ منه تناقضً فيه سيبويه، حيث قال: «فَلَا يَجْعَلُهَا زَائِدَةٌ
فِيهِمَا»^(٤). يعني: التّون في «شيطان ودهقان»؛ «لأنَّهَا لِيُسْ عَلَيْهِمَا ثَبَتْ»^(٥)،
فَحُكْمُ عَلَيْهَا بِالْأَصَالَةِ—أعْنِي بِأَصَالَةِ التّونِ—حيث لم يَجِدْ ثَبَتًا يَدْلِلُ عَلَى زِيادَتِهَا^(٦).
وَهَذَا نَقِيسُ^(٧) مَا فَعَلَهُ فِي «رَمَانٍ»؛ أَلَاتِرَاهُ قَدْ حُكِمَ فِيهِ بِالزِّيادَةِ لِلنَّوْنِ، وَالْأَلْفُ
قَبْلَهَا، بِعِحْرَدٍ كَثْرَةِ زِيادَتِهَا^(٨) آخِرًا قَبْلَهَا^(٩) ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، لَمْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَدْلِلُ عَلَى
أَصَالَتِهَا، وَإِنْ كَانَ فِي الْحُكْمِ بِزِيادَتِهَا الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ . وَهَذَا مَوْضِعٌ يَظْهُرُ مِنْهُ
أَنَّهَا لَا يَحْكُمُ بِزِيادَتِهَا إِلَّا بَدْلِيلٍ لَهَا، مِنْ اشْتِقَاقٍ أَوْ مِنْ عَدْمِ مَثَالٍ . وَهَذَا تَنَاقُضٌ

(١) عَجْزَهُ:

رُغْ بِالرِّزْمَامِ وَجُوزُ اللَّيلِ مَرْكُومٌ

وَهُوَ لِذِي الرَّمَةِ . انْظُرُ الْدِيْوَانَ، ٤٢٠، إِصْلَاحُ الْمُنْطَقَ، ٢٥٦، المُخَصَّصُ ١٥٢/٧، ١٠٤/١٢،

الْمُشْفُوفُ الْمُلْمَعُ ٣٤٩/١.

(٢) يعني: حَنْفَقِيَّ . انْظُرُ الْكِتَابَ ٣٥٠/٢.

(٣) الْكِتَابُ ٣٥٠/٢ وَفِيهِ: «فَأَمَا» .

(٤) الْكِتَابُ ٣٥٠/٢ وَفِيهِ: «فَلَا يَجْعَلُهُمَا زَائِدَتِينَ فِيهِمَا» .

(٥) الْكِتَابُ ٣٥٠/٢ .

(٦) وَقَالَ سِيبُويَّهُ ١١/٢: «قَالَ: وَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى دِهْقَانُ، فَقَالَ: إِنَّ سَمِّيَتْهُ مِنَ الدَّهْقَنِ فَهُوَ
مَصْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ شَيْطَانٌ إِنْ أَخْذَتْهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالْتُّونُ عَنْدَنَا فِي مَثَلِ هَذَا مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِذَا كَانَ لَهُ
فَعْلٌ تَبَثَّتْ فِيهِ التُّونُ، وَإِنْ جَعَلْتَ دَهْقَانَ مِنَ الدَّهْقَنِ، وَشَيْطَانَ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَمْ تَصْرُفْهُ» .

(٧) فِي الْأَصْلِ: تَبَيْضَ.

(٨) فِي الْأَصْلِ: زِيَادَتِهَا.

(٩) فِي الْأَصْلِ: قَبْلَهَا.

ظاهر لاختفاء به، فتشتبه. والذي يخرج كلامه من التناقض أن يكون قوله: «فلا يجعلها زائدة فيهما»^(١) لقولهم: تشيطن وتدهن، إلا بثبت، ويكون كلامه هنا ككلامه في «معد»، حيث جعل ميمه أصلية، وإن كانت بعدها ثلاثة أحرف، وهي أول، والميم متى وقعت هذا الموضع والموقع حكم بزيادتها مالم يدل الدليل على / أصالتها؛ لقولهم: ثمعد، و«تمفعل» يقل في الكلام، فلا يحمل عليه إلا بثبت. وكذلك أيضا «الشيطان والدھقان» حكم فيهما بأصالة النون لقولهم: تدهن وتشيطن، و«تفعلن» لا يوجد في الكلام، و«تفعل وتفيعل» يكثران فيه، فحملهما على الأكثر أولى، وإذا حمل على «تفعل وتفيعل» كان «شيطان» «فيعال»، مثل «البيطار والعيدان»^(٢)، و«دھقان» «فعلال»، فكانت نونهما أصلية ولم يكن لإخراجها عن ذلك سبيل إلا بدليل كما قال سيبويه. هذا مراده، وعليه يجب أن يحمل كلامه.

وقد زعم بعض التحويين أن «شيطانا» «فعلن»^(٣) من «شاط يشوط»، حذفت عينه وألزم حذفها فيما صرّف منه. وهذا قولٌ رديء؛ لأنّه ليس في الكلام «تفعلن»^(٤).

وكذلك زعم بعضهم أنه «فعلن» من «شاط يشيط»^(٥) من قوله:

وقد يشيط على أرماحنا البطل^(٦)

(١) في الأصل: فيها.

(٢) العيدان: التخل الطوال. وإن كنت أرى أن الكلمة غيرداق. انظر المنصف ١٠٩/١، المتع ٩٨.

(٣) هذا الوزن بناء على الأصل الذي سيدكره. ولم أقف على هذا القول.

(٤) في الأصل: تفعلن. والصواب ما أثبته إن شاء الله، وسيعيده في القول التالي.

(٥) أجاز هذا سيبويه في ١١/٢ وقد نقلت نصه قبل قليل. وانظر شرح السيرافي ٩٤/٦ (خ)، النكت ١١٦٠، تاج العروس (شيط).

(٦) صدره:

وهذا أيضا خطأ؛ لما تقدم من أنه ليس في الكلام «تفعلن».

قوله: «لأنه لم يجيء شيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال»^(١).

يريد: وحروفه كلها التي قبل ألفه أصول؛ لأن للقائل أن يقول في «قيَّان»^(٢): إنه يمكن أن يكون وزنه «فيعالاً» نحو «حيَّاتِم»^(٣)، وإذا أمكن هذا فكيف يحكم بزيادة ألفه ونونه لعدم المثال، وهو يحتمل هذا المثال، وهو موجود؟! فإنما أراد ماقدمته. ويبطل في «قيَّان» أن يكون «فيعالاً» من جهة أنه إذا كان كذلك كان من باب «ددن»، وهو قليل جداً، وإذا كان من باب «سلس وقلق» فهو أكثر من باب «ددن»، فحمله عليه أولى وأقوى. وذكر «فُبْرَا وفُبْرَا»^(٤) وهو طائر.

وقياس قول أبي الحسن أن تكون التنوين في «جُندَب» أصلاً حتى يقوم الدليل على زيادتها^(٥). وإن كان «الجُندَب» من «الجَدْب»^(٦)؛ لأنَّه مَا يلزم منه،

قد نخضِّبُ القيدَ من مكتوبِ فائِلِه

والبيت للأعشى. انظر الديوان ١١٣، شرح السيرافي ٩٤/٦ (خ)، شرح المفصل لابن عييش ٦٤/٥.

(١) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢) وردت في إحدى نسخ الكتاب، كما في طبعة هارون ٤/٣٢١. واحتار الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله كونها قيقبان على ماجاء في طبعة دينبورزغ، ومثلها نسخة بولاق ٢/٣٥٠ المعتمدة على طبعة دينبورغ، ونسخة شرح السيرافي التي بين يدي ٦/٨٨ (خ)، وزنها عند السيرافي: فيعال. وكلام الشارح حارٍ على ماجاء في تلك النسخة. وقيقان بالفتح والكسر أيضاً حصن باليمن. تاج العروس (قيق).

(٣) في الأصل: فيعال نحو حاتم. انظر الكتاب ٢/٣٢٣.

(٤) الكتاب ٣٥١/٢. وفي الأصل: وفبر.

(٥) فيكون على وزن فُعلَّ، وقد أثبته أبوالحسن الأخفش. انظر التبصرة والتذكرة ٧٨٤، شرح الشافية للرضي ٤٨/١.

(٦) يقرأ في الأصل: من الجندب.

فالّتون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على قول أبي الحسن^(١):

«سِنْدَأُو وَحِنْطَأُو»^(٢).

يريد: أنّ هذا المثال دليل على زيادة الواو والنون للزومهما^(٣) له؛ فإنه لا يصحّ أن تكون حروفه كلّها أصولاً؛ لأنّ الواو لا تكون في مثل هذا الموضع من بنات الأربع أصلاً، وهي ولا بدّ زائدة فيه، ولا بدّ مع زيادتها من زيادة النون ثانية^(٤)؛ لأنّه لا يوجد هذا المثال وفي آخره واو زائدة إلّا وفيه النون ثانية، فلزوم النون له ثانية يدلّ على أنه من الأبنية التي تزداد فيها النون مع زيادة الواو. ولا يصحّ أن تكون همزة زائدة؛ لأنّ زيادة النون وسطاً أكثر من زيادة الهمزة وسطاً. فعلى هذا الأكثر ينبغي أن يحمل وزن «حِنْطَأُو وَسِنْدَأُو» على «فِعْلُو»، ولا يصحّ أن يكون «فِعْلَلَا»^(٥) نحو «جِرْدَحْل»؛ لأنّ الواو لا يكون أصلاً فيما زاد على الثلاثة في هذا الموضع، ولا «فِعَلَوْ»^(٦)؛ لما تقدم من أنه لا بدّ من زيادة النون في هذا المثال مع الواو للزومها له معها، وهذا فيه زيادة أخرى^(٧)، ولا «فِعَلَلْ»^(٨)؛ لأنّ زيادة الهمزة كما ذكرنا وسطاً أقلّ من زيادة النون وسطاً.

(١) انظر الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥١، المنصف ١/١٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٥١.

(٣) في الأصل: للزومها.

(٤) في الأصل: ثابتة، وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: فعل.

(٦) في الأصل: فعلوا.

(٧) وهي الهمزة.

(٨) في الأصل: فعلن. وما ثبته هو الظاهر من كلامه.

قوله: « وإنما صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تُخفى »^(١).

قال الفارسي - رحمه الله -: نظير هذه الزيادة اللاحقة لخفاء الهمزة الياءُ اللاحقة للهاء^(٢) في « به » لخفائها. قال: فمن ثم أبدل منها^(٣) قوم الواو في الوقف في الرفع فقالوا^(٤): الكلو^(٥).

قوله: « واعلم أنَّ التون إذا كانت ثالثةً ساكنةً، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة »^(٦).

[٧٢ ب] هذا نصٌ يقتضي زيادة / النون في « شمنصير » فوزنه على هذا « فعَنْلِيل »^(٧).

قوله: « لقلة الأسماء من هذا النحو »^(٨).

قال: « لقلة » لمكان « حِنْبَرٌ »^(٩) ونحوه مما وقعت فيه زيادة النون ثانية ساكنة مما هو على خمسة أحرف.

قوله: « لأنك لا تجد أممـات الزوابـد »^(١٠).

وهي الألف والواو [والباء]^(١١).

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: لها.

(٣) أي: الهمزة.

(٤) في الأصل: فقال.

(٥) انظر التكملة ١٩٧.

(٦) الكتاب ٣٥١/٢.

(٧) قال ابن عصفور في المطبع ١٥٥: « ولاتحقق أنه عربي ». وفي المزهر ٣٣/٢: « وقيل هو خماسي الأصول ». وقد سبق ذكره على أنه أحد الفوائد ٣٩٢، ٣٩٤.

(٨) الكتاب ٣٥١/٢.

(٩) في الأصل: المكان فيحر. وسيبويه ذكر « حِنْقَرٌ، وحِنْبَرٌ »، والثاني أقرب رسماً.

(١٠) الكتاب ٣٥١/٢.

(١١) تكملة يلائم بعثتها الكلام.

وقوله: «وَكَذلِكَ (عَنْدَلِيب)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُثُرْ فِي الْأَسْمَاءِ»^(١).

قال: «لَمْ يَكُثُرْ لِمَكَانِ «مَنْجَانِيقَ»، فَإِنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ، وَوَزْنُ «عَنْدَلِيبَ» عَلَى هَذَا «فَعْلَلِيلَ» كَـ«عَرْطَلِيلَ»^(٢).

قوله: «(جَنَاعَدَلَ وَشَنَافِرَ وَخَدَرُونَقَ) لَقْلَتْهَا فِي الْكَلَامِ»^(٣).

يريد: أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَالَ لَمْ قَلَّتْ فِي الْكَلَامِ، وَلَمْ تَقْعُدِ الرَّوَادِيدُ مَوْقِعَ التَّوْنَاتِ فِيهَا^(٤)، حَكْمُ فِيهَا بِالْأَصْفَالِ فِي التَّوْنِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ بِقَوْلِهِ: «لَقْلَتْهَا»: لَقْلَةُ هَذِهِ الْأَمْثَالَ مُزِيدَةٌ فِيهَا التَّوْنُ، وَيَكُونُ [هَذَا قَوْلُهُ]^(٥) بِعَنْيِ «قَلَّ» الَّتِي تَقْعُدُ يَقِينًا مُحْضًا بِمَحَازِرِهِ، كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ: مَرَرْتُ بِأَرْضِ قَلْمَانَةِ تَبَتْ إِلَّا الْقَفَعَاءُ وَالْحَسَكُ، أَرَادَ: مَا تَبَتَّ^(٦)؛ لَأَنَّ «فَنْعَلَلَا وَفَنَاعِلَا وَفَعَنَلَا»^(٧) كَلَهِنَّ لَمْ يُذَكَّرْ هُنَّ فِيمَا تَقْدِمُ.

قوله: «وَاعْلَمُ أَنَّ مَا لَحِقَ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الْثَّلَاثَةِ»^(٨).

هَذَا نَصٌّ يَقْتَضِي عَلَى أَنَّ التَّوْنَ إِذَا كَانَتْ فِي كَلْمَةٍ عَدْدُ حِرْفَاهَا خَمْسَةٌ

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: فعليل كفرطيل.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي طبعة هارون ٤/٣٢٤ شنفار، وهو من تغييره، على الرغم من أنَّ الذي في أصوله شنافر، لكنه رأه تحريفاً، وهذا نصه: «في الأصل: شنافر، تحريف. وفي اللسان: والشنفار: الخفيف، مثل به سبيويه وفسره السيرافي». ولا أدرى كيف اعتمد على هذا وغير ما في الأصول، رحمه الله، علماً أنَّ الذي في شرح السيرافي الذي بين يديه ٦/٩٤ (خ) هو شنافر، وقد سقط منه تفسيره، ومثله في تفسير غريب ما في كتاب سبيويه من الأبنية لأبي حاتم ١٦٤ وفسره بأنه اسم رجل، والبعير الكثير شعر الوجه.

(٤) في الأصل: فيما.

(٥) تقرأ في الأصل: مناقله أو منافقه.

(٦) انظر الشيرازيات نسخة ابن سابور ٧١ ب، ٧٢ أ. وفيه: «بِلَادُ . . الْكَرَاثُ وَالْبَصْلُ». والقفاء: حتسيبة خوارة من نبات الربيع، لها نور أحمر. والحسك: عشبة لها شوك يسمى الحسك أيضاً. انظر اللسان (قفع، حسك).

(٧) في الأصل: فعال وفناعلى وفعلنل.

(٨) الكتاب ٣٥٢/٢ وفيه: «مَا لَحِقَ بِنَاتِ».

وهي فيها ثلاثة ساكنة فإنها يحكم عليها بالزيادة سواء كانت ثلاثة الأصل أو رباعية.
قوله: «وأماماً (كَنْهُبُل)»^(١).

يدل على زيادة النون فيه أن هذا المثال لا يكون إلا والنون لازمة له.
قوله: «و(العَرَثُونُ قد تبيّنت بـ(عَرَثُن) والبناء»^(٢).

وكذلك تبيّنت بأن النون فيها ثلاثة ساكنة وهو على خمسة أحرف، إلا أنه استغنى عن هذا؛ لأن ماذكره أقوى منه.
قوله: «(قَرَنْفُل) مثله»^(٣).

وكذلك أيضاً يستدل على زيادة نونه بوقوعها فيه ثلاثة ساكنة وهي على خمسة أحرف، لكن ماذكره أقوى، فلذلك اكتفى به.
قوله: «وأماماً (عَقْنَقَل)»^(٤).

يريد: أن بيّن^(٥) أن النون زائدة في «عَقْنَقَل»، وذلك أنه لا يخلو أن يجعل المضاعفين أصلين، أو يجعل أحدهما زائداً والآخر أصلاً، فإن كانا أصلين فهي ولا بد زائدة؛ لأنها متى وقعت في الكلمة على خمسة أحرف ثلاثة ساكنة حكم عليها بالزيادة، وإن كان أحدهما [زائداً]^(٦) والآخر أصلاً كان ذلك أبين في زيادتها؛ لأن أحد المضاعفين لا يكون زائداً وبينهما حرفٌ أصليٌّ، ولما تقدم من أن النون في مثل هذا الموضع يُحكم عليها بالزيادة، ولا يحكم عليها بالأصالة أصلاً.

(١) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) ظاهرها في الأصل: تبيّن.

(٦) في الأصل: أحدهما. وما يain معقوفين تكملاً يلائمها الكلام.

قوله: «فَمِمَّا ثَبَتْ أَهَا فِيهِ زَائِدَةٌ قُوْلُهُمْ: ضَهِيَاءٌ؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ: ضَهِيَاءٌ»^(١).

يريد: أنَّ الْيَاءَ فِي «ضَهِيَاءٌ» أَصْلِيَّةً وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ، بَدْلِيلُ ثَبَتْ الْيَاءُ وَسَقْطُ الْهَمْزَةِ فِي «ضَهِيَاءٌ» الَّتِي عَلَى «فَعْلَاءٌ»؛ إِذْ لَوْ كَانَتِ الْيَاءُ زَائِدَةً وَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةً لَقَالُوا: ضَهَاءٌ^(٢). وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَسْتَدِلُّ عَلَى أَصْسَالِ الْيَاءِ وَزِيادَةِ الْهَمْزَةِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ «فَعِيلٌ» بِفَتْحِ الْفَاءِ، فَلَوْ كَانَتِ الْيَاءُ زَائِدَةً لَكَانَتِ فَاءُ الْكَلَامِ مَكْسُورَةً. فَهَذَا قَوْلَانٌ عَلَى أَنَّ «ضَهِيَاءٌ» كَمَا قَالَ سَيِّدُوهُ، رَحْمَةُ اللَّهِ.

وَزَعْمُ أَبُو إِسْحَاقِ الزَّجَاجِ أَنَّ «ضَهِيَاءٌ» «فَعِيلٌ» مِنْ «ضَاهِئَاتٍ»، أَيْ: شَاهِيَّتٍ^(٣)، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا لَمْ تَحِضْ^(٤) تُشَبِّهُ الرَّجُلَ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ثَدِيَانٌ^(٥).

وَهَذَا القَوْلُ خَطَأً؛ لَمْ تَقْدِمْ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ «فَعِيلٌ» بِفَتْحِ الْفَاءِ^(٦)، فَهُوَ عَلَى مَا قَدَرْنَاهُ مِنْ «ضَاهِيَّتٍ»، أَيْ: شَاهِيَّتٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٧).

(١) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي الأصل: فما ثبت الْيَاءُ زَائِدَةُ الْيَاءِ قُوْلُهُمْ.

(٢) في الأصل: ضَهِيَاءُوا.

(٣) في الأصل: شَاهِيَّاتٍ.

(٤) في الأصل: المراد إذا لم تختص.

(٥) لم يزعم الزَّجَاجُ هَذَا فَقْطًا، وَإِنَّمَا أَحْازَ الْوَجَهَيْنِ. انْظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ ٤٤٣/٢، ٤٤٤، سَرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٠٨، الْلَّبَابُ ٢٤٢-٢٤٣/٢، المُتَعَدِّدُ ٢٢٨.

(٦) قَالَ ابْنُ جَنَّى فِي سَرِّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١٠٨، ١٠٩، ١١٠: «وَلَمْ يَأْتِ الْفَتْحُ فِي هَذَا الْفَنِ ثَبِيَّاً، إِنَّمَا حَكَاهُ قَوْمٌ شَادِّاً». وَمِنْ ذَلِكَ عَيْثُرُ الْفَتْحِ، وَهُوَ الْأَثْرُ الْخَفِيُّ، وَيَقَالُ فِيهِ أَيْضًا: عَيْثُرُ. وَسِيَذْكُرُهُ الْمُؤْلِفُ بَعْدَ قَلِيلٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ. انْظُرْ الْلِّسَانَ (عَشَر).

(٧) التوبه: ٣٠. وَ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ بِلَاهِمْزِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ، وَقِرَأَهَا عَاصِمٌ وَطَلْحَةُ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُ الْهَاءِ، وَالْهَمْزَةُ لِغَةٌ ثَقِيفٌ. قَالَ النَّحَاسُ: «جَعَلَ الْهَمْزَةَ مِنَ الْأَصْلِ، وَقَرَرَ (ضَهِيَاءً) (فَعِيلًا)». انْظُرْ الْغَايَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشَرَ ٢٦٨، التَّبَصْرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ٢١٥، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٢١٠/٢، الدَّرُّ المَصْوُنُ ٦/٣٩.

[٧٣] واحتاجَ الرِّجَاجُ بِأَنَّ أَصْلَهُ الْهِمْزَةُ غَيْرُ / أَوْلَى أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَتِهَا. فَيَكُونُ

«ضَهْيَاءً» الممدود عنده من «ضَاهِيَتْ»، و«ضَهْيَاءً» المقصورة من «ضَاهَاءً».

إِنْ قَلْتَ: أَنْتَ أَبْطَلْتَ قَوْلَ الرِّجَاجِ مِنْ حِيثِ أَنَّ «فَعِيلًا» الْمَفْتُوحُ الْفَاءُ لِيُسَبِّحَ بِنَاءً مَوْجُودًا، وَكَذَلِكَ يُلْزِمُ عَلَى جَعْلِ الْهِمْزَةِ زَائِدَةً يُؤْدِي إِلَى بِنَاءٍ غَيْرٍ مَوْجُودٍ، وَهُوَ «فَعْلًا»؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مِنْهُ إِلَّا مَحْلُ النِّزَاعِ، وَمَحْلُ النِّزَاعِ لَا يَجْعَلُ حَجَّةً! إِنَّمَا كَانَ جَعْلُهَا زَائِدَةً وَأَصْلًا يُؤْدِي إِلَى بِنَاءٍ غَيْرٍ مَوْجُودٍ فَالْأَصْلَةُ أُولَى؛ لِأَنَّهَا أَكْثَر.

قَلْتَ: إِنَّ هَذِينَ الْمَثَالَيْنِ مَعْدُومَيْنَ^(١)، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلُ مِنْهُمَا [عَلَى] «فَعْلًا»^(٢) لِأَنَّ «فَعِيلًا» يَظْهَرُ اجْتِنَابُ الْعَرَبِ إِيَّاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ جَاءَ مَكْسُورًا أَوْلَى، نَحْوَ «حِذْنِمْ، وَطِرْيِمْ، وَعِشِيرْ»^(٣)، وَلَمْ يَظْهُرْ ذَلِكُ فِي «فَعْلًا»^(٤)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْتَبُوا لِفَظِ «فَعْلًا» إِلَى لَفْظِ آخَرَ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِـ«فَعِيلٍ». فَبَثَتَ أَنَّ الْذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ «فَعْلًا»، وَيَكُونُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي جَاءَتِ فِي كَلَامِهِمْ مُفْرِدَةً لَا ثَانِيَ لَهَا. وَأَيْضًا إِنَّ^(٥) الْإِسْتِدَلَالَ عَلَى زِيَادَةِ الْهِمْزَةِ الْمَقْصُورَةِ بِـ«ضَهْيَاءً» المَمْدُودَةِ الَّتِي فِي مَعْنَاهَا أُولَى مِنَ الْإِسْتِدَلَالِ بِشَيْءٍ آخَرَ خَلَافَهَا، وَهُوَ «ضَاهَاءً».

وَاعْلَمُ أَنَّ سَيِّبُويَهَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - مِنْ عَادِتِهِ أَنْ يَحْكُمْ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْرِّيَادَةِ فِي

(١) فِي الأَصْلِ: مَعْدُومَيْنِ.

(٢) مَا يَنْبَغِي مَعْقُوفُينَ تَكْمِلَةً بِلِئَلَّمْ هَا الْكَلَامَ، أَخْذَتِهَا مِنَ الْمَمْتَعِ ٢٢٩. وَالضَّمِيرُ فِي «مِنْهُمَا» لِلْمَثَالَيْنِ فَعْلًا وَفَعِيلٌ، وَالْمَرَادُ: فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى فَعْلًا.

(٣) الْحِذْنِمُ: الْحَادِقُ. الْطَّرِيمُ: السَّحَابُ، الْعَسْلُ، وَالْطَّوِيلُ. الْعِشِيرُ: الْأَثْرُ الْخَفِيُّ.

(٤) فِي الأَصْلِ: فَعْلٌ.

(٥) فِي الأَصْلِ: لَانٌ. وَالْكَلِمَةُ الَّتِي قَبْلَهَا غَيْرُ مَتَوَجَّهَةٍ. وَالثَّبْتُ مِنَ الْمَمْتَعِ ٢٢٩.

الموضع الذي تقلّ زيادته إذا دلّ الاستيقاف على غيره^(١)، فذلك نحو مافعله في «دُلَامِص» فإنه حكم فيه بزيادة الميم؛ لقولهم: التدلّص^(٢)، فإن الميم قلّ^(٣) وجودها زائدة في مثل هذا النوع. ونحو مافعله أيضاً في «شَمَّأْل» فإنه جعل همزته زائدة؛ لقولهم: شملت الرّيح^(٤). ومثل ذلك «جُرَائِض» حيث جعل همزته أيضاً زائدة؛ لقولهم: جِرَوَاض^(٥). وإن كانت الهمزة تقلّ زيادتها في مثل هذين الموضعين. وأن يحكم بأصلّة الحرف الأصلي - وإن سقط في بعض تصارييف الكلمة - ويجعل مثبت فيه الحرف ذاتاً مغایرةً للذات التي سقط منها، وذلك نحو مافعله [في «سِبَطْر»]^(٦)، ألا ترى أنه حكم له بالأصلّة في رائه لما لم تكن من حروف الزّيادة، وإن كانت قد سقطت في «سِبَطِ»^(٧)، وجعل «سِبَطاً وسِبَطْراً» ذاتين مختلفتين لا ترجع إحداهما إلى الأخرى بوجهه^(٨). وغير سيبويه يسوّي بين الحرف الذي يكون من حروف الزوائد وبين الحرف الذي لا يكون زائداً أصلاً في نحو ما قدمناه، و[لا]^(٩) يجعل مثبت فيه الحرف ذاتاً غير الذات التي سقط منها. والذي فعل سيبويه أولى؛ لأنّه متى أمكن أن يردّ الزائد لذات واحدة^(١٠) لم يجب أن يدعى خلاف هذا؛ إذ شأن العرب أن يرددوا مااشترك من الألفاظ في أكثر الحروف والمعنى

(١) أي: على أصلّة غيره.

(٢) في الأصل: التدلّص. انظر الكتاب .٣٥٢/٢.

(٣) في الأصل: فان كانت الميم قبل.

(٤) انظر الكتاب .٣٥٢/٢.

(٥) انظر الكتاب .٣٥٢/٢.

(٦) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٧) في الأصل: سبطر.

(٨) انظر الكتاب .٣٣٥/٢.

(٩) تكمّلة يلائم بمثيلها الكلام.

(١٠) في الأصل: الرائدتين واحدة.

إلى ذات واحدة. وبالله التوفيق.

هذا باب ما^(١) الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف

قوله: «الزيادة فيه من غير حروف الزيادة»^(٢).

يريد: أن الرائد في هذا الباب لا يلزم فيه أن يكون من حروف الزيادة التي حرى كلامه عليها في الباب المقدم، وأنه هنا لازم فيه التضعيف.

واعلم أن جملة هذا الباب والذي بعده: أن الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان، التقى، أو^(٣) فصل بينهما زائد، فإنه يحکم على أحدهما بالزيادة، ولا يحتاج في ذلك إلى الاستدلال؛ لكثرته^(٤) زائدا فيما فيه من الكلم والاستدلال، وذلك نحو «عَثَوْتَلٌ»، الثاء فيه زائدة لقوتهم: عِشَوْلٌ، و«عَقَنْقَلٌ»^(٥)، القاف الواحدة^(٦) أيضا زائدة فيه؛ لأنه من «عَقْلٌ»، وكذلك «شِمْلَلٌ» أحد لاميه زائد لقوتهم: شِمْلَلٌ^(٧)؛ إذ ليس في الكلام «فعلة» من غير

(١) في الأصل: من. والمشتبه من الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) في الأصل: التقى لحد. وبما ثبته يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) في الأصل: ولكره منه. وبما ثبته يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٥) العنقيل: الوادي العظيم المتسع، والكتيب المترافق، وقانصة الضب. القاموس (عقل).

(٦) يعني الأولى. وهذا مذهب الخليل، وصححه ابن عصفور. ويونس يجعل الزائد الثاني، وصححه الفارسي. وصواب سيبويه الوجهيين. انظر الخصائص ٦١/٢، المتع ٣٠٣، ٣٠٤، شرح الشافية للرضي ٣٦٥/٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

المضاعف، و«طِمْلَل»^(١) أحد لاميه زائدة لقوله: طِمْل^(٢)، و«فِعَلٌ» لا يوجد في [غير]^(٣) المضاعف، ونحو «ذُرَّحَرَّ»^(٤)، إحدى حائيه زائدة لقولهم: ذُرَّاح، حيث سقطت فيه الحاء والتقي التضعيف في الراءين؛ ولأنه^(٥) ليس في الكلام «فُعَلٌ»^(٦)، ويكون الفاصل في الراء زائداً^(٧)، و«حِلْبَاب»^(٨) إحدى لاميه وباءيه زائدة لقولهم: حُلْب^(٩)، ولأنه ليس في الكلام «فِعَالٌ»، و«صَمَحْمَح»^(١٠) إحدى ميميه وحاءيه زائدة لقوله: صَمَاح^(١١)؛ إذ لو كان المضاعفان^(١٢) أصلين لم تسقط الحاء الأولى ويكون الفاصل بين الميمين زائداً، وبَرَهَرَهَة^(١٣) لقولهم: بَرَارُه، وسِرِّطَاط؛ لأنه ليس في الكلام «فِعَالٌ»^(١٤)، و«مَرْمَرِيس» لقولهم: المرَّاسة، وهي الشدّة. انتهى كلام

(١) من معانيه: اللّصّ. اللسان (طمل).

(٢) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) تكملة يلتم بعثتها الكلام.

(٤) الذرّح: دويبة أعظم من الذباب قليلاً، مبرقشة بحمرة وسوداً وصفرة، لها جناحان تطير بهما، وسمٌ قاتل. اللسان (ذرح).

(٥) في الأصل: فانه.

(٦) في الأصل: فعالل.

(٧) يعني-والله أعلم- الراء الثانية في ذرّح. قال سيبويه ٣٥٣/٢: «يدلك على ذلك قوله: ذُرَّاح فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والباء».

(٨) وردت في الأصل من دون اللام الثانية وغير منقوطة، فتقراً مثلاً: حلباب.

(٩) في الأصل: احملت. انظر الكتاب ٣٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ٦٣/١.

(١٠) في الأصل: صحيح.

(١١) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٢) في الأصل: المضاعفين.

(١٣) في الأصل: وبهره. انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٤) قال سيبويه ٣٥٣/٢: «لأنه ليس في الكلام سِفِرْجَال».

الشيخ أبي علي^(١)، رحمه الله.

ط^(٢): جملة مافي هذا الباب والذي يليه أن يلتقي التضعيفان أو يفصلها بزائد من الفاء والعين واللام.

هـ^(٣): لم يرد ذلك في الفاء مفصولاً^(٤) بزائد، العين وحدها، ولذلك لم تضعف مع غيرها وضوّعت العين.

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٢) هذا رمز ابن الطراوة عند أبي حيان في تذكرة النحاة، والراجح أنه كذلك هنا. ولم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن الطراوة.

(٣) هذا رمز ابن طاهر عند ابن الصائغ في شرحه للكتاب، على ماجاء في نسخته المحفوظة في خزانة القرويين بفاس برقم ١٨٢٧. وقد استخدم أبوحيان هذا الرمز في تذكرته، وذكر الحق أنه لابن هشام اللخمي، فإن صحة هذا فليس من المرجح أن يكون المقصود هنا؛ لأنَّ ابن هشام لا يعرف له شرح أو تعليق على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى أنَّ المؤلف نقل عن ابن طاهر في عدة مواضع منها موضعان سيأتيان بعد قليل. لم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن طاهر.

(٤) في الأصل: فصولاً.

هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة

يعني: من بنات الثلاثة المزید فيها.

قوله: «جعل الحروف غير الزوائد»^(١).

يعني: بغير [الواو والياء والألف، إما لأنها]^(٢) ليست من حروف الزيادة^(٣) أصلًا، وإما لأنها^(٤) لازداد في تلك الموضع إلا بثت^(٥).

قوله: «أن يكون عنده (فرفع)»^(٦).

يريد: لأنّ الحروف الزوائد إنما توزن مع معرفة الأصلي والزائد بلفظه^(٧) والأصلي هو الذي يمثل بالفاء والعين واللام.

قوله: « وإنما يجوز هذا أن تجعله مثلا»^(٨).

يعني: مثلا، لا على^(٩) أن تضع موضع الأصلي أصلياً والزائد زائدا، ولكن على أن ترى حركة الكلمة وسكونها.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) في الأصل: الواو فانها.

(٣) في الأصل: الزائدة.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) قال سيبويه ٣٥٣/٢، ٣٥٤: «فاما جعفر فمن بنات الأربعة لازمة فيه لأنه ليس شيء من أمهاات الزوائد فيه ولا حروف الزوائد التي يجعلها بثت».

(٦) الكتاب ٣٥٤/٢. والكلام على فرقدق إذا جعل الحرفان الأولان زائدين.

(٧) في الأصل: والزوائد لفظه.

(٨) الكتاب ٣٥٤/٢ وقبله: «ولاتقول: فَعْلٌ وَلَا فَعْلٌ؛ لأنك لم تضعف شيئا».

(٩) في الأصل: الاعلى.

هذا باب علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد

يعني بـ «الزوائد»: المزيدة بالتضعيف من غير نقل^(١).

قوله: «وَأَمَّا (الْهُمَقُّ وَالرُّمَقُ) فِي مُتَرْلَةٍ (عَدَبَسٌ)»^(٢).

يريد: أَنْهُمَا في القولين، هَذَا فِي أَنَّ الْمِيمَ الْوَاحِدَةَ فِي كُلِّ كَلْمَةٍ مِّنْهُمَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنْهُمَا لَيْسَا لَهُمَا مَثَلٌ فِي الْأَصْوَلِ، وَالتَّضَعِيفُ لَا يُلْزَمُ لَهُمَا، فَدَلِيلُ ذَلِكَ [عَلَى]^(٣) أَنْهُمَا مِنْ أَبْنَيَةِ الزَّوَادِ.

وزعم أبو بكر بن طاهر^(٤): أَنَّ مَرَادَهُ أَنَّ القولين - قول الخليل وقول غيره - متفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لا يوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا^(٥) الذي زعمه وتوهّمه ليس بشيء؛ لأنَّه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضاً في «سُلْمٍ»؛ لأنَّه ليس في الكلام «فُعُولٌ وَلَا فُوْعَلٌ»، وكذلك لم يختلفا في «خِدَبٍ»؛ لأنَّه ليس في الكلام «فِعُولٌ وَلَا فِعَلٌ» أصلًا، ولا شيء من هذا التّحْوِي. وإذا تبيّن هذا صَحَّ أَنَّ مَرَادَهُ مَا تقدَّمَ مِنْ أَنْهُمَا متفقان في أَنَّ إِحْدَى الْمِيمَيْنِ زَائِدَةً / مِنْهُمَا؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التضييف لهما، فدليل ذلك

(١) يريـدـ والله أعلمــ نحو: استعدـ يستعدـ، والأصل: استعدـ، يستعدـ، نقلت حركة أول المثيلين إلى الساكن قبله، ثم أدخلـ فيما بعدهـ.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: «العدبس». وبعده: «إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء».

(٣) تكمـلة يـلتـشـ بها الكلامـ.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتابـ.

(٥) في الأصل: وهوـ.

على^(١) أنهما من أبنية الزوائد.

قوله: «فاما (الْهَمَرِش) فإنه بمنزلة (الْقَهْبَلِس)»^(٢).

يريد: أن «الْهَمَرِش» لما كان على بناء موجود في الأصول، معدوم في أبنية الزوائد، لم يكن بدّ من أن تجعل ميمه الأولى بدلاً من نون أبدلت منها لما أريد إدغامها في الميم لمقاربتها، وتكون [من]^(٣) بنات الخمسة بمنزلة «الْقَهْبَلِس»، ولم يجز أن يجعل ميمها الأولى مima غير بدل من نون؛ لأنّ حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول، ولا ذروة الزيادة؛ ألا ترى أنك لا تجد في أبنيّة الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ماهو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرف، وكلا المضاعفين أصل، ولا يجوز في أبنيّة الأربع ماهو على مثل «فَعَلٌ»^(٤)، وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأول.

هذا مراد سيبويه في هذا الفصل، وظاهره التناقض مع ما تقدّمه من كلامه فإنه قال في باب تمثيل مابنت العرب [من]^(٥) الأسماء والصفات من بنات الخمسة: «ويكون على مثل (فَعَلٌ)^(٦) في الصفة قالوا: قَهْبَلِسٌ وجَحْمَرِشٌ وصَهْصَلِقٌ^(٧)، ولانعلمه جاء اسماء، وممّا لحقه من الأربعة (هَمَرِشٌ)^(٨). وهذا فيه نصّ بأنّ

(١) في الأصل: على ذلك.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٤ وفيه: «فإنما هي». وفي الأصل: بمنزلة العسلس. وكذا في موضع الكلمة التالي.

(٣) تكمّلة يلتم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٥٤.

(٥) تكمّلة يلتم بها الكلام.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) في الأصل: وصهطن.

(٨) الكتاب ٢/٣٤١ وفيه: «ومالحقه».

«الْهَمَرِش»^(١) رباعي الأصل^(٢)، وهو نقيض هذا الموضع، فإنه قدر هنا أنه خماسي، وهو الصّحيح.

قال أبو علي الفارسي -رحمه الله- في كتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين: وما في الكتاب في باب تمثيل مابنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: «وَمَا لَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ (هَمَرِش)» خطأ. فإنما أن يكون ماقدّمه في «هَمَرِش» رجوعاً عن ذلك لأنّه بعده، كما كان قوله في «قطوطى»: إنه «فَعَلْلَل»، رجوعاً عمّا تقدمه^(٣)، أو يكون لحناً وقع خطأ في الكتاب، و[هو]^(٤) مثل هذا القول بل هو بعينه.

قال أبو بكر^(٥): وهذا الذي قاله^(٦) أولى منه أن يتأول كلام سيبويه تأويل الجمع بين كلامه هنا وبين كلامه فيما تقدم، ويذهب التناقض عنهم، وذلك بأن يؤخذ كلامه في هذا الفصل الذي أورده من كلامه فيما تقدم على غير ظاهره فيقال: إن معناه: وما جعل من بنات الخمسة مما [لو]^(٧) لم يلحقه تضييف لكان^(٨) من الأربعة «هَمَرِش». وكذلك يجب أيضاً أن يتأنّل كلامه في باب لحاق

(١) في الأصل: الهمزتين.

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٤/٢: «وهو عند الخليل وسيبوه ملحق بمحمرش بتضييف الميم».

(٣) يقصد بما تقدمه: فرعولا. وقد سبق أن رد المؤلف هذا الفهم على الفارسي، وأنكر أن يكون سيبويه يجوز أن يكون فعلعلا، وتأنّل كلامه. انظر ماتقدم ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) تكملة يلائم بمثلها الكلام.

(٥) هذا أحد تلامذة الشلوبين -والله أعلم- ولم يترجح عندي أحد منهم.

(٦) في الأصل: قالاه.

(٧) تكملة يلائم بها الكلام.

(٨) في الأصل: لمكان.

التضعيف فيه لازم: « ويكون على (فعَلٌ) وهو قليل قالوا: الْهَمَرِشُ »^(١)، فإنَّ ظاهر هذا أيضاً أنَّ « الْهَمَرِشُ » عنده رباعي؛ إذ الحمسة يأتي ذكرها بعد ذلك أيضاً، بأن يكون معناه: ويكون الاسم على « فَعَلٌ » ما[لو]^(٢) لم يضاعف لكان رباعياً. ولا يصح أن يؤخذ كلامه هنا على ظاهره؛ لما فيه من التناقض، كما لم يصح ذلك فيما تقدم. هذا كلام الشيخ أبي علي رحمة الله في هذه المسألة^(٣)، وتأويله الذي يجمع بين هذه الموضعين أوردهما من كلام سيبويه.

وقال -رضي الله عنه-: إنَّ هذا الذي قال سيبويه في « هَمَرِشُ » هنا من أنَّ ميمَه الأول بدل من نون قد جاء في كلام العرب قالوا في تحبير « هَمَرِشُ »: هَنِيمِر، وهو من أنواع قياس سيبويه-رحمه الله- حيث خرج فيه السماع مما لم يسمعه. / زانه بأمثال هذه النكتة، لاحرمي^(٤).

وعَلَلْ أبو عَلِيٍّ الفارسي جواز إدغام النون التي الميم الأولى من « هَمَرِشُ » بدل منها، بأن قال: فإن قلت: مالك لم تبين النون في « هَمَرِشُ »؟ فإنه ليس لها مثال تأسي به فيفصل بينهما. انتهى. قال هذا أبو عَلِيٍّ في الجزء السابع والعشرين من التذكرة، وهو تعليلٌ حسنٌ.

قال المؤلف: بسط هذا المعنى أبوالحسن بن عصفور في كتابه في التصريف فقال^(٥): فإن قيل بم يتماز إدغام المترادفين من إدغام المثلين؟ فالجواب: أن يقال إذا

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ وفيه: « على مثال فَعَلٌ ».

(٢) تكميلة يلائمها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب، ولا على كلامه الآتي.

(٤) تقرأ في الأصل: لحرمي.

(٥) انظر المتمعن ٢٩٥-٢٩٧.

وَجَدَ حِرْفٌ مُضْعَفٌ فَيُنْبَغِي أَنْ يَجْعَلُ مِنْ إِدْغَامِ الْمُثَلِّيْنِ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْ إِدْغَامِ الْمُتَقَارِبِيْنِ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحُوزُ أَنْ يَدْغُمَ الْحِرْفَ فِي مَقَارِبِهِ؛ كُلَّا يُلْتَبِسُ بِأَنَّهُ مِنْ إِدْغَامِ الْمُثَلِّيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي إِدْغَامِ «أَئْمَلَة»: أَمْلَة؟ لِأَنَّ ذَلِكَ مُلْبِسٌ، فَلَا يُدِرِّي هُلْ هُوَ فِي الْأَصْلِ «أَئْمَلَة» أَوْ «أَمْمَلَة»^(١). فَإِنْ كَانَ فِي الْكَلْمَةِ بَعْدَ إِدْغَامِ مَا يَدِلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ إِدْغَامِ الْمُتَقَارِبِيْنِ جَازَ إِدْغَامُهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلُكَ: امْحَى الْكِتَابَ، وَأَصْلُهُ «امْحَى»، بَدْلِيلٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ إِدْغَامِ الْمُثَلِّيْنِ؛ إِذَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لِكَانَ «افْعَلُ، وَافْعَلُ» لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ كَلَامِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ إِدْغَامَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ إِدْغَامِ الْمُثَلِّيْنِ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ «امْحَى»؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ «انْفَعَلُ»، فَأَمَّا «هَمْرِشٌ» فَيُنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَ عَلَى أَنَّ إِدْغَامَهُ مِنْ قَبْلِ إِدْغَامِ الْمُثَلِّيْنِ وَيَكُونَ وَزْنُ الْكَلْمَةِ «فَعَلَلًا»، فَتَكُونُ مُلْحَقَةً بـ«جَحْمَرِشٌ»؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ الْأَصْلِ فِي كُلِّ إِدْغَامٍ، يَكُونُ فِي الْكَلْمَةِ وَاحِدَةً، أَنْ يَحْمِلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَبْلِ إِدْغَامِ الْمُثَلِّيْنِ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ. فَإِذَا صَغَّرْتَ «هَمْرِشاً» عَلَى هَذَا القَوْلِ، أَوْ كَسَرْتَهُ، قَلَتْ: هُمَيْرِشٌ وَهُمَارِشُ، فَتَحْذِفُ إِحْدَى الْمَيْمَيْنِ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ.

وَأَمَّا أَبُو الْحَسْنِ فَرَعَمَ أَنَّ «هَمْرِشاً»^(٢) حِرْفَهُ كُلُّهُ أَصْوَلُ، وَأَنَّ الْأَصْلَ «هَنْمَرِشٌ»، بِمِتْرَلَةٍ «جَحْمَرِشٌ»، ثُمَّ أَدْغَمَتِ التَّوْنُ فِي الْمَيْمِ^(٣). وَجَازَ إِدْغَامُهُ عَنْهُ لِعدَمِ الْلَّبِسِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْبَنِيَّةَ^(٤) –أَعْنِي: فَعَلَلًا^(٥)– لَمْ تَوَجَّدْ فِي مَوْضِعٍ مِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ: اوْمَلَهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: هَمْرِشٌ.

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ لِلْرَّضِيِّ ١/٦١، ٢/٣٦٤، الْلُّسَانُ (هَمْرِشٌ).

(٤) فِي الْأَصْلِ: اهَا الْبَنِيَّةُ.

المواضع قد لحقتها زائدة للإلحاق. فيعلم بذلك أن «هَمْرِشاً» في الأصل «هَنْمَرِشُ»؛ إذ لو لم يحمل على ذلك وجعل من إدغام المثيلين لكان أحد المثيلين زائداً، فيكون ذلك كسرا^(٣) لما ثبت في هذه البنية واستقرار، من أنها لاتتحققها الزوائد للإلحاق، فتقول على هذا في تصغير «هَمْرِش»، وتكسيره: هُنْيِمِر وهُنَامِر، فترد النون إلى أصلها لما زال الإدغام، ويُحذف الآخر؛ لأن حروف الكلمة كلها أصول^(٤).

قلت: قد كفانا الأستاذ أبو علي الشّلّوبيـ رـحـمـهـ اللـهـ الـقـيـاسـ فـيـ التـحـقـيـرـ والـتـكـسـيرـ بـأـنـ حـكـيـ: هـنـيـمـرـ، مـسـمـوـعـاـ عـنـ الـعـرـبـ، وـهـ دـلـيـلـ عـلـىـ صـحـةـ تـأـوـيـلـ الأـسـتـاذـ، وـكـفـيـ بـعـطـابـقـةـ أـبـيـ الـحـسـنـ الـأـخـفـشـ عـلـىـ هـذـاـ القـوـلـ تـصـحـيـحاـ^(٤) لـقـيـاسـهـ.

قال ابن جنّي في أول الثاني من الخصائص^(٥): «فَأَمّا (هَمْرِشُ فـيـ حـمـاسـيـ)، وـمـيمـهـ الـأـوـلـيـ نـونـ، وـأـدـغـمـتـ فـيـ الـمـيـمـ لـمـ يـخـفـ لـبـسـ؛ أـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ لـيـسـ فـيـ بـنـاتـ الـأـرـبـعـةـ مـثـلـ (جـعـفـرـ)، فـيـلـبـسـ بـهـ (هـمـرـشـ)، وـلـوـ حـقـرـتـ (هـمـرـشاـ) لـقـلـتـ: هـنـيـمـرـ، فـأـظـهـرـتـ نـوـنـهـاـ لـحـرـكـتـهـاـ. وـكـذـلـكـ لـوـ اـسـتـكـرـهـتـ عـلـىـ تـكـسـيرـهـاـ لـقـلـتـ: هـنـاـمـرـ. وـنـظـيرـ إـدـغـامـ الـنـونـ إـذـاـ لـمـ يـخـافـوـ لـبـسـ قـوـلـهـمـ: اـمـحـىـ، وـاـمـازـ، وـاـمـاعـ، وـلـماـ^(٦) لـمـ يـكـنـ فـيـ الـكـلـامـ (أـفـعـلـ) عـلـمـ أـنـ هـذـاـ اـنـفـعـلـ».»

(١) في الأصل: فعللا.

(٢) في الأصل: كثيرا.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) في الأصل: صحيحا.

(٥) الخصائص ٦٠/٢.

(٦) في الأصل: لما بلا واو.

قول المفسّر^(١): « لأنّ العين / وحدها لا تتحقّق ». .

يريد: لأنّ العين لا تضاعف وحدها لإلحاق بناء، ولكنّها تضاعف وحدها لالإلحاق، [وأمّا للإلحاق]^(٢) فإنما تضاعف مع غيرها، وذلك في « صَمَحْمَحْ، وَدَمَكْمَكَ »^(٣).

(١) الجملة التالية لسيبويه، فعلّ في الكلام سقطًا، أو يكون الأمر مجرد سهو من الناشر، ويكون الصواب: قول سيبويه. انظر الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) تكمّلة يلتبّم مثلها الكلام.

(٣) انظر التعليقة ٩/٥.

هذا [باب نظائر]^(١) ماضى من المعتل
وما اختصّ به من البناء دون ماضى والهمزة
والتضعيف هذا باب ما كانت الواو فيه أوّلاً وكانت فاءً

هذه الترجمة لما بين من الحروف والكلم المعتلة على أبنية ماتقدم. قوله:
«هذا باب نظائر ماضى»، أتى به لأنّه مقدمة لا يُعرف إلاّ بها.
قوله: «واعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة»^(٢).

أطلق القول بأنّ الواو المضمومة تبدل همزة، ولم يقيّد ذلك بأوّل؛ لما كانت
تبدل أوّلاً ووسطاً.

قوله: «وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة»^(٣).
يعني: أنّ الواو لما ضمّتْ صارت بمنزلة الواوين؛ لأنّ الضمة واو صغيرة،
فتشبهوها بالواوين، فهمزوها كما يهمزون إحدى الواوين.
قوله: «نحو (قوول)»^(٤).

مثل بالواوين في وسط الكلمة، ولم يمثل بهما في أوّل؛ لما كانتا وسطاً فيهما
ووجهان: قلب إحداهما، وتركها على أصلها، كما هي الواو المضمومة كذلك. وأما
الواوان أوّلاً فإنّما ليس [فيهما]^(٥) إلاّ همز إحداهما.

(١) تكمة يلشّم بها الكلام من الكتاب ٣٥٥/٢ ومن كلامه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٥) تكمة يلشّم بها الكلام.

قوله: «ومَؤْونَة»^(١).

يدل على أنَّ الهمزة فيها بدل من واو قو لهم: مُنْتُ مَوْنَاً.

قوله: «ولكِنَّ ناساً كثيراً»^(٢).

أتى هنا بـ«لكن»- وإن كانت لاتقع إلا بين متضادين، لأنَّ عدم اطّراد الهمزة في المفتوحة ليس بضدّ الاطراد في المكسورة؛ لأنَّ هذه شيء وهذه شيء آخر- لما كان رحمه الله قد أعطى في كلامه أنَّ البدل إنما يكون مع الاستثناء، وتركه مع عدمه، فكان بهذا كأنه قال: الهمزة لاتكون إلا حيث يستثنون، فإذا لم يكن استثناء فلا يكون. ثمَّ أتى بـ«لكن» ليستدرك من كلامه المتأخر؛ لأنَّ الواو المكسورة بالأصلّة إلى المضمومة خفيفة، فهي بهذا داخلة فيما لا يستثنونه.

قوله: «إذا كانت أوّلاً»^(٣).

قَيْدُ بِالْأَوَّلِ لِمَا كَانَتْ لَا هَمْزَةَ وَسْطًا، لِأَنَّ هَمْزَتَهَا إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ، وَلِمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَهْمِزُوهَا إِلَّا حِيثُ يَكُونُ الْهَمْزَةُ فِي الْمَضْمُومَةِ فِي أَقْوَى أَحْوَالِهِ. وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ سَيِّدَهُ- رَحْمَهُ اللَّهُ - يَطْرُدُ الْهَمْزَةَ فِي الواوِ الْمَكْسُورَةِ؛ حِيثُ أَطْلَقَ كَلَامَهُ وَلَمْ يَقِيدْهُ كَمَا فَعَلَ فِي الْمَفْتُوحَةِ حِينَ قَالَ: «وَلَيْسَ ذَا مَطْرَداً فِي الْمَفْتُوحَةِ»^(٤)، وَكَمَا أَيْضًا قَيْدَ الْبَدْلَ فِي التَّاءِ حِيثُ قَالَ: «وَلَيْسَ إِبْدَلَ التَّاءِ فِي هَذَا بَمْطَرْدَ»^(٥):

(١) الكتاب .٣٥٥/٢

(٢) الكتاب .٣٥٥/٢

(٣) الكتاب .٣٥٥/٢

(٤) الكتاب .٣٥٥/٢

(٥) الكتاب .٣٥٦/٢

اطراد الإبدال في الهمزة. ولم يطرد في التاء لما كانت الهمزة أقرب إلى الواو؛ لأنها مثلها في اعتلال؛ ألا تراها تبدل كما تبدل^(١)، وتحذف كما تحذف، وتسهل.

قوله: «كما أنّ (أناة) من (ونيت) لأنّ المرأة تجعل كَسُولًا»^(٢).

يعني: أنّ قوله: أناة من ونيت، يعني فترت، بعترلة قوله لها: كسول^(٣)؛ لأنّ الفتور كسلٌ.

قوله: «وهو فَيَعُول»^(٤).

جعله «فَيَعُولًا»، ولم يجعله «تَفْعُولًا»، على أن تكون الياء^(٥) بدلاً من الواو، لما^(٦) كانت الياء لا تبدل من الواو وهي فاء [ساكنة مفتوحة ماقبلها]^(٧) إلاّ بعد الياء^(٨)، فأمّا إذا وقعت بعد التاء^(٩)، وبعد الألف، والنون / فإنها لا تبدل^(١٠)، وكانت التاء بدلاً من الواو أوّلاً وهي مفتوحة.

قوله: «ولا يكون فيها إلاّ ذاك»^(١١).

يعني: ولا يكون فيها أبداً إلاّ البدل. ولا يصح أن يريد: إلاّ الهمزة؛ لأنه قد

(١) في الأصل: تقول.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) في الأصل: كسولاً.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢. وهو يعني: تقروراً.

(٥) في الأصل: البناء.

(٦) في الأصل: ولما.

(٧) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٨) في الأصل: الياء. ويعني قوله: في يوجل: يَحْجَل. انظر المنصف ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٩) في الأصل: الياء.

(١٠) يعني: في بقية مضارع يوجل، وأمثاله.

(١١) الكتاب ٣٥٦/٢.

ذكر أنها تبدل تاءً بعدُ.

قوله: «لأنَّ الواو مفتوحة»^(١).

هذا يحسن لِمَا وُجِدَ^(٢)، وليس بتعليق قويّ.

قوله: «لأنَّك لا تكاد تجد (تفعلاً)»^(٣).

يعني: لاتقارب ولا تجده.

قوله: «وسألت الخليل رحمه الله - إلى قوله -: فقال: وُؤْيٌ كما ترى»^(٤).

يعني: بالواو؛ لأنَّه ليس من شأنهم أن تلتقي همزتان في الكلمة واحدة.

قوله: «فسألته عنها فيمن خفَّ، فقال: أُويٌ، كما ترى»^(٥).

قال أبو عثمان - رحمه الله -: قوله: أُويٌ بالهمز، لابد منه^(٦)، خطأ؛ لأنَّه يمكن أن يقول: وُويٌ، وذلك أن يراعي الأصل، وهو «وُويٌ»، بالهمز في العين، فإنَّك إذا فعلت هذا لاتهمز أصلاً، كما لاتهمز مع وجود الأصل؛ لأنَّه لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة^(٧). ويدلُّ على أنَّ مراعاة الأصل حائز أنَّك لا تقول: أُويٌ، بإبدال الواو - التي هي همزة - ياءً وإدغامها في الياء الآخرة؛ لأنَّه متى اجتمع همزة واو ويء وسبقت إحداهما بالسكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكنَّ لم يقلبوا هنا على أن

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) يعني: للسماع. انظر المتع ٣٣٥.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: «تجد في الكلام تفعلاً».

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: «خفف الهمز فقال».

(٦) لقول سيبويه بعد ذلك ٣٥٦/٢: «فقال: لابد من الهمزة لأنَّه لا يلتقي واوان في أول الحرف».

(٧) يعني: أنَّك تقول: وُويٌ، فلا همزة الفاء؛ مراعاة لأصل الكلمة فإنَّها مهموزة العين، فلو همرت الفاء لاجتمعت همزتان.

راعوا الأصل، كما لا يقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضاً قولهم: «وري»، ونقل هذا إلى مراعاة «واري». فكذلك أيضاً هذا إن أنت راعيت الأصل أصلاً، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في «أوري»، حين راعيت اللفظ. وإنما تكون المهمزة بدلاً منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبو عثمان المازني^(١)، وهو قولٌ ظاهرٌ جدّاً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إنْ مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء^(٢)، وتصححها أوّلاً ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجب ألا يكون إلاّ حيث وجدت، ولا يقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: أويُّ، بالهمز لاغير^(٣).

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبو بكر بن طاهر بقولٍ غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثيلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجہٌ من الاستئصال ما في اجتماع المثيلين، فالهمزة والواو

(١) انظر رأي المازني في الأصول ٣/٤٥، ٤٦، التعليقة ٥/١٠، المسائل البغداديات ٩١، الانتصار ٢٦٢، شرح الشافية للرضا ٣/٧٧، ارتشاف الضرب ٥٦ (رجب). وانظر قول الخليل وسيبوه ومناقشة ابن جنی في الخصائص ٣/١٠٠ فيما بعدها.

(٢) في الأصل: الواو.

(٣) قال ابن جنی معتلاً للخليل وسيبوه: «وأقرب ما يجب أن نصرفه إليه أن نقول: قد فعلت العرب مثله في قولهم: مرت بزيد ونحوه، ألا تراها تقدر الباء الحارة كالجزء من الفعل، وأخرى كالجزء من الاسم. وقد ذكرنا هذا فيما مضى. يقول: فكذلك يجوز لي أنا أيضاً أن أعتقد في العين من (ووي) من وجه أنها في تقدير المهمزة، وأصحّها ولا أعلها للياء بعدها، ومن وجه آخر أنها في حكم الواو؛ لأنها بلفظها، فأقلب لها الفاء همة». الخصائص ٣/١١.

قريستان^(١) من حكم المثلين، فلما زاد^(٢) ذلك نقلت الهمزة واوا، فشق^(٣) اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثلين، فقوى القلب. فاعتراضه -رحمه الله- بـ«ووري»^(٤). واعتذر عنه بأن قال: أنس له^(٥) بـ«ولى»^(٦).

وهذا الذي [اعتذر به]^(٧) ضعيف؛ فإنه كما أنس له بـ«ولى»، فـ«ووي»^(٨) أنس له بـ«وري». وإنما يجب أن يكون الرد بما قدّمناه. وقد ردّ بعض التحويين على سيبويه -رحمه الله- بأن قال: إن «أوي» خطأ في لغة من لغته^(٩) التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من^(١٠) الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة^(١١)، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه^(١٢) الهروب من خفيف إلى ثقيل، وهو نقض الغرض^(١٣).

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرار عن الهمزة الساكنة إلى

(١) في الأصل: قرية.

(٢) في الأصل: راد.

(٣) في الأصل: ثقل.

(٤) هذا اعتراض على ابن طاهر، ولم أقف عليه ولا على رد ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: به. والمثبت بالنظر لما يأتي.

(٦) في الأصل: بورو.

(٧) تكلمة يلائم عائلها الكلام.

(٨) في الأصل: فوري. ولعل الصواب مائتبة، إن شاء الله.

(٩) في الأصل: لغة.

(١٠) في الأصل: على.

(١١) يريد: فـ من ووي الخفيف إلى أوي الثقيل.

(١٢) في الأصل: فيكون فيه الهروب فيه.

(١٣) لم أقف على هذا الرد في غير هذا الكتاب.

واو ساكنة، والواو الساكنة أخفٌ من الهمزة الساكنة، ولما هربنا من الهمزة الساكنة
إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمزة / المضمومة، وإذا الهمزة
المضمومة أخفٌ من الواو المضمومة، فإذاً إنما هربت من ثقيل إلى خفيف. ورأيت
لأبي العباس بن ولاد فصلاً حسناً فانظره^(١).

[٧٦]

(١) انظر الانصار ٢٦٢، ٢٦٣.

هذا باب ما يلزم له بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء

قوله: «من قبل أنْ هذه الواو تَضُعُف»^(١).

يريد: أنَّ الواو أبدلت في هذا الباب تضييفاً حيث كانت تقلب فيه ألفاً إذا وقعت بعد فتحة في «يَاتَّعْد»^(٢)، وياءً إذا وقعت بعد كسرة نحو «إِيَّتَّعْد»، وواوا^(٣) إذا وقعت بعد ضمة نحو «مُؤَتَّعْد»، فأبدلت^(٤) منها بذلك [التاء؛ لأنها]^(٥) حرف^(٦) أقوى منها، لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثناء، والواو من الشفة.

قوله: «وقد أبدلت في (أَفْعَلْتُ)^(٧).

فالبدل هنا [قليل]^(٨)؛ لكون الواو لاتقع فيه بعد ياءً مفتوحة فتنقلب ألفاً، ولا بعد كسرة فتنقلب ياءً، فلما قلَّ التغيير فيها لم يهرب عنها إلى ما هو أجلد منها^(٩).

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: ما يَتَّعْد.

(٣) في الأصل: واواوا.

(٤) تقرأ في الأصل: فحرف. انظر المتمع ٣٨٧.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المتمع ٣٨٧.

(٦) في الأصل: لحرف.

(٧) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما بعده. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

(٩) من ذلك قوله: أتلجه، في أولجه. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

قوله: «وَأَتْهُمْ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّوْهِمِ»^(١).

المشهور في «أَتْهُمْ» أنه بمعنى صار تهامياً^(٢).

قوله: «فَإِمَّا (الْتَّقْيَةُ) فِيمَا تُرْتَلَةُ (الثِّقُورُ)

يعني: في الشذوذ والقلة.

(١) الكتاب / ٣٥٧

(٢) قال الفارسي في التعليقة ١٣/٥ في شرح قول سيبويه السابق: «أي: من الواو التي هي فاء في قولهك: الوهم، فأماماً الثناء من التوهم فهي تاء تفعّل، وليس التي في أئمّة».

(٣) الكتاب / ٣٥٧

هذا باب ماتقلب فيه الواو ياء

أبدلت الواو الساكنة في هذا الباب ياءً لضعفها^(١) بالسكون، وأنها تستثقل مع الكسرة، والكسرة من الياء^(٢)، فكأنه قد اجتمع لها الواو وياء لا حاجز بينهما، وأن الواو أيضاً من جنس الضمّة، فكأنّ معنا ضمّة بعد كسرة، وهو أيضاً مستثقل؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام « فعل ».

قوله: « إلا أن يدركه الإعراب »^(٣).

هذا استثناء منقطع؛ لأنّ الضمّة إذا كانت إعراباً لاتلزم.

قوله: « وترك الواو في (موزان) أتقل »^(٤).

يريد: من كسر أول حرف وضم الثاني في « فعل »؛ من قبل أن الواو حرف ساكن، فليس في الكلمة مايحيّرها عن الكسرة كما في « فعل » مايحيّر الكلمة عنها، وهو الحرف المتحرّك بها؛ لأنها مقدرة بعده.

قوله: « ويحذفان في مواضع وتثبت الألف »^(٥).

وذلك في مثل « قاضٍ ويعزو » في الوقف، ولا تُحذف الألف من « يخشى » في الوقف^(٦).

(١) في الأصل: لضمها.

(٢) في الأصل: مع الياء والكسرة من الياء والكسرة من الياء.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢. وسيبوه يتحدث عن أنه ليس في الكلام كسر الأول وضم الثاني، ولا يكون كسر بعده ضم إلا أن يكون الضم حرف إعراب، ومن ذلك: فخذ.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٦) انظر التعلقة ١٥/٥.

قوله: «لأنه ليس منها علاج»^(١).

يعني: لأنه لا اعتماد لها في مخرج.

قوله: «ومن ثم لم يُتَّصل»^(٢).

يعني: لكونهما^(٣) لهما اعتماد في المخرج.

قوله: «(مِوَدٌ) ثبت»^(٤).

السّيرافي: إن العلة في أن لم تُقلب الواو المتحركة ياءً لانكسار ماقبلها، وأن حركتها حاجزةٌ بينها وبين الكسرة^(٥).

وهو عكس ما يقولونه النّحويون^(٦)، فإنهم يقولون بتقدير الحركة بعد الحروف. وفي هذا القول: تقدير الحركة قبل^(٧) الحرف. وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص^(٨).

قوله: «وتقول في (فَوْعَلَن) من (وَعَدْت)»^(٩).

أدخل هذه المسألة في هذا الباب لما كان آخر الأبواب الواو التي هي فاء، ومن شأنه -رحمه الله- أن يذكر في آخر الأبواب مسائل لم يذكرها فيما

(١) الكتاب ٣٥٧/٢ والنص بتمامه: «وإنما خفت الألف هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولا تحرّك أبداً».

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢. وهو يعني الألف.

(٣) أي: الواو والياء.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢. وفي الأصل: مود رايت.

(٥) انظر شرح السيرافي ٦/١٠٨ (خ).

(٦) أسلوب المؤلف على لغة أكلون البراغيث كما لا يخفى. وسيأتي مثل هذا الأسلوب ٥٦٥.

(٧) في الأصل: بعد. والصواب مأثبه، إن شاء الله تعالى.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨-٣٣، الخصائص ٢/٣٢١-٣٢٧.

(٩) الكتاب ٣٥٧/٢.

تقدّم.

قوله: «لأنما متحرّكة»^(١).

فحركتها فاصلة بينها وبين الياء.

قوله: «إذا كانا اسمين، ولم يكونا»^(٢).

يعني: إذا كان «تفعلة ويفعل»^(٣). بناء كلامه على سقوط الهماء من «تفعلة»؛ لأنما ليست من الكلمة^(٤).

قوله: «(تُوعِدُهُ وَيُوعِدُ)، كما تقول في (الموضع)»^(٥).

احتُملت الواو هنا لما كانت / في اسم، والاسم لخفيته يُحتمل فيه من التقليل ما لا يُحتمل في الفعل؛ لشقله^(٦).

قوله: «إنما الياء والتاء بعترلة هذه الميم»^(٧).

يعني: في كونهما^(٨) في اسم، كما أنّ الميم^(٩) كذلك.

(١) نصه بتمامه في الكتاب ٣٥٧/٢، ٣٥٨: «وتقول: وَيَعُودُ؛ لأنه لم يلتقي واوان، ولم تُغيّرْها الياء؛ لأنما متحرّكة، وإنما هي بعترلة واو ويع وويل».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢، والنص بتمامه: «وتقول في تفعلة من وعدت ويفعل إذا كانا اسمين، ولم يكونا من فعلين: توعدة وتوعّد». ويُوَعَّد حرفت فيه إلى توعد، والتوصيب من طبعة هارون ٤/٣٣٦.

(٣) في الأصل: تفعل ويفعل.

(٤) يريد: أن تفعلة ليس من أوزان الأفعال، وسيبوه يتحدث عنه مفترضاً أنه اسم لافعل، وإنما افترض ذلك بناء على سقوط التاء الأخيرة، أو الهماء كما قال.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ١١١/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢. يعني: الياء في توعد، والتاء في تفعلة.

(٨) في الأصل: كونها.

(٩) يعني: في موضع.

قوله: «فَأَمّا (فِعْلَةُ) إِذَا كَانَتْ مَصْدِرًا»^(١).

يريد: أَنْهُمْ حَذَفُوا الْوَاءُ مِنْ «فِعْلَةً» إِذَا كَانَتْ مَصْدِرًا، لِكُونِهَا مَكْسُورَةً، فَهِيَ بِهَذَا مُسْتَقْلَةٌ؛ أَلَا تَرَاهُمْ يَسْتَقْلُونَهَا إِذَا كَانَتْ مُجَارَّةً لِلْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ، وَاسْتَقْلَالُهَا وَالْكَسْرَةُ فِيهَا أَشَدُّ، وَأَكْثَرُ. وَلَمَّا كَانَتْ هَكُذا شَبَّهَتْ بِالْفَعْلِ؛ إِذَا تُحَذَّفَ فِيهِ الْوَاءُ، وَالْمَصْدِرُ يُشَبِّهُ الْفَعْلَةَ كَثِيرًا.

قوله: «إِذَا لمْ تَكُنْ الْهَاءُ، فَلَا حَذْفٌ»^(٢).

يعني: بِالْحَمْلِ عَلَى الْفَعْلَةِ، كَمَا فَعَلَ فِي «قِيَامٍ»، وَإِنْ كَانَتْ وَاوَا غَيْرَ مَكْسُورَةٍ، وَلَا عَلَّةٌ فِي قَلْبِهَا إِلَّا الْحَمْلُ عَلَى الْفَعْلَةِ^(٣).

قوله: «وَقَدْ أَتَمُّوا»^(٤).

يعني: قَدْ أَتَمُّوا فِي الْمَصْدِرِ، فَقَالُوا: وِجْهَةٌ، فِيمَا كَانَ قِيَاسِهِ «جِهَةٌ»؛ لِأَنَّهَا مَصْدِرٌ، وَ«فِعْلَةً» فِي الْمَصْدِرِ لَا تَثْبِتُ وَاوَّهَا، وَبِهَذَا أَخْذَ أَبُو عُثْمَانَ فِي تَصْرِيفِهِ^(٥). وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبِيدُ: إِنَّهُ -أَعْنِي: وِجْهَةً- اسْمُ الْمَكَانِ التَّوَجَّهُ إِلَيْهِ، جَاءَ عَلَى مَا تَجَيَّءُ عَلَيْهِ «فِعْلَةً» اسْمًا غَيْرَ مَصْدِرٍ، فَإِنَّهَا لَا تُحَذَّفُ وَاوَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) قال الفارسي في التعليقة ١٦/٥: «كأنه يقول: إنَّ الْهَاءَ فِي عِدَّةٍ تَصْبِرُ عَوْضًا مِنَ الْفَاءِ الْمَحْذُوفَةِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ الْهَاءُ، لَمْ تُحَذَّفْ، وَأَتَمْ، فَقَيلَ: وَعَدْ؛ لِزِوَالِ الْكَسْرَةِ عَنِ الْفَاءِ، وَحَذْفُ مَالُو حَذَفَتِ الْفَاءَ مَكْسُورَةً صَارَتْ عَوْضًا مِنْهُ، وَهُوَ الْهَاءُ».

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) انظر المنصف ١/١، ارشاد الضرب ١١٧/١، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٤/٢٠١، ٢٠٠، ٢٠٠٠، ١٩٨، ارشاد الضرب ١١٧/١، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٤/٣٤٢.

مصدرا^(١). واستدلّ على ذلك، فقال: ألا ترى «خواناً»^(٢) [لما]^(٣) كان اسمًا غير مصدرٍ صَحٌّ، ولما كان القيام مصدرًا اعتُلَّ ولم يصحّ. وكذلك «وجهة»، لـما كان مصدرًا اعتُلَّ، ولما كان اسمًا للمكان المتوجّه إليه صَحٌّ، إذ لم ينضمّ إلى كونه على الوزن الذي جعل عليه كونه مصدرًا، كما لم ينضمّ جواز ذلك.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي في هذا أيضًا في التذكرة فصلاً، نصه^(٤): الدلالة على قول من قال في «وجهة»: إنّه اسم ليس مصدر جاء على أصله، أنه لو كان مصدرًا جاء صحيحًا للزم أن يحيي فعله أيضًا مصححًا؛ ألا ترى أنّ هذا المصدر إنما اعتُلَ بالحمل على الفعل حيث كان عاملاً عمله، وكان على حركاته وسكناته، فلو صحّ لصَحَّ الفعل؛ لأنّ بعض هذه المعتلات إنما صحّ من حيث كان اسمًا للمتوجّه^(٥) إليه، كما رأه أبو عثمان من كونه مصدرًا جاء على الأصل، وما شَبَّهَ به من باب «ضيّون، وحيوة»، و«بنات ألبية»^(٦)، لا يشبهه؛ وهذا لأنّ ذلك

(١) وهذا الرأي للفارسي، وسيأتي، وينسب للمازني أيضًا. انظر التكملة ٥٦٨، ارتشاف الضرب ١١٧/١، المساعد ١٨٧/٤، شرح الأشموني ٣٤٢/٤.

(٢) في الأصل: جواباً. والصواب ما أثبته إن شاء الله تعالى.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر بعضاً منه في التكملة ٥٦٨، المنصف ٢٠٠/١.

(٥) في الأصل: للتوجّه.

(٦) من رجز لم أقف على صاحبه، وهو:

قد علمت ذاك بنات ألبية

وهو في الكتاب ٦١/٢، ٦٣، ٤٠٣، المقتصب ١، الأصول ٩٩/٢، ٣٠٧/٣، ٣٤٧/٣، ٤٤٢، المنصف ٢٠٠/١، ٣٤/٣، التكملة ٨١٤، ١٢٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٣/٢، اللسان (ألبب). ورواه سيبويه ألبب، بدون هاء. ويروى ألبية، بفتح الباء الأولى، فيكون أفعى من اللّب، وألبية، بضمّ الباء الأولى، فقيل: أراد جماعة اللّب. والشاهد فك الإدغام.

ليس شيء منه جاريًّا على الفعل كالمصدر.

ثم قال بعد أن تكلم متصلًا بهذا الفصل في همز الواو المكسورة: فإن قيل فيما استدللنا به من أن الفعل إذ اعتلٌ وجب اعتلال المصدر: أليس قد جاء «البيع»، والقول «صحيحين»^(١)، وأفعالهما معتلة، فما ينكر أن يكون يصح «وجهة»، وإن كان^(٢) فعله معتلاً؟

قيل: إن «البيع والقول» ونحوهما لما أسكنتها بالإسكان المعتل؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون، يدل على ذلك أهم أعلاه «رياضا وحياضا»، وإن ثبت في الآحاد؛ حيث كان السكون بمثابة المعتلة، نحو «ديمة وديم»، فكما جرى هنا بجرى الفعل كذلك يجري بحرا في «قول وبيع»، واعتلال الفعل في «وجهة» بحذف الواو، وكذلك ينبغي أن يكون في مصدره. انتهى استدلال الفارسي -رحمه الله- على قول أبي العباس هذا، وهو قول ظاهر جدًا، واستدلال أبي علي استدلال بديع.

[٧٧] قال الأستاذ الكبير أبو علي الشّلوبين: قول أبي العباس هذا / وإن كان ظاهرا في القياس، فإن قول سبويه أولى منه، وإن كان فيه الشذوذ؛ لأن الاستعمال جرى على أن يكون «وجهة» بمعنى التوجّه، و«جهة» مكانا، فلذلك قال سبويه: «وقد أتّموا - وهو يعني: في المصدر - فقلوا: (وجهة) في (جهة)» أي: فيما كان قياسه «جهة»، فذلك على أنه يريد: وقد أتّموا في المصدر، [بدل][٣] قوله

(١) في الأصل: صحيحان.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

بعد: «فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَثَبَتَتْ»^(١) ولو كانت «وِجْهَةً» عنده اسمًا لأتى بها في هذا الفصل الثاني^(٢)، ولم يأت بها في الفصل الأول مع المصادر^(٣).

هذا قوله-رحمه الله- في هذه المسألة، وهو الذي قيدته عنه حين قراءتي عليه. وسمعته بعد ذلك يفسر هذا الموضع من الكتاب تفسيرًا آخر، قال: قوله: «وَقَدْ أَنْتُمْ قَالُوكُوا: (وِجْهَةً) فِي (جِهَةٍ)». يعني: وقد أنتوا في الاسم. قال: ألا تراه قال: [«فَقَالُوكُوا: (وِجْهَةً)» فِي (جِهَةٍ)]^(٤): و«جِهَةً» لا تعرف إلَّا اسمًا. قال: فَأَمَّا قوله بعد: «فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَثَبَتَتْ، قَالُوكُوا: وِلْدَةً»، فإنه تكريرٌ أتى به بعد تعليل سقوط الواو في المصدر^(٥).

«فَقَالُوكُوا: لِدَةً، كَمَا حُذِفُوكُوا (عِدَّةً)»^(٦).

يريد: وقالوا: لدة، بحذف الواو، على أن جعلوها مصدرًا مخبراً به عن الاسم؛ لأن المبالغة بمترلة «سَيِّر» في قوله: ما أنت إلَّا سَيِّر، وأصله: ذو زمان لدة، ثم حذفت «ذو» وأنيب «زمان» منها، ثم حذف «زمان» وأنيب «لدة» منها. ويقوّي هذا أنّ غرض المتكلّم به أن يقول: هذا ترب هذا لافرق^(٧) بينهما،

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «فَثَبَتَتْ».

(٢) يعني بالفصل الثاني الذي أشار إليه: قوله: «فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَثَبَتَتْ، قَالُوكُوا: وِلْدَةً». الذي ذكر أوله قبل.

(٣) يعني بهذا قول سيبويه: «فَأَمَّا فَعْلَةٌ إِذَا كَانَتْ مُصَدِّرًا». إلى آخره. وهو ما كان الحديث بصدده. وما نقله عن الشلوبيين لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) تكميلة من الكتاب ٣٥٨/٢ يلائم بمثلها الكلام.

(٥) لم أقف على هذا القول أيضًا في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: بره أو تره أو نره. فالكلمة غير منقوطة. وما نسبته الصواب إن شاء الله.

وأن يبالغ في هذا. والمصادر كثيرة ما يقع الإخبار [بها]^(١) عند إرادة المبالغة، وليس حذف الواو فيها على هذا القول شاذًا، وعلى أن يكون اسمًا غير مصدرٍ شاذًا.
قال المؤلف-رحمه الله-: قال أبو عثمان^(٢): فإن قيل: هم لدتي، فإنما هو مصدر وصف به، فترك على حذفه.

قال أبو الفتح: يقول: إنما وجب الحذف في قوله: هم لدتي [لأنه]^(٣) كان قبل الوصف به مصدرًا، ثم وصف به، فبقي على حاله؛ لأن الحذف وجب فيه من حيز المصدرية^(٤). ونظيره قوله:
فإنما هي إقبال وإدبار^(٥)

وقد قالوا في هذا المعنى: ولدة، وإلدة، فأبدلوا الهمزة من الواو، وهذا اسمان لمصادران. و«لدتي» مصدر في الأصل، قال الشنفرى:
فأيَّمتُ نسواناً وأيَّمتُ إلَّدة^(٦)

(١) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٢) انظر المنصف ١٩٧/١، ١٩٨.

(٣) تكملة من المنصف ١٩٧/١ يلتئم بها الكلام.

(٤) حيز، غير منقوطة. وفي المنصف ١٩٧/١: «لا أن الحذف فيه وجب من غير المصدرية». و«لا أن» من تغيير المحققين، والأصل: لأن، وفي نسخة إلا أن، فجاء نص المنصف قلقاً. وأرى أن حيز حرفت إلى غير، وصواب النص كما هو مثبت هنا إن شاء الله.

(٥) صدره:

ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت

والبيت للخمساء. انظر الديوان ٣٨٣، الكتاب ٣٣٧/١، المقتصب ٣٠٥/٤، ٢٣٠/٣، الكامل ٣٧٤، ١٣٥٦، ١٤١٢، ٣٤٠، مجالس العلماء ١٨٩/٣، ٢٠٣/٢، المنصف ١٩٧/١، أمالي المرتضى ٢٠١/١، ٤٦٥، أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، ٨٩/١٠.

(٦) في الأصل: ولدتي. وعجزه:

واللَّدَةُ، والوِلْدَةُ، والإِلْدَةُ جمِيعاً: الأَقْرَانُ وَالْأَتْرَابُ^(١).

قلت: إِنَّمَا قيل: تُرْبُّ، كأنه سقط معه [على]^(٢) التُّرْبَ^(٣) في زمان واحد.

قاله بعض النحويين^(٤).

قوله: « لأنَّه بعَدَ (تفعل) وزنه »^(٥).

يريد: وحرَّكاته وسُكُونه كحرَّكاته وسُكُونه. قوله هذا تقوية لحذف الواو
في المصدر.

قوله: « فَيَلْقَوْنَ حِرْكَةَ الْفَاءِ عَلَى الْعَيْنِ »^(٦)

هذا نصٌّ على نقل الحركة إلى ما بعد. والله الموفق للصواب.

وعدت كما أبدأتُ الليلُ أليلُ

انظر شرح لامية العرب للمبرّد والزمخري (ضمن المجموعة الكمالية ٦)، خزانة الأدب ٣٤/١٠.

(١) انتهى التقل من النصف.

(٢) تكميلة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله.

(٣) التُّرْبَ: التراب.

(٤) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: « يفعل ورمي ».

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

هذا باب ما كانت الياء فيه أولاً

قوله: «يَسَرَ يَسِيرٌ»^(١).

ثبتت الياء في هذا النوع، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنّ الياء أخفٌ من الواو؛ لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنّك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتك، والياء مخرجها من وسط الفم، والفم فيها أخفى.

قال / : «واعلم أنّ هذه الياء إذ ضمت»^(٢).

[ب ٧٧]

يريد: أنّ الياء^(٣) المضمومة لا تغيّر؛ لأنّها والضمة بمنزلة الياء والواو، كما أنّ الواو المضمومة بمنزلة واوين، فكما لا تغيّر الياء مع الواو، فكذلك لا تغيّر الياء المضمومة.

قوله: «ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها»^(٤).

يشهد^(٥) بصحة هذا قولهم في «سيود»: سيد، يقلب الواو للباء، ومن شأنهم في إدغام المتقاربين أن يقلب الأول للثاني، لا الثاني للأول، فلما قلبوا هنا الثاني للأول دل^(٦) على أنّ الياء أغلب.

قوله: «وهي بالألف أشبه»^(٧).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: الثناء.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) في الأصل: فيشهد.

(٦) في الأصل: فان قلبوا هنا الثاني للأول يدل.

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢.

يريد: لأنّ مخرجها من وسط اللسان، فهي أقرب إلى الألف من الواو؛ إذ الواو من حروف الشفتين.

قوله: «فَكَانَهَا»^(١).

فكأنّ الياء المضمومة واو بعد الألف، لاتغيّر الألف، فكذلك الضمة في الفاء لاتغيّر الياء.

قوله: «ويذلّك على [أنّ] الياء أخفّ عليهم أنهم يقولون: يئس، ويئسُ»^(٢). فلا يمحذفون الياء لوقعها بين ياء وكسرة، وكذلك «فَوَاعِل»، يقولون: يوابس، فلا يهمزون الياء ل الواقع^(٣) الواو بعدها، كما يهمزون الواو لواقع الواو بعدها في «أو اصل».

قال: «وقال بعضهم: يازيدُ يئسٌ»^(٤).

يعني: بإثبات الياء بعد الضمة الحالصة لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمة المشوبة بالكسرة. وتوجيهه هذا أنهم راعوا الابداء. وهذه علة تحسّن ما يوجد، ولا توجب أن يكون الأمر كذلك. وقد تقدم لنا أنّ العلل على ضربين: حكمية بضمّ الحاء، وحكمية بكسر الحاء، وأنّ التي بالضم هي التي يستفاد منها الحكم، والحكمية بالكسر هي التي تستفاد من الحكم، وأنّ التي بالضم يطلب فيها اطراد، ويقوى على غيرها بالعكس والتعدّي، ويبطل بالعكس والنقص. وهذا كله دخيل في صناعة النحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصناعتين.

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وبعد: «واو قبلها ألف نحو عاود، وذلك قوله: يئس، ويئس».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: لوقعها.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

قوله: «وزعموا أنَّ أبا عمرو قرأ: ﴿يَا صَالِحٌ يُنْتَنَا﴾»^(١).

يعني: يجعل الهمزة ياء وهي بعد ضمة، وكان حقّها أن تكون واوا، وبإثبات الياء بعد الضمة وكان حقّها أن تتغيّر لها، أي: بهذه^(٢) القراءة. ووجهه^(٣) أيضاً: مراعاة الابتداء. وهي بعد هذا شاذة.

قوله: «ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصل»^(٤).

يعني: أنه ليس ثمّ ابتداء فيُراعي.

قوله: «لأنّ قياس هذا أن يقال: ياغلام وْجَلٌ»^(٥).

يقول: كان قياس هذا أن يأتي بالواو بعد الكسرة؛ فإن جاءت الياء بعد الضمة^(٦)، قياسه أن يحييء الواوُ بعد الكسرة، لما قدمناه^(٧).

فأمّا قولنا في الياء: إنها روعي فيها الابتداء، وإنما تشبهت ياء «قيل»، المشوّبة كسرته بضمّة، فإنما هو توجيهٌ لما وجد خاصّة.

قوله: « لأنها قد تقلب تاء »^(٨).

(١) الأعراف: ٧٧. ونسبت للأعمش أيضاً. انظر الكتاب ٣٥٨/٢، التعليقة ١٩/٥، المسائل البغداديات ٧٧، الخصائص ٣٥١/٢، المحرر الوجيز ١٠٣/٧.

(٢) يعني: في هذه.

(٣) في الأصل: ووجه.

(٤) الكتاب / ٣٥٨

(٥) الكتاب / ٣٥٨ .

(٦) يعني في: ﴿يَا صَاحِلْ يُتَنَا﴾.

(٧) قال الفارسي في التعليقة ١٨/٥، ١٩: «قال أبو عثمان: لا يلزم أباعمرٌ هذا؛ لأنَّه ليس في كلامهم واؤ ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة، مثل: قُيْل، فقوله: ﴿يَا صاحِبُ يَنْتَ﴾، مردود إلى قُيْل، وغلام وْجَل، ليس له مثل فيرد عليه». وانظر المسائل البغداديات ٧٧-٨٠.

(٨) . ٣٥٨ / ٢ الكتاب

يعني: في «أَسْنَتُوا»، وذلك أنه كان أصله «أَسْنِيَا»؛ لأنَّ الواو مني وقعت رابعة أبدلت ياءً، لكن أبدلوا الياءً هنا تاءً.

قوله: «وَقَدْ قَالُوا: يَا تَشْسُ، وَيَا تَبِسُ، فَجَعَلُوهَا بِمَرْلَتَهَا»^(١).

يعني: فأبدلوا الياءً وهي فاءًً ألفاًً؛ لوقوعها بعد ياءً مفتوحة، كما فعلوا ذلك في الواو.

وقوله: «فَلَيْسَ تَطَرَّدُ الْعَلَةُ إِلَّا فِيمَا ذَكَرْتُ لَكَ»^(٢).

يعني: في الواو بعد الكسرة، والتاء في «افتُعل»^(٣).

واعلم أنَّ الحاصل في هذا الباب، والذي قبله، أنَّ الواو والياء يبدلان تاءً في «افتُعل» إذا كانا فاءين، ولم يذكر / سيبويه-رحمه الله- غيرهما^(٤) يبدل تاءً هنا، ولا فيما تقدم، ولا فيما تأخر، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب بن السكري في إصلاح المنطق [في]^(٥) نَقْدُ الضَّرَسِ: هذا إذا اتَّكل^(٦)، بإبدال الهمزة تاءً، خطأ.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) في الأصل: غيرها.

(٥) تكملة يلتمم بمثلها الكلام.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في إصلاح المنطق، وإنما جاء فيه ص ٤٩ هذا التص: «والنَّقْدُ: أَكْلُ في الضَّرَسِ، وَيَكُونُ فِي الْقَرْنِ أَيْضًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

شابت الأصداغ والضرس نَقْدٌ

عاذها اللَّهُ غلاماً بعدهما

أي: أصله مؤتكل. قال المذلي:

يَأْمَنْ قَرْنَا أَرْوَمَهُ نَقِدُ

تَيسْ تَيْوَسْ إِذَا يَنْاطِحُهَا

أي: أصله مؤتكل». فلعلَّ العبارة المذكورة من فوائد بعض النسخ. يؤيد هذا قول ابن السكري

في كتاب الألفاظ ١١٣: «والأرومة: الأصل، يقال: إنه لفي أرومتهم. وأنشد:

وكذلك قول من احتاج له، وذلك أنه يقول: اتكل، بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لا يلتقي همزتان في الكلمة، ثم أبدلت الياء تاء^(١) في افعل، فتقول: اتكل^(٢)، وكما تقول: اتكل^(٣) كذلك تقول: إذا اتكل.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأن قوله: اتكل، فيه الخطأ موجّب [من]^(٤) إبدال الياء فيه تاء، وهي لاتبدل تاء إلا إذا كانت فاء، وهي في «اتكل» ليست فاء، وإنما هي بدلٌ من الفاء؛ وذلك أن إبدال الياء تاء وهي بدل من الفاء يؤدّي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروه^(٥) جدًا.

وقوله: إذا اتكل، فيه الخطأ من حيث إبدال الهمزة ياء وليس قبلها همزة مكسورة، ومن حيث إنه إبدال الياء تاء ليست فاء.
وإنما القول الصحيح: إذا اتكل، واتكل.

تيوس تيوس إذا يناظرها
يأْلَمْ قرناً أَرْوَمَهْ نَقْد

نقـد: متـكل، أي: اتكلـلتـ أـسـنـانـهـ ». فـهـذـاـ النـصـ يـؤـيدـ مـاـ نـقـلـهـ المؤـلـفـ. وـقـدـ جـاءـ فـيـ إـحـدـىـ نـسـخـ كـتـابـ الـأـلـفـاظـ كـمـاـ أـثـبـتـهـ الـحـقـقـ: «ـمـؤـتـكـلـ،ـأـيـ:ـإـتـكـلــ».ـهـذـاـ وـقـدـ وـنـقـلـ اـبـنـ مـالـكـ سـمـاعـ اـتـكـلـ شـذـوـذـاـ وـنـقـلـ الـفـارـسيـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ وـاـبـنـ يـعـيـشـ الـجـواـزـ عـنـ بـعـضـ الـبـغـادـيـنـ،ـوـنـقـلـ أـبـوـ حـيـانـ عـنـ الـبـغـادـيـنـ لـاـ عـنـ بـعـضـهـمـ. اـنـظـرـ التـكـمـلـةـ ٥٧٣ـ،ـشـرـحـ الـمـفـصـلـ ٦٤ـ/ـ١٠ـ،ـاـرـتـشـافـ الـضـرـبـ ٣١٠ـ(ـرـجـبـ)،ـشـرـحـ التـصـرـيـحـ عـلـىـ التـوـضـيـعـ ٣٧٣ـ/ـ٢ـ،ـشـرـحـ الـأـشـمـوـنيـ ٤ـ/ـ٣٣٠ـ.

(١) في الأصل: يا.

(٢) قال ابن يعيش: « وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، قالوا: لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين ». شرح المفصل . ٦٤/١٠

(٣) في الأصل: اتكل.

(٤) تكمـلةـ يـلـتـئـمـ بـهـ الـكـلامـ.

(٥) في الأصل: مكررا.

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد ذكر^(١) الفارسي -رحمه الله- في الإيضاح هذه المسألة في آخر الجزء الثاني في باب ما كانت فاؤه همزة، قال^(٢): «إذا بني منه افتعل قلت: ايتكل، ولا تدغم الياء في التاء كما أدمجت «اعتد واتسر»؛ لأنّ الياء ليست بلازمة. وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام^(٣)، وهو عندي - على قياس قول أصحابنا - خطأ».

إذا^(٤) كلام الفارسي -رحمه الله- هو رأي البصريين.
قلت: وجدت للفارسي في الحجّة^(٥): حدثنا علي بن سليمان^(٦) أنّ أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال^(٧): قد اتمنَ فلاناً، وقد اتمنته^(٨)، والأصل «ایتمن^(٩) وايتمنته»، ثمّ أدمجت الياء في التاء، فشددت التاء^(١٠).
ثمّ قال: ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصاً. وقياس قولهم عندي أنّ

(١) في الأصل: ذكره.

(٢) انظر التكملة ٥٧٣.

(٣) وانظر ارشاد الضرب ٣١٠ (رجب)،

(٤) في الأصل: فادنا.

(٥) انظر الحجّة ١٨١/١، ١٨٢.

(٦) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف الأخفش الصغير [٢٣٥ تقريراً، ٣١٥ هـ] كان حافظاً للأخبار، يتضجر إذا سُئل في النحو. أخذ عن ثعلب والمبرد واليزيد وغيرهم. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، التشية والجمع، المهدب، تفسير رسالة كتاب سيبويه. انظر طبقات النحوين واللغويين ١١٥، الفهرست ٩١، إشارة التعين ٢١٩، بغية الوعاة ١٦٧/٢، ١٦٨.

(٧) في الأصل: فقال. ولا يتناسب مع ماقبله.

(٨) أقرب قراءة لها في الأصل: قد اقروا وقد اتمنته.

(٩) في الأصل: انتمر.

(١٠) في ارشاد الضرب ٣١٠ (رجب): «وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكيه سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة».

الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنَّ الياء غير لازمة، فلا يكون مثل «اتسر واتعد»؛ ألا ترى أنهم قالوا: لوبنيت مثل «إفعل» من «أويت» لقلت: إِيٌّ^(١)، فقلبت الفاء ياء، وأدغمتها في الياء^(٢) كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة^(٣). وقالوا: لوبنيت مثل «افعوعل» من «أويت» لقلت: اِيُّوَوِيٌّ، وَاِيُّوَيَا على قول أبي الحسن^(٤)، ولم تدغم الياء المنقلبة من الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنها غير لازمة. وكذلك الياء في «ايتمنته»^(٥) غير لازمة؛ لأنك إذا أسقطت همزة الوصل في الدرج نحو «قد اِثْمَن»^(٦)، رجعت الهمزة. وإذا لم يدمغو نحو «ُنُوِيٌّ، ورُوِيَا»، إذا حفقو الهمزة^(٧)، مع لزوم الواو في قول أهل التحقيق، فإن لاتدغم «ايتمن»،

(١) في الحجة ١٨١/١: «لوبنيت مثل افعل أو افعل من أويت لقلت إِيٌّ وإِيٌّ».

(٢) أي: المنقلبة عن الواو. وفي الحجة ١٨١/١: وأدغمتها في الواو.

(٣) في المصنف ٢٩٧/٢، ٢٩٨: «وأصلها من أويت: إِنُوٍ، ثم صارت: إِيٌّ، ثم صارت: إِيٌّ، كما ذكر. وإن شئت قلت: أصلها: إِنُوِيٌّ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً لانكسار ماقبلها، فصارت: إِبُويٌّ، ثم قلبت الواو ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت الساكنة فيها، فصارت: إِيُّيٌّ، فحذفت منها الياء التي هي طرفٌ كما ذكر، فبقي: إِيُّ، كما ترى. وأدغمت الياء المنقلبة عن الهمزة في الياء التي أبدلتها من الواو، من قبل أنَّ الكلمة اسم».

(٤) قياس قول أبي الحسن الأخفش إذا اجتمعت ثلاثة واوات في الوسط ولم تكن الثانية مدة أن يقلب الثالثة ياءً، فتتقلب الثانية ياءً وتدمغ، وسيبوه يقيها على حالمها فلا يقلب شيئاً منها. انظر المقتضب ١، ٣٢٣، الأصول ٣٢٤/٣، ٢٩٤، ٣١٤، ٣١٣، المتمع ٧٤٧، ٧٥٠، شرح الشافية للرضي ١٩٦/٣، ارشاد الضرب ٢٨٧، ٢٨٨ (رجب).

(٥) في الحجة ١٨١/١: «ايتمنته».

(٦) في الأصل: ائتمر.

(٧) في المصنف ٢٦/٢: «لأنَّ أصل هذه الواو همزة، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لا يدمغ في الياء ما هو جاري مجرى الهمزة؛ لأنَّ نية الهمزة تقديرها يمنع من الإدغام، كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة».

ونحوه أجدر^(١).

فإن قلت: فقد أدغم قوم «رُويا»، فقالوا: رُّويَا^(٢)! فالقول: إن الإدغام في هذا أشبه، لما ذكرنا، من لزومها^(٣)، وتلك لما لم تلزم كانت بمثابة المنفصل؛ على أن أبا الحسن يحمل «رُّويَا» -فيمن أدغم- على القلب، نحو «أخطيت»، في اللام. ويقوّي ذلك: أن بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِّيَا، كما قالوا في «لُّي»: لِّي^(٤).

(١) في الأصل: وهو أجدر.

(٢) انظر الكتاب، ٣٧٣/٢، المقتصب ٣١٢/١، الأصول ٣٠٦/٣، المنصف ١٤٦/٣، شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٣.

(٣) أي: لزوم الواو في قول أهل التحقيق.

(٤) انتهى التقل من الحجّة. وانظر المقتصب ٣١٨، المنصف ١٤٦/٣ فما بعدها.

هذا باب ماليء والواو فيه ثانية وهو في موضع العين فيه

قوله: «منهما»^(١).

يعني: من الياء والواو.

وقوله: «معتلة»^(٢).

يعني: في العين بالإسكان، كما تعلّم في اللام بالإسكان.

قوله: «ليس يُعرّى»^(٣).

يعني: الكلام.

قوله: «فلما اعتلت هذه الأحرف»^(٤).

[٧٨ ب] يعني: أفهم لـما / أعلوا العين، أعلوا لإعلالها الفاء، بأن جعلوا حركة الفاء من حركة العين، كما أفهم لـما أعلوا اللام، أعلوا لإعلالها العين، بأن جعلوا حركتها أبداً من جنس اللام.

قوله: «كما جعلت من الياء والواو حركة»^(٥).

ما بين حال الإعلال وبين^(٦) حال التصحيح.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢ ونصه: «اعلم فَعَلْتَ وَفَعَلْتَ مِنْهُمَا مَعْتَلَةً كَمَا تَعْلَمْتَ يَاءً يَرْمَى وَوَأْوَ يَغْرُو».

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢ والتّصّ فيه: «وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يُعرّى منها».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: من.

قوله: «خِفْتَ، [وَهَبْتَ]»^(١).

يعني: خِفْتَ^(٢)، وَبَعْتَ، وَطُلْتَ^(٣) فَغْلَبَ.

قوله: «فَجَعَلُوا حَرْكَتَهَا الْحَرْكَةَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَعْتَلِ»^(٤).

يعني: فَجَعَلُوا حَرْكَةَ الْفَاءِ الْحَرْكَةَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْعَيْنِ.

قوله: «كَمَا لَزَمَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ الْحَرْكَةَ مِمَّا بَعْدَهُ»^(٥).

يعني: كَمَا لَزَمَ الْعَيْنَ فِي الْمَعْتَلِ الْحَرْكَةَ مِنَ الْلَامِ.

قوله: «لَثَلَّا يَجْرِي الْمَعْتَلُ عَلَى^(٦) حَالِ الصَّحِيحِ»^(٧).

يعني: حَرْكَةَ الْفَاءِ فِي «قُلْتَ، وَبَعْتَ، وَهَبْتَ» وَأَمْثَالِهَا، إِنَّمَا كَانَتْ مِنَ الْعَيْنِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنِ حَالِ الْاعْتَلَالِ وَالصَّحِيحِ.

ورأيت لأبي علي الفارسي في كتاب التذكرة فصلاً في هذه المسألة هو: إنما نقلت الحركة من العين إلى الفاء في «قُلت وَبَعْت»، لتدل على ما حذف من العين، يدل على ذلك أن هذا النقل لا يخلو من أن يكون إنما وقع لهذا المعنى الذي ذكرناه من الدلالة على المذوف، أو ليدل على أن المذوف من جنس الحركة التي نقلت إلى الفاء، فالذي يدل على أنه ليس لهذا المعنى أن الحركة قد نقلت في «ظُلْت»

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) تكميلة يلائم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: وهبت. قال سيبويه ٣٥٩/٢: «فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْمُحْرُوفُ حِيثُ اعْتَلَتْ جَعْلَتْ حَرْكَتَهُنَّ عَلَى مَاقِبْلَهُنَّ كَمَا جَعْلَتْ مِنَ الْوَاءِ وَالْيَاءِ حَرْكَةَ مَاقِبْلَهُنَّ لَثَلَّا تَكُونُ فِي الْاعْتَلَالِ عَلَى حَالِهَا إِذَا لَمْ تَعْتَلْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: خِفْتَ وَهَبْتَ فَعْلَتَ، فَأَلْقَوْا حَرْكَتَهَا عَلَى مَاقِبْلَهَا».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: عن.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

ومِسْتٌ»، وليس المُحذوف فيهما ممّا يجنس الحركات، كذلك نقلت فيما كان المُحذوف فيه بجنساً للحركات على هذا الحدّ، وكذلك الحركة في «رَدّ» ونحوه ليدلّ على الحركة المُحذوفة أيضاً، فلو كانت الحركة إنما نقلت في «قُلت وَبَعْت» لِيُعلم أنَّ الحرف المُحذوف من جنس الحركة المُحذوفة، لوجب أن يحرّك «خَفَت» وبابه بالضمّ؛ لأنَّ المُحذوف في الأصل واوٌ، فإنْ لم يضمو خاء «خَفَت» ونحوه دلالةً على أَنَّه ليس التَّقْلِيل لهذا^(١)، لكن لما ذكرناه، من إرادة الدلالة على المُحذوف دون تخصيص الحرف بأنه ياء أو واو^(٢). انتهى كلامه.

قوله: «وَأَمَّا قُلت».

لما كان قد ذكر فيما تقدّم أنَّ حركة الفاء فيها ليست [إلا]^(٣) حركة العين، [كأنَّ أحدهم استدرك عليه «قُلت»]^(٤)؛ لأنَّ «قُلت» «فَعَلْت» بدليل «قائل»، وأقال^(٥)، واستشكل^(٦) كيف هي من العين؟ قال: «وَأَمَّا (قُلت) فأصلها (فَعَلْت) بضم العين، نقلت إليها من (فَعَلْت) بالفتح، وإِنَّما حَوَّلَت^(٧) إلى (فَعَلْت)». وجعل تغييرها منها ليفرّقوا بين حال الفاء بالإعلال، وبين حالها في الصحيح؛ إذ [لَو]^(٨) لم

(١) في الأصل: لهذان.

(٢) في الأصل: واوا. وقد تكلم أبو علي الفارسي على نقل حركة العين إلى الفاء فيما سبق في عدة مواضع من كتبه، لكن لم أقف على ما ذكره من دلالة النقل. انظر مثلا التكميلة ٥٧٤ فما بعده، المسائل الخلييات ١٣٩، ١٤٠، ٢٢٦. وانظر شرح الشافية للرضي ١/٧٨ فما بعدها.

(٣) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٤) تكميلة يلائم بمثلها الكلام.

(٥) سيأتي بيان هذا بعد قليل.

(٦) في الأصل: حدس، وقبل الكلمة رمز عبارة عن دائرة صغيرة كالسكون متصل بها خطّ إلى أعلى، فهي تشبه الضمة إذا أطلتها وجعلتها من أسفل إلى أعلى. وبما أثبته يستقيم الكلام.

(٧) في الأصل: وإنما جواب.

(٨) تكميلة يلائم بها الكلام.

يحوّلها إلى « فعلت » لكان حركة الفاء في الإعلال كحركتها في [غير]^(١) الإعلال، فتحة؛ فلو لم يقع التحول لكان الحركة المنشورة إليها فتحة، وكانت في الحالين على صفة واحدة. وإنهم إنما نقلوا « قولت » إلى « فعلت »، ولم ينقلوها إلى « فعلت »؛ لأنهم لما لزمهم التحول رأوا أن يحوّلوا الواو إلى حركة من جنسها، أولى من^(٢) أن يحوّلها إلى حركة ليست من جنسها، كما أنهم لما أعلوا العين في « نرمي ونعرو »، كان عندهم أن يكون حركتها من جنس ما بعدها أولى من أن يكون من غير جنس ما بعدها؛ وهذا الذي فعلوا هنا أخرى وأولى، أعني: أن جعلهم حركتها من جنسها أولى، وألزم من جعلها من جنس ما بعدها.

قوله: « ويدلّك على أنّ أصله (فعلت) آنّه ليس في الكلام (فعلته) ». ^(٣)

يعني: ويدلّك على أنّ « قلت » ليس أصله « فعلت » بالضمّ، وإنما أصله « فعلت » بفتح العين / وأنّ الضمّ طارئةٌ عليها، آنّه ليس في الكلام ما وزنه من الأفعال « فعل » بضمّ العين، والضمة فيه أصلٌ، وهو متعدّ، وأنّ تجدر « فعلت » هنا بضمّ العين متعدّية، فلو لا أنّ الضمة طارئةٌ على العين، وأنّ الأصل الفتح، لما جاء ذلك فيها، أعني: التعدي.

وما يدلّ أيضاً على أنّ الضمّ طارئ على العين وليس بأصل، وإنما الأصل فيه [الفتح، بحيء الاسم منه على « فاعل »، ولو كان الأصل الضمّ لجاء على]^(٤) « فعل »، نحو « كريم » في « كرم »، و« شريف » في « شرف »، وإنما أن يقول أحدهُ: شارف أو كارم، فهذا شيء لم يسمع أصلاً. فلو لا أنّ « قلت » مفتوحة

(١) تكميلة يلائمها الكلام.

(٢) في الأصل: او. فقط.

(٣) الكتاب ٢/٥٩.

(٤) تكميلة يلائمها الكلام. انظر شرح الملوكي، ٥٣، ٥٤.

العين في الأصل لما جاز فيها « قائل ».

وما يدل كذلك على ما قبلناه قوله: أقال وأباع، فلولا أن « قلت » مفتوح العين في الأصل^(١)، والفتح مراد فيها معنده به^(٢) لما جعلوا النقل منه^(٣). قوله: « ونظيره في الاعتلال »^(٤).

جعل « يعِدُ ويَزِّنُ » مما وقع فيه الاعتلال بعد التحويل، لما كان قياسهما ألا يلزم « يفعل » بكسر العين، وأن يكونا مرّة عليه، ومرة على « يفعل »، و« يفعل » غير لازم لأحدهما، هذا قياسه^(٥)، ولما كان هكذا كان لزوم « يعِدُ ويَزِّنُ » « يفعل » تحولا لهما عن أصليهما، فكان كل واحد منهما بهذا معتلاً بعد التحويل عن أصله كـ « قلت »^(٦). « وأما طلت »^(٧).

يعني: أن « طلت » « فعلت » بضم العين في أصل وضعها، غير مغيرة من بناء إلى بناء، بدليل اسم الفاعل منها^(٨)، وأنها لا تتعدي أصلاً كما لا تعدي « فعلت ».

(١) في الأصل: في العين.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) يعني: أن قال لو لم يكن مفتوح العين، وكان مضبوthem، لما جاء منه أفعى، لأن أفعى لا يأتي من المضبوthem.

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢ وبعده: « من محول إليه يعِدُ ويَزِّن ».

(٥) يعني: قياس فعل بفتح العين أن يكون على يفعل ويفعل بضم العين وكسرها. وانظر المتمعن - ٤٢٦ - ٤٢٩.

(٦) في الأصل: لقلت.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٨) يعني: طويل.

قوله: « واعتلت كما اعتلت (حفت وهبت) ^(١) .

يعني: بالإسكان والتقل خاصّة.

قوله: « وأما بعث ^(٢) .

يريد: أن « بعث » الاعتلال وقع فيها بعد أن نقلت عن بنائها إلى كسر العين. وإنما غيرت عن بنائها لئلا تكون فاؤها حالمها في الاعتلال كحالها في الصحة، وأنهم لما لزّمهم أن يحوّلوا رأوا [أن يحوّلوها] ^(٣) لـ « فعلت » بالكسر أولى من تحويلها إلى « فعلت » بالضمّ.

قوله: « وليس في بنات الياء (فعلت) » - يعني: بضمّ العين - إلى « تحويلاً ^(٤) » .

يعني: أن الضمة والواو أثقل من الكسرة والياء، ولما كان الأمر على هذا كان دخول الضمة في العين في بنات الياء يؤدي إلى نقل الأخف إلى الأثقل.

قال المؤلف - رحمه الله -: هذه مسألة وضعها بعض الطلبة في تحويل « فعلت » من ذوات الواو إلى « فعلت »، [وفعلت] ^(٥) من ذوات الياء إلى « فعلت »، ذكرتها هنا ^(٦) لتكمّل الفائدة. قال هذا الطالب: اعلم أن هذا التحويل قد [رأى] ^(٧) بعضهم أن الغرض منه الاستدلال على ذوات الواو، وعلى ذوات الياء، فنقلوا « فعلت » من ذوات الواو إلى « فعلت »؛ ليبقوا على كونها من ذوات الواو دليلاً، بأن ينقلوا الضمة إلى ما قبل فتكون الضمة دليلاً الواو، ونقلوا

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: تحويله.

(٥) تكمّلة يلائم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرهما هما.

(٧) تكمّلة يلائم بمثلها الكلام.

«فَعَلْتُ» من ذوات الياء إلى «فَعِلتُ»؛ ليبقوا على كونها من ذوات الياء دليلاً،
بأن ينقلوا الكسرة إلى ما قبل فتكون البكسترة دليلاً الياء.

وهذا التّعليل معترضٌ بأن الاستدلال على ذوات الياء والواو لم يجده^(١) في الفعل الماضي، نحو «قال، وباع»، وإنما وجدها في المستقبل في نحو «يقول،
ويبيع» فإذا كان الأمر كذلك لم يكن وضع الدليل في «قلت وبعث» على ذوات الياء والواو دون «قال وباع» بالمستقيم.

[٧٩ ب] فإن قلت: فإنّ الاعتراض بمثيل «قال وباع» لا يلزم؛ لأنّا لو نقلناه إلى / «فَعُلْ وفَعِلْ»، ثم نقلنا الضمة في ذوات الواو إلى ما قبل لصار «قال» «قُول»^(٢)، وكذلك لو نقلنا الكسرة في ذوات الياء إلى ما قبل لصار «باع» «بِيع»^(٣)، فكان يتبع ذلك^(٤) بما لم يسمّ فاعله.

فالجواب: أنّ هذا لا يلزم؛ لأنّ هذا الإلباس موجودٌ في باب « فعلت»؛ ألا ترى أنه يقال: بعث، للبائع^(٥) والمبيع^(٦)، إذا أخبرا عن أنفسهما، وكذلك تقول: طلت، للطائل^(٧) والطويل^(٨)، فالالتباس موجودٌ في هذا التّحو. فإذا كان الالتباس

(١) في الأصل: لم يجده.

(٢) في الأصل: قوله.

(٣) في الأصل: بيع.

(٤) في الأصل: لك.

(٥) في الأصل: البائع.

(٦) يعني: للبائع والمشتري. وبعث من الأضداد، فيستعمل للشراء وضدّه. انظر اللسان (بيع).

(٧) في الأصل: الطائل.

(٨) تقرأ والتطويل. طلت التي اسم الفاعل منها طائل، أصلها: طول، بفتح العين، وهي متعددة، يقال: طولي فطلته، والتي اسم الفاعل منها طويل، أصلها: طول، بضم العين، وهي التي ضدّ قصر. انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٠٢، اللسان (طول).

لابن النّقل في هذا النّحو، فوجب ألا يمنعه في « قال وباع ». وهذا يُبطل لك ما^(١) زعمه أبو عثمان المازني وأبوعليّ من أنّ « قال وباع » محمولان ومحولان إلى « فعل وفعل »، غير أنهما لم تنقل حركة العين فيهما إلى ماقبل، لئلا يتبسّم ما لم يسمّ فاعله^(٢). فالذى يبطله أنا وجدنا ماحوّل، وفيه الالتباس، وهو « بعت وطلت »، وقد بينا ذلك آنفاً، فدلّ على بطلان تعليهما.

إذا تقرر أنّ التّحويل ليس للاستدلال على ذوات الواو، ولا ذوات الياء، نظرنا في علة أخرى غير هذه العلة، فنقول في ذلك: إنّ العلة أنّه لما كان الأمر يؤدّي^(٣) بهم في « قولت وبيعت » إلى حذف عين الكلمة وهي محولة في أصل وضعها، محميّة^(٤) من الحذف فيه بتوسطها، وكون الفاء قبلها واللام [بعدها]^(٥)، معترضين للحوادث والطوارئ دونها، حافظتين^(٦) لها منها، كان الحذف منها أبعد وفيها أقلّ؛ ولذلك كثر وجود حذف اللام نحو « اليد والهن والدم^(٧) والأخ والأب والقُمّ »، وأشباه هذا كثيرة، وقل^(٨) حذف العين فيها حتى كأنك لا تجد منها إلا « السَّه وَمُدّ»^(٩)، فلما كان الحذف من العين أبعد لم ينبغ أن يكون حذفها كحذف اللام للساكنين، نحو « رَمَتْ وَقَضَتْ^(١٠) وسَعَتْ وَمَشَتْ »؛ فلذلك لم يكتف

(١) في الأصل: بما.

(٢) انظر المنصف ١/٢٥٢، ٢٥١.

(٣) في الأصل: يؤدّ.

(٤) في الأصل: مختصة.

(٥) تكملة يلائم بها الكلام.

(٦) في الأصل: خامس.

(٧) حرّفت مع ماقبلها.

(٨) في الأصل: وقد.

(٩) في الأصل: السته ومد. انظر شرح الملوكي ٤٢٣، ٤٢٤.

(١٠) في الأصل: وفضت.

بالفتحة عن الألف في «**قُلْتُ وَبِعْتُ**»، كما اكتُفيَ في حذف اللام؛ لكن^(١) في ذلك تسويةٌ بين حذف اللام وحذف العين، فأرادوا فرقَ ما بينهما، فلم يحذفوا العين والكلمة مبقاءً على بنيتها؛ لأنَّ ذلك يؤدّي إلى التسوية بينهما، وكأنَّهم استنكفوا^(٢) التسوية بينهما إذ لم يكن في الفتحة من قوَّة الدلالة على المذوف مافي غيرها؛ إذ الفتحة واحدة لما قبل المذوف في حال إثباته وحذفه، ولم يكن فيها دلالة على حذفه؛ فلما استنكفوا الاستدلال على العين بالفتحة لضعف دلالتها على المذوف، ثقلت بنية الكلمة، فغيّرت حركة العين إلى غير الفتحة، من الضمّة والكسرة؛ لأنَّك تعلَّ ذلك بأن^(٣) تنقل الضمّة والكسرة إلى ما قبل العين، ثم تُحذف العين لالتقاء الساكنين، وتقوّي الدلالة على المذوف بذلك؛ لأنَّ ما قبله في حال إثباته لم يكن كذلك، فدلَّ ذلك على إنَّها حركة منقولة عن المذوف، فتقوّي الدلالة في ذلك عليه؛ إلا أنَّ العين غيّرت عن الفتحة في ذوات الواو إلى الضمّة لأنَّها أشكَّل بالواو؛ ليجتمع لها في ذلك قوَّة الدلالة على المذوف أكثر من دلالة الفتحة، والدلالة^(٤) على كونه من ذوات الواو، دليلان أولى من دليل واحد، ولمثل ذلك غيّرت العين عن الفتحة إلى الكسرة في ذوات الياء.

فإن قيل: قد رجعتم إلى الاستدلال على ذوات الواو والياء بغير هذا التغيير، آخرًا، وقد أنكروه أولاً^(٥)

قلنا: إنَّما أنكرنا أن / يكون بناء التحويل على ذلك، ونحن لم نبن التحويل

(١) يعني: لأنَّه يكون.

(٢) في الأصل: اسكنوا.

(٣) في الأصل: بل.

(٤) «الدلالة» مكرر في الأصل.

(٥) أي: الاستدلال.

عليه، وإنما جرّته العلة على جهة الاستحسان، [لا]^(١) على جهة البناء عليه، فلذلك لم ينقض^(٢) ذلك غرضنا المتقدم أولاً.

«وقالوا: وجد يجذب»^(٣).

يعني: أهمنا أتوا بالمضارع لـ «وَجَدَ» مضموم العين بحذف^(٤) الفاء، وإن كان القياس أن تثبت الفاء مع الضمة؛ لأنّ موجب حذفها قد زال بالضمة، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ليكون الحذف فيها إشعاراً بأنّ أصل هذا النوع أن يأتي في المضارع بكسر العين، وأنّ الضمّ دخيلٌ فيها. وأدخل -رحمه الله- هذه المسألة في هذا الباب لمكان قوله في « وعد » ونحوه: إنّ الاعتلال دخله في التحويل^(٥).

قوله: « وقال بعضهم: طلته »^(٦).

« طلت » هنا ليست التي ضدّ « قصرت »، وإنما « طلت » التي هي في قولك: طاولني فطلته^(٧).

قوله: « وإذا قلتَ (يَفْعُل) من (قُلْتُ)، قلتَ: يَقُول »^(٨).

يعني أنّ « قُلْتُ » لما حولت لـ « فَعْلٌ » بضمّ العين، لزم أن تكون في المضارع على « يَفْعُل » بضمّ العين أيضاً؛ لأنّ العين متى ضمّت في الماضي لزم ضمّها في المستقبل.

(١) تكملة يلائم بها الكلام.

(٢) في الأصل: لم ينقض. والمشتبه أولى.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) في الأصل: بخلاف.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: طلبه. وكذا في الموضع التالي.

(٧) انظر الصحاح (طول).

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: «إِذَا قَلْتَ (يَفْعُلُ) مِنْ (بِعْتُ)»^(١).

يقول -رحمه الله-: إنّ مضارع «بِعْتُ» على «يَفْعُلُ»، وإن كان محوّلاً من «فَعَلَ»^(٢)، و«فَعِلَّ» لا يأتي مضارعه على «يَفْعُلُ» بالكسر وإنما هو «يَفْعَلُ» بالفتح، وذلك أنها-أعني: بعث -لما كانت محوّلة عن «فَعَلْتُ» إلى «فَعِلتُ»، أرادوا لهذا أن يخرجوها مجرّى مانقل لـ«فَعَلْتُ» من بنات الواو، في أن يجعلوا حركة العين في مضارعها حركة العين فيها كما هي كذلك فيما نقل لـ«فَعِلَّ» من ذوات الواو، كما قد أجروها مجرّاً لها في تغيير الفاء على هذا؛ [إذ]^(٣) أنه يوجد في الصحيح «يَفْعُلُ» في مضارع «فَعَلَ»، وذلك «حسب يحسب».

قوله: «إِذَا قَلْتَ: فَعِلَّ، فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ»^(٤).

يعني: في هذه الأفعال المتقدمة الذكر.

«كسرت الفاء، وحوّلت عليها حركة العين»^(٥).

معنى قوله: «كسرت الفاء»، وقوله: «وحولت عليها حركة العين»: متّحد. وإذا كان كذلك فقوله: «وحولت عليها حركة العين» من عطف الشيء على الشيء نفسه؛ للتأكيد.

قوله: «لَوْلَمْ تَغْيِيرَ»^(٦).

كلام مقطوع مما قبله، ومعناه: لو لم تتغيّر لوجدت حركة الأصل، أي: لوم تعلّ الكلمة لوجدت الحركة. ولا يصحّ أن يكون حالاً مما قبله؛ لأنّه إن كان كذلك

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) في الأصل: محوّلاً تفعل.

(٣) تكملة يلتّعم بعثّها الكلام. انظر الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٠/٢. ويعني: بيع وحيف وقيل.

(٦) في الكتاب ٣٦٠/٢: «لَوْلَمْ تَعْتَلَّ».

كان معنى الكلام لتغيير حركة الأصل في حال أَنْك قد غيرت فلم توجد الحركة. فهذا معنى ساقط وخلف لا يتصور أصلاً. وإنما قدرت في مكان «لَوْ لمْ تُغَيِّر»: أَنْك قد غيرت، لَمْ كانت «لو» فيه قد دخلت على فعل منفي، وهي إذا دخلت على نفي قلب معناه للإيجاب. ولو قال: إِذ لَوْ لمْ تُغَيِّر، لَكَانْ أَحْسَنْ، وكانت «إِذ» فيه متعلقة بفعل مضمر، التقدير: أعني إِذ لَوْ لمْ^(١) تُغَيِّر، ونحوه مما يصح معناه. ولا يصح أن تكون متعلقة بالفعل قبلها؛ لأن ذلك يؤدي لأن يكون معنى الكلام: لتغيير حركة الأصل في وقت عدم التغيير. وهذا معنى خلف، فحمل الكلام عليه لا يجوز أصلاً.

قوله: «للاعتلال»^(٢).

يريد: لأجل أَنْك قد أعللت.

[٨٠ بـ] قوله: «وبعض العرب يقول: خِيف، وَقِيل، وَبِيع / فِيشِم»^(٣).
زعم أبو عمرو^(٤) أن الإشمام هنا يعني الاختلاط، وأنه لابد من سماعه، ومحال

(١) في الأصل: اذا لم.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢ وفيه: «وَبِيع وَقِيل». والإشمام لغة كثير من قيس وعامة أسد. انظر ارتشاف الضرب ١٣٤١ (رجب).

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني الأموي مولاه القرطي المالكي المقرئ المشهور المعروف في زمانه بابن الصيرفي [٣٧١، ٤٤٤هـ] كان أحد الأئمة في علم القرآن وروياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيداً الصبيط، من أهل الحفظ. أحد القراءات عن أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غليون وغيرهما، وسمع الحديث من جماعة، وقرأ عليه ولده أحمد وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسيولي وغيرهما. من مصنفاته: جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، كتاب التيسير، طبقات القراء، وغيرها كثيرة. انظر غایة النهاية ١/٥٠٣-٥٠٥. وقد أورد أبو حيان بالختصار ماسیورده المؤلف في هذه المسألة. انظر ارتشاف الضرب ١٣٤١ (رجب).

أن يكون الإشمام في الوقف - يريد: غير مسموع - وقال: إنه لا يطوع بالنطق به لسان، زَعْمٌ.

قال الشيخ أبو علي رحمه الله - وقد كان شيخنا أبو عمرو بن الطفيلي^(١) المقرئ المخود - رحمه الله - يتقنُّه، ويشمُّ الحرف الموصول من غير أن يُسمع إشمامه، وقد سمعته يردد^(٢) غير ما مرّة، ولا يُسمع لإشمامه صوتُّ أصله. وقد قال سيبويه رحمه الله في باب من أبواب الجزاء^(٣): وسمعنا من العرب من يُشمُّ الضمة. وهذا ظاهره أن الإشمام في الموصول مسموع كما قاله أبو عمرو^(٤) الداني^(٥) رحمه الله.

قوله: «وبعض من يضم»^(٦).

سَمِّي رحمه الله - خلط الكسرة بالضمة ضمًا مجازاً، أي: وبعض من يخلط بالكسرة الضمة يخلص بها ضمة، ويتبعها العين، فيقول: بُوع وقُول^(٧).

قوله: «والأصل: الكسر»^(٨).

يعني: من جهة القياس والاستعمال.

(١) عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيلي بن عظيمة العبدري الإشبيلي [ت: ٥٨٥ هـ] كان رأساً في التجويد ثقة عذب الصوت. أخذ القراءات عن أبيه وأبي الحسن بن شريح، وأخذ عنه ابنه أبو الحسن محمد وأبو علي الشلوبيين وعلي بن أحمد الشريشي. له استدراك وزيادة على أبيه في كتاب الإلقاء. انظر غایة النهاية ٦٠٧/١.

(٢) تقرأ في الأصل: يورد لا.

(٣) انظر الكتاب ٤٥٠/١.

(٤) في الأصل: ابو عمر.

(٥) انظر كلام الداني في ارتشاف الضرب دون ذكر للشلوبيين ١٣٤١. وفي ١٣٤٢ (رجب): «وقال أبو الحكم بن عذرة: ينبغي أن يُسمّي روماً؛ إذ يُسمع صوّيت، لكن عبارة من تقدم الإشمام».

(٦) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٧) وانظر هذه اللغة في التكميلة ٥٧٨.

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: «إِذَا قَلْتَ: فَعَلَّ، صَارَتِ الْعَيْنُ تَابِعَةً»^(١).

يعني: إذا لم يتصل بالفعل الماضي في هذه المسألة ونحوها فاعله، صارت العين بعد إسکانها تابعة لحركة ماقبلها. وإنما قلبت بعد إسکانها لأن إبدال الساكن من الساكن أقرب من إبدال الساكن من المتحرك؛ وذلك لأن التغيير على الساكن أقوى منه على المتحرك. وعلى هذا يجب أن يكون معنى قول النحوين في واو «قال»: إنما قلبت ألفاً لتحرّكها وافتتاح ماقبلها^(٢): لأنّ واو «قال» قلبت ألفاً بعد إسکانها؛ لاستقبال الحركة عليها، بعد أن قلّبوا حركتها ضمّة؛ لأنّ جميع الحركات مستقلة في حروف العلة، ولافتتاح ماقبلها وتحرّكها في غير «قال».

قوله: «لم تجعل»^(٣).

يعني: في جميع الموضع، ولم يكن بينهما فرقاً أصلاً، ففرقوا بينهما مع عدم الاتصال بالتاء، وتركوا الفرق عند الاتصال، ليكون مما أوجبه التاء من التغاير.

وقال: «من (باع، وخفاف، وهاب)»^(٤).

لما كانت « فعل » عنده تغييراً^(٥) في بنات الياء^(٦) إلى « فعل »، وفي بنات الواو إلى « فعل »، قال^(٧) هذا لمكان قوله: قلتُ وبعتُ؛ إذ لم يثبت غيره، وأنهم^(٨) لا

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) انظر المتع ٤٣٨، شرح الشافية للرضي ١/٣، ٧٩/٩٥.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢ ونصه: « ولو لم تجعل تابعة لالتبس فعل من باع وخفاف بفعل ...».

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) في الأصل: تغيير.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: وقال.

(٨) في الأصل: أنهم بلاوا.

يقولون بالتحويل إلا مع اتصال التاء، فكان القول مافق ثبت واستقر في موضع ما.
هذا [هو]^(١) الوجه.

ورأيت لأبي علي الفارسي -رحمه الله- في كتاب التذكرة في كون العين في « فعل » من « قال، وباع، وحاف » ونحوها تابعة للفاء، فصلا رأيت أن أنقله^(٢) هنا. قال: إنما لم تنقل الحركة في « قال، وحاف، وباع » إلى الفاء كما نقلت في « قلت، ويعتُ »، وشدّ في القياس والاستعمال، لما كان يؤدّي إليه من التباس « فعل » بـ « فعل »^(٣)، ولأنّ الألف إذا ثبتت في « قال وباع » [عترفة ثبات الحركة]^(٤)، والذي يوجب قلبه ألفا هو تقدير الحركة فيها، فصارت الحركة بانقلاب الحرف إلى الألف عترفة الثابتة^(٥) في الحرف، فلما كانت كالثابتة في الحرف لم تنقل، ولذلك لم تنقل الحركة التي تجحب^(٦) للام « مُصطفون » إلى ماقبلها، كما تنقل في « قاصون »، وعلى هذا لم تقدر حذف الحركة من الألف إذا جاء في شعر، نحو:

كأنْ لم ترَى قبلي^(٧)

(١) تكلمة يلائم مثلاها الكلام.

(٢) في الأصل: ان نقله.

(٣) انظر التعليقة ١٤٨/٥.

(٤) تكلمة يلائم مثلاها الكلام، إن شاء الله تعالى. انظر مasisati بعد قليل، المسائل الخلبيات ٨٥.

(٥) في الأصل: الثانية. وكذا في الموضع التالي.

(٦) في الأصل: الذي يجحب.

(٧) البيت بتمامه: .

وتصفحك مني شيخة عبسية^{*}
كأنْ لم ترَى قبلي أسريرا يمانيا

وهو عبد يغوث بن وقاص. انظر المفضيات ١٥٨، المسائل الخلبيات ٨٤، المسائل العسكرية ٢٦٤، سر صناعة الإعراب ٧٦، الختب ٦٩/١، المحض ٩/١٤، معنى الليب ٣٦٦، اللسان (هند)
قدر، شمس). ويروى: « لم ترِي » بالياء، و « ترَى » بالألف، والشاهد على الرواية الثانية، وهي روایة

ونحوه^(١):

(٢) . . . ولا ترضها

كما قدّرنا حذفها من:

(٣) ألم يأتيك

لم نقدر حذفها في «لم ترِ»^(٤)، و«لم يخشَّى»، إذا جاء [في]^(٥) [الشعر،

كما / قدرنا حذفها في «ألم يأتيك» لأن ذلك قد جاء متحرّكاً في نحو:

^٣ الكوفيين. انظر خزانة الأدب ٢/٢٠١٢ نقلًا عن ذيل الأمالي، وفي ذيل الأمالي ١٤٩/٣: «ترن».

(١) في الأصل: ونحوها.

(٢) البيت بتمامه مع ماقبله:

إِذَا عَجُوزٌ غَضِبْتَ فَطُلِقْ
وَلَا ترْضَاهَا وَلَا تُنْلِقْ

وهو ينسب لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه ١٧٩، كتاب الشعر ٢٠٥، المسائل العضديات ٤٦، المسائل الخلبيات ٨٦، المسائل العسكرية ٢٦٤، المنصف ١١٥/٢، الخصائص ٣٠٧/١، سر صناعة الإعراب ٧٨، المخصص ٩/١٤، أمالی ابن الشجيري ١٢٩/١، الإنصاف ٨٦، اللباب ١٠٩/٢، إعراب الحديث النبوی للعکبری ٢١١، ٢٥٣، شرح المفصل لابن یعيش ١٠٦/١٠، المتع ٥٣٨، الضرائر لابن عصفور ٤٦، شرح الشافية للرضي ١٨٥/٣، الدر المصنون ٨٢/٨، شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٩. حرانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٣) **البيت بتمامه:**

ألم يأتيك والأنباء تبني زياد لما لاقت لبون بين

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخریج البيت ٢٢٠. وزد عليه هنا أنَّ البيت يروى:

«ألم يأتوك»، و«ألا هل أنتاك»، و«ألم يبلغك». وليس الشاهد في هذه الروايات.

(٤) في الأصل: ترمي.

(٥) تكمّلة يلتمّ بها الكلام.

(٦) في الأصل: غير قاضي. وهذا من قول جرير:

وليس الألف كذلك؛ لأنّ في ثابتها ألفاً كأنّ الحركة ثابتة فيها، فلا يصح نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثابتها في الموضع الذي هي فيه ثانية، وليس كذلك «قُلت»، وبعث، وخفت^١؛ لأنّك في هذا الموضع قد حذفت الحرف، والحرف إذا حذفت قد تُنقل حركاتها إلى ما قبلها؛ ألا ترى «الْحَبَّ»^(١)، وضَوَّا^(٢)، وموَّلَة^(٣)، ونحو ذلك، وقد تُنقل الحركة والحرف ثابت غير محدود، نحو «قِيلَ»؛ فإذا حذف كان نقل حركته إلى ما قبله أولى ليدلّ على المحدود، كما اجتمع على ذلك في تخفيف الهمزة. انتهى كلامه.

وهو كلامٌ حسنٌ، لكن الذي يعتمدُ عليه في هذه المسألة، إنما هو ما يؤكّدُه إليه من الالتباس، كما ذكر سيبويه -رحمه الله- وقدّم هو^(٤) في أول كلامه، هذا الفصل.

وأمّا قوله: لأنّ الألف [إذا ثبتت]^(٥) في «قال، وباع»، إلى آخر الفصل،

في يوم ما يُجاري الموى غير ماضٍ

انظر الديوان ١٤٠، النواذر ٥٢٤، الكتاب ٥٩/٢، الأصول ٤٤٣/٣، المقتضب ٢٨١/١، المسائل العضديات ٤٦، كتاب الشعر ٢٠٦، الخصائص ١٥٩/٣، المنصف ٨٠/٢، الصلاح (مضى)، أمالى ابن الشجري ١٢٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/٢، اللسان (مضى). قال ابن جنّي: «فهذا على لغة من يقول: هذا ماضٍ، وهو يمضى». وفي المنصف: أنّ أبا عثمان المازني كان ينشده: «ليس ماضيا». ورواية الديوان: «غير ماصباً». قال شارح الديوان: «قال المهلبي: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه: غير ماضي بتحريك الياء، وهو ردٍّ إلٰ أنه شاهد».

(١) مخفف خباء، وهو مصدر خبات الشيء، إذا سترته.

(٢) مخفف ضباء.

(٣) مخفف موالة، وهو اسم رجل.

(٤) يعني: الفارسي.

(٥) تكميلة يلتمم بها الكلام، أخذتها من نصّ أبي علي السّابق.

فإنه في الحقيقة كأنه هو المسؤول عنه؛ لأن القائل إذا قال: لم لم تنقل حركة العين من «قال، وباع، وحاف» إلى الفاء؟ إنما يريد: لم قلبت العين في «قال، وباع، وحاف» إلى حرف من جنس ماقبلها لكونها مستقلة فيها الحركة، ولم تنقل حركتها إلى ماقبلها وبقيت على أصلها ياءً أو واوا. وإذا^(١) كان كما قدمنا هو المسؤول عنه لم يصح أن يكون علة؛ لأن العلة لا تكون هي المعلول.

قوله: «فأتبعوهنّ (قال)»^(٢).

يعني: فأتبعوا «قال» «حاف، وهاب^(٣)، وباع»، في أن جعلوا العين فيها تابعةً للفاء.

قوله: «ليستوين»^(٤).

يعني: حاف، وقال، وباع، وأخواهنّ، أي: وجعلوا عين «قال» تابعةً للفاء لتجري^(٥) الأفعال كلُّها على طريق واحدٍ في الاعتلال، مع أن نقل الحركة يؤدّي إلى الالتباس في لغة بعض العرب، وهو من يجعل حركة الفاء^(٦) من « فعلٍ» ضمة خالصة^(٧).

قوله: « وأنهم شبّوها بأخواها»^(٨).

يعني: بـ«حاف، وباع، وهاب».

(١) الأصل: إذا، بلا واء.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٣) في الأصل: قال.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) في الأصل: لتجر.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) يعني: قول وبوع، وقد سبقت.

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: «فَكُمَا اتَّقْنَنِ فِي التَّغْيِيرِ، كَذَلِكَ اتَّقْنَنِ فِي الْإِحْرَاقِ»^(١).

يعني: في إحرق العين بالفاء، حيث أتبعوها إليها.

قوله: «وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابُ أَنَّ نَاسًاً مِنَ الْعَرَبِ»^(٢).

جسّرهم على هذا أفهم أمنوا اللبس، حيث كان هذا الفعل لامفعول له، وإنما هو واقع لاسم، وبعده فعل، فكانه في موضع خبره، وهو مع^(٣) هذا شاذ.

قوله: «يَمْبَلِ الْفَاءَ»^(٤).

يريد: نحو الضمة.

قوله: «وَأَمَالِ كَمَا ضَمَّوا»^(٥).

يعني: وأشتم كمَا أشتموا.

قوله: «وَأَمَّا مِتَّ تَمُوتَ»^(٦).

كأنه لما قال: إن « فعل » من الواو ترجع إلى « فعل »، قد اعترضه معترض بـ« مت تموت »، وقال: كيف حول هنا « فعل » إلى « فعل »، وهو من الواو، والدليل على أنه « فعل » مجيء مضارعه « يَفْعُلُ » بضم العين؟!

فأجابه بأن قال: إن « مت » ليست محولة إلى « فعل »، وإنما هي موضوعة عليها، فأمّا^(٧) ضم عين مضارعها فشاذ، ونظيرها من الصحيح « فَضِلَّ يَفْضُلُ »،

(١) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: اتفق في التغيير كذلك لاتفاق.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢ وبعد: « يقولون: كيد زيد يفعل، وما زيل زيد يفعل ذاك، يريدون زال وكاد...».

(٣) في الأصل: بيع. والصواب مأثبه، إن شاء الله تعالى.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) الكتاب ٣٦١/٢.

(٧) في الأصل: فلما.

وتحمل على هذا ولم يحمل على أنها حولت إلى « فعل » شذوذًا؛ لما كان حملنا على شذوذ المضارع موجوداً^(١).

قوله: « فكذلك كدت تقاد »^(٢).

[٨١ بـ] كأنّ قائلًا^(٣) قال: كيف جاء هنا « فعل » في الياء / منقولا إلى « فعل »، وهو ليس من شأنه أن ينقل [إلى « فعل »]^(٤)، ولا أن يجيء « فعل » فيما كان منه من الياء أصلا؛ لأنّ « فعل » لا تدخل بنات الياء أصلًا؛ الدليل على أنه « فعل » فتح مضارعه؛ ألا ترى « تقاد »؟

فأجابه بأن قال: إنّ « كدت » ليست بمحولة أصلا وإنما هي موضوعة على « فعلت »، ويجيء « فعلت » فيها وهي من الياء، وفتح عين مضارعها، شذوذ كلّه، وحمل على هذا ولم يحمل على أنّ « كدت » « فعلت » منقولة إلى « فعلت »، لأنّه أقلّ شذوذًا؛ لأنه ليس فيها إلا كون « فعل » في الياء، وفتح العين [في المضارع]^(٥)، وفي التّقليل^(٦) وليس له نظير أصلا، وما حمل -رحمه الله- عليه له نظير، وهو أنّ « فعل » بكسر العين قد جاءت في الواو، وجاءت العين في مضارعها مضمومة، وهذا العمل بعينه عكس ماتقدم في « كدت تقاد »، من ضمّ عينه في الماضي، وفتحها في المستقبل؛ وذلك لأنّ الأليق بالواو أن تكون على « فعل »، وأنّ الماضي على « فعل » بالكسر لا يكون على « يفعل » بالضمّ، وإنما يكون على « يفعل »

(١) وقد سمع متّ بضمّ العين، وهو ماضي ثبوت، وسع ثبات وهو مضارع متّ، فيمكن أن يكون قول من يقول: متّ ثبوت، من تداخل اللغات. انظر المنصف ٢٥٦/٢، ٢٥٧، المتمعن ٤٤٥.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) في الأصل: كان قليلا.

(٤) تكملة يلشم بها الكلام.

(٥) تكملة يلشم بها الكلام.

(٦) في الأصل: وان. انظر ماسياني ٥٥٣.

بالفتح، والياء لا يكون فيها « فعل » بديل^(١) بوجهه، و« فعل » لا يكون مضارعه « يفعل »^(٢) بالفتح، وإنما يكون « يفعل » بالضم^(٣).
قوله: « وأمّا [ليس) فإنّها مسكّنة] »^(٤).

تسكين^{*} ليس للاعتلال؛ لأنّه لو كان له لأعلّت، وإنما هو تسكين تخفيفٍ
ويعزلة تسكين « علم »^(٥)، إلاّ أنها لما كثُر استعمالها، وقلّ تصرفها^(٦)، فكان فيها
بقلّة تصرفها مضارعة لـ « ليت »، اقتصرت فيها على التسكين حملاً لها على
« ليت ».

قال أبوالفتح^(٧)ـ رحمه اللهـ: قد صَحَّ أَنَّ « لِيَسْ » فَعَلٌ بِقَوْلِهِمْ: لَسْتُ،
ولسنا، كـ « قَمْتُ، وَقُمْنَا »، إِذَا ثَبَتْ أَنَّهَا فَعَلٌ، فَلَا يَخْلُو^(٨) [مِنْ أَنْ تَكُونَ]^(٩) فِي
الْأَصْلِ « فَعَلٌ، أَوْ فَعَلٌ، أَوْ فَعَلٌ »، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « فَعَلٌ »؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذُوَاتِ
الْيَاءِ « فَعَلٌ »، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي ذُوَاتِ الْوَاءِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « فَعَلٌ »؛ لِأَنَّ مَا كَانَتْ
عِيْنِهِ مَفْتُوحَةً لَمْ يَجِزْ فِيهِ الإِسْكَانُ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يُسْكَنُ نَحْوَ « ضَرَبَ »، كَمَا يُسْكَنُ

(١) في الأصل: به بل. ولعل الصواب متأثبه.

(٢) في الأصل: فعل.

(٣) ويُكَنُّ أَنْ يَكُونَ كُدْتُ أَكَادُ مِنْ تَدَالِلِ الْلِّغَاتِ، وَيَكُونُ أَكَادُ مَضَارِعٍ كِدْتُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ اسْتَغْنَى
بِهِ عَنْ مَضَارِعٍ كِدْتُ بِضَمِّ الْعَيْنِ. انْظُرِ الْمَنْصُفَ ٢٥٧/١.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢ وما يليه معموقين تكملاً منه يستقيم بما في السياق.

(٥) في قوله: علم. انظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: إلا أنها لما كثُر استعمالهما وقلّ تصرفهما.

(٧) النَّصُّ في المَنْصُفِ ١/٢٥٨، ٢٥٩، ٢٥٨/١، باختلاف يسير، وقد استبدل المؤلِّفُ فِيهِ نَصًا بَآخَرَ مِنْ ١/٢١،
بِتَصْرِيفِ أَيْضًا.

(٨) في المَنْصُفِ ١/٢٥٨: « قَدْ يَخْلُو ». خطأ.

(٩) تكملاً من المَنْصُفِ ١/٢٥٨.

«كَرْمٌ، وَعَلِمٌ»، فيقال: كَرْمٌ زَيْدٌ، وَعَلِمٌ زَيْدٌ؛ وذلك لخفة الفتحة، فإن^(١) ورد قليل جدًا، نحو:

وَمَا كُلَّ مَعْبُونٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقَةً^(٢)

فلا بد أن يكون « فعل »، وأصلها « ليس »، كما يقولون: صَيْدُ البعير، وأصله « صَيْدَ »، ويقولون أيضًا: صَيْدَ. وألزموا « ليس » الإسكان في كل قول؛ لأنها لما لم تتصرف^(٣) شَبَهَتْ بـ« لَيْتَ »، فَقُصِّرَتْ على الإسكان، لا غير^(٤). قوله: « وأمّا قولهم: عَوْرَ يَعْوَرُ، وَحَوْلَ [يَحْوَلُ]، وَصَيْدَ يَصِيدُ »^(٥).

ذكر هنا « يَصِيدُ » لكونها مضارعة لما ذكرهما^(٦) معها^(٧) -أعني: عَوْرَ وَحَوْلَ- ووجه المضارعة أنها آفة؛ وذلك أن الصَّيْدَ داء يأخذ البعير، يرفع له رأسه، يقال منه: بَعِيرٌ أَصَيْدَ، وَجَمْعُهُ صَيْدٌ، وبه شَبَهَ الرَّجُلُ المُتَكَبِّرُ، فقيل: رَجُلٌ أَصَيْدَ، وَرَجَالٌ صَيْدٌ، فلما كان داءً للعنق، وَهُمَا آفَةُ للعين، ذكرها معهما^(٨).

ولمَا ضارعهما توهّم لها^(٩) « اَصِيدَ »، فصَحَّحَها بالحمل عليه، كما صُحّحَا

(١) من هنا إلى نهاية الشاهد أتى به المؤلف من ٢١/١ بدلاً من نص آخر، وهو: « وقد تقدم القول في هذا ».

(٢) في الأصل: وما كان مغبون. وعجز الشاهد:

بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَانَهُ بِرَادِ

والبيت للأخطل، وقد سبق تخرجه ١١٦. وفي المنصف ٢٥٨/١: « وما كل مبتاع ». وهي رواية.

(٣) في الأصل: لم تتصرف.

(٤) انتهى التّقلّل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢. وما بين معقوفين تكملة منه يلائم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرها.

(٧) في الأصل: معه.

(٨) في الأصل: معها.

(٩) في الأصل: لهم.

هما وأخواهما بالحمل على ما في معناهما من «اعورٌ، واحولٌ، وابيضٌ، واسودٌ»، فلما كان «اعورٌ» لابد من صحته لسكون ماقبل اللاء، صحت^(١) العين في « فعل » الذي هو « عورٌ » ونحوها؛ لأنها قد صحت فيما هو في معناها، فجعلت صحة العين في « فعل » أمارة على أنه في معنى « افعّل ».

قال أبوالفتح بن جنّي^(٢) -رحمه الله-: وحکى أبوزید: أَوَدَ الْعَوْدُ يَأْوِدُ أَوَدًا،

[٨٢] وإنما / صحّ هذا عندي؛ لأنّه مثل « عوج يعوج عوجاً »^(٣)، فأجري مجرى نظيره.

فإن قال قائل: فهلاً صحت في « أقام »؛ لسكون ماقبلها؛ إذ أصلها

« أقُوم »، كما صحت في « اعورٌ »؛ لسكون ماقبلها؟

فلان أقام اعتلت لاعتلال « فعل » منها قبل النقل؛ لأنّ الأصل « قام »، ثمّ

تُقل الفعل بهمزة النقل، و« اعورٌ » لم ينقل من « عارٍ » فيجب أعلاله لإعالله

« فعل » منه، وقد قالوا: عارت^(٤) عينه، وهو قليل، قال الشاعر:

سُسَائِلُ يَا بْنَ أَحْمَرَ مِنْ رَآءَ أَعَارَتْ عَيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَاً^(٥)

ولما وجب تصحيح « تجاور [وتزاوج] »^(٦) لسكون ماقبل اللاء، وكان

« ازدواجاً، واجتوروها »، معناهما، صحّحوهما؛ ليكون تصحيحهما^(٧) أمارةً أنّ كلّ

(١) في الأصل: وضحت.

(٢) انظر المنصف ٢٥٩/١.

(٣) في الأصل: عرج يعرج عرجاً.

(٤) في الأصل: اعارت.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. انظر أدب الكاتب ٣٩٨، جمهرة اللغة ٦٨، ٧٧٥، ١٠٦٦، ٢٧٢، الصحاج (عور)، أمالی ابن الشجري ٤٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠، ٧٥، ارشاف الضرب ٢٣٩٠ (رجب)، تذكرة الحجة ٣٨٢، اللسان (عور). وبه ينتهي نقل المؤلف من هذه الموضع من المنصف. وما بعده إلى نهاية المسألة في المنصف أيضاً ٣٠٥/١، ٣٠٦ بتصرف.

(٦) موضعه في الأصل بياض، و بما أثبتته يتم الكلام إن شاء الله.

(٧) في الأصل: تصحيحها.

واحدٌ منها بمعنى الآخر، وإنما أعلوا « اختاروا وابتاعوا »؛ لأنّهما ليسا بمعنى « تخيروا وتباعوا »، [فجاء] ^(١) على ما ينبغي من الاعتلال.

قال الخليل ^(٢) -رحمه الله-: لوبنيت « افتعلوا » من قولك: ازدواجوا، على غير معنى « تفاعلوا »، لأنّك قلت: اختاروا وابتاعوا.

يعني: أنّ الذي يوجب التّصحيح هو كونه في معنى ما يجب تصحيحه، فإذا لم يكن في معناه ^(٣) خرج إلى باب « اختاروا وابتاعوا »، فلم يجز إلا اعتلاله كما ^(٤) « اختار وابتاع ».

قوله: « وأمّا طاح يطیحُ، وتأه يتبهُ » ^(٥).

كان قائلاً قال له: كيف تنقل هنا « فعل » من الواو إلى « فعل »؟ الدليل ^(٦) على أنه « فعل » كـ« رضي » ^(٧) مضارعه؟ فأصحابه بأن قال: إن « طاح » وتأه غير محوّلين أصلاً، إنما هما موضوعان على « فعل »، وكسر العين في المضارع شذوذ، وحمل على هذا لأنّ له ^(٨) نظيراً وهو « حسب يحسب »، والتّنقل في « فعل » من الواو إلى « فعل » لانظير له أصلاً. وهذا كله إنما هو فيمن قال: طوّحت، وأمّا من قال: طيّحت، فلا يحتاج إلى شيء من هذا.

(١) تكميلة من المنصف.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) في الأصل: معناها.

(٤) في الأصل: كتاب.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: الدليل. بلا واء.

(٧) في الأصل: كدعى.

(٨) في الأصل: لانه.

قوله: « ومن قال: طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ »^(١).

« طَيَّحْتُ » « فَعَلَتْ »، بدليل « تَطْبِيحاً »، ولو كانت « فَعَلَتْ » لقال:
طِيحةً^(٢).

واستدل أبوالفتح-رحمه الله- أيضاً^(٣): بأن « فعل » أكثر في الكلام من
« فعل »، فحمله على الأكثر أسوغ، وبأن معنى « تَيَّهَ » و « طَيَّحَ » تكرر^(٤) ذلك
ال فعل منه، فجرى ذلك مجرى « قطع وكسر »، في أنهما لتكرار الفعل، وبقوله
أيضاً:

تَيَّهَ فِي تَيَّهِ الْمُتَيَّهِينَ^(٥)

فـ « تَيَّهَ » بمعنى « سُرِّ وَبَيْعَ »، ولو كان « تَيَّهَ » « فَيَعْلُ » من الواو لوجب
أن يقال فيه إذا بني للمفعول: ثُوُوهَ، كما تقول: قُوُومَ زِيدُ، وقُوُولَ عَمَرُو؛ ألا ترى
إلى قول جرير^(٦):

بَانَ الْخَلِيلُطَ وَلَوْ طُوْوَعْتَ مَا بَانَا^(٧)

وقول الآخر:

وَفَاحِمْ دُوْوِيَ حَتَّى اعْلَنَكَسَا^(٨)

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) يعني: مثل بيطر بيطرة. انظر الاقتضاب ٢٥٢/٢.

(٣) انظر المنصف ١/٢٦٣، ٢٦٤ بتصريف.

(٤) يقرأ في الأصل: تكون.

(٥) لرؤبة. وهو في ديوانه ١٨٧، والمنصف- بالإضافة لما سبق- ١/٣٤٣، ٢٦٢/١.

(٦) في الأصل: الراجز.

(٧) عجزه:

وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانًا

انظر الديوان ١٦٠، الخصائص ٩٥/١.

(٨) في الأصل: فاحم. بلا واو. والبيت للعجاج. انظر الديوان ١٢٦، الخصائص ٩٥/١، ٩٥/٣، ١٧/٣.

فإن قلت: إن هذين إنما أصلهما «داوى وطاوع»، و«تَيَّةٌ»^(١) على قول خصمك «فيَعْلُ»، فأين «فَاعِلٌ» من «فَيَعْلُ»؟

قيل: لافصل في هذا الموضع بين «فَاعِلٌ وَفَيَعْلُ»؛ ألا ترى أنك لو بنيت «فَيَعْلُ» من «قلت» لقلت: قَيْلَ، ولو بنيته للمفعول لقلت: قُوْولَ، كما تقول إذا بنيت «قاوِلَ» للمفعول: قُوْولَ^(٢)؟ ألا ترى أنك تقول في «بَيْطَرٍ»: بُوطِرَ، كما تقول في «قاتل»: قُوتِلَ، فلا فصل إذاً بين «فَاعِلٌ» وبين «فَيَعْلُ» إذا بنيتهما للمفعول. ولأنك إذا جعلت «تَيَّةٌ وَطَيْحٌ» من الواو، وذهبت^(٣) إلى أن أصلهما «تَيَّةٌ وَطَيْحٌ»، لزمك أن تقول: إن «تا ه يتية، وطا ح يطيح»، على «فَعِلٌ يفِعِلٌ» من الواو، و«فَعِلٌ يفِعِلٌ» [ليس]^(٤) مما ينبغي أن يقاس / عليه ما وجد عنه من دوحة، وهنا وجہ ظاهر غير هذا؛ لهذا يكون «طَيْحٌ، وَتَيَّةٌ» من الياء، والأظهر أن يكون «تا ه يتية، وطا ح يطيح»، من الياء^(٥)، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل، رحمه الله^(٦).

قلت: إنما يظهر[أن]^(٧) قول الخليل: أن لو كان «طَوَّحَ، وَتَوَّهَ» هو الأکثر، و«طَيْحَ وَتَيَّةٌ» قليل، فحينئذ يجب الحمل على الأکثر. وظاهر كلام الإمام يرمي

الصحاب (علكس)، اللسان (علكس).

(١) في الأصل: إنما هذين إنما أصلها داوى وطاوع وفيه.

(٢) في الأصل: تقول قاول للمفعول تقول قوول. والمشتبه من المنصف ٢٦٤/٢.

(٣) في الأصل: ذهب. بلا واء.

(٤) تكملة من المنصف ٢٦٤/٢.

(٥) هذا مذهب المازني، كما في المنصف ٢٦٢/١، ٢٦٤.

(٦) انتهى التّقل عن المنصف. ورأي الخليل في الكتاب ٣٦١/٢.

(٧) تكملة يلتم بعثتها الكلام.

إلى هذا.

قوله: « وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال »^(١).

هذا الفصل راجع^(٢) إلى هذا الباب كله. ومراده فيه أنه لولا الاعتلال ل كانت في الياء « فعل يفعل »، وفي الواو « فعل يفعل »، كثيراً، وهم مما يستقلون الضمة في الياء حتى لا يوجد ذلك [إلا قليلا]^(٣)، والكسر في الواو حتى يقل ذلك بالإضافة إلى الضم، ففروا من هذا إلى الاعتلال، وكان أخف عليهم منه. وإنما حكم الإمام على [آن يئين]^(٤) أنه « فعل يفعل »؛ لأن معناه: حان يحين، فهو في معنى الأوan، فلو كان مضاريه مفتوح العين لكان مضارعه « يؤون »، كـ« قال يقول »؛ لأن ذوات الواو من هذا الباب لا يجيء مضارعها^(٥) على « يفعل » مكسور العين. وقد حكى أبو زيد أنه يقال: آن الشيء يئن أينأ^(٦)، وظاهر هذا أنه من ذوات الياء، كـ« باع بيع بيعاً ». قال ابن السید: ويقوّي هذا أنهم قلبوه فقالوا: آن يأنني، على مثال « رمى برمي »، وهذا كله تقوية لقول من يجعل « آن » من ذوات الياء. والله الموفق.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) في الأصل: واحتتج. وأثبتت تصحيحه في الحاشية، وهو متأثر بخمر.

(٣) تكملة مما سبق يلائم بها الكلام.

(٤) تكملة يلائم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٦١/٢. والكلام الآتي منقول من الاقضاب ٢٥٠/٢ بتصرف يسير. وسيصرح المؤلف بعد قليل بابن السيد.

(٥) في الأصل: مضارعه.

(٦) انظر الصباح (أين)، اللسان (أين).

هذا باب ماحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

قوله: «ولم يجعلوه معتلاً من محولٍ إليه»^(١).

يعني: أنهم لم يجعلوا «أجود» ونحوه معتلاً من محولٍ إليه^(٢); لئلاً^(٣) يؤدي ذلك إلى «أ فعل»، وهذا ليس في الأفعال الماضية^(٤)، فيخرجون إعلاهم له من محول إليه لما ليس في كلامهم؛ لأنّ أبنية الأفعال الماضية «فَعَلَ، وَفَعْلَ، [وَفَعْلَ]»^(٥).

قوله: « ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بذلك»^(٦).

يريد: ولو كان التحويل في «أجود» ونحوه لا يؤدي إلى الخروج لما ليس في كلامهم، لوجب أيضاً أن يستغنِ عنه؛ لأنَّه لا فائدة له هنا؛ إذ فائدة تغيير الفاء الاعتلال عن حالها في الصحة، والفاء هنا يتوصّل إلى تغييرها دونه، فلا يحتاج إليه؛ لأنَّه لا فائدة له هنا، على هذا، كما قدمناه. والذي يبيّن هذا أنهم قالوا: يخافُ، ويَهابُ، وأصلهما^(٧) (يَخْوَفُ، وَيَهَيَّبُ)، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والماء، فصار في التقدير (يَخْوَفُ، وَيَهَيَّبُ)، ثم قلبو الياء والواو ألفين^(٨)؛ لتحرّكهما

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) كما حول قلت وبعت.

(٣) في الأصل: دليلاً.

(٤) في الأصل: المضارعة. والصواب مأثبه، إن شاء الله تعالى.

(٥) تكمّلة ياشتم بها الكلام. انظر التعليقة ٥/٢٦، ٢٧، النكٰت ١١٩٠.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) في الأصل: واصلها.

(٨) في الأصل: والواو والعين.

في الأصل، وانفتاح ما قبلهما^(١) الآن؛ ولأنّما اعتلّتا ضرورةً في (هاب، وحاف) «^(٢).

قال أبوالفتح بن جنّي^(٣)-رحمه الله-: «فأمّا من ذهب إلى أنْ (يُقُولُ، ويَبِيعُ)، ونحوهما، مما استثقلت الحركة فيهما، في الواو والياء، فنقلت^(٤) إلى ما قبلهما فسُكّتها، فغَيْرُ معبوءٍ بقوله؛ لأنَّ الواو والياء إذا سُكِّنَ ما قبلهما جرتا^(٥) بحرى الصحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة.

وحدثني بعض أصحابنا: أنَّ أبا عمرا الجرمي^(٦)-رحمه الله- دخل بغداد، وكان بعض كبراء البغداديين^(٧) يغشاه، ويكثر عليه المسائل، وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنَّ هذا / الرجل ألح^(٨) عليك بكثرة المسائل، فلمَ لا تسأله؟

[٨٣] فلما جاء قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في (قُمْ)? قال له: أقوم. فقال له: فما الذي عملوا به؟ قال: استثقلوا الضمة على الواو [فأسكنوها]^(٩). فقال له: أخطأت؛ لأنَّ القاف قبلها ساكنة^(١٠). فلم^(١١) يعد الرجل بعدها إليه». قوله: «ولا يعتلُ في (فاعلت)»^(١٢).

(١) في الأصل: الواو والعين لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها.

(٢) انظر المنصف ١/٢٤٧، ٢٤٨.

(٣) انظر المنصف ١/٢٤٨.

(٤) في الأصل: فنقلتها.

(٥) في الأصل: جريها.

(٦) في المنصف ١/٢٤٨: «الковين». ونص في الخصائص ٣/٢٩٩ على أنَّه الفراء.

(٧) في المنصف ١/٢٤٨: «قد ألح».

(٨) تكمّلة من المنصف ١/٢٤٨.

(٩) في الأصل: ساكن.

(١٠) في المنصف ١/٢٤٨: «قال: فلم».

(١١) الكتاب ٢/٣٦٢. وفي الأصل: ولا يقبل.

يريد: لأنك لوأعللت لكنك تنقل حركة العين إلى الألف، وكان يجب عليك ردها وأوأها لأنها لاتقبل الحركة^(١)، فهي بذلك لا بد عند إرادة تحريكها من ردها لحرف يقبل الحركة، فإذا رددتها إلى الواو حرستها، فجاءت الواو متحركة بعد فتحة، فوجب أن تقلب ألفا، ويحذف الساكن الذي بعدها للساكن الذي بعده، فتبقى الكلمة على لفظ المازية فيه، وذلك إخلال بها.

وقوله: «وفي (تفاعل وتفعل) مع ما ذكرت لك»^(٢).

يعني: لأن «تفاعل» هي «فاعلت»، زيدت عليها التاء^(٣)، و«تفعلت» هي « فعلت» زيدت عليها التاء، وهو لا يعلان^(٤)، وكذلك المزيد عليهما^(٥). قوله: «إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا: استرخ إليه»^(٦).

حكي عن [غير]^(٧) سيبويه: استرخ إليه^(٨)، وكذلك حكي: أغآل^(٩). قوله: «وقد جاءت حروف على الأصل»^(١٠).

يريد بذلك: أن هذا لونطق به على ما يوجه القياس بالحمل على أمثاله،

(١) في الأصل: للحركة.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: لا يعملان.

(٥) في الأصل: عليها.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) تكملاً يلتمم بعثتها الكلام.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٠٩ (رجب).

(٩) ذكر ابن عصفور أن أبا زيد حكي: أغلىت المرأة وأغال، بالتصحيح والإعلال. وذكر الرضي أن التصحيح قياس عنده. انظر المatum ٤٨٢، شرح الشافية للرضي ١١١/٣، ١١٢، ارتشاف الضرب ٣٠٨ (رجب).

(١٠) الكتاب ٣٦٢/٢.

فقيل: استقام، واستعون؛ ألا ترى أن «استقام» بوزن «استخرج»، فقياسه أن يكون «استقام»، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد النّقل، والذي يدلّ على ذلك ما خرج عن الاعتلال منها منهأةً على الأصل، ومنه «استنوق الجمل»^(١)، و«استتّيست الشّاة»^(٢) وقال الشّاعر:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَمَا الْبَيْتَ^(٣)

وقد قالوا: أطال^(٤).

قوله: «وجعلوها تابعةً حيث أعلنت»^(٥).

يعني: بالإسكان.

وقوله: «وأسكتت»^(٦).

من عطف الشّيء على نفسه؛ للتّوكيد.

قوله: «لأنّهم لم يغيروا حركة الأصل»^(٧).

(١) قول لطّرفة بن العبد. انظر قصته في المبتدّىء ١٥٨/١. وانظر الكتاب ٢٤٠/٢، مجالس ثعلب ٤٧٠، المنصف ٢٧٧/١، الممتع ٤٧، ١٦٥، ٤٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٤٠/٢، المنصف ٢٧٧/١، الممتع ٤٧، ١٩٥، ٤٨٢.

(٣) عجزه:

وصال على طول الصُّدُودِ يدومُ

وينسب للمرار بن سعيد الفقعي، وعمر بن أبي ربيعة. انظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، ١٢/١، المقضب ٢٢/١، المسائل البغداديّات ٢٩٦، كتاب الشعر ٩١، المنصف ١٩٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢، ٥٦٧، شرح المفصل لابن عبيش ١٣٢/٨، شرح الملوكـي ٣٩٥، شرح جمل الرجاجـي لابن عصفور ١٦٠/٢، ٦١٠/٢، الممتع ٤٨٢.

(٤) في الأصل: قال اطال. انظر الممتع ٤٨٢.

(٥) الكتاب ٣٦٢/٢ وفيه: «اعتنـت».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٢/٢.

يريد: في الفاء^(۱) كما لم يغيّروها في «قال». يعني: كما لم يغيّروا حركة الفاء.

(۱) في الأصل: الياء.

هذا باب ما اعْتَلَ^(١) من أَسْمَاءٍ^(٢) الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ عَلَى اعْتَلَاهَا

قوله: « فيلتبس بغيره »^(٣).

يريد: أَنْكَ لَو قَلْتَ فِي « قَوْمٌ » بِالإِسْكَانِ وَالْحَذْفِ، لَقَلْتَ فِيهِ: قَوْمٌ، الَّذِي
هُوَ اسْمُ الْجَمَاعَةِ، وَقَلْتَ فِي « قَاوِلٌ »: قَاوِلٌ، فَالْتَّبَسَ بِـ« قَوْلٌ » الَّذِي هُوَ اسْمٌ
مُصْدَرٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ: فَيَلْتَبِسَ الْمُزِيدُ بِغَيْرِ الْمُزِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلٌ عَلَى الرِّيَادَةِ إِذَا
حُذِفتْ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مُشَتَّقٌ مِنَ الْفَعْلِ، وَلَا بَدِيلٌ لِلْمُشَتَّقِ مِنْهُ أَنْ يَخْالِفَ الْمُشَتَّقَ،
فَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي الرِّيَادَةِ، إِذَا ذَهَبَتْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُشَتَّقِ وَالْمُشَتَّقِ مِنْهُ.

وَقَالَ الْأَعْلَمُ^(٤): « يَعْنِي: أَنَّهُمْ لَو قَالُوا: قَاوِلٌ، وَبَايِعٌ، بِغَيْرِ هِمْزٍ، بِلَاءَ بِمَتَّلَةٍ
(مُقاوِلٌ، وَمُبَايِعٌ)، الَّذِي قَدْ صَحَّ فَعْلُهُ فِي (قَاوِلٌ، وَبَايِعٌ)، فَكَرِهُوا^(٥) أَنْ يُسَاوِيَ
ما اعْتَلَ فَعْلُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ مَا صَحَّ فَعْلُهُ ». .

قوله: « فَهَمَزُوا هَذِهِ الْوَao وَالْيَاءَ »^(٦).

يعني: بَعْدَ أَنْ قَلَبْتَا الْفَالَ لِتَحرِّكَهُمَا وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهُمَا^(٧)، عَلَى أَنْ لَمْ يَعْتَدَ
بِالْأَلْفِ الْمُزِيدَةِ؛ لِكُونِهَا ضَعِيفَةً، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَسَاكِنَةٌ / لِأَنَّ الْأَلْفَ أَقْرَبُ إِلَى
الْهَمْزَةِ، فَهِيَ أَوْلَى بِأَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُغَيَّرَةُ، وَهِيَ أَيْضًا أَقْرَبُ إِلَيْهِمَا مِنَ الْهَمْزَةِ،

(١) اعْتَلَ، أَسْقَطَ مِنْهُ فِي الأَصْلِ الْأَلْفَ، وَلَمْ تَنْقُطِ التَّاءُ.

(٢) فِي الأَصْلِ: الْأَسْمَاءُ.

(٣) الْكِتَابُ ٣٦٣/٢.

(٤) النَّكْتَ ١١٩١.

(٥) فِي الأَصْلِ: وَكَرِهُوا.

(٦) الْكِتَابُ ٣٦٣/٢.

(٧) فِي الأَصْلِ: قَلَبَا الْفَالَ لِتَحرِّكَهُمَا وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهُمَا.

وهمزو هما^(١) لثلا يلتقي ساكنان، ولم يمحفوا؛ لأنّ الحذف هنا عندهم مكرورة للالتباس.

قوله: « وحذفت واو (مفعول) »^(٢).

هذا صراح مذهب سيبويه والخليل^(٣) في واو « مفعول ». والحجّة لهما أنّ واو « مفعول » زائدة، والساكن قبلها أصلي، والمحافظة على الأصلي أولى من المحافظة على الزائد. ومن الاحتجاج لهما أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة حرّك الثاني منها دون الأول، فكما تحرّك الثاني منها كذلك يمحفظ الثاني منها، وكما لا يمحفظ الأول منها إذا كانتا في كلمة، كذلك لا يمحفظ الأول منها^(٤)، وليس الساكنان^(٥) هنا من كلمتين فتحرّك الأول منها كما تحرّك الأول منها. ومن الحجّة أيضاً لهما قولُ العرب: غارٌ مَنِيلٌ، مع أنه قد قالوا: مَنُول^(٦). وكذلك قالت العرب: مشِيب، في مشُوب، قال:

وماءُ قدورٍ في القِصاعِ مشِيب^(٧)

(١) في الأصل: ايضاً قرب اليها من المهمزة وهمزوها.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٣٨، المنصف ١/٢٨٧، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ١/٣١٤، ٢/١٩١، الممتنع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ٣/٤٧، ارشاد الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٤) في الأصل: اول منها.

(٥) في الأصل: الساكنين.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٦٣، المنصف ٢/٢٨٩، شرح الشافية للرضي ٣/٤٨. قال ابن جنّى: « قال أبو عليٌ: معناه: ينال ما فيه ».

(٧) صدره:

سيكفيك صَرْبَ الْقَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّصٌ

والبيت للسليك بن السلقة السعدي. وهو في المنصف ١/٢٨٨، المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي ٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٨، الأفعال للسرقسطي ٣/٤٥، اللسان (شوب)،

و: أَرْضٌ مَمِيتُ [عليها، في^(١) مَمُوتٍ، وَمَرِيحٌ^(٢) في مَرْوحٍ].
 ولو كانت العين هي المخدوفة لقالوا: مَنْوَلٌ، خاصّةً، بِإِثْبَاتٍ وَأَوْ «مَفْعُولٌ»؛ لأنّها لا تبدل الضمّة التي قبلها كسرة، وتبدل هي ياء في مثل هذا الموقع، وإنّما يفعل ذلك بها في «مَرْمِيٍّ»^(٣)، ونحوه. فأمّا العين فإنّه قد جاء ذلك فيها -أعني: قلب الضمّة قبلها كسرة، وقلبها^(٤) هي ياء- قالوا: حِيرٌ في حُورٍ، قال:
 أَزْمَانَ عَيْنَاءُ سَرَرُوْرُ الْمَسْرُورُ
 عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحِيرُ^(٥)
 وَخَالِفَهُمَا أَبُو الْحَسْنِ الْأَخْفَشُ وَزَعْمُ أَنَّ الْعَيْنَ هِيَ الْمَخْدُوفَةُ^(٦).

صرب). وروي: «مشوب».

(١) تكميلة من النصف ١/٣٠٠. وانظر ١/٢٨٩ أيضاً، والممنع ٤٥٥.

(٢) من قول الرّاجز:

مُكْتَبِ اللَّوْنِ مَرِيحٌ مَمْطُورٌ قَدْ دَرَسْتَ غَيْرَ رَمَادٍ مَكْفُورٌ

انظر النصف ١/٢٨٩. وحكي: غصن مريح. انظر النصف ١/٣٠٠، المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٨. وانظر الممنع ٤٥٥.

(٣) في الأصل: قومي. قال ابن حني في النصف ١/٢٨٨: «لأنّ واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم: رُميَ فهو مرميّ، وقضى فهو مقضيّ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبها ياء، كما قلبها الآخر...» وأنشد الرّاجز الذي سينشده المؤلف.

(٤) في الأصل: وقبلها.

(٥) من أرجوزة تنسب لمنظور بن مرشد الأسدية. انظر النوادر ٥٧١، أمالي ابن الشجري ١/٣٢١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٤، ١٠/٧٩، الممنع ٤٥٦، اللسان (حور).

(٦) انظر المقتضب ١/٢٣٨، النصف ١/٢٨٧، ٣٠٠، ١٩١/٢، ٣١٤/١، الممنع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ٣/١٤٧، ارشاف الضرب ٣٠٦ (رجب).

فاعُتُرِضَ^(١) بـ«مَبِيع»، فقيل: لو كان الأمر على ما يقول لقالوا: مُبْيَع، ولم يقولوا: مَبِيع.

فانفصل عن^(٢) ذلك بأن قال: إِنْهُمْ إِنَّمَا قَالُوا: مَبِيع؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ نُقْلُوا الْحَرْكَةَ من العين جاءت العين ياءً ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة للياء، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فجاءت واو مفعول بعد كسرة، فقلبت ياء.

واحتاج أيضاً لمذهبة بحجج، منها:

أنّ واو «مفعول» إنما ثبتت - وإن كان هي الساكن الثاني^(٣) من الساكنين، وهذا الذي يجب أن يحذف إذا كانا الساكنان^(٤) في الكلمة؛ لأنّه الذي يلزمك^(٥) - لاما كانت لمعنى، وحرروف المعنى لا تُحذف؛ الاترى أنّ التاء في تذكر لاما اجتمعت مع التاء الثانية، حذفت الثانية، ولم تُحذف الأولى حيث كانت لمعنى. وكذلك الواو هنا لاما كانت لمعنى لم تُحذف؛ الاترى أنه لاما اجتمعت العين مع ألف «فاعل» لم تُحذف ألف «فاعل»، واعتلت العين بالقلب حيث كانت الألف لمعنى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تُحذف الباء، واعتلت العين بالحذف، كما اعتلت بالقلب في «فاعل». وكذلك «مررت بقاضٍ» فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتعني التنوين الذي جاء لمعنى الصرف.

ومنها أنّ العين قد تُحذف^(٦) في «قُلْ، وَيَعْ»، فكما حذفت في غير هذا الموضع وكذلك حذفت هنا.

(١) المعارض هو المازني. انظر المصنف ٢٨٧/١.

(٢) في الأصل: فافصلوا.

(٣) في الأصل: للثاني.

(٤) سبق مثل هذا الأسلوب ٥١٤.

(٥) في الأصل: يجدك.

(٦) في الأصل: تُحذف قد تُحذف. انظر المصنف ٢٩٠/١.

ومنها: أنّ بناء « مفعول » اعتلّ لاعتلال فعله، فهو لهذا يجب أن يقع الاعتلال في العين^(١)؛ لأنما التي اعتلت في الفعل.

قال المؤلف: ومذهب أبي الحسن فيه قويٌ جدًا حتى أنه قد استحسنه جلة العلماء بهذا الشأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربما / رجحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه^(٢).

ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قولَ سيبويه هو الذي يجب أن يقال به؛ وذلك أنّ قول أبي الحسن: إنّ واو « مفعول » لها معنى المفعولية، فيجب لذلك المحافظة عليها، وأن يقع^(٣) الحذف في غيرها كما وقع في الثناء الثانية من « تذكّر »، وكما وقع في الاعتلال في عين « قائم »؛ لأنّ الألف لها معنى، ليس باحتجاج قويٍ؛ وذلك أنّ واو « مفعول » ليست بمترلة ألف « فاعل »، ولاته « تذكّر »؛ الاترى أنّ ألف « فاعل » حرفٌ [لزيادة معه]^(٤)، فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلّ على المعنى، وكذلك تاء « تذكّر » لا فرق بينهما في ذلك، وأنت إذا حذفت واو « مفعول » بقيت الميم، وهي الزائدة الأخرى، تدلّ على المعنى الذي هو « مفعول » فإذا كان كذلك لم تشبه واو « مفعول » ألف « فاعل »، ولم يتمتنع حذفها من حيث امتنع حذف^(٥) ألف « فاعل »، والثاء الأولى من « تذكّر »؛ لأنّ كلّ واحدة منها لزيادة معها غيرها، فلو حذفتها لم يبق شيءٌ يدلّ عليها.

وممّا أيضاً يفارق فيه واو « مفعول » ألف « فاعل »، أنه أقرب إلى الطرف

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) قال المازني: « وكلما وجوهين حسن، وقول الأخفش أقيس ». انظر المنصف ٢٨٨/١.

(٣) في الأصل: وارتفع.

(٤) تكلمة يلائم بمعناها الكلام

(٥) في الأصل: حيث.

من ألف « فاعل »، وإذا كانت أقرب إلى الطرف كان الاعتلal عليه أغلب وأقوى؛ لأنّه في الطرف أقوى منه في الأوسط، وفي الأوسط أقوى منه في الأوائل^(١)، فكـلـمـا^(٢) قـرـبـ الحـرـفـ منـ الآـخـرـ وـبـعـدـ منـ الأـوـلـ كانـ التـغـيـرـ عـلـيـهـ أـقـوىـ وـأـغـلـبـ.

فإن قال أبوالحسن^(٣): إنّ الزيادة التي هي لمعنى، وإن كان معها زائدة أخرى غيرها، فإنّهما يجريان مجرّى الزيادة الواحدة؛ لأنّ الدلالة على المعنى وقعت مجموعهما^(٤)، وإذا وقعت الدلالة على المعنى بهما معاً، لم يجز أن تمحّف إحداهما، كما لم يجز أن تمحّف الزيادة الواحدة؛ إذ حصول المعنى بهما^(٥) كحصوله بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تمحّف إحداهما بجاز حذف الأخرى، فإذا لم يجز أن تمحّف معاً، كذلك لا يجوز أن تمحّف إحداهما؛ لأنّهـاـ زـيـداـ مـعـاـ فـاصـطـحـباـ بالـزيـادـةـ مـعـاـ، كذلك يصطحبان عند الحذف، وذلك نحو « سـكـرانـ » إذا رحـمـتهـ، و« زـعـفـرانـ » اسم رجل، إذا كسرـتـهـ، فـكـلـمـاـ الـزـيـادـاتـانـ^(٦)ـ فيـ «ـ مـفـعـولـ »ـ لـوـجـازـ حـذـفـ إـحـدـاهـماـ بـجازـ حـذـفـ الأـخـرـ، كماـ لـوـحـذـفتـ فيـ «ـ سـكـرانـ »ـ إـحـدـاهـماـ

(١) في الأصل: الأوّلآخر.

(٢) في الأصل: فـماـ.

(٣) انظر أمالي ابن الشحرى ١/٣١٦، ٣١٧. وكلامه في هذه المسألة قريب جداً مما هنا. وسيصرح المؤلف بعد قليل بالنقل عن تذكرة الفارسي، فلعلّ هذه الموضع التي قارب فيه نصّ المؤلف نصّ ابن الشحرى، نقلها ابن ابن الشحرى من التذكرة.

(٤) في الأصل: مجموعها.

(٥) في الأصل: بها.

(٦) في الأصل: الزيادتين.

يتبعها^(١) الأخرى.

فاجواب: أَنَا قَدْ جَعَلْنَا حُكْمَ الْزِيَادَةِ كَحُكْمِ الْأَصْلِ فِي بَابِ الْحَذْفِ، وَلَا يَلْزَمُنَا^(٢) أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِلَاتِرِي أَنَّ الْكَلْمَةَ الَّتِي هِيَ أَصْوَلُ قَدْ يُحَذَّفُ بَعْضُهَا لَدَلَالَةِ مَا تَبَقَّى مِنْهَا عَلَيْهِ، فَإِذَا اسْتَجَيَزَ ذَلِكَ فِي الْأَصْوَلِ كَانَ فِي الْزِيَادَةِ أَجْوَزُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَجْوَزُ كَانَ مَسَاوِيًّا لِلْأَصْلِ فِي هَذَا، فَكَمَا سَاغَ حَذْفُ بَعْضِ الْأَصْلِ لَدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، كَذَلِكَ يَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَى الزَّائِدَتَيْنِ لَدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا، إِلَاتِرَاهُمْ قَالُوا: اسْطَاعَ يَسْطِيعُ، فَحَذَفُوا إِحْدَى الزَّائِدَتَيْنِ لَدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا، وَهُمَا جَمِيعًا زَائِدَتَانِ لَمْعَنِّ^(٣)، كَمَا أَنَّ الْمِيمَ وَالْوَوْ وَفِي «مَفْعُولٍ» كَذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جَازَ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا لَجَازَ حَذْفُ الْأُخْرَى، كَمَا أَنَّ «سَكْرَانٍ» لَمَّا حَذَفْتُ مِنْهُ إِحْدَى الزَّائِدَتَيْنِ تَبَعَتْهَا الْأُخْرَى، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ؛ لَمْ تَقْدِمْ / مِنْ حَذْفِهِمَا إِحْدَى الزَّائِدَتَيْنِ فِي «اسْطَاعَ».

وَشَيْءٌ آخَرُ يَنْفَصِلُ بِهِ^(٤) جِنْسَا الْزِيَادَتَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ الزَّائِدَتَيْنِ فِي «مَفْعُولٍ» لَمْ تَقْعُ مَعًا، بَلْ وَقَعْتَا مُفْتَرَقَتِينِ^(٥) فِي تَضَاعِيفِ الْكَلْمَةِ، وَ«سَكْرَانٍ» وَنَحْوُهُ، وَقَعْتَا فِيهِ طَرْفًا مُجْتَمِعَتَيْنِ، وَإِذَا وَقَعْتَا طَرْفًا كَانَ الْحَذْفُ عَلَيْهِمَا^(٦) أَغْلَبٌ؛ إِذَا طَرَفُ مَوْضِعٌ

(١) في الأصل: يتبعهما.

(٢) في الأصل: إنك قد جعلت حكم الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف ولا يلزمك. وفي أمالي ابن الشجري ٣١٦/١: «فمن جواب سبويه عن هذا: أَنَا إِذَا جَعَلْنَا حُكْمَ الْزِيَادَةِ كَحُكْمِ الْأَصْلِ فِي بَابِ الْحَذْفِ، لَمْ يَلْزَمْنَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ...».

(٣) في الأصل: واحدتين بمعنى. انظر أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٤) في الأصل: ولمعنى آخر ينفصل به. والمثبت من أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٥) في الأصل: لم يقع معاً بل وقع مفترقين.

(٦) في الأصل: عليها.

تُحذف فيه الأصول في التّرخيق، والتّكسير^(١)، ونقل فيه ما يصحّ في غير الطرف؛ ألا ترى من قال:

أَسِيُودُ فِي حَدْرَاءَ

ونحوه^(٢) [لَا يقال] إِلَّا بِالْقَلْبِ؛ لِلْقَرْبِ^(٤) مِنَ الْطَّرْفِ.

وإذا كان الأمر على ذلك افترق حكمهما؛ ألا ترى من حذف ياءِ الإضافة لياءِ الإضافة، لم يحذف الألف من «يمانٍ» إذا أضيف إليه، وإن كان كإحدى الياءين، وقد زيداً معاً لمعنى، حيث انفصلت الألف من الياء بتقدّمها قبل الطرف، كما انفصلت واو «مفهول» من ميمه، فالزيادتان في «مفهول» أشبه بـ«اسطاع يَسْطِيع»؛ لدلالةِهما مجتمعتين^(٥) على المعنى، ووقعهما في الدرج غير طرف.

فإن قال أبوالحسن: قد وجدت الزيادة غير أول لما وقعت مع الأصل، حذف الأصل، وبقيت الزيادة، وذلك قوله: تَقَى يَتَقَى، فإنما حذفت الفاء مع الزيادة^(٦) لما كانت الزيادة لمعنى، وأثبتت الزيادة مع أنّ الفاء أقوى من العين، وأبعد من الاعتلال، فأن تحذف العين التي مع الزيادة التي لمعنى أجوز.

قيل: لا يلزم أن تحذف العين من «مفهول» كما حذفت الفاء في «تقى

(١) زاد ابن الشجري في أماله ٣١٧/١: «والتحقير». وهو مناسبٌ لما سبأته.

(٢) لم أقف على الشاهد، وظاهره بعض بيت من الطويل. وأسيود تصغير أسود وهو الحية؛ حمله للتصغير على التكسير لقولهم: أسود، والقياس أن يعلّ فيقال: أسيد. أما أسود صفة فلا يجوز فيه إلا الإعلال. انظر شرح الأشموني ٤/٣١٤.

(٣) مثل أسود صفة، وعجوز. انظر شرح الأشموني ٤/٣١٤.

(٤) في الأصل: المقرب. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتم بعثتها الكلام.

(٥) في الأصل: مجتمعين.

(٦) يريد: حذفوا فاء الفعل، وهي تاء، وأبقوا الزيادة، وهي تاء افتعل، والأصل: تَقَى يَتَقَى.

يَتَّقِيٌ»؛ لأنّ زِيادة «تَقَىٰ يَتَّقِيٌ» وَاحِدة، فلو حُذفت وَأبْقِيتُ الْفَاءَ لَمْ يُدَلِّ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ زِيادة وَاوٌ «مَفْعُولٌ»؛ أَلَاتْرِي أَنَّهَا إِذَا حُذفت بَقِيَتُ الْمِيمُ دَالَّةً عَلَيْهَا، وَلَيْسَ [فِي]^(١) «يَتَّقِيٌ» بَعْدِ حَذْفِ تَاءٍ^(٢) «افْتَعَلٌ» شَيْءٌ يُدَلِّ عَلَيْهَا.
وَأَمّا قَوْلُهُ: إِنَّ بَنَاءَ «مَفْعُولٌ» إِنَّمَا اعْتَلَّ بِاعْتَلَالِ فَعْلِهِ، فَهُوَ هَذَا أُوجَبَ أَنْ يَقْعُدَ الْاعْتَلَالُ فِيهِ فِي الْعَيْنِ، كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي الْفَعْلِ.

فَإِنَّ الْجَوابَ عَنْهُ: أَنَّا إِنْ أَعْلَلْنَا الْعَيْنَ فِي «مَفْعُولٌ»؛ لِأَنَّهَا الَّتِي وَقَعَ الإِعْلَالُ فِيهَا كَتَّا بِذَلِكَ قَدْ وَالِينَاهَا^(٣) أَبْدًا الْاعْتَلَالُ، وَإِنْ أَعْلَلْنَا السُّواوِيَّةَ الْزَائِدَةَ فِي بَنَاءِ «مَفْعُولٌ» كَتَّا لَمْ نَوَالِ^(٤) الإِعْلَالُ حِرْفًا مِنْ حِرْفِ الْكَلْمَةِ، وَمَا لَيْتَوَالِي فِيهِ الإِعْلَالُ عَلَى حِرْفٍ مِنْ حِرْفِ الْكَلْمَةِ أَوْلَى مَا يَتَوَالِي فِيهِ الإِعْلَالُ.

وَأَمّا قَوْلُهُ فِي الْانْفَصَالِ عَنِ الْعَرْضِ اعْتَرَضَهُ بـ«مَبِيعٌ»^(٥) وَهُوَ اسْمٌ: إِنَّمَا قَالُوا: مَبِيعٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ نَقْلُو الْحَرْكَةَ مِنْ الْعَيْنِ جَاءَتِ الْعَيْنُ بَعْدِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَقَلَبَتِ الضَّمَّةَ كَسْرَةً لِلْيَاءِ، إِلَى آخِرِهِ.

قَلَتْ: فَإِنَّ قَوْلَهُ فِيهِ: تَقْلِبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً، تَنَاقِضُ مِنْهُ، وَرَدَّ مِذْهَبَهُ فِي مُثَلِّ هَذَا: أَنْ تَبَدِّلَ الْيَاءُ^(٦) لِلضَّمَّةِ قَبْلَهَا وَاوًا، لَا تَبَدِّلُ الضَّمَّةَ لِلْيَاءَ كَسْرَةً.

قَالَ بَعْضُ الطَّلَّابَ: وَرَأَيْتَ لِلْأَسْتَاذِ أَبِي عَلَيٍّ (ش) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي بَعْضِ مَا فِيدَتْهُ عَنْهُ مِنِ الْاحْتِجاجِ الَّذِي لَأَبِي الْحَسَنِ عَلَى مِذْهَبِهِ هَذَا: أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ احْتَاجَ بِأَنَّ الْحَذْفَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي السَّاكِنِ الْمُتَقَدِّمِ، وَالْعَيْنِ مُتَقَدِّمَةً، فَهُنَّ

(١) تَكْمِيلَةٌ يَلْتَمِمُ بِعَلَيْهَا الْكَلَامُ.

(٢) فِي الأَصْلِ: يَاءٌ.

(٣) فِي الأَصْلِ: اوَلِينَاهَا.

(٤) فِي الأَصْلِ: نَوَالٌ.

(٥) تَقْرَأُ فِي الأَصْلِ: مَبِيعٌ.

(٦) فِي الأَصْلِ: التَّاءُ.

التي يجب أن يقع الحذف فيها. فرُدّ عليه، بأن قيل له: إنَّ الحذف إِنْما يكون في الساكن الأول من الساكنين، إذا كان الأول فيها زائداً^(١)، وأمّا ما فيه ساكنان الأول منهما أصليٌّ، والثاني زائد، فإنه لم يثبت لنا فيه حذف الأول، فيجب ألا نقول [به]^(٢)، وأن نبقى على ما يقتضيه القياس، من الحافظة / على الأصلي واعتلال الرائد^(٣).

انتهى ماعندي في هذه المسألة مما أخذته عن الشيخ الفقيه أبي محمد بن زيدان^(٤) - رحمه الله - عن الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمه الله - وأضفت إليه ما وجدت لأبي علي الفارسي في كتاب التذكرة. وبالله الاستعانة لرب غيره.

قوله: «وذلك قوله»^(٥).

وأشار إلى القلب.

قوله: «ولانعلمهم أتموا في الواوات»^(٦).

وحكى الفراء عن الكسائي: أنَّ بني يربوع، وبين عقيل، يقولون: حُلُيُّ

(١) في الأصل: من الساكنين هما الساكنان فيما الأول أو كان الأول فيما زائداً.

(٢) تكملة يلتم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشلوبين في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٤) عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن زيدان السُّمَانِيُّ القرطبيُّ، نزيل فاس [٥٤٩ - ٥٦٢ هـ] كان من أهل اللغة والحديث والفقه والتاريخ وال نحو والأخبار وأسماء الرجال، أديباً شاعراً، مقدماً في العربية. أخذ عنه العربية محمد بن حسن بن محمد الفاسي المغربي المقرئ نزيل حلب، كما أخذ عنه محمد بن سعيد الأنصاري الغرناطي أبو عبدالله الطراز، ومحمد بن عبد الرحمن الأنصاري البليسي أبو عبدالله بن جوير، ومحمد بن يحيى العبدري الفاسي أبو عبدالله الصدقي. من آثاره: التمشية على أبواب الجمل. انظر التكملة ١٠١/٣، الذيل والتكميلة ٢١١/٦، ٣٤١، ٣٤٢، صلة الصلة الملحق به ٥١٣، ٥١٢/٨، تذكرة النحاة ٣٢٢، معرفة القراء الكبار ٥٣٣، غاية النهاية ١٢٢/٢، بغية الوعاة ١٠١/٢.

(٥) في الأصل: وذلك أفهم. انظر الكتاب ٣٦٢/٢ وبعد: «مشروب ومشبيب...».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

مَصْنُونَغ، بواوين، وَعَنْبَرٌ مَدْوُوفٌ، وَثُوبٌ مَصْنُونٌ، وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَقَوْلٌ
مَقْوُولٌ^(١). وَقَاسِ الْكَسَائِي عَلَيْهِ^(٢).

وَأَنْشَدُوا:

وَالْمِسْكُ فِي عَنْبَرِ الْمَدْوُوفِ^(٣)
وَقَدْ قَالُوا أَيْضًا: رَجُلٌ مَعُودٌ^(٤).

قال ابن جنّي^(٥): وَحُكِيَّ عن أبي العباس^(٦) إِقَامٌ « مفعول » من الواو، خلافاً
لأصحابنا كُلُّهم. قال: وليس بائقن بن « سُرْتُ سُوُورَا، وَغُرْتُ غُوُورَا »؛ لأنّ في
« سُوُور، وَعُوُور »، واوين وضمتين، وليس في « مَصْنُون » مع الواوين إِلَّا ضمة
واحدة^(٧).

وقال الفارسي-رحمه الله-: هذا خطأ؛ لأنّه يجيز شيئاً ينفيه^(٨) القياس، وهو
غير مسموع إِلَّا في قليل، وأمّا « سُوُور »، فلو لم يسمع لما قيل^(٩).

(١) في الأصل: مقود. انظر ماحكا الفراء عن الكسائي في ارشاف الضرب ٣٠٧ (رجب). وانظر المنصف ١، ٢٨٥، أمالى ابن الشجري ١٧١/١، ٣٢١، المتع ٤٦١، شرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠، ارشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٣) انظر المنصف ١، ٢٨٥، المتع ٤٦١، اللسان (دوف).

(٤) انظر المنصف ١، ٢٨٥، المتع ٤٦١.

(٥) انظر المنصف ١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦ بتصرف.

(٦) في المنصف ١: « وأجاز ».

(٧) انظر المقتضب ١، ٢٤٠، ٢٤١ وقد قصره المبرد على الضرورة، ولم يجعله قياسا. وانظر ارشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٨) في الأصل: ينفي. والمثبت من المنصف ١.

(٩) في الأصل: فلم يسمع لما قيل. وعبارة المنصف ١: « وهو غير مسموع. فقياسه قياس من قال: ضربت زيد. فأمّا سرت سُوُورَا ». هذا، وكلام الفارسي في التكميلة ٥٨٢ مختلف عما هنا، حيث

[وأيضاً]^(١) فلو أعلّوا في «سُور» لأسكنا اللّوّا واللّوّا الأولى، وبعدها واوٌ ساكنة، فيجب حذف إحداهما، فيصير على وزن « فعل »، فكرهوا الالتباس، أعني التباس مثل « فعل » بـ« فعل ». وأمّا المفعول من « فعل »: « مفعول » أبداً، نحو « ضرب فهو مضروب »، وأمن الالتباس في « مقول ومصوّغ »، فجرى على ما يجب فيه من الاعتلal.

والذين يتممون « مفعولاً » من الياء^(٢) هم بنو قيم^(٣). وإنما أتّموا في الياء؛ لأنّ الياء فيها الضمّة أخفٌ من اللّوّا [وفيها الضمّة]^(٤)؛ ألا ترى أنّ اللّوّا إذا انضمّت فرُّوا منها إلى المهمزة، فقالوا: أَدْوْرُ، وَأَتُؤْبُ^(٥)، قال:

لكلّ دَهْرٍ قد لبستُ آثُرُبَا^(٦)

وقال^(٧):

يقول: « ولو جاء التصحيح في ما كان من اللّوّا لم يُنكر؛ ألا تراهم قد قالوا: العُور، فهو مثل مفعول من اللّوّا لو صحّ، وإنما صحّ مفعول فيما صحّ منه ». .

(١) تكمّلة من المنصف ١/٢٨٥.

(٢) في الأصل: التاء.

(٣) انظر أمالى ابن الشجّري ١/٣٢١، المتع ٤٦٠.

(٤) تكمّلة من المنصف ١/٢٨٣.

(٥) في الأصل: دور ثوب.

(٦) ينسب لمعروف بن عبد الرحمن، وحميد بن ثور. وهو في الكتاب ٢/١٨٥، المقتصب ١/١٦٧، ٢٧٠، مجالس ثعلب ٢/٣٧٢، ٣٧١، المنصف ١/٢٨٤، ٣/٤٧، سر صناعة الإعراب ٤/٨٠، شرح الملوكى ٢٧٠، المتع ٣٣٦، اللسان (ثوب).

(٧) في الأصل: قال.

٠ . شَبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوَرُ^(١)

فالمهمزة في الواو إذا انضمت مطردة، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوً^٢ كان ذلك أثقل، والياء إذا انضمت لم تهمز، ولم تغير، فكانت الياء أخف.
وإذا كان القياس في الياء^(٣) من المفعول [عدم]^(٤) الإتمام، مع أنّ الياء^(٤) دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في «مفعول» من الواو ألا يتم. وهذا طريق في العربية مستمرّ، لا ينكسر، وهو أن يتحمل أمرًا واحدًا، فإذا انضم إليه سبب آخر لم يتحملها، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع^(٥). وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:
وما اجتمع الداءان إلا ليقتلنا^(٦)

قوله: «ويجري (مفعول)^(٧) مجرى (يَفْعَل) فيهما فیعْتَلّ»^(٨).

ذكر هنا ما اعتلّ من الأسماء بجريانه على الفعل في حركاته وسكناته
وموضع الزيادة منه؛ لأنّه إذا اعتلّ باعتلاله لم يتبع؛ لأنّ الزيادة فيه ميمٌ، وهي

(١) البيت بتمامه:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت
مصالحٍ شبت بالعشىِّ وأنور
وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر الديوان ٩٦، التكملة ٤٠٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح
شواهد الإيضاح ٥١٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٦.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: البناء.

(٥) انتهى النقل من المنصف.

(٦) صدره:

جمعتَ عليه حُرمتَ الداء والأسى

وهو لم يهياز الديلمي. انظر جواهر الكثر ٢١٠، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٠/١.

(٧) في الأصل: مفعول.

(٨) انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

لاتزداد في الأفعال. وذكر أنّ الاعتلال فيها كالاعتلال في الأفعال، لافرق، إلاّ فيما يُستثنى، من كون الزيادة في الاسم مימה، وهي [ليست]^(١) في « يخاف، ويهاب » ونحوهما^(٢).

قوله: « فصار دخول الميم كدخول الألف في (أَفْعُل) »^(٣).

قال: كدخول الألف، ولم يقل كدخول الياء وغيرها مما يزداد في الأفعال أوّلاً؛ لأنّ الألف أخت الميم من الزيادة أوّلاً.

قوله: « ولم يجعلها بمترلة (فُعلت) في الفعل »^(٤).

[٨٥ ب] يريد: ولا يجعلها تتبع / عينها فاءَ هاءَ، كما كان ذلك في الفعل في « فُعلت »، فإنّ عين « فُعلت » تابعةُ للفاءِ، إلاّ أنّ ذلك لم يظهر فيها بحذفها؛ لأنّ الواو في الفعل إنّما تكون أبداً تابعةُ للفاءِ^(٥).

قوله: « كما أنّ (فَعلْتُ تَفعُلُ) في الواو إذا سكتت لم تتبعها الكسرة »^(٦).

فُتبدل بضمّة. وأمّا [إذا كانت]^(٧) العين ألفاً فُتبدل حركة من جنس حركتها.

قوله: « وإنّما هذا كقولهم: رَمُوا^(٨) الرّجل، في الفعل »^(٩).

يريد: أنّ إتباع العين للفاء في الفعل، وإتباع الفاء العين في الاسم، بمترلة

(١) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٢) في الكتاب ٣٦٤/٢: « كما قالوا: مخافة، فأجروها مجرى يخاف ويهاب ». .

(٣) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢ وفيه: « ولا يجعلها ». .

(٥) قال أبو علي في التعليقة ٥/٣٠: « يقول: لا تبدل من الياء ووا إذا انضمّ ماقبلها في الفعل، نحو: رَمُوا وَرَمُوا ». .

(٦) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٧) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٨) في الأصل: رموا. وكذا في الموضع التالي.

(٩) الكتاب ٣٦٤/٢.

إتباع العين الباء في الفعل، نحو قولهم: رَمُوا الرَّجُلُ؛ ألا ترى أنَّ الواو قلبت [عن]^(١) ياءً، وهي لام؛ لإتباع ضمة العين، وبمثابة إتباع العين الباء في الاسم في «فَعْلٍ»؛ ألا تراهم إذا بنوا من «رُميَ» «فَعْلٍ» يقولون: رَمِيَ، فقلبوا الضمة التي هي في العين كسرة للياء التي هي لام.

ووقع في الكتاب هنا: قال الأخفش في مثل «مُسْتَعْطٌ»: مُبُوع^(٢). وهو خلاف قول سيبويه^(٣).

قال الشيخ أبو علي رحمه الله: قول أبي الحسن هنا غلطٌ؛ لأنَّ السَّماع مخالفٌ له؛ لأنَّا لم نسمع «مُبُوعاً»^(٤)، ولا شائعاً من هذا التحو أصلاً، إلَّا ماجاء من قولهم: مَضْوِفة^(٥)، وهو شاذٌ، والشاذ لا يقاس عليه^(٦).

ورأيت لأبي علي الفارسي كلاماً أردت أن أورده هنا، قال^(٧): قول الخليل في «مَعِيشَةٍ»: إِنَّه «مَفْعُلَةٌ [أو] مَفْعِلَةٌ»^(٨).

(١) تكملة يلتئم بعثتها الكلام. انظر المنصف ١١٢/١، ١١٣.

(٢) انظر الأصول ٣/٢٨٥، شرح السيرافي ٦/١٦٤ (خ)، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠١.

(٣) وهو مُبَيْع. انظر الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٣/٢٨٥.

(٤) في الأصل: مبوع.

(٥) في الأصل: مصوبة. ولا يصلح هذا احتجاجاً؛ لقولهم: صاب يصيب السهم ويصوب، إذا أصاب. انظر شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، اللسان (صوب). وقد وردت مضبوفة في قول أبي جندي المذلي:

وَكُنْتُ إِذَا حَارَ دُعَا لِمَضْوِفةٍ أَشْرُّ حَتَّى يَنْصُفُ السَّاقَ مِنْزِري

انظر شرح ديوان المذليين ٣٨٥. وفي اللسان(ضيف): «وَأَمَّا قول المذلي:

أَنْتَ تُحِبُّ دُعْوَةَ الْمَضْوِفِ

فإنما استعمل المفعول على حذف الرائد... وبين المضوف على لغة من قال في بيع: بوع». فجعله لغة.

(٦) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٧) انظر المسائل البصرية ٦٥٩-٦٥٥. وسيصرح المؤلف في نهاية التقليل أنه ينقل من التذكرة.

(٨) تكملة من المسائل البصرية ٦٥٥.

قال أبوالحسن: لا تكون إلا « مفعلة »، ولا تصح في الواحد الياء كما تصبح في الجمع.

وممّا يحتاج له^(١) في ذلك أنّ الجمع ليس كالواحد؛ لأنّه يستشقل فيه مالا يستشقل في الواحد؛ ألا تراهم قلباً « دُليّ » ونحوه، وصححوا في الواحد نحو « عُتيّ ». وكذلك صحيحت الياء في « بِيْض »، ولا يلزم على هذا الواحد الذي ليس بجمع.

[فيقول الخليل]: بناء^(٢) الجمع في هذا النحو والواحد سواء؛ ألا ترى أنّ هذا الضرب من الجمع كالواحد، ولا يشتمل فيه ليس في الواحد. يدلّك على ذلك أنّهم يصرفون هذا النوع من الجمع كما يصرفون الواحد. فإذا لم يختصّ هذا بثقلٍ ليس في الواحد وجب أن يستوي مع الواحد، وإذا استوى مع الواحد لم يجز أن يخالفَ بينه وبين الواحد في الإعلال، [بل]^(٣) ينبغي أن تصحّ الياء في الواحد كما صحّت في « بِيْض »^(٤). والدلالة على مساواة هذا الضرب الواحد أنك لو سمّيت بـ« فُعْل » الذي هو جمع صرفته، كما أنت لو سمّيت بـ« فُعل » صرفت، وكذلك لو سمّيت بـ« فُلوس » صرفته.

فإن قلت: فكيف أعمل الجمع في نحو « دُليّ »، وصحّ الواحد؟ وهلّا دلّ على استشهادهم للجمع؟

قيل: ليس هذا من قبل أنّه جمع، ولكن لما كان الواحد الذي ليس بجمع غيره، نحو « عُتيّ » فقلبت الواو منه، وكان الجمع يعتوره من التّغيير أكثر مما يعتور

(١) أي: الأخفش.

(٢) في الأصل: وبناء. وما بين معقوفين قبله تكميلة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٣) تكميلة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٤) في الأصل: بعض.

الاسم الواحد؛ لأنّه يدخله واوٌ زائدة، لم تكن ثابتة في الواحد^(١)، وغير أيضًا بجمعهم إيه على أدنى العدد [يعني: أدلٍ]^(٢)، فقلبوا منه الواو إلى الياء^(٣)، فزاد حدوث التّغيير على الاسم - ألزم الاعتلال كما ألزموا الياء في « حَنِيفَةُ » الحذف لما حُذفت التاء، ولم تلزم ياء « قريش » الحذف. فلهذه التّغييرات التي اعتررت الجمع ألزم الاعتلال، [لا]^(٤) من حيث كان جمعا؛ لأنّه استواء^(٥) الواحد والجمع في « أدلٍ وَقَلْنَسٍ »، فلو خالف الجميع الواحد لكان خليقاً أن تصحّ الواو / في الواحد في « قَلْنَسٍ »، ولا يstoi مع الجمع في [« ثُنٍ » جمع]^(٦) « ثَنِيٌّ ». ويدلّ ذلك على ذلك - أنه ليس للجمع - أنه قد اعتلت الآحاد^(٧)، نحو [مسنّية]^(٨)، فإذا جاء هذا في الآحاد دلّ على أنّ هذا ليس في « ذُلِّيٌّ » لاختصاصه بالجمع. ويدلّ أيضًا على أنه ليس يستقبل ذلك من أجل الجمع قولهم: صُوَّام، وأنّه لم يقلبوه البّة. [فأمّا « صُيَّم »]^(٩) فليس من أجل أنه جمع، ولكن للقرب^(١٠) من الطرف، ويدلّ ذلك على ذلك أنّ الذي يقول: صُيَّم، إذا بعث من الطرف فقال: صُوَّام، لم يقلب. انتهى كلام أبي علي في هذه المسألة في الجزء الرابع من التّذكرة.

(١) في الأصل: ثانية في الواحدة.

(٢) تكملة من المسائل البصريةات .٦٥٧

(٣) في الأصل: الواو والياء.

(٤) تكملة من المسائل البصريةات .٦٥٨

(٥) في الأصل: لأنّه أنتوى أن استواء.

(٦) تكملة من المسائل البصريةات .٦٥٨

(٧) في الأصل: الأعاد.

(٨) موضعها في الأصل بياض. والمثبت من المسائل البصريةات .٦٥٨

(٩) تكملة من المسائل البصريةات .٦٥٩

(١٠) في الأصل: البعد.

قوله: «وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة لامعنى»^(١).

يعني: موضوعاً لأن يكون علمًا.

قوله: « وإنما جاء هذا كما جاء (تأهل) ونحوه حيث كان اسم»^(٢).

يعني: حيث كان اسمًا علمًا، والعلم يُفعلُ به مالا يُفعلُ في غيره؛ لفته عليهم، وكثرة دُوره في الكلام عندهم؛ لأنَّه لكثرَة استعماله خفٌّ، والخفيفُ يُحتملُ فيه من الثقل مالا يُحتملُ في الثقيل^(٣).

قوله: « وليس (مَكْوَزَة، ومَزِيد)، بأشدّ من لزومهم (استحْوَذ)»^(٤).

يريد: وليس البقاء على^(٥) الأصل في الاسم العلم لترك الإعلال فيه؛ لأنَّه يكثر استعماله، وخفته، فيتسع فيه مالا يتسع في غيره، بأشدّ من البقاء على الأصل في «استحْوَذ»^(٦) مع ثقله.

قوله: « ويَتَمُّ (أَفْعَلُ) اسماً»^(٧).

ذكر هنا ما صَحَّ من الأسماء الجارية على الأفعال في حركاتها، وسكناتها، والزيادة فيها، وموضعها، لموافقتها للأفعال في الزيادة. وذلك أنَّه لما وافقتها فيما ذكر من الزيادة، وموضعها، والحركات، والسكنات، أشبهت الأفعال شبهًا قويًا، فخافوا إنْ هم أعلّوها بإعلالها أن تلتبس بها، فصحّحوها؛ ليكون ذلك فيها فرقاً بينها وبين الأفعال.

(١) الكتاب ٣٦٤/٢ وبعد: «سوى ذا على الأصل كما قالوا: مَكْوَزَة وَمَزِيد».

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ وليس فيه: ونحوه.

(٣) في الأصل: الثقل.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٥) في الأصل: التفاعل في.

(٦) تكملة يلتبس بها الكلام.

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

ورد ابن الطّراوة على النّحوين بهذا في باب ما يصرف وما لا يصرف، وقال:
إنّ معهم الصرف للأسماء لشبهها [بالأفعال]^(١) ليس بشيء؛ ألا ترى أنّهم يُصحّحون
الأسماء إذا وافقت الأفعال، وقويت موافقتها لها؛ للفرق بينهما، فكذلك كان يجب
أيضاً أن يصرف الاسم إذا أشبه الفعل للفرق. وعوّل على هذا الرّد، والتزمه، وجعل
يمنع الصرف بوجه آخر^(٢).

وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنّه مع هذا يقول بإعلال ماجرى على الأفعال،
وافتراق منها بالزيادة؛ لجريانها. وعلى قوله هذا ورده على النّحوين كان يجب أن
يصحّح.

قال الشّيخ^(٣) -رحمه الله-: فقوله هذا ظاهر التّخالف لائح في عدم التّوفيق.

قوله: «ويتم في قولك: ما أقوله، وأبيعه»^(٤).

هذا استثناء من الباب قبل؛ لأنّ فعل التّعجب فيما ذكر بكونه يسكن فيه
ما قبل العين المعتلة وهو حرف صحيح، كان يجب له أن يتعلّم «أجود» حتى يصير^(٥)
«أجاد»، لكن صحيحاً لما ذكره من أنه وافق «أفعّل» التّفضيل في المعنى؛ وذلك لأنّك
إذا قلت: ماأحسنَ زيداً! فأنت قد فضلت زيداً على غيره في الجنس، كما أنّك إذا
قلت: زيدُ أفضلُ من عمرو، فقد فضلتة أيضاً على غيره في الفضل^(٦).
قوله: «وهو بعد نحو الاسم لا يتصرّفُ تصرّفه، ولا يقوى قوّته»^(٧).

(١) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٢) انظر صدّى هذا المذهب عند تلميذه السّهيلي في أماليه ١٩ فما بعدها.

(٣) المؤلف يستخدم هذا المصطلح للشّلوين، ولم أقف على كلامه الآتي في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢. وفي الأصل: في ذلك.

(٥) في الأصل: صار.

(٦) قال المحرريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٣: «فقد فضلتة على غيره، أي: على المخاطب».

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢

[٨٦] الضمير في «تصرّفه»^(١) عائدٌ على فعل التّعجّب. ويريد /: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلاً. وكذلك هو أيضاً في قوله: «ولا يقوى قوّته» عائدٌ على فعل التّعجّب، يعني أيضاً: قوّته التي كانت تجحب له بكونه أيضاً فعلاً. قوله: «ويتمُّ في (أَفْعُلُ وَأَفْعِلُ); لأنّهما اسمان»^(٢). يعني: ويتمُّ اللّفظ.

قوله: «فرقوا بينهما وبين (أَفْعُلُ وَأَفْعِلُ من الفعل»^(٣). [مثال «أَفْعُلُ»^(٤) «أَقُولُ»، [قبل]^(٥) التّقل، و«أَقْوُمُ»، ونحوهما، ومثال «أَفْعِلُ» «أَبِيعُ»، قبل التّقل، ونحوه أيضاً من بنات الياء التي ماضيها منقولٌ من «فَعَلَ يَفْعُلُ»، و«أَتَيْهُ وَأَطْبَحُ»^(٦) أيضاً، ونحوه مما [لم]^(٧) يتغيّر، فجاء في المضارع على «يَفْعُلُ» وماضيه «فَعُل» قبل التّقل^(٨). قوله: «ولو أردت مثلَ (إصبع) من (قُلْتُ، وَبَعْتُ)، لأنّمت لتفّرق بين الاسم والفعل»^(٩).

مثال «إصبع» من الفعل «إخاف وإهاب» ونحوهما مما كسر فيه همزة

(١) في الأصل: قوته. والصواب متأثّره إن شاء الله؛ لما سألي.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) تكمّلة يلتّهم بمثلها الكلام.

(٥) تكمّلة يلتّهم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يفعل اتيه اطرح. ويمكن أن يريده: أطروح، ولكن هذا لا يتناسب مع ما قبله؛ لأنّ أتيه وأطّبِح الكلام فيهما واحد. وقد سبق الكلام عليهما ٥٥٣-٥٥٥.

(٧) تكمّلة يلتّهم بمثلها الكلام.

(٨) أي: قبل نقل حركة العين إلى الفاء.

(٩) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: «أَصْبَع». ومتأثّره هو الجاري على كلامه الآتي. هذا على أنّ سيبويه سيدرك إصبع وأنّ مثاله إفعُل وإبِيع. ولن يشير إليه المؤلف.

المضارع.

قوله: «لائِتها إذا انضمَّتْ خفيتِ الضمَّة فيَها»^(١).

يعني: في النُّطق.

قوله: «وَأَمَّا (أَفْعَلَة) فَنَحُوا (أَخْوَنَة)»^(٢).

مثل «أَفْعِلٍ» «أَفْعِلَةً»؛ لِمَا كَانَتْ الْهَاءُ كَائِنَةً مِنْ كَلْمَةٍ أُخْرَى.

قوله: «فَإِنْ أَرَدْتَ مُثْلَ (إِثْمَدٍ) قُلْتَ: إِبْيَعٌ وَإِقْوُلٌ»^(٣).

مثل «إِفْعِلٍ» «إِبْيَعٌ» قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُ الْحَذْفُ وَالنَّقْلُ^(٤).

قوله: «وَإِذَا أَرَدْتَ مِنْهُمَا مُثْلَ (أَبْلَمٍ)»^(٥).

مَثَالُ «أَفْعِلٍ» فِي الْأَفْعَالِ يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، وَذَلِكَ نَحْوُ «أَقْوُلٌ»، قَبْلَ النَّقْلِ وَالْحَذْفِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْيَاءِ أَصْلًا، لَكِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْيَاءِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَوْجِدُ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ^(٦)؛ لَأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ؛ إِذَا الْوَاوُ أَنْتَ الْيَاءُ، وَهُمَا عَنْدَ سَيِّبُوِيِّهِ بِمُتَرْلَةِ الْمُثْلَيْنِ -أَعْنِي: بِمُتَرْلَةِ مَا هُمَا مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ- وَسَبَّيْنَ هَذَا فِيمَا بَعْدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَثَالٍ وَجَدَ فِي الْوَاوِ، وَهُوَ^(٧) غَيْرُ مَوْجُودٍ [فِي]^(٨) الْيَاءِ،

(١) الكتاب ٢/٣٦٥. وفي الأصل: حقيقة الضمة.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥. وفي الأصل: وأما فعلت.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: والنَّقل قَبْلَ النَّقل. وفي التَّعلِيقَةِ ٥/٣٥ مِنْ كَلَامِ الْأَنْفُشِ: «يعني فَرَقُوا بَيْنَ إِبْيَعٍ وَإِبَيْعٍ إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ مِنْ بَعْدِ وَحْفٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَحْذَفَ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَتَا قَبْلَ الْحَذْفِ: اخَافَ وَابِعٌ، فَحَذَفُوا هِمْزَةُ الْوَصْلِ لِمَا تَحْرَكَتِ الْفَاءُ (فِي الأصل: الْيَاءُ)، وَحَذَفُوا مَوْضِعَ الْعَيْنِ لِمَا أَسْكَنَ مَوْضِعَ الْلَّامِ لِلْوَقْفِ أَوِ الْحَزْمِ، وَالْفَصْلُ فِي جُمِيعِ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ يَقْعُدُ بَيْنَ اسْمٍ وَفَعْلٍ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَ الْفَعْلُ الْحَذْفَ».

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٦) يعني: لَا يَوْجِدُ السَّبِبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ لَمْ يَعْلَمِ الْاسْمُ، وَهُوَ وَجْدُ الْبَنَاءِ فِي الْفَعْلِ.

(٧) في الأصل: وَهُمَا.

(٨) تَكْمِلَةٌ يَلْتَمِمُ بِهَا الْكَلَامُ.

لابعل في الياء؛ لأنّها أخت الواو.

قوله: «ولم يذكر (أفعِل)؛ لأنّه ليس في الكلام (أفعِل)»^(١).

زعم أبو بكر بن طاهر أنّ هذا الكلام من سيبويه نصّ منه على أنه إنّما بُين من الكلمة ماله مثالٌ موجودٌ في كلام العرب، وأمّا مالامثال له فلا يصح بناؤه، فلاتقول على هذا: ابن لي من كذا كذا، إلا إذا كان ماتبنيه موجوداً مثاله. وقال: إنّ هذا الموضع من كلام سيبويه تناقضٌ لما تقدم من كلامه أيضاً في الفاء في باب ماتقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، قال فيه^(٢): «وتقول في (تفعلَة) من (وعدت)، و(يَفْعُل)^(٣)، إذا كانا اسمين، ولم يكونا من الفعل: تَوْعِدَة، وَيَوْعِدُ، كما تقول في الموضع». و«يَفْعُل» لا يوجد في الأسماء^(٤).

وهذا الذي قاله واعتقده من المناقضة في كلام سيبويه، ليس بشيء؛ فإنّ كلام الإمام في هذا الموضع ليس بنصٍ على مازعم، بل مراده فيه، وهو الظاهر من كلامه: ولم يذكر كذا، لأنّه لا يوجد، فلم يكن الاعتناء به كالاعتناء بما يوجد، ولا يخرج منه أنّ مالا يوجد مثاله لا يوجد، ولا يجوز بناؤه، ولا التكلّم به، أصلًا. وإذا كان الأمر على هذا فلا تناقض في كلام سيبويه أصلًا.

وهذه المسألة من المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين السحويين على ثلات

فرقٍ^(٥):

منهم من يرى أنّه يجوز أن يُبني من الكلام المعتل^(٦) ماله مثال موجود /

(١) الكتاب ٢/٣٦٥ وفيه: «ولم نذكر».

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٥٨.

(٣) في الأصل: تفعل، وكذا في الموضع التالي، وفي التمثيل عليه بالباء أيضاً.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) انظر المطبع ٧٣١، ٧٣٢.

(٦) نص المعتل دون الصحيح؛ لأنّ الباب معقوٌ له، وإنّ فالصحيح مثله في هذا الخلاف، وقد عقد

وماليس له مثالٌ موجودٌ^(١).

ومنهم من يحيى البناء فيما له مثالٌ موجودٌ، خاصةً، وينعه فيما لا مثال له موجود^(٢).

ومنهم من منع البناء في النوعين.

وأمّا أنا^(٣) لأعلم لهذا الخلاف معنى يوجبه، بل الأمر في هذا عندي قريب جدًا، فإنه إذا قيل: ابن كذا من كذا، فليس مرادٌ إذ ذاك: كيف تقول العرب في كذا من كذا؟ على أن ذلك المقول قد تكلّموا به، وإنما يقال على معنى: كيف يقتضي مقياس^(٤) كلامها في الاسم من كذا، أو الفعل خاصةً، على جهة التدرُّب والرِّياضة^(٥) في الصنعة ليكون في ذلك تقوية للأذهان، وتلقيح لها. وإذا كان الأمر على ما ذكره فلا يأس أن يقال: ابن كذا^(٦)، سواءً كان للمبني^(٧) مثالٌ موجودٌ، أو لم يكن له مثالٌ موجودٌ، فثبت بهذا قول من يحيى البناء في النوعين.

قال المؤلّف -رحمه الله-: هذا الذي قاله إنما يكون إذا لم يكن للبناء

ابن عصفور الباب لهما جيغاً وذكر الخلاف. انظر المتع ٧٣١.

(١) هذا مذهب الأخفش كما في شرح الملوكي ٥٠٥.

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبوه ورجحه ابن يعيش. انظر شرح الملوكي ٥٠٥.

(٣) في الأصل: واما الان.

(٤) في الأصل: لمقيسه.

(٥) في الأصل: التدرُّب الرياضة.

(٦) في الأصل: وكذا. وما أثبته أقرب، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: المبني.

بالمطلق إلا هذه الشمرة التي ذكر، ولا المقصود منه إلا أن يقال: لو نطقت العرب به على مقاييس كلامها، كيف يكون؟ وهو رأي الأخفش، وأنه يحيى البناء على حسب ما ارتضاه من ذكرنا كلامه.

وأما أبو عثمان وأبوعلي الفارسي وابن جنّي، فقد^(١) نصّوا على أنه: مقاييس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهم يحيّزون القياس في اللغة، ولا يرون أنه ارتجالاً للغة. وانظر كلام ابن جنّي في الخصائص في هذه المسألة^(٢) فإنه طيب. قوله: «وكالإتمام لازماً لهذا»^(٣).

يعني: لما قدم ذكره من وقع اللبس مع الجريان الذي في الفعل، والفعل مع نقله يجوز فيه الإتمام، فجوازه^(٤) في الاسم أولى؛ لأنّه خفيف، والخفيف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الثقيل.

قوله: «يدلّك على [أنّ] هذا يجري مجرى مأوله الهمزة مما ذكرنا»^(٥). فشبّه بما أُولّه الهمزة لما كان أكثر وجوداً مما في أوله الثناء. قوله: «لأنّ الأفعال لا تكون زيا遁ها»^(٦).

فموافقتها إليها بذلك لم تكمل، فيحتاج إلى التفرقة بالتصحيح. قوله: «واما (تفعل) مثل (الثُّفُل)^(٧)، فإنه لا يكون فعلًا، فهو بمثابة ماجاء

(١) في الأصل: قد.

(٢) باب في أنّ مقاييس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧/١ - ٣٦٩. وانظر الخصائص ١١٤/٢، المنصف ٢٤٢/٢، الاقتراح في أصول التحوّل وجده ٢٣٦ - ٢٣٨. الكتاب ٣٦٥/٢.

(٣) في الأصل: فجواز.

(٤) الكتاب ٣٦٥/٢. وما يبين معقوفين تكملاً منه.

(٥) الكتاب ٣٦٥/٢ وبعده: «التي في أوائلها مima، فمن ثم يحتاجون إلى التفرقة».

(٦) يقرأ في الأصل: الثقيل، أو مأشبه ذلك فموضع الثناء غير منقوط.

على مثال الفعل، وليس فعلاً^(١).

يريد: وهو بمثابة ماجرى على الفعل في حركاته، وسكناته، وموضع الزيادة منه، وافترق منه في الزيادة، وافتقر^(٢) منه بعد ذلك كله؛ لأنّ مثاله لا يوجد في الأفعال، فوجه بينهما أنّ كلّ واحد منهما جرى على الفعل وافتقر منه.

قوله: «وكذلك (تفعل) نحو (التحليء)، يجري مجرى (افعل)^(٣)».

أخذه الشيخ أبو عليٍّ على أنه مجرى «افعل» اسمًا، قال: يعني في الحركات والسكنات، إلا أنّ «تفعل»^(٤) أعلم لما افترق^(٥)، و«افعل» صحّ لما افترق^(٦).
قوله: «كما أجري (تفعل) مجرى (افعل)^(٧)».

أخذه^(٨) كذلك. ورأيت لأبي عليٍّ الفارسي في تعاليقه على الكتاب، قال^(٩): «يريد: (افعل) الذي هو فعل لاسم، أي: يعل^(١٠) مثل (تحليء) من (القول والبيع)، كما يعل^(١١) (افعل) الذي هو فعل قبل الحذف والسكون».

(١) الكتاب ٢/٣٦٦، وليس فيه: وليس فعلا.

(٢) ورد النص في الأصل: وموضع الزيادة وافتقر منه في الزيادة في انه نعم والزيادة وافتقر. ووضع الناسخ علامة حذف عبارة عن شرطتين، الأولى فوق (وافتقر) والثانية فوق (انه). ويظهر لي أنّ عبارة (نعم والزيادة) ناتجة عن إملاء، يعني: أن هناك مملياً وآخر يكتب، فسأل الكاتب المملي فأجابه.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٤) في الأصل: افعل.

(٥) لأنّ البناء للاسم دون الفعل. انظر التعليقة ٥/٣٤.

(٦) لأنّ افع فعل قد أعلم. ولم أقف على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٨) يعني: الشلوبين. والله أعلم.

(٩) التعليقة ٥/٣٦.

(١٠) في الأصل: فعل الاسم أي فعل.

(١١) في الأصل: يفعل.

ولعمرى إنّ هذا الذى قاله الفارسيّ الأظھرُ ممّا قاله الأستاذ؛ لأنّه للشّقة^(١) أكمل، وللغاية أوفى.

[٨٧ ب] قوله: « وإنما تُشبّه الأسماء »^(٢) الفصل إلى / آخره.

يعنى: أنّ الأسماء الجارية على « أفعُلُ، وافِعُلُ »، وإنما تُشبّه بهما^(٣) فعلين. والفرق بينهما^(٤) في حال أنهما^(٥) قد نقلت الحركة فيهما من العين إلى الفاء، ولم يحذفا^(٦)، فقيل: أقولُ، وابْيَعُ؛ لأنّهما في هذه الحال تكون بينهما وبين [تُقولُ، وتَبِيعُ]^(٧) الموافقة من كلّ جهة، فيجب الفرق. وبالله التّوفيق.

(١) الشّقة: نصف الشّيء إذ شقّ.

(٢) في الأصل: يشبه. انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) في الأصل: يشبه بها.

(٤) يعني: بين الأسماء الجارية - وهي تُفعُلُ، وتنْفعُلُ - وأفعُلُ، وافِعُلُ. قوله: والفرق بينهما، يزيد: ويفرق بينهما، أي: يحتاج لفرق بينهما.

(٥) يعني: الفعلين أفعُلُ وافِعُلُ.

(٦) يعني: لم يقل: قل، وابْيَعُ، بالحذف.

(٧) تكميلة يلتئم بمثلها الكلام.

هذا بابُ أَتَمْ فيه الاسم على مثال فمثّل به لسكون ماقبله وما بعده^(١)

قوله: «فمثّل به».

يعني: لم يعلّ فيه الاسم، ولكن أَتَمْ على مثاله، فجعل على مثال مابين عليه.

قوله: «لسكون ماقبله وما بعده».

يعني: لقلة اجتماع الأمثال في الكلمة؛ لأجل سكون ماقبل حرف العلة، أو ما بعده؛ وذلك لأنّ حرف العلة المتحرك إنما يعلّ^(٢) في الاسم الجاري مع تحرك ماقبله وما بعده لاستقبال اجتماع الأمثال؛ وذلك أنّه إذا تحرك ماقبله وما بعده كانت قبله حركة، وهو متتحرك، ويمتاز^(٣) بالحركة التي من جنسه، وبعده حركة، فصارت الكلمة^(٤) بذلك كأنّها قد توالى فيها أربع متحركات، فكرهوا ذلك، فخففوا، بأن رددوا حرف العلة إلى حرف لا يمكن تحركه أصلًا؛ حتى يقلّ اجتماع الحركات. وإذا كان الأمر هكذا فسيكون الإعلال هنا مطردًا؛ لأنّ الأمثال قد قلت بالسكون. وهذا التعليل الذي علل به الأستاذ أبو علي^(٥)، وهو الذي يجيء على كلام

(١) العنوان كما أورده المؤلف في التعليقة ٥/٣٧، وشرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٤، والتّنّكت ١١٩٧. وفي الكتاب ٣٦٦/٢، وهارون ٤/٣٥٤: «هذا بابُ أَتَمْ فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به ولكنه أَتَمْ لسكون ماقبله وما بعده...». وفي شرح السيرافي ٦/١٧٥ (خ): «هذا باب أَتَمْ الاسم فيه على مثال الفعل ...». وقد أثبتت محقق التّنّكت في المتن هذه الزيادات.

(٢) في الأصل: يعمل.

(٣) أي: حرف العلة.

(٤) في الأصل: الحركة.

(٥) لم أقف على ما نقله عن الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

سيبويه.

وقد علل ابن جنّي في هذا الموضع تعليلاً آخر^(١)، تركته خوف التطويل، مع أنّ هذا التعليل يعني عنه.

قوله: «كما يُتم التضعيف إذا سكن ماقبله»^(٢).

يعني: أن الإسكان يوجب التصحيح في حروف العلة في هذا الباب، كما أنه أيضاً موجباً لتصحيح أحد المضاعفين، وهو الذي كان يعلّب بالإدغام، وذلك إذا وقع بعده، مثل هذا «اردُدن».

واعلم أن الإسكان لا يكون موجباً للتصحيح في حروف^(٣) العلة في الاسم إلاّ إذا كان الاسم غير جار على الفعل، وهو مخالف له، ولم يكن مصدراً لازماً لفعله الذي يكون منه إلاّ بفارق كـ«الإفعال والاستفعال».

قوله: «وبنات الياء في جميع هذا في الإنعام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز»^(٤).

كذا ثبت، والصواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو^(٥) من «وفي ترك الهمز» وهماً من الناسخ.

قوله: «وقد قال بعض العرب: أَبِينَاعَ»^(٦).

يعني: بنقل حركة الياء، كأنّهم استثقلوا الكسرة في^(٧) الياء.

(١) انظر المنصف ١/٣١٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٦ وفيه: «أسكن».

(٣) في الأصل: للتصحيح كحروف.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٦ وفيه: «في ترك الهمز وفي الهمز». وكذا في طبعة هارون ٤/٣٥٤.

(٥) في الأصل: والوهن الواو وسقطت الواو.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٧) في الأصل: من.

قوله: «فَأَمّا (الإقامة والاستقامة) فِإِنَّمَا أَعْتَلَّتْ كَمَا اعْتَلَّتْ أَفْعَالُهُمَا»^(١).

يعني: أنّهما أعلاً بالحمل على أفعالهما؛ للزومهما إِيّاهما، فصارتا بذلك
كأنّهما هما، فأعلاً بِأفعالهما.

قوله: «وَأَمّا (مفعول) فِإِنَّهُمْ حَذَفُوا فِيهِمَا»^(٢).

يريد: في بنات الياء والواو.

«وَاسْكُنُوهُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ (فُعْلَ)، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ»^(٣).

لما^(٤) كان هذا الاسم من الاسم^(٥) الذي هو [من]^(٦) فعل المفعول، من
«فُعْلَ»^(٧)، وهو لازم له، حُمِّل عليه فأعلّ بِأعالله، كما أنّ الاسم من فعل الفاعل
يحمل على فعل الفاعل، فأعلّ بِأعالله.

قوله: «فَإِنْ قَلْتَ: قَالُوا: طَوِيلٌ»^(٨).

من «طال»، ولم يعلوه، وهو لازم. فالجواب: أنّهم وإن كانوا / قد قالوا:
طويل، من «طال»، فإنه ليس باسم الفاعل الجاري عليه، وإنّما جيء به على جهة
المثال للمبالغة، فـ«فَعِيلٌ». يعني «فاعل» من «طال»، كـ«فَعِيلٌ» يعني به
«مفعول»، و«فَعِيلٌ» يعني به «مفعول» ليس على «فُعْلٍ»، فكرهوا هذا^(٩) أيضاً،

(١) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: «جذفوه».

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: «الاسم».

(٤) في الأصل: ولما.

(٥) يعني: من هذا الجنس.

(٦) تكملة يلتمس بها الكلام.

(٧) يعني: من الثلاثي.

(٨) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٩) يعني: فعيل. يعني فاعل.

[لأنه]^(١) ليس على « طال »، وإن لم يكن عليه فلا يُعَلِّمْ بِإِعْلَالِهِ.

قوله: « وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا^(٢) أحذر أن يلزمك
الأصل»^(٣).

وجه تصحيح « مفعول » في هذه اللغة أنه لما [لم]^(٤) يكن كاسم الفاعل في
كونه^(٥) على حركات الفعل وسكونه أشبه « طويلاً، وأيضاً، وأسود »، مما لم يجرب
على الفعل، فصحّ كما صحّ ماتقدّم ذكره. هذا نصّ كلام أبي عليّ الفارسي
-رحمه الله- في هذه المسألة في التذكرة^(٦).

« وسألته -رحمه الله- عن (مفعول) لأي شيء أتم^(٧) إلى آخره.

يعني: أنه مقصور منه؛ وذلك أنه لما كان معناه معنى « مفعول »، وكان قد
تصوّر معه كالكلمة^(٨) الواحدة، صار كأنّه هو، وكأنّه نقص عنه، فحمل عليه ولم
يعلّم.

قوله: « فأما قوله: مصائب^(٩) ».

يريد: أنّ ياء « مصائب » أصلية؛ لأنّ « مصيبة » الذي هو واحدها، وزئنه
« مُفْعِلَة »، لا « فعيلة »، وإذا كان وزنها « مُفْعِلَة » كانت^(١٠) ياؤها أصلية، وما ياؤه

(١) تكملة بمعندها يلائم الكلام.

(٢) في الأصل: وهذا.

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٤) تكملة بمعندها يلائم الكلام.

(٥) في الأصل: في قوله.

(٦) انظر تعليق الفارسي في التكملة ٥٨٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٨) في الأصل: الكلمة.

(٩) الكتاب ٣٦٧/٢.

(١٠) في الأصل: كان.

أصلية لا يهمز، وإذا كان الأمر هكذا، فكأنّ همزها في لغة من همزها غلط.

قوله: «وذلك أتّهم توهّموا»^(١).

يعني: أنّهم توهّموا أنّها زائدة فهمزوها كما تُهمّز الياء الزائدة.

قوله: وسألت الخليل^(٢) لآخره.

يريد: أنّه سأله عن همز هذه الحروف التي ذكرها، يعني في الجمع، فقال:
إنّها إنّما همزت لما لم تكن متحركة في الأصل، فكانت بذلك ضعيفة، فقويَ عليها التّغيير؛ إذ^(٣) كان يوجد فيما أصله الحركة وقد يتحرّك^(٤)، فهو أولى؛ وذلك لأنّه
لما وقعَ بعد الألف لم يمكن بناؤهنّ وهنّ سواكن؛ لثلاً يلتقي ساكنان، فوجب
لذلك تحرّكهنّ وهنّ أصلهنّ ألا يتحرّكن، فكنْ بذلك يشبه بعضهنّ ببعضًا،
فحمل لذلك بعضهنّ على بعض، وهمزت الياء والواو بالحمل على الألف؛ لأنّ
الألف همزت لأنّها^(٥) لا تتحرّك أصلًا.

قوله: «إلا أنّه لا يدركها الإدغام»^(٦).

يعني: ياء «صيّدت».

قوله: «لأنك تقول في (شوّيت): شوّايا»^(٧).

(١) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٧/٢ ونصّه: «وسأله عن واو عجوز وألف رسالة وباء صحيفة، لأيّ شيء همزَ في الجمع».

(٣) في الأصل: اذا.

(٤) قال سيبويه ٣٦٧/٢: «وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التّحرّيك، وكانت ميّزة لاتدخليها الحركة على حال، وق وقعت بعد ألف لم تكن حالًا مما أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو: قال وباع ويغزو ويرمي ...».

(٥) في الأصل: لنهمـا.

(٦) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

يعني: أَنْك لَا همْز « فَوَاعِل » مِن « شَوَّيْتُ »؛ لَأَنَّ « شَوَّاِيَا » لَم تَغْيِر إِلَى هَذَا اللفظ إِلَّا بَعْدَ الْهَمْز^(١).

قوله: « فَلِمَّا صَارَتْ مِنْهُ »^(٢).

يعني: « فَوَاعِل » مِنْهُ، يعني: مِنْ « شَوَّيْتُ ».

قوله: « فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهَا الْأَمْرَانَ »^(٣).

يعني: في « شَوَّاِيَا »، وَذَلِكَ أَنَّهَا هُمْزَتْ ثُمَّ غُيَّرَتْ بَعْدَ الْهَمْزَ إِلَى « فَوَاعِل »^(٤).

(١) يُريد: أَنَّ الأَصْلَ فِي شَوَّاِيَا جَمْعُ شَاوِيَّة: شَوَّاِي، ثُمَّ هَمْزَ الْوَاوُ الثَّانِيَة فَتَصْبِير: شَوَّاِي، مُثْلُ أَوَّلِ، وَلَامِ الْجَمْعِ مُعْتَلَة، فَتَفْتَحُ الْهَمْزَة، فَتَقْلِبُ الْيَاءُ الْفَاصِبُ: شَوَّاءِي، مُثْلُ مَدَارِي، فَيَجْتَمِعُ ثَلَاثَ مَتَاجِنَسَات، فَتَقْلِبُ الْهَمْزَة يَاءً، مُثْلُ خَطَابِيَا. انْظُرْ تَفْصِيلَ الْمَسَأَةِ فِي التَّعْلِيقَةِ ٥/٤٠، ٤٠/٢، الْلَّبَابُ ٤٠٩.

شَرْحُ الشَّافِيَّ لِلرَّضِيِّ ٣/٦١، ٦٢.

(٢) الْكِتَابُ ٢/٣٦٧.

(٣) الْكِتَابُ ٢/٣٦٨. وَفِي الأَصْلِ: فِيهِمَا.

(٤) فِي الأَصْلِ: فَعَال. قَالَ الْعَكْبَرِيُّ فِي الْلَّبَابِ ٢/٤٠٩: « تَقُولُ فِي جَمْعِ شَاوِيَّةٍ وَرَوَايَةٍ: شَوَّاِيَا وَرَوَاِيَا، وَكِيفِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّكَ جَمَعْتَهُ عَلَى مَثَلِ فَعَالِ، مُثْلُ: قَائِمَةٌ وَقَوَاعِمٌ، فَأَبْدَلْتَ مِنَ الْأَلْفِ وَأَوَّلًا، وَزَدْتَ بَعْدَهَا أَلْفَ التَّكْسِيرِ، وَقَلَبْتَ الْوَاوَ الَّتِي هِي عَيْنٌ هَمْزَةً كَمَا فَعَلْتَ فِي عَيْنِ قَائِمَةٍ، فَوَقَعَتِ الْلَّامُ وَهِي يَاءٌ هُنَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ فَصَارَ: شَوَّاءِي، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْكَسْرَةَ فَتَحَّةً ثُمَّ أَنْتَمْتَ الْعَمَلَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي خَطِيبَةٍ، فَصَارَتْ: شَوَّاِيَا عَلَى فَوَاعِلٍ، وَهُنَا اتَّفَقَ الْخَلِيلُ وَسَيِّدُ الْوَهَابِيِّ لِأَنَّ الْلَّامَ لَازِدَ قَبْلَهَا ». .

هذا باب ماجاء من اسم المعتل^(١) على ثلاثة أحرف لزيادة فيه

قوله: «اعلم أن كلّ اسم منها»^(٢) آخر الفصل.

يريد أن يقول: ما وافق الفعل في هذا الباب في البناء فإنّه يتعلّل باعتلال ما وافقه من الفعل، وأمّا ما خالف الفعل في البناء فإنه يصح ولا يعلّل أصلًا.

قوله: «وزعم الخليل»^(٣).

يريد: حيث كان اسم فاعل من « فعل » الذي لا يتعدى، و« فعل » الذي لا يتعدى قياس الاسم منه « فعل ».

قوله: « فأمّا (فعل) فلم يجيئوا به على الأصل»^(٤).

يعني: أن « فعلًا » لم يجيء على الأصل منه شيء كما جاء من « فعلٍ وفعلٍ »^(٥); لاستقائهم / الضمة في الواو، ولأنّهم علموا أنّهم إذا نطقوا به يُغيّرونها بالإسكان، أو الهمز^(٦).

قوله: « وألزموا هذا الإسكان»^(٧).

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢: «من أسماء هذا المعتل».

(٢) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢ وعبارته: «وكذلك فعل، وكذلك خفت، ورجلٌ خاف، وملت، ورجلٌ مال، ويوم راح. فزعم الخليل أن هذا فعل، حيث قلت: فعلت، كقولهم: فرق، وهو رجلٌ فرق، ونِزَق، وهو رجلٌ نِزَق».

(٤) الكتاب ٣٦٨/٢ وفيه: « وأمّا».

(٥) مثل: القَوْد والرَّوْع.

(٦) في الأصل: الهمز. وما أتبته أحسن، قال سيبويه ٣٦٨/٢: « ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز».

(٧) الكتاب ٣٦٨/٢.

يعني: أنهم ألموا المعتل^(١) بالإسكان، فجاء [ساكن]^(٢) الواو؛ إذ كان يسكن في^(٣) الصحيح^(٤)، وإذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو أولى أن يلزم الإسكان والتحفيف؛ إذ الحركة تؤدي إلى الهمز؛ لأنّ الواو المضمومة إذا كانت وسطاً مطرداً فيها الهمز، ثم إلى التحفيض بعد الهمز؛ لأنّ غير المعتل يخفّف مطرداً ذلك فيه.

قوله: «رَجُلُ لَوْمَةٍ»^(٥).

كثير النّوم.

«وَرَجُلُ سُولَةٍ»^(٦).

كثير السّؤال، على لغة من قال: هذا أسوأُ من هذا^(٧)، ويقال: رجلُ أسوأُ، أي: مسترخ.

ورجلُ لُومَة^(٨): كثير اللّوم. وعَيْيَة^(٩): كثير العيب.

قال المؤلّف: قال أبو عثمان: وأنشدنا أبوزيد، قال: أنشدنا الخليل:

أَغَرِ الشَّاهِيَا أَحَمَّ اللَّثَا
تِ تَمَنَّحُهُ سُوكَ الإِسْحَلِ^(١٠)

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) تكمّلة يلائم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: اذا كان يسكن فيه.

(٤) نحو: رُسْلُ، في رُسُلٍ.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٧) يعني: لغة من لم يهمز. قال في اللسان (سول): «وصلتُ أسائل سُوالاً: لغة في سائل، حكاها سبيويه».

(٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٠) في الأصل: الثالث. والتصّ منقولٌ من النصف ١/٣٣٨. والبيت لعبدالرحمن بن حسان. وهو أيضاً في المقتضب ١/٢٥١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٤، المتع ٤٦٧، شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢.

قال أبوالفتح^(١): تقليل مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشّعر، وهو بمثابة إظهار التّضعيف، نحو:

... وإنْ ضَيَّنُوا^(٢)

ونحو:

... الأَجْلَلِ^(٣)

لضرورة الشّعر، وهو بمثابة قوله:

يَشْكُو الْوَجْهَ مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ^(٤)

(١) انظر المنصف ١/٣٣٩، ٣٣٨/١ بتصريف يسير.

(٢) جزء بيت، وهو بتمامه:

مهلاً أعادل قد جربت من خلفي
أَتَيْ أَجْوَدُ لِأَقْوَامٍ إِنْ ضَيَّنُوا
والبيت لقعب بن أم صاحب الغطفاني. شاعر أموي نسب إلى أمّه، واسم أبيه ضمرة . انظر من
نسب إلى أمّه من الشعراء ٩٢/١، ألقاب الشعراء ٢/٣١٠ (كلاهما ضمن نوادر المخطوطات).

وهو في النوادر ٢٣٠، الكتاب ١١/١، ١٦١/٢، المقتصب ١/٢٨٠، ٢٨٨، الأصول ٤٤١/٢،
المسائل البغداديات ١٥٧، المسائل العسكرية ٢٦١، المسائل العضديات ٤٤، ٧٥، ٢٤٥، الموسّح ١٣٠،
الصناعتين ١٥٦، التّبصّرة والتّذكرة ٧٣٧، ٩٣٤، سرّ الفصاحة ٧٣، التّنبية للبكري ٨٩، مختارات شعراء
العرب ٢٧، اللباب ١٠٠/٢، شرح المفصل لابن عييش ١٢/٣، الفصول الخمسون ٢٧٢، شرح جمل
الرجاجي لابن عصفور ٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤١/٣، شرح شواهد
.٤٩٠

(٣) في الأصل: الأطّال. وهذا جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه:

الحمد لله العلي الأجلل

وهو لأبي النّجم العجلي. وقد سبق تخرّجه ١٨١. ويروى: «الوهوب المحرزل». وليس الشاهد
فيها.

(٤) في الأصل: الرجا من طلل واطلل. والبيت وقع في أرجوزة للعجاج وأخرى لأبي النّجم العجلي
وهي التي مطلعها البيت السابق. انظر ديوان العجاج ١٥٥، ديوان أبي النّجم ٢٠٦، النوادر
الكتاب ١٦١/٢، المقتصب ١/٣٨٧، ٣٥٤/٣، ٤٦٢، المسائل البغداديات ١٥٧، شرح أبيات سبيويه
لابن السيرافي ٣١٠/٢، الخصائص ١٦١/١، ٨٧/٣، المتمع ٦٥٠، شرح جمل الرّجاجي لابن عصفور

وحكى أبو زيد: رجلٌ جَوَادُ، وقومٌ جُودُ، وجُودٌ^(١). وقالوا: رجلٌ قَوْلُ،
وقومٌ قُولُ. وقولهم: سُور^(٢)، جمع سِوارٍ، وسُوكٌ، جمع سِواكٍ، ولم يسمع شيءٌ من
هذا مهموزاً، وهمزه جائز في القياس؛ لأنَّ الضمَّة في الواو لازمةً. وإن كانوا قد
أجمعوا على ترك همزه، فإنما فعلوا ذلك لئلاً يكثر تثليل هذا الضرب في كلامهم،
فيحتاجون^(٣) إلى همزه هرباً من الضمَّة، فحسموا المادة أصلاً، بأنَّ الزموه التخفيف
في الأمر العام، لا غير^(٤).

. ٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/٣، اللسان (ظلل، ملل).

(١) انظر شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢ عن المنصف.

(٢) من قول عدي بن زيد:

عن ميرقات بالبرين وتبدو في الأكف اللامعات سُورٌ

استشهد به سيبويه على هذه المسألة الذي ذكرها ابن حني من حسواز التثليل في الشعر. انظر الكتاب ٣٦٩/٢. والبيت في المقتضب ٢٥١/١، شرح السيرافي ١٧٧/٦، المنصف ٣٣٨/١، شرح المفصل ٨٤/١٠، الممتع ٤٦٧، شرح الشافية للرضي ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، ١٤٦/٢، شرح شواهد ١٢١، ١٢٢.

(٣) في المنصف ٣٣٩/١: فيحتاجوا.

(٤) انتهى النقل من المنصف.

هذا باب تقلب فيه الواو ياء لا لباء قبلها ساكنة

يريد بقوله: «لا لباء قبلها ساكنة ولا لسكنها وبعدها ياء»^(١): لاجتماعها مع
ياء وقد سبقت إحداها بالسكون.

اعلم أنّ لقلب الواو ياءً في هذا الباب شروطًا، منها:
أن تكون الواو في مصدر معتلٌ فعله، وقبله كسرة، وبعدها ألف.
أو تكون في جمع مفردٍ تسكنُ فيه الواو الواقعة بعد كسرة، وبعدها ألف
ولام غير متعللة.

وستأتي هذه الشروط من كلام سيبويه بعد، إن شاء الله.
أو تكون الواو أيضًا في جمع مفردٍ قد اعطلت فيه الواو، وهي بعد كسرة.
هذه شروط هذا الباب، وعليها ينعقدُ.
قوله: «وبعدها حرفٌ يشبه الياء»^(٢)
يعني: وبعدها ألف، وهي شبيهة للياء، والواو قد تقلب للياء
للاستقال^(٣).

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في الأصل: والواو وقد تقلب للياء للاستقبال. وهو يريد: أن الواو تقلب بسبب الياء استثقالا لاجتماعهما، كما في يوجل. قال سيبويه ٣٦٩/٢: «و عملت فيه الألف لتشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ي يجعل». قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٨: «ومن العرب من يقلبها ياء، فيقول: ي يجعل. وهذا كل لاستقال الواو مع الياء». وقال الفارسي في التعلقة ٤٥/٤: «قلبت الألف الواو ياء في رياض وجبار ونحوه لتشبهها بالياء، وإن كانت ساكنة، كما قلبت إلقاء من يوجل الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على [أن] القلب في رياض وجبار، أجود منه في يجعل لمكان الكسرة». وما بين معقوفين

قوله: «لَمْ كَانَتِ الْوَاوُ مِيَّتَةً سَاكِنَةً شَبَهُوهَا بِالْوَاوِ (تَقُول)»^(١). يعني^(٢): أَنَّهَا لَمْ كَانَتِ سَاكِنَةً فِي الْمَفْرَدِ كَانَتْ بِذَلِكَ ضَعِيفَةً، فَأَشَبَهَتِ الْوَاوِ الْمَعْتَلَةَ الَّتِي فِي «تَقُول»؛ إِذْ هِي سَاكِنَةٌ وَحْرَفُ الْاعْتَلَالِ^(٣)، فَقَلَبَتِ الْوَاوِ عَلَى الْمَفْرَدِ؛ لَأَنَّ الْمَفْرَدَ الْوَاوُ فِيهِ ضَعِيفَةٌ جَدًا، بِمِثْلَةِ الْوَاوِ الْمَعْتَلَةِ^(٤)، كَمَا أَنَّهَا أَيْضًا لَمْ اعْتَلَتِ فِي «قُمْتُ وَيَقُومُ» اعْتَلَتِ فِي «قِيَامٍ» بِالْحَمْلِ عَلَى ذَلِكَ.

قوله: «وَلَا يَكُونُ أَسْوَأُ حَالًا فِي الرَّدِّ»^(٥).

[٨٩] يُرِيدُ: لَأَنَّهَا مَتْحَرِّكَةٌ، وَهِي بِذَلِكَ قُوَّيَّةٌ مَعَ أَنَّهَا قَدْ نُطِقَتْ بِهَا فِي الْمَصْدِرِ حِيثُ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، وَذَلِكَ / نَحْوُ «حَاكَ يَحُوكَ حَوْكًا، وَخَانَ يَخُونُ خَوْنًا»، فَكَائِنَّهَا إِذَا رَدَدْنَاها فِي الْجَمْعِ وَأَثْبَتَنَا فِيهِ قَدْ أَثْبَتَنَا مَاقْدِ ظَهَرَ فِي الْوَاحِدِ وَثَبَتَ فِيهِ؛ لَأَنَّ «الْحِيَاكَةُ وَالْخِيَانَةُ» مَصْدِرَانِ، فَكَائِنَّهُمَا هُمَا «حَوْكَ وَخَوْنٌ». وَأَمَّا وَاوِ «مِيزَانٍ» فَإِنَّهَا لَمْ تَظْهُرْ أَصْلًا فِي اسْمٍ مُوَافِقٍ لِهَذَا فَهُي بِذَلِكَ إِذَا رُدَّتْ قَدْ رُدَّتْ وَهِي لَمْ تَظْهُرْ أَصْلًا.

قوله: «وَالْوَجْهَانَ مَطَرَّدَانِ»^(٦).

تَكْمِلَةٌ يَلْتَعِمُ بِهَا الْكَلَامُ.

(١) الْكِتَابُ ٢٦٩/٢ وَفِيهِ: «بِوَاوِ يَقُولُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: أَعْنِي.

(٣) عَبَارَةٌ سِيبِيُّيَّةٌ ٣٦٩/٢: «لَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ مُثْلِهَا لَأَنَّهَا حَرْفُ الْاعْتَلَالِ».

(٤) يَعْنِي: قَلَبَتِ الْوَاوِ فِي سِيَاطٍ، وَأَصْلُهُ سِوَاطٌ، وَهِي قُوَّيَّةٌ بِالْحَرْكَةِ، لَكِنْ حَمْلُ عَلَى الْمَفْرَدِ سِوَاطٌ، وَهِي فِيهِ ضَعِيفَةٌ لِسُكُونِهَا، فَأَشَبَهَتِ لِسُكُونِهَا وَاوِ تَقُولَ.

(٥) الْكِتَابُ ٣٧٠/٢.

(٦) الْكِتَابُ ٣٧٠/٢.

نصٌّ منه على أنَّ الهمزة في الواو المضمومة وسِطًا، وعلى اطْرَاد ترکه فيها أيضاً. وقد تقدَّم نصٌّ آخر مثله من كلامه في باب الفاء^(١).

قوله: «ويَصِيرَا»^(٢).

يعني: «فُعُولاً» مصدرًا، و«فُعُولاً» جمعاً.

قوله: «ولَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِالْيَاءِ»^(٣).

يعني: أنَّهم قالوا في «صُومٍ»: صَيْمٌ؛ لأنَّ الواو [ثقيلة]^(٤) والياء أخفٌ عليهم منها^(٥)، ف شبَّهوها بواو «عُتُّوٌ» ونحوه؛ إذ^(٦) كانت مثلها في التشديد، وأنَّ قبلها ضمة، وكانت قريبةٌ من طرفها^(٧)؛ إذ هي عين، والواو في «عُتُّوٌ» لام، والعين مجاورة للام.

قال أبوالفتح^(٨): ويدلُّك على أنَّ الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة، قوله: فنية، من «قَنَوتٍ»، وصِبيَّة، وهو من علية الناس، وهو ابن عمِّي دِنيا، وصِبيَان. وأصل^(٩) «فنية» من «قَنَوتٍ»، و«صِبيَّة وصِبيَان» من «صَبَوْتُ»، و«علية» من «عَلَوْتُ»، و«دِنيا» من «دَنَوْتُ». [وقياسه

(١) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٠. وفي الأصل: ويصير.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٤) تكملاً يلتمم بمثلها الكلام.

(٥) قال الفارسي في التعلقة ٥/٤٩: «أي: لا تهمز الياء إذا انضمت لأنَّ الواو بعدها أخفٌ عليهم من الواو بعد الواو، فنحو: غَيْرٌ وغَيْرُونَ أخفٌ من غُورٌ».

(٦) في الأصل: اذا.

(٧) في الأصل: مرصها. انظر التعلقة ٥/٤٩، المنصف ٢/٢.

(٨) المنصف ٢/٣، بتصرف.

(٩) في الأصل: واصله واصل.

«فِنْوَة، وصِبْوَة، وصِبْوَان، وعِلْوَة، ودِنْوَى»^(١). ولكن [لّا]^(٢) جاوزت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنّها قبل الواو، ولم يعتد بالساكن حاجزاً لضعفه. ونظير هذا قولهم: أُقْتُلُ، ضمّوا الهمزة لضمّة العين، ولم يعتدوا بالفاء حاجزاً، لسكنها، فصارت الهمزة لذلك كأنّها قبل العين^(٣) المضمومة؛ وضمت كراهية الخروج من كسر إلى ضمّ.

وقد^(٤) دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا: جُحْرُ ضَبٌّ خَرِبٌ^(٥).

ومن ذلك استقباحهم لاختلاف ما قبل حرف الروي من الحركات، إذا كان مقيداً - وهو المسماً توجيهها - نحو قول رؤبة:

وقاتِم الأعماق خاوي المُخْتَرِق^(٦)

فتح ما قبل القاف، ثم قال:

أَلْفَ شَتَّى لِيَسْ بِالرَّاعِي الْحَمِيق^(٧)

فكسر ما قبلها^(٨)، ثم قال:

سِرَا وَقَدْ أَوْنَ تَأْوِينَ الْعُقُق^(٩)

فضيم ما قبلها.

(١) تكملة من المنصف ٢/٢

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢

(٣) في الأصل: فصارت الهمزة كذلك تلي العين.

(٤) في الأصل: فقد.

(٥) انظر الخصائص ١٩٢/١، ١٧١/٢، المحتسب ٢٨٩/٢، الإفصاح للفارقي ٣١٩، المقاصد الشافية ١٨٨/١.

(٦) في الأصل: وقامة الأعناق. والبيت سبق تخرجه ١٨٠.

(٧) البيت في الديوان ١٠٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

(٨) في الأصل: ما قبله. والمثبت من المنصف ٣/٢ وهو أنساب لمسائي.

(٩) البيت في الديوان ١٠٥، المحتسب ٢١٤/١، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.

وإنما صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً؛ لأنّ الحركة مجاورة للقاف، فكأنّ اختلاف [الحركات]^(١) واقع في القاف، فكما أن الإقواء عيب فكذلك استقبحوا التوجيه^(٢).

قوله: « وقد قالوا أيضاً: صَيْمٌ، ونِيمٌ، كما قالوا: عِتِيٌّ »^(٣).

يعني: كراهة للضمة قبل الياء الساكنة.

قال ابن جنّي^(٤): « وكسر الصاد من (صَيْم) مما خُصّ به المعتل؛ لأنّه لا يجوز في جمع (عادل): عِذْل، ولا في (غاسل): غِسْل، ولا بدّ من الضمّ فيه^(٥). وأمّا من ضمّ فإنه احتمل الياء الساكنة بعد ضمة. قوله: « ولم يقلبوا في (زُوّار ولا صُوّام) »^(٦).

يعني: إذا كان إنما قلبوا « صَيْم » لقرب واو « صُوم » من موضع واو « عُتوّ »؛ حيث واو « عُتوّ » لام قبلها واو زائدة^(٧)، وواو « صُوم » عين قبلها واو زائدة، [وواو « صُوّام »]^(٨) بعيدة من موضع واو « عُتوّ »؛ لأجل الألف الواقعة بعدها، وإذا كانت هكذا فيجب ترك قبلها؛ إذ^(٩) قلبُ القريب الوجه غيره^(١٠)، وإذا لم يكن هذا الوجه مع القرب وجوب الآيكون مع البعد.

(١) تكملة من المنصف ٣/٢.

(٢) انتهي التقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) المنصف ٩/٢ باختلاف يسير.

(٥) في المنصف ٢/٩: « ولا بد من ضم العين ». وهو تصحيف، صوابه: الغين.

(٦) في الأصل: صوار. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٧) في الأصل: واحدة. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٨) تكملة يلائم بمثليها الكلام.

(٩) في الأصل: اذا.

(١٠) يعني: أن التصحيف في صوم هو الوجه. انظر المنصف ٥/٢.

[٨٩ ب] قال ابن جنّي^(١): وقد جاء / حرفٌ شاذٌ، وهو قوله: فلانٌ في صياغة قومه. يريدون^(٢): صوّابة قومه، وهو من «صاب يصوب»، إذا نزل كأنّ عرقة فيهم شاع. وقياسه التّصحيح. ولكن هذا مما هرب^(٣) فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو، وليس ذلك بعلّة قاطعة.

أقول: إنك لو جمعت مثل «شاوٍ وجاوٍ» على « فعل» لصحت ولم تُعلّ، وذلك قوله: جوّي وشوي. ومن قال في «جوّع»: جميع، وفي «قوم»: قيم، لم يُقل إلا: جوّي وشوي، بالتصحيح.

وإنما لم يُجز إعلال مثل هذا لأنك قد أعللت اللام بأن قلبتها ألفا، فلم يُجز إعلال العين؛ [ثلاًّ يجتمع على الكلمة إعلال العين]^(٤) واللام جمِيعاً، وهذا مرفوض في كلامهم، لم يجيء منه إلا أحرفٌ شاذة، نحو «شاء، وماء»^(٥). قوله: «جعلوه بالزيادة»^(٦).

يعني^(٧): «أنّ مثال «الجوان، وصوارى»، وما كان مثلكما قد امتاز^(٨) من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التأنيث، وهذه الزوائد مما يختص بها الأسماء دون الأفعال، فحرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فصحّ لخالفة الفعل، نحو «الحول والعوض»، فكما صحّ العوض لخالفة الفعل

(١) المنصف ٥/٢ بتصرف يسير.

(٢) في الأصل: يزيد.

(٣) في الأصل: يقرب.

(٤) تكملة من المنصف ٥/٢.

(٥) انتهى التّقلّل من المنصف.

(٦) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٧) الشرح الآتي منقول من المنصف ٦/٢، ٧.

(٨) في الأصل: مثلها قد امتازا.

بالبناء كذلك صَحّ «الجَوَانِيُّونَ» لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والتون، وألف التأنيث، فكلٌّ واحدة من هذه تبتعد عن الفعل بمعنى من المعاني، فوجب تصحيحه، وإذا اختلفت المعاني فقد اتفقت في التباعد.

وإنما صحت اللام في «النَّزوَانِ [والغَيَانِ]»^(١) لأنّها لو قلبت ألفاً، وبعدها ألف «فَعَلَانِ»، لالتقى^(٢) ساكنان، فوجب حذف [إحدى]^(٣) الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى «نَرَانِ وغَلَانِ»، فالتباس مثال «فَعَلَانِ» بـ«فَعَالِ»^(٤)، مما لامه نون، فگُرْه ذلك.

ثم إنّ اللام لما^(٥) صحيحاً لمعنى من المعاني، والعين أقوى منها، كرروا إعلال العين القوية في هذا المثال الذي قد صحت فيه اللام، وهي ضعيفة^(٦).

وقد خالف المبرد في هذا، وزعم أنّ القياس إعلال «فَعَلَانِ»، وأنّ التصحيح شاذ، وذلك [أنّه]^(٧) يقول: إنّ الألف واللام زائدين فلا يعتمد بهما^(٨). وهذا ليس بشيء فإنهما وإن كانتا زائدين فقد بُنيت الكلمة عليهما، واعتدى بهما^(٩)، وقد ثبت هذا في غير موضع، [وإنما هما بمثابة هاء التأنيث]^(١٠).

(١) تكملة من المنصف ٧/٢ يلائم بها الكلام مع مasicati.

(٢) في الأصل: لالتقاء.

(٣) تكملة من المنصف ٧/٢.

(٤) في الأصل: بفعال.

(٥) في الأصل: لأنهم لما.

(٦) انتهى التقى من المنصف. وبعده فيه ٧/٢: «فلذلك لم يقولوا في الجولان: الجالان».

(٧) تكملة يلائم بمثابتها الكلام.

(٨) انظر شرح السيرافي ٢٠٣/٦ (خ)، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧، شرح الشافية للرضي ١٠٦/٣، ١٠٧، شرح الأئمّة ٣١٧/٤.

(٩) في الأصل: عليها واعتدى بها.

(١٠) تكملة يلائم بمثابتها الكلام مع ما بعده. انظر المنصف ٨/٢.

فإن قال قائل^(١): من أين أشبّهت الألف والنون هاء التائنيث؟
قيل: من وجوه، منها: أَنْك لورخَّمت ما في آخره أَلْفُ ونون زائدتان
لخدقتهما^(٢) جيّعاً، كما تمحّف هاء التائنيث؛ لأنّي أَنْك تقول في «عثمان»:
ياعُّثُمْ أَقْبَلُ، وفي «مَرْوَان»: يَا مَرْوُأَقْبَلُ، كما تقول في «طلحة»: يَا طَلْحَ أَقْبَلُ.
ومنها: أَنْك تقول في «زَعْفَران»: زُعْيَفِران، فتحقّق الصدر، ثم تأتي
بالألف والنون بعد، كما تفعل ذلك بالباء^(٣) في نحو «سِلْسِلة، وسُلْسِلَة»،
فمن هذا وغيره جرت الألف والنون مجرّى الباء.

قال ابن جنّي: فإن قيل: وما الدليل على أن «داران^(٤)» وماهان «فعلان^(٥)»
وهلا جعلوه «فاعلا»^(٦) نحو «ساباط وختام»^(٧)?
قال: حمله على «فعلان» أولى؛ لكثره «فعلان»، وقلة «فاعال».
قال المؤلّف: ولهذا قال سيبويه: «وذلك قولهم: داران، من (دار يدُور)،
وحادان، من (حاد يحيد)^(٨). إشارة إلى أنه «فعلان»، لا «فاعال»، وهو حسن».

(١) النصّ الآتي منقولٌ من المصنف ٢/٨، ٩ بتصريف يسير. وسيصرّح المؤلّف بالنقل بعد قليل.

(٢) في الأصل: بجزمتهمـا.

(٣) في الأصل: بالياءـ.

(٤) تقرأ في الأصل: مازانـ.

(٥) في الأصل: فاعلاـ.

(٦) في الأصل: وختامـ.

(٧) الكتاب ٢/٣٧١.

هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فعلٍ / إذا كانت اسمًا

المفهوم من هذا الباب أنهم يقلبون في « فعلٍ »^(١) التي تكون اسمًا -أعني التي بضم الفاء- الياء وواوا، في العين؛ فرقاً بينها وبين « فعلٍ » بضم الفاء التي هي صفة، وأنّها إنما قلبت فيها في الاسم للفرق، ولمكان الضمة قبلها فإنّها قد تُقلب لها الياء وواوا؛ ألا ترى أنك تقول: مُوقِن، وموسِر، وجعلوا القلب في « فعلٍ » التي هي اسم؛ لأنّها يكون بها اسمًا أخف، فهي أحمل للشلل منها صفة؛ لأنّ الواو أثقل من الياء، ولما كانت أثقل جعلوها مع الخفيف.
قوله: « وذلك (الطوبى) »^(٢).

قال الأستاذ أبو على: « الطوبى » يحتمل أن يكون « فعلٍ » مصدراً من الطيب، ويحتمل أن يكون شجرةً في الجنة، كما قال بعضهم^(٣)، فـ« الطوبى » اسم ليس بصفة، بدليل قوله: طوبى لهم، وـ« طوبى » إنما أن يكون اسمًا أو صفة، فكونه صفة خالفة^(٤)؛ لأنّه إنما أن يكون « فعلٍ أفعالٍ »، أو « فعلٍ » ليست « أفعالٍ »، كـ« ضيزى »^(٥)، فالأول فاسد لاستعماله دون ألف ولام^(٦)، ولا إضافة، والثاني فاسد لصحة الضمة وقلب الياء وواوا، بخلاف « ضيزى »، فثبتت أنها اسم، وهو عند الإمام مصدر كـ« الرجعى »، ولذلك أدخله في باب « سلام عليك ».

(١) في الأصل: فعل.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) انظر سفر السعادة ٣٥١/١، ٣٥٢، القاموس الحيط (طوب).

(٤) أي: ضعيف.

(٥) في الأصل: كضمني.

(٦) في الأصل: ولام.

وويل له^(١).

وأيّما «كُوسَى»^(٢) فصّفه، لكن لازم للألف واللام، أو للإضافة؛ لأنّها تأبى لـ«الأفعَل»^(٣) لكن جرت مجرى الأسماء.
«لأنّها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام»^(٤).

يعنى: للزومها التّعرّيف، وهذا الحكم إنّما يوجد في الأسماء، لا في الصّفات، فحكم لها من أجل وجودها فيها بحكم الأسماء. قوله^(٥) إذ: «لأنّها»، تعليّل لـ«الكُوسَى» فقط.

قوله^(٦): «ويدلّك على أنّها (فعلٌ) أنه لا تكون (فعلٌ) صفة»^(٧).
إن قيل: لادليل في هذا؛ لأنّ المعتل قد يختص بأبنية لا توجد في الصحيح، فتكون « فعلٌ» من جملتها.

قيل: اختصاص المعتل بناء لا يوجد في الصحيح على غير قياس، فيجب ألا يُحمل على ذلك إلا حيث لا مندورة عن ذلك، ونحن نجد عن ذلك مندورة؛ لأنّ الصّمة^(٨) قد تقلب كسرة للياء الساكنة، فيجب ألا يُحمل على « فعلٌ» أصلاً.

(١) لم أقف على كلام الشّلوبين الآتي في غير هذا الكتاب، ونقل أبوحيان كلاماً مقتضباً له في المسألة مختلفاً عما هنا، علق عليه أبوحيان بقوله: «وكانه لم يعتد بطوبى، أولعله يذهب إلى أنه تأبى الأطيب». انظر ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) في الأصل: للافعال. انظر ارتشاف الضرب ٢٨١ (رجب).

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) تقرأ: بقوله أو تقوله أو ما أشبه، فأول له غير منقوط.

(٦) في الأصل: فقوله.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الصفة.

وأمّا « ضِيزِي » فقد بيّن أَنَّه لا يقال: إِنْ وزَهَا « فِعْلَى »^(١)، وقد جاء
 « ضِيزِي » بالهمز، وحُكِيَّ: ضَازَهُ، في الفعل، فـ« ضِيزِي » شاذٌ، ولا بدّ^(٢).
 قال الأستاذ أبو علي رحمه الله: لاتكون من « ضَازَ »، ف تكون « فِعْلَى »،
 بل هي « ضِيزِي » المحولة من « فِعْلَى »^(٣)، وله مَهْمَزَهَا^(٤) وإن - كان شاذًا - وجْهٌ، ومن
 ذلك أَنَّ من العرب من يهمز الواو الساكنة المضموم ماقبلها، فيقول: مُؤْسَى،
 ومُؤْقَد^(٥)، فشبّه الياء الساكنة المضموم ماقبلها بها، و[هو]^(٦) شاذ، والشاذ^(٧) الذي
 له وجْهٌ من القياس أولى من أن يقول: إِنَّهَا « فِعْلَى » صفة^(٨).
 أمّا قوله: « تَقُوَى »^(٩) فهي من « وَقَيْتُ »، ولا تكون^(١٠) من « الْقُوَّةِ » وتكون

(١) في الأصل: فعل. وانظر الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) يعني: أنها بالهمز لاتكون محولة من ضِيزِي، لأن الضمة لاتستقل مع الواو، وإذا ثبتت أن ضِيزِي المهموز فعل بكسر الفاء، ثبت أن ضِيزِي بالياء فعل، وإذا كان كذلك فهو شاذ؛ لأن القياس في مثله فعل.

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٨٠، المصور والمدوّد للقالي ١٩١.

(٤) في الأصل: واهمزها.

(٥) من قول جرير:

أَحَبَّ الْمُوقَدِينَ إِلَيْيَ مُؤْسِي

وقد سبق تحريرجه ٤٢٥.

(٦) تكلمة ياشم بمثيلها الكلام.

(٧) في الأصل: فشاذ.

(٨) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب. وقد نقل في ضِيزِي لغات، وهي: ضِيزِي، وضُوزِي، وضِيزِي، وضِيزِي، وضِيزِي. وقرأ الجمهور قوله تعالى-النّجَمُ:- ﴿ قَسْمَةً ضِيزِي ﴾ بالكسر والياء، وقرأ ابن كثير بالكسر والهمز، وقرأ زيد بن علي بالفتح والياء. انظر الإقناع ٧٧٥، إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/٢، ٥٢٣، الدّر المصنون ٩٥/١٠، ٩٧-٩٥، اللسان (ضِيزِي).

(٩) الكتاب ٣٧١/٢.

(١٠) في الأصل: ولا يكون تكون.

«تَفْعَلَ»؛ لَا تَهُم^(١) قالوا: أَتَقَى، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالُوا^(٢): اقْتَوْيَ، فَالثَّاء بَدْلٌ مِنْ وَاءُ، وَالوَاءُ الْأُخْرِيَةُ بَدْلٌ مِنْ يَاءً.

وَأَمَّا «شَرْوَى»^(٣) فـ«شَرْوَى» الشَّيْءُ مِثْلُهُ، وَأُعْطِيَتْ مَا يَقْارِبُهُ^(٤) وَيُمَاثِلُهُ فِي الْمَنَافِعِ، فَكَأَنَّ «شَرْوَى» الشَّيْءَ الَّذِي يَحْوِزُ وَيُكَنُ أَنْ يُشَرِّي بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فـ«الرَّى» الَّتِي هِي الرَّائِحةُ هِي اسْمٌ ضَرُورَةً^(٥)، وَلَا يَخْلُو أَنْ يَقَالَ: إِنَّهَا مَمَّا عَيْنَهُ يَاءُ وَلَامَهُ يَاءُ^(٦)، أَوْ مَمَّا عَيْنَهُ وَاءُ وَلَامَهُ / يَاءُ، وَالْأُولُّ فَاسِدٌ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مَوْجُودًا تَرْكِيب «رِيِّيِّ»^(٧)، فَلَوْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْيَاءَ الَّتِي هِي لَامٌ انْقَلَبَتْ وَاءً، وَلَكِنْ قَلْبَتْهَا الْيَاءُ السَّاكِنَةُ قَبْلَهَا^(٨)، وَلَكِنَّهُ فَاسِدٌ لَمَّا ذَكَرْنَا، فَلَمْ يَقِنْ إِلَّا الْثَّانِي؛ لَأَنَّهُ مَوْجُودٌ، نَحْوَ «رَوَى يَرَوِي رِيَّا»، فَلَمْ تَقْلِبْ الْيَاءُ وَاءً وَهِي اسْمٌ^(٩)؟

(١) في الأصل: لأنها.

(٢) في الأصل: لقال.

(٣) الكتاب .٣٧١/٢.

(٤) في الأصل: يقاومه.

(٥) على الشندوز عند ابن مالك، ومنقول من الصفة عند غيره من النحوين، وهو ما سيقرره المؤلف.
انظر ارتشاف الضرب ٢٩٣ (رجب)، شرح الأشموني ٤/٣١١.

(٦) في الأصل: عينها فاء ولامها ياء.

(٧) في الأصل: رايايا. انظر الممتع .٥٧٣.

(٨) قال ابن عصفور في الممتع ٥٧٢، ٥٧٣: «فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا أَدْعَى أَنْ رِيَّا اسْمٌ، وَأَنَّهَا فِي الأَصْلِ: رَيَّا، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ مَاعِنِيهِ وَلَامِهِ يَاءُ، ثُمَّ قَلْبَتِ الْلَّامُ وَاءً فَصَارَ: رَوَى، ثُمَّ اجْتَمَعَ يَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ فَقَلْبَتِ الْوَاءُ يَاءُ وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ! فَاجْتَوَابَ أَنَّ الَّذِي مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ تَرْكِيب (رِيِّيِّ)».»

(٩) في الأصل: فلم تقلب ياء واءً وهي اسم. قال سيبويه ٢/٣٨٤: «وَإِذَا كَانَتْ صَفَةً تُرْكَوْهَا عَلَى الْأَصْلِ نَحْوَ: صَدِيقًا وَخَرِيَا وَرَيَّا، وَلَوْ كَانَتْ رِيَا اسْمًا لَقُلْتَ: رَوَى؛ لَأَنَّكَ كُنْتَ تَبْدِلُ وَاءً مَوْضِعَ الْلَّامِ وَتَبْثِتُ الْوَاءَ الَّتِي هِي عَيْنٌ». وانظر المنصف ٢/١٥٨.

فالجواب: إن صحت دعوى ليس في الكلام «ريي»، بعد أن ينظر في الكتب المستوعبة التي يعرض فيها المستعمل والمهمل من التركيبات: كالمحكم^(١) وأمثاله، فيقال: إنها اسم منقول من الصفة، وإن الأصل في الكلمة أنها من «الرّيّا» التي هي صفة، تأنيث «ريان»، أي: الممتليء ماءً، نحو «امرأة رّيّا»، وهو يستعمل في الممتليء وفي غير ذلك تحوّزاً بالروادف، فكان الرّائحة سميت بذلك لامتلائها طيّباً، أو نحو ذلك، فهي مسمّاة بالصفة.

ولم نجد لهذا القلب^(٢) علة إلا التّعويض من كثرة ماقلب الواو ياء، ففعلوا ذلك هنا تعويضاً، حيث كانت لاماً^(٣)، واللام محلّ التّغيير في « فعل »، ولم يفعل ذلك فيها وهي عين^(٤)؛ لأنّ العين ليست كاللام؛ لأنّ تغيير الإعراب والنّسب والإضافة إلى نفسك، لا يكون إلا في اللام، ولم تكن كـ« فعلى »^(٥)؛ لأنّ قلب ياء « فعلى » يكون لأجل الضمّة، والضمّة تقلب إليها في نحو « مُوقن »، وغايتها^(٦) أن جاء هذا^(٧) شاذّاً، بالنظر^(٨) إلى القياس^(٩) [نحو]^(١٠) « بِيْض »، وهو مثلها، لامثل

(١) في الأصل: كالمحكم. والمقصود كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده.

(٢) يعني قلب اللام الواو في الأسماء نحو: شَرْوَى، وَتَقْوَى. وسيحدث عن المسألة في باب ماقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب، ٨٨، ٨٩، ٥٩١، ٥٥٢.

(٤) في مثل: عَيْشٍ. يعني: لم تقلب واوا.

(٥) في الأصل: كفعل. ويريد به مثل: طُوبٍ، وَكُوسٍ. ويريد بقوله: ولم تكن كفعل: ماعينيه ياء، نحو: عيّشٍ، يعني: لم تكن عيّشٍ كطُوبٍ، فتقلب ياؤها واوا، كما قلبت ياء طوبٍ واوا، وسيبيّن العلة.

(٦) تقرأ: وغاية.

(٧) يعني: ماعينيه ياء على فعلٍ، نحو: عيّشٍ.

(٨) تقرأ في الأصل: فالنظر.

(٩) يعني: أنّ رّيّا غاية ما يقال فيه: إنّه شاذ، وإنما ينظر إلى القياس مثل شروى، وتقوى. والله أعلم.

(١٠) تكملة يائم بمثلها السياق.

«مُوقن»؛ لأنّ الياء^(١) عين، فكان ينبغي أن تقلب [من الفتحة إلى]^(٢) الكسرة للياء. وجاء هذا الحكم في الاسم دون الصفة؛ لأنّ الاسم أخفّ وأمكّن، فاحتّمل الثقل، والصفة أثقل فلم تحتمله.

قوله: «وصارت (فعلى) هنا نظيرة (فعلى) هناك »^(٣).

يعني: في المعتل اللام.

قوله: «لأنما إذا ثبتت الضمة»^(٤).

يعني: لأن الضمّ موجب لقلب الياء وواوا وليس الفتح كذلك.

قوله: «فكرهوا أن يقلبوا»^(٥) لآخر^(٦) الفصل.

يعني: إلا موجب.

قوله: «فإنما أرادوا أن تحول»^(٧) لآخره^(٨).

يعني: إذا كانت عينا إلا موجب.

قوله: «فكان ذلك تعويضاً للواو»^(٩).

يعني: فكان القلب لفرق مع الموجب عوضاً من قلب الواو ياءً.

(١) في الأصل: الواو. ولا يتوجه معها التص.

(٢) تكلمة يلائم بمعندها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: الآخر.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الآخر.

(٩) الكتاب ٣٧١/٢. وفي الأصل: فكذلك تعويضاً.

هذا باب ما تنقلب^(١) الواو فيه ياء إذا كانت متحركة

قوله: «ذلك لأنّ الياء والواو»^(٢).

يعني: بمثابة الحروف المتقاربة المخرج لقرها في الصفات، حيث كانوا حرفي علة، وكلّ واحدٍ منها لا يخلو منها^(٣) أو من بعضهما كلمة، وأنّهما يكونان حرف^(٤) مدد ولين، ويكونان حرف لين، وهو الذي عنده الإمام بقوله: «لكرة استعمالهم إياهما»^(٥). وقرب الصفات معتبر في الإدغام كقرب المخارج، وإذا كان قرب المخارج معتبر، فقرب الصفات اعتباره^(٦) أشدّ، فلما كان الحرفان^(٧) متقاربين في الصفات أدغما، ففي «طويت طيّا»^(٨) قلب الواو ياء على قياس الإدغام؛ لأنّ الثاني لا يقلب للأول، بل الأول للثاني، وفي «سَيِّد» كان ينبغي أن تقلب الياء واوا^(٩)، لكنه استقبل أن يقلب الحفيف إلى الثقيل؛ إذ مقصودهم بالإدغام الهرب من ثقل النطق بمثيلين، وهو كمشي المقيد، والتقرب يدايه في العلة، فلما كان ذلك يؤدي بهم^(١٠) إلى ثقل تركوه، مع أنّ الإدغام في حروف اللسان أكثر من

(١) في الكتاب ٣٧١/٢: «ماتقلب».

(٢) الكتاب ٣٧١/٢ وبعد: « بمثابة التي تدانست مخارجها لكررة...».

(٣) في الأصل: منها.

(٤) في الأصل: من حرف.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: كقرب الخارج وإذا كان قرب الخارج اعتباره. انظر المتمع .٧٠٩ ، ٦٨٧.

(٧) في الأصل: كان قرآن.

(٨) في الأصل: ففي طربا.

(٩) في الأصل: الواو ياء.

(١٠) في الأصل: يرد بهم.

[٩١] حروف الشفة^(١)، فحروف الشفة / تدغم في حروف اللسان، ولا يعكس ذلك.
وقد جاء في الإدغام قلب الثاني لعلة ما، وذلك أنه إذا اجتمع زائد وأصليّ،
الثاني هو الزائد^(٢)، فإنّهم قد يقلّبونه للأول، نحو «مُظْلِم»^(٣)، فيمن قاله بالظاء^(٤)؛
محافظة على إبقاء الأصليّ، فكذلك قلب الثاني منهما للأول؛ محافظة على الخفّة،
وأن لا تدغم حروف اللسان في حروف الشفة.

قوله: «فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعدها ولقبلها»^(٥).

قوله: «بعدها ولقبلها»^(٦) تقييد للواو، أي: ليس بينها^(٧) وهي قبل أو بعد
حاجزٍ وبين الياء. وإنما قال ذلك لأنّ المثلين^(٨) أو المترابطين، إذا فصل بينهما
فاصلٌ، لا يدغم^(٩)، بل يُفكُّ؛ لزوال العلة الموجبة للإدغام.

قوله: «وذلك قوله في (فَيَعْلَم): سَيِّد»^(١٠) إلى آخره.

للحويين في «سَيِّد» ثلاثة أقوال، ذكر هنا اثنين سيبويه^(١١)، والثالث قول

(١) في الأصل: الشفعة.

(٢) حرف في الأصل.

(٣) في الأصل: فقط لم. انظر التكملة ٦٢١.

(٤) مظلّم مقتول من الظلم. ويجوز فيه: مظلّم، ومظلّم بقلب الأول والإدغام، ومظلّم بقلب الثاني والإدغام. انظر التكملة ٦٢١.

(٥) في الأصل: حاجزاً بعدهما ولقبلهما. وفي الكتاب ٣٧١/٢: «بعد الياء ولقبلها».

(٦) في الأصل: بعدهما ولقبلها.

(٧) في الأصل: بينهما.

(٨) في الأصل: لالمتين.

(٩) في الأصل: ولا يدغم.

(١٠) الكتاب ٣٧١/٢.

(١١) الأول: أنه فيعيل بكسر العين، وهو مذهب الخليل وسيبوه. والثاني: أنه فيعيل بفتح العين، ونسبة ابن جنّي في المنصف ١٦/٢ إلى البغداديين، ونسبة ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٨٥ إلى الفراء. وانظر شرح الملوكي ٤٦٤، المatum ٤٩٩، شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٤ - ٣/٢٥٤.

الفراء^(١). زعم الفراء -رحمه الله- أنّ «سَيِّداً» ونحوه «فَعِيلٌ»، اعتلت عين «فَعِيلٌ»^(٢) منه، كما اعتلت في فعله، نحو «ساد يسود»، فقدم وأخر، وقلبت الواو ياء؛ و[ذلك]^(٣) أنّه ليس في الكلام «فَعِيلٌ»، وأنّ «طويلاً» شاذ^(٤) لم يجيء على قياس «طال يطول»^(٥). وأمّا مالم يكن على فعل^(٦) فيصحّ نحو «سويق، وعويل»، وشبه ذلك.

فعمدة الفراء في هذا القول أنّه لم يجيء «فَعِيلٌ»، والقلب قد جاء، وهو موجود مع أنّ له هنا مذهبًا^(٧) وهو أن يُعلّ كـما أعلّ فعله، فقلبوا ليصلوا إلى الإعلال، والقلب ضرب منه.

وقول الإمامين -الخليل وسيبوهـ -أوضح؛ لأنّه الأظهر، ولادعوى فيه، وغاية ما فيه أنّه لم يوجد، فإذا ثبت أنّ المعتل قد يختص بأبنية لا تكون في الصحيح اندر^(٨) الاعتراض، وأمكن أن يكون هذا منها، وأن يبقى على ظاهره، ولا يدعى

(١) انظر المتع ٥٠١، شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٥ إلى الكوفيين. وسبق النقل عن ابن قتيبة في الخاتمة السابقة أن مذهب الفراء أنه فَيَعْلُ بفتح العين.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٤) في الأصل: طریا اسناد. انظر شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣.

(٥) أي: لم يقل فيه: طیل مثل سید بالتقديم والتاخير والقلب، وإنما أبقى على أصله. انظر مasisiati . ٦٢١

(٦) يريد: مالم يكن صفة مشبهة.

(٧) تقرأ في الأصل: هنا ودماما.

(٨) تقرأ في الأصل: اندخل. ويمكن أن يكون انزحل، لكن لم أقف على ان فعل من زحل، ومعناه: زال، أو تحيّي وابتعد. ويمكن أن يكون انحلّ، أي: انفك. وما أثبته يستقيم به الكلام، ورسمه قريب مما في الأصل..

فيه أنه مقلوب؛ إذ^(١) لم يرد القلب قط في «فعيل».

قال المؤلف-رحمه الله-: «كَيْنُونَةٌ»^(٢) لا يصح أن يكون «فَعُولَةٌ»؛ لأنَّه من «كان»، وعينه واو، وهي في «كَيْنُونَه» ياء، وليس لقلب الواو فيها وجهاً، وكذلك لا يصح أن تكون «فَيْعُولَةٌ»؛ لأنَّ العين في كان واو، وهي في «كَيْنُونَه» على «فَيْعُولَةٌ» نون، وإذا بطل هذان القولان لم يبق إلا أن تكون «فَيْعُولَةٌ»^(٣) حذفت منها العين التي هي واو^(٤) وهي في الأصل «كَيْنُونَةٌ»^(٥) ثم قُبِّلت الواو لأجل الياء ياء، وأدغمت في الياء، فقيل: كَيْنُونَة، ثم خفَّ، كما خفَّ «سِيدٌ»^(٦)، إلا أنَّ هذا لَمَا كان أثقل وأكثر حروفًا، كما قال: ليس بينه وبين الغاية^(٧) -يعني: السباعي - إلا حرفُ الراء، ألزم التخفيف، [فهو من]^(٨) المختص بالمعتل؛ لأنَّه ليس «فَيَعْلُولٌ» في المصادر، وإن كان في غيرها نحو «عَيْضَمُوز وعَيْطَمُوس»، و«قُضاة وغُرَاء» وهذا التَّحْوُ؛ لأنَّه «فَعَلَةٌ»، وليس في جميع «فاعلٍ» «فَعَلَةٌ» في الصحيح، إنما هو «فَعَلَةٌ» بفتح الفاء.

(١) في الأصل: اذا.

(٢) قال سيبويه ٢٧١/٢، ٢٧٢: «وكان الخليل يقول: سيد فَيَعْلُول، وإن لم يكن فَيَعْلُول في غير المعتل؛ لأنَّهم قد يختصون المتعل بالبناء لا يختصون به غير المعتل؛ لأنَّ ابراهيم قالوا: كَيْنُونَةٌ».

(٣) في الأصل: فَيَعْلُولٌ. انظر الكتاب ٢/٣٧٢.

(٤) في الأصل: عين.

(٥) في الأصل: كَيْنُونَه.

(٦) فقيل: سَيَدٌ.

(٧) في الأصل: النيابة. قال سيبويه ٢/٣٧٢: «كذلك حذفوها في كَيْنُونَة وَقَيْدَوْدَة وَصَيْرَوْرَة؛ لَمَا كانوا يحذفونها في العدد الأقل لزموهُنَ الحذف إذا كثُر عددهُنَ وبلغن الغاية في العدد إلا حرفًا واحدًا».

(٨) هذه أقرب قراءة لها. وهو يريد: أنَّ هذا الوزن مختص بالمعتل.

وأَمَّا الفرَّاء فَحَكَى عَنِ السَّيْرَافِي أَنَّهُ قَالَ فِي «كَيْنُونَةٍ»: إِنَّ أَصْلَهَا «كُونُونَةٍ»، عَلَى «فُعْلُولَةٍ»، ثُمَّ فَتَحُوهُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَجِدُهُ مِنْ هَذَا التَّوْعَ مَصَادِرُ ذَوَاتِ الْيَاءِ، نَحْوَ «صَيْرُورَةٍ وَسَيْرُورَةٍ»، قَالَ: وَأَصْلُهُ «فُعْلُولَةٍ» بِضَمِّ الْفَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَقْلِبَ الْيَاءُ وَأَوْاً لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، فَفَتَحُوهُ لِتَسْلِيمِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَهَا، ثُمَّ حَمَلُوا ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ذَوَاتِ الْيَاءِ فَقَلِبُوا الْوَاوَ يَاءً / فَقَالُوا: كَيْنُونَةٌ^(١).

[٩١ ب]

وَلَا يَخْفَى عَلَى ذِي لُبٍّ فَسَادُ هَذَا الْقَوْلِ، وَكَثْرَةُ تَهَافِتَهُ^(٢)، وَأَنَّهُ وَقَعَ فِيمَا مِنْهُ هَرَبَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ أَصْوَلَ «كَيْنُونَةٍ» «فُعْلُولَةٍ»، وَلَيْسَتْ «فُعْلُولَةٍ» فِي الْمَصَادِرِ الصَّحَّاحِ، فَإِنَّمَا يَقُولُ: اخْتَصَّتْ بِهَا الْمَعْتَلَاتُ، فَالَّذِي قَالَ الْإِمَامُ أُولَئِكُمْ لَا يَهُدُونَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ يَكُونُ بَنَاءً لَمْ يُوجَدْ فِي الْمَصَادِرِ الصَّحَّاحِ، فَإِنَّمَا^(٣) وُجُدَّ فِي الْمَعْتَلَاتِ، وَإِنْ كَانَ وُجُدَّ فِي غَيْرِ الْمَصَادِرِ، نَحْوَ «عَيْضَمُوزٍ»، وَكَذَلِكَ قَالَ الْفَرَّاءُ، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا مَا يَبْيَنُهُمَا مِنْ حُسْنِ الْمَأْخَذِ، وَتَخْرِيجُهَا عَلَى الْأَقِيسَةِ الْمَطْرَدَةِ، وَبُعْدُ كَلَامِ الْفَرَّاءِ مِنِ الْأَقِيسَةِ، وَارْتِكَابُهُ الشَّذِوذَاتِ الْبَعِيدَةِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَطَعَتِ الْعَرَبُ بِمَا قَالَ الْإِمَامُ، حَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ^(٤) عَنِ النَّهَشْلِيِّ أَنَّهُ أَنْشَدَهُ:

يَالَّيْتَ إِذْ ضَمَّنَا سَفِينَةً حَتَّى يَكُونَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةً^(٥)

(١) انظر شرح السيرافي ٢٠٩/٦ (خ). وانظر المنصف ١٢/٢، الاقتضاب ٣٤٠، ٣٣٩/٢، المتمعن ٥٠٣، شرح الشافية للرضي ٣/١٥٤. ونسب في الإنصال ٧٩٩ إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: تكافنه. يقال: تهافت الآراء: نقض بعضها بعضاً. وتهافت الثوب: سقط قطعة قطعة.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) هو المبرد. انظر المتمعن ٥٠٥، شرح شواهد شرح الشافية ٣٩٢.

(٥) انظر المنصف ١٥/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، الاقتضاب ٣٤٠/٢، الإنصال ٧٩٧

الباب ٤٠١/٢، المتمعن ٥٠٥، شرح الشافية للرضي ٣/١٥٢، اللسان (كون)، شرح شواهد شرح الشافية

قال ابن حني^(١): وهذا عند أصحابنا واه جدًا -يعني: قول الفرّاء- لأنّه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصح العين؛ ألا ترى إلى قول الشاعر:
 فقد أحکما خلقاً لها مُتباینا^(٢)
 مُظاہرَةً نَيَا عَتِيقاً وَعُوْطَطاً

فقال: عُوْطَطا^(٣)، فقلب الياء واوا لانضمام ماقبلها، وكان الأصل «عَيْطَطا»، [فقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها وسكونها، ولم نرهم قالوا: عَيْطَطا]^(٤)، ففتحوا العين لتصح الياء.
 وأيضاً فلو كان أصل «صَيْرُورَة» «فُعْلُولَة» بضم الفاء، ثم إنّهم كرهوا انقلاب الياء واوا، لوجب أن يكسرها الفاء، كما أنّهم لما كرهوا أن تنقلب [الياء واوا]^(٥) في جمع «أَيْض» لانضمام ماقبلها كسروها الفاء لتصح العين، فقالوا: بِيَضْ، ولم نرهم فتحوا فقلتوا: بِيَضْ. وكذلك جميع ما كان مثل هذا؛ لأنّ ابراهيم قالوا: مَبِيع، وَمَكِيل، وَعِصِيّ، وَدِلِيّ، وَمَقْضِيّ، فأبدلوا من الضمة في جميع هذا كسرة لتسليم الياء بعدها، وكذلك^(٦) يجب أن يكسرها أول «بِيَنُونَة»^(٧) ونحوها على مذهب الفرّاء، كما رأيناهم فعلوا في غير هذا مما ذكرته، وما لم أذكره مما يجري

.٣٩٢

(١) المنصف ١٢/٢، ١٣، ١٢ بتصرف يسير.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/٢، شرح السيرافي ٢٣٢/٦ (خ)، التعليقة ٧٥/٥، المنصف ٤٢/٢، النكت ١٢٠٧، اللسان (عيط). وانظر ما سأليت ٦٤٩.

(٣) في الأصل: عوطط.

(٤) تكملة من المنصف ١٢/٢.

(٥) تكملة من المنصف ١٣/٢.

(٦) في المنصف ١٣/٢: «وكذلك».

(٧) في الأصل: كينونة. ومائتها في المنصف، وهو الصواب؛ لأنّه يتحدث عن ماعينيه ياء، وقد ذكر قبل قليل أن ياء كينونة أصلها واوا.

مجراه. فإن^(١) لم يكسروا، وفتحوا، دلالة على فساد قوله.

فإن قال قائل: لو كسروا لوجب أن يقولوا: صِيرُورَة، فيخرجوا من الكسر إلى الضمّ، وليس بينهما إلّا حاجزٌ ضعيف، وهو الساكن، فرفضوا الكسر لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خطأ، غير لازم؛ لأنّهم قالوا: شِيُوخٌ، وبِيوتٌ، فاستقبلوا الضمّ بكسر^(٢) من غير حاجز؛ لما كانت الكسرة عارضة. فمن هنا لا يمتنع أن يقولوا: صِيرُورَة، ونحوها، بالكسر؛ لأنّ الأصل الضمّ، كما أنّ أصل «بِيوت» الضمّ^(٣).

وقال الفراء في «فُعلَة» [من «قاضٍ»]^(٤): إنّ أصله «فُعل»، إلّا أنه حذف إحدى الطاعين^(٥)، وعوض منها التاء^(٦). وهذا فاسد متكلّف.

قال: «وإذا أردت (فيَعل) من (قُلت) [قلت]: قَيْلُ، فلو كان يُغيِّرُ شيءٌ من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا»^(٧).

يريد: أنه ينبغي أن يقال في «فيَعل»: قَيْلُ، كقولهم: تَحَان وَهَيَان، ولا ينبغي أن يكسرها فيقال: قَيْلُ، لو فرّعنا على من يقول في «سيِّد»: إنّ أصله «فيَعل»؛ لأنّه قد أقرّ أنّ كسره شاذ ككسر «بصْرِيّ»، فينبغي إذا عملنا نحن مثلا

[١٩٢]

(١) في الأصل: وان.

(٢) في الأصل: فاستثقلوا الضم فكسروا.

(٣) انتهى النقل من المنصف.

(٤) تكملة يلتم بعدها الكلام.

(٥) في الأصل: الصادين.

(٦) في الأصل: الألف. قال الرّضي في شرح الشافية ١٥٤/٣: «وهذا كما قال في قضاته: إنّ أصله قُصَّيْ كُعُزَّيْ، فاستثقلوا التّشديد على العين، فخففوا وعوضوا من الحرف المخوذف التاء».

(٧) في الأصل: فلو كان يعتبر... ليغيروا. وماين معقوفين تكملة من الكتاب ٣٧٢/٢.

أن تُجريه على ماورد من القياس في «**هَيَّانٍ وَتَيَّانٍ**» / لا على ماخرج عن القياس، فيظهر في هذا النوع ضعف مذهبهم، وشذوذه. فبهاذا القدر سماه مقوياً^(١)؛ وإلاّ فلهم أن يقولوا: وأيّ تقوية في قول من يخترعه؟! بل نكسر وليس قوله أولى من قولنا. والاعتماد بلاشك إنما هو على «**هَيَّانٍ وَتَيَّانٍ**»، وما تقدم من العلل، ولكن هذا موضع يظهر فيه أثر الضعف، فتدبره، كأنّه يقول: لو كان ما قالوه قياساً صحيحاً، وقولاً ذاتجّة، لانبغي^(٢) أن يكسر هذا، وهذا لا يكسر، فصعب قولهم. قوله: «لأنه الطويل في غير السماء»^(٣).

يعني: لأنّه الممتد في ناحية الأرض، وذلك نحو «الجبل»؛ لأنّ امتداده إنما هو مع الأرض، ومثله كلّ ما هو على أربع ويطول يوماً، وما هو ممتد نحو السماء فابنُ آدم؛ إذ هو منتصب القامة.

قال غيره^(٤): وقول سيبويه: الطويل في غير سماء، كلامُ شريف، أي: أنّه طویل على الأرض من غير ارتفاع في الهواء، والسماء كلّ ماعلاك. قوله: «ليس في غير المعتل (فيعلول) مصدراً»^(٥).

قال: « مصدرأ»؛ لأنّه قد ذكر في غير المعتل، وليس بمصدر، وذلك نحو «عَيْضَمُوز».

قوله: «لأنّ الحركة قد تقلب إذا غير الاسم»^(٦).

يعني: أنّ التغيير يأنس بالتغيير.

(١) قال سيبويه بعد النص السابق: «فهذه تقوية لأن يحمل سيد على قيصل».

(٢) في الأصل: قياس صحيح وقول ذو حجة لانبغي.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٤) لم أقف عليه، وكلامه الآتي لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٢/٢. وفي الأصل: إنما غير.

قوله^(١): «ولأَنَّهُمْ قَالُوا: هَيَّانٌ»^(٢).

يعني: لأنّهم قد جاؤوا بالفتحة في هذا النوع غير مغيرة^(٣) إلى الكسرة أصلًا، ولو كان كما يقولون من أن «سِيدًا» «فَيَعْلُم»، والحركة مغيرة إلى الكسرة، لغيروا.

قوله: «إِنَّمَا يُحْمَلُ هَذَا عَلَى الْأَطْرَادِ»^(٤).

يعني: من ألا تُغيّر الفتحة كسرة.

قوله: «وَأَمَّا (فَعِيلُ) مثـل (حِذِيمٍ)»^(٥).

يعني: في الاعتلال فلا فرق بينهما أصلًا، وهذا لم يُفرق بينهما -رحمـه الله- إلا بكسر أول «فـعـيل»^(٦) وفتح أول «فـيـعل».

قوله: «وَأَمَّا (زَيَّلَتُ)»^(٧).

يعني: أن «زَيَّلَتُ» «فَعَلَت» من «زايلـت»؛ لأنـ معنى «زايلـت»: فارقت، ومعنى «زَيَّلَت»: فرقتـ، وإذا كان «زَيَّلَت» من «زايلـت»، فـيمكن أن يكون «فَعَلَت» كما ذـكرـ، إلاـ أنها مع هذا يمكن أن تكون مع كـونـها من «زايلـت» «فـيـعلـت»، وهذا اـحتاجـ أنـ يـظلـلهـ؛ لأنـ مصدرـ «زَيَّلَت» «تَزْيِيلاً» ولوـكانـتـ «فـيـعلـت» لـكانـ «زَيَّلـةً»، فـثبتـ بـهـذاـ أنهـ «فـعـلـت» لاـ «فـيـعلـت»؛ إذـ لوـكانـ

(١) في الأصل: قولهـمـ.

(٢) الكتابـ ٣٧٢/٢.

(٣) في الأصل: معتبرـةـ.

(٤) الكتابـ ٣٧٢/٢.

(٥) الكتابـ ٣٧٢/٢.

(٦) في الأصل: فعلـ.

(٧) الكتابـ ٣٧٢/٢.

«فَيَعْلَمُ» لَمْ يَكُنْ مَصْدِرُهُ «تَقْعِيلًا»، وَلَكَانَ^(١) «فَيَعْلَمُ».
قوله: «وَأَمَّا (تَحِيزٌ) فَـ(تَفَاعِلٌ)»^(٢).

يعني: أَنَّهَا مِنْ «حَازَ يَحْوزُ»^(٣)، فَلَوْ كَانَتْ «تَفَعَّلَتْ» لَكَانَتْ «تَحْوَزَتْ»
وَ«الْتَّحِيزُ» «تَفَاعِلُ»، وَلَكَانَ^(٤) «تَفَاعِلًا» لَكَانَ «تَحْوُزًا».
قوله: «وَأَمَّا (صَيُودٌ وَطَوِيلٌ)، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ»^(٥).

يعني: أَنَّهُمْ لَمْ يَقْلِبُوا الْوَاوَ يَاءً لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْيَاءِ وَيَدْعُمُونَهَا فِي الْيَاءِ؛
لِتَحْرِكِ الْمُتَقْدِمِ مِنْهُمَا^(٦)، وَالْمُتَقَارِبَانِ إِذَا تَحْرَكَ الْمُتَقْدِمُ مِنْهُمَا، وَكَانَا فِي كُلِّمَةٍ
فَإِنَّهُمَا لَا يَصْحُّ فِيهِمَا الإِدْغَامُ أَصْلًا، وَإِذَا لَمْ يَصْحُّ فِي الْمُتَقَارِبَيْنِ الإِدْغَامُ مَعَ تَحْرِكِ
الْمُتَقْدِمِ مِنْهُمَا، فَأَحْرَى بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ لِبَعْدِهِمَا فِي الْمَخْرُجِ.

قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ الْأَوَّلُ سَاكِنًا لَمْ يَصُلْ إِلَى الإِدْغَامِ»^(٧).

هذا تَعْلِيلٌ آخَرُ لِامْتِنَاعِ الإِدْغَامِ فِي «طَوِيلٍ وَصَيُودٍ»، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا تَحْرَكَ
الْمُتَقْدِمُ مِنْهُمَا، وَكَانَ الثَّانِي سَاكِنًا، لَمْ يَصْحُّ الإِدْغَامُ أَصْلًا، وَإِذَا لَمْ يَصْحُّ الإِدْغَامُ
مَعَ سَكُونِ الثَّانِي لَا تَصُلُّ إِلَيْهِ الْحَرْكَةُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمُثْلَيْنِ يَقُلُّ كَانَ أَحْرَى أَلَا
يَكُونَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

قوله / : «وَلَمْ يُجِيزُوا (وَدَّ)»^(٨).

(١) في الأصل: ولو كان.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٣) في الأصل: يحيى.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٨) الكتاب ٣٧٣/٢.

في «يَفْعَل» من «وَتَدَيْتُ». يمنع ذلك مامنع «وَتَد» الماضي، وزيادة أنه قد حذف منه وغيره، وهو يكرهون توالي الإعلالات والتغييرات^(١).

قوله: «وَكَانَتِ الْيَاءُ وَالْوَao أَجْدَرَ»^(٢).

إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ^(٣) لِأَنَّ التَّقَارِبَ أَصْلُ وَضْعِهِ فِيمَا تَقَارِبَ مُخَارِجُهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَحْظَ التَّقَارِبِ فِي الصَّفَاتِ تَشَبِّهَا بِهِ.

قوله: «فَلَمَّا لَمْ يَرْفَعُوا أَسْتِنْتَهُمْ رَفْعَةً وَاحِدَةً»^(٤).

يعني: لم يصلوا إلى الإدغام في المتقاربي المخرج؛ [لأنّه]^(٥) إذا كان الأول متحرّكًا لم يصلوا إلى القلب والإدغام.

قوله: «وَ(فَوْعَلُّ) مِنْ (بَعْتَ بَيْعَ)»^(٦).

إن قال قائل: كيف أعلوا «فَيَعْلَا» من «قلت»، و«فَوْعَلَا»^(٧) من «بعث» بالإدغام، والإعلال فيهما مؤدي إلى الالتباس، ومن شأنهم ألا يُدغموا في المتقاربين أصلًا إذا كان الإدغام يؤدي إلى الالتباس؟ وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى.

فإن الجواب أن يقول: إنهم أعلوهما بالإدغام، وإن كان كما ذكر يؤدي إلى

(١) قال الفارسي في التعليقة ٥٩/٥: «يريد في يفعل من وتد؛ لأنّ وتد مثل وعد، فالفاء تنحذف في يفعل، ولم تدغم الناء في الدال وإن تقاربا لتحرّك الناء».

(٢) الكتاب ٣٧٣/٢ ونصّه: «فَكَانَتِ الْوَao وَالْيَاءُ أَنْ لَا يَفْعَلَ بِهِمَا مَا يَفْعَلُ بِمُدَّ وَمَدَ لَبَعْدِ مَا يَبْيَنُ الْحُرْفَيْنِ، فَلَمَّا لَمْ يَصْلُوَا إِلَى أَنْ يَرْفَعُوا أَسْتِنْتَهُمْ رَفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يَقْلِبُوا وَتَرَكُوهَا عَلَى الْأَصْلِ كَمَا تُرُكَ الْمُشَبَّهُ».

(٣) في الأصل: يعد.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) تكميلة يلتّم بعثتها الكلام.

(٦) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٧) في الأصل: في فعل من قلت وفوعل.

اللبس، لما كانت الياء والواو أختين لقرهما، فكانا بذلك كائنان حرف واحد، وكان البناءان كائنان بناء واحد، فكان ذلك بالنظر إلى هذا غير مؤدٍ إلى اللبس.

قوله: « ومثل ذلك قولهم: رُوْيَا ورُوْيَةٌ ونُوْيِّ لم يقلبواها - إلى قوله - : فهي في (سوير) أجدر أن يدعوها؛ لأن الواو تفارقها إذا تركت (فوعل)، وهي في هذه لاتفاق إذا تركت الهمزة »^(١).

قال بعض المفسرين^(٢): هذا مشكلٌ؛ لأن الهمزة هنا نظير الألف، مما الأصل، فأنت إذا تركت هنا الألف عدلت إلى الواو، وكذلك هنا إذا تركت الهمزة عدلت إلى الواو^(٣)، فالواو في الموضعين فرع. فقوله^(٤): « لأن الواو تفارقها إذا تركت (فوعل) »، يقال له: والواو تفارق « رُوْيَةٌ » إذا همت، وقوله: « إذا تركت الهمزة »، يقال له: وكذلك الواو لاتفاق إذا تركت الألف.

نعم، لو عكس هذا فقيل: إن الواو في « سوير » أقعد^(٥) من « رُوْيَةٌ »؛ لأن الواو في بنية المفعول لازمة لانتقل فيه ألفا، وإنما تنتقل إذا أردت غير هذا المعنى، بخلاف « رُوْيَةٌ » التي تنتقل الواو في هذه البنية بعينها، والمعنى واحد.

فإن قيل: تبدل الألف واوا، إنما هو في موضع ما، على معنى ما، يستدل على كل حال، فكان أقوى^(٦).

قيل: هذا لا يصح لأنك إذ صغرته أو كسرته -أعني: قويًا^(٧) - لم يقلب

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ وفيه: « هذه الأشياء لاتفاق ».

(٢) لم أقف عليه، ول وعلى الكلام الآتي في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: بقوله.

(٥) في الأصل: ابعد.

(٦) كذا ورد النص، ولم أفهمه، وفيه أن الألف تبدل واوا، والكلام السابق على قلب الواو ألفا.

(٧) كذا في الأصل، والكلام فيما سبق على: روايا وروية، كما لا يخفى.

وذلك لفقدان العلة كما في «ساير» إنما يقلب إذا أريد فعل المفعول لوجдан العلة فيها فقط، وفقدانها فيما عدتها.

وأماماً تفريقه بين «روية» وبين «سوير». بما ذكر فواضح، وهذه علة حسنة مع السماع الوارد.

قال السيرافي^(١)-رحمه الله-: إن اعترض بمثل «مَغْزُوٌ»، فالجواب أنّ واو «مَغْزُوٌ»، لم تفارق^(٢) قط لام الفعل، وهي الواو الثانية، فلم يحصل فيها مدّ يذهبـه الإدغام، و«سُوِّيـر» قد حصل فيه مدّ يذهبـه^(٣) الإدغام، وكذلك «قُـوـول»^(٤) في «قاـول وساـير»، وإنـما انـقلـبت الواـو عنـ الأـلـفـ للـضـمةـ.

قوله: «وسائل الخليل-رحمه الله- عن (سوير)- إلى قوله- والأصل»^(٥).
يعني: أنهم لم يقلوا الواو هنا ياء لاجتماعها مع الياء وهي متقدمة ساكنة
لما كانت عارضة للضمة التي قبلها وكانت غير لازمة، فلم يعتد بها لذلك واعتدى^(٦)
بالأصل / والأصل لا إدغام فيه، فلم يدمغوا هنا.

وعلل سيبويه بهذا لما كان مذهبُه في فعلِ بناء المفعول أنَّه مغِيرٌ من فعلِ بناء^(٧) الفاعل، وفي هذا الموضع من كلامه نصٌّ منه على أنَّ هذا الذي ذكرته عنه مذهبَه^(٨)، وهو القياس؛ لأنَّ المفعول لا يتصور فيه مفعوليةً أصلًا إلَّا بوقوع فعلٍ فاعلٍ به،

(١) انظر شرح السيرافي ٢١٧/٦ (خ) والكلام بمعناه.

(٢) في الأصل: يفارق.

(٣) في الأصل: فيه ساير. وبما أثبته يستقيم الكلام.

(٤) في الأصل: قول.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢

(٦) في الأصل: واغتر.

(٧) بنات الأصل في.

(٨) الكتاب / ٣٧٣

وإذا كان الأمر هكذا فسيكون فعل الفاعل أولى في الرّتبة، وفعل المفعول ثانٍ

عنه^(١).

ولولا أنّ مذهب سيبويه هذا الذي ذكرت لعلّ بما يعلل هؤلاء، لا يقول:
بأنّ « فعل » مغّير، وذلك أتّهم يقولون: إنّ التّصحيح هنا إنّما هو بالحمل على
المعنى -في « سُوير »^(٢)- وذلك أنّ المعنى كالمعنى في « ساير »، فلم يُعلّ بالحمل
عليه هذا كما لم يعلّ « عور »؛ هو معنى « اعور ».

وأمّا « سُوير » فليس بمعنى « ساير »؛ لأنّ هذه بنية المفعول وهذه بنية
الفاعل، فقد صرّح^(٣) بأنّ حمل الفرع على الأصل إذ هما مغيّران^(٤). وأمّا عور
واعور فبمعنى^(٥).

قال صاحب الكلام الأوّل: سمعت الأستاذ أبا عليّ بن عبد المجيد^(٦) -رحمه
الله- يعلل بهذا^(٧) بأن يقول: إنما لم يدغموا في « سُوير » لئلاً يتبس « فُوعِل »
بـ« فُعلَ ». .

وهذا التّعليل صحيحة -رحمه الله- فيه غفلة؛ وذلك أنّ العرب لم تعتدّ بهذا

(١) يعني: لم تقلب الواو ياء وتدغم؛ لأن سوير محمول على ساير، فكما لا تقلب في ساير لا تقلب في سوير.

(٢) يعني: أن التّصحيح في سوير إنما هو بالحمل على المعنى. والله أعلم.

(٣) يعني: سيبويه. والله أعلم.

(٤) في الأصل: غيران.

(٥) تقرأ في الأصل: فهو مو. وما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله. والمؤلف بهذا يريد نقض التّعليل السابق، وأن سيبويه صرّح بأنّ بنية المفعول محمولة على بنية الفاعل. والله أعلم.

(٦) أبو عليّ عمر بن عبد المجيد بن عمر الرّثدي [ت: ٦٦] كان إماماً في القراءات والعربية. أخذ عن السّهيلي. من مصنفاته: شرح الجمل للزّجاجي، وردّ على ابن خروف متتصراً لشيخه السّهيلي. انظر إشارة التّعيين ٢٤٠، غایة النّهاية ١/٥٩٤، بغية الوجاة ٢/٢٢٠.

(٧) يعني: التّعليل الآتي.

القياس [خوف]^(١) للبس؛ لما قدمت من أن الياء والواو أختان، يدل على ذلك أنهم يقولون في «رويا»: رِيَا، فيدغمون^(٢).

قال أبوالفتح^(٣): من أدمغ في «رويا وروية»^(٤) فإئمما [أجري]^(٥) غير اللازم بحرى اللازم، وهو على التخفيف القياسي، هذا هو المشهور عن أصحابنا إلا أبا الحسن فإنه كان يقول: إن من قال: رِيَا، فأدمغ^(٦)، لم يجيء به على التخفيف القياسي، بل^(٧) قلب الممزة قلباً على حد «أخطيٌّ وقرٌّ وتوَضيٌّ». واستدلّ بقول بعضهم: رِيَا^(٨) ورِيَة، فكسر الأول^(٩) كما يكسره في قولهم: قَرْنُ الْوَى، وقُرُونُ لِي^(١٠)، ولوأراد التخفيف القياسي لترك الواو مضمة، ولكنه قلبه قلباً على غير التخفيف القياسي.

قال أبوعلي^(١١): وقد يمكن أن يكون من كسر الراء فقال: رِيَا ورِيَة، على مذهب التخفيف القياسي، ولكنه لما قلب الواو ياء لاجراءه إليها محرى الازمة، شبة بما لا أصل له في الممز، فكسر الراء كما كسر اللام من «لي» جمع «لوى».

(١) تكملة يلتئم بعثتها الكلام.

(٢) قال سيبويه ٣٧٤/٢: «وقال بعضهم: رِيَا ورِيَة، فجعلها بمترلة الواو التي ليست ببدل من شيء، ولا يكون في سوير وتبوع لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا الألف، وألا يكون فرعون وتفرع بمترلة فعل وتفعل». وأبوعلي الرندي كما نقل عنه المؤلف اقتصر على القسم الأخير من التعليل، فلهذا انتقدوه.

(٣) انظر المنصف ٣٠/٢ بتصرف.

(٤) في الأصل: وريه.

(٥) تكملة من المنصف ٣٠/٢.

(٦) ذكرت هذه اللغة في الكتاب ٣٧٣/٢، الأصول ٣٠٦/٣، المسائل البغداديات ٩٢.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) في الأصل: رويا.

(٩) في الأصل: الاولى.

قال أبوالفتح: ففي «رُؤْيَا ورُؤْيَة» على هذه الصفة أربع لغات: رُؤْيَا، ورُؤْيَة، بالتحقيق، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَة، بالتحفيف^(١)، ويتبعها: رِيَا ورِيَّة، بالإدغام وضم الراء، ويتبعها: رِيَا ورِيَّة، بالإدغام وكسر الراء^(٢).
وأمّا «ديوان» فلم يُعلّم ولم يُدغم، وعلته لأنّهم إنما هربوا بالقلب-قلبها
ياء- من الإدغام وثقله، [الأصل]^(٣) «دوّان»، فهربوا من الإدغام والواوين إلى أن
قلبوا إحداها كما فعلوا في «تَظَنَّيْتُ»، فلوا أدغموا لكان نقض الغرض، ولكن
خلفاً، لأنّهم^(٤) كانوا يتتكلّفون القلب، ويقعون فيما هربوا منه. والإمام لم يصرّح
بهذا التعليل، ولكنه مُخرج من كلامه^(٥).

(١) في الأصل: ويتبعها وريا بالتحفيف.

(٢) انتهى التقل من المنصف.

(٣) تكملة يلتّم بعثتها الكلام.

(٤) في الأصل: لاكتهـمـ.

(٥) قال سيبويه ٣٧٣/٢: «ونحو هذه الواو والياء في سُوِيرٍ وبويعٍ واو دِيوان؛ وذلك لأنّ هذه الياء ليست لازمة للاسم كلّرورم ياء فِيَعَل، وفِيَعَال، وفِيَعَل، ونحو ذلك، وإنما هي بدلٌ من الواو كما أبدلت في قِيراط مكان الراء؛ الاتراهم يقولون دُويون، في التّحبير، ودواوين، في الجمع، فتنذهب الياء، فلّما كانت كذلك شُبّهت هذه الياء بواو رُؤية، وواو بُوطِرَ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للإياء، لوبنيتها يعني ديوان- على فِيَعَال، لأدغمت، ولكنه جعلتها فِعَال، ثم أبدلت كما قلت: تَظَنَّيْتُ، ولذلك قلت: قراريط، فرددت وحذفت الياء، وهي من بعث على القياس لوقيل: بِيَاع، بإدغام؛ لأنّك لاتتجو من باعین».

هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا / في الباب الذي قبله ونحوه

إذا ورد جمعٌ على مثال «مَفَاعِل»، وقد اكتنف ألفه واواً، أو ياءً، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرفُ واحدٍ، وهو واوٌ أو ياءٌ، كما ذكرنا، فإنَّ الخليل وسيبويه يريان^(١) قلب الحرف الذي بعد الألف همزةً، فيقولان في جمع «فَوْعَل» من «بَعْتُ وَقْلَتُ»، و«فَيَعْلَ» منهما: قوائِل وبوائِع، [وقيائل، وبيائع]^(٢)، وأصل هذا كله «قواول، وبوايع، وقياول، وبيايع»، فلما وقعت الألف بين حرفٍ علة، وهي شبيهةٌ بهما، والثاني من حرفٍ العلة يلي الطرف، وذلك ممَّا يُضيقه، هربوا من ذلك إلى الهمزة، ولا يفصلان بين الواوين، والياءين، أو الياء والواو^(٣)، خلافاً لأبي الحسن^(٤).

وأصل هذا التغيير إنما هو لمَا اجتمعت فيه واوان نحو «أوائِل»، وأصلها «أواوِل»^(٥)، فلما اجتمعت الواوين وليس بينهما إلا الألف، وهو حرفٌ كالنفس ليس بحاجزٍ حصين، ووليت^(٦) الأخيرة من الواوين آخر الكلمة، همزوا كما يهمزون الأول من الواوين، إذا وقعا في أول الكلمة، نحو جمع «واصل»

(١) في الأصل: بان.

(٢) تكملة من المنصف ٤٤/٢.

(٣) النص من أوله إلى هنا انظره في المنصف ٤٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢، ٣٧٣، ٣٧٤، المقتصب ١، ٢٦٤، ٢٦٣/١، المسائل البغداديات ٨٧، شرح التصريف للشمني ٤٩٢، ٤٩٣، الباب ٢/٤٠٦، شرح الملوكي ٤٨٨-٤٨٦، شرح الشافية للرضي ١٣٠/٣-١٣٢. وسيوضح المؤلف مذهب الأخفش.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) في الأصل: وليت، بواو واحدة.

«أواصل»، ثم شبّهوا الياءين، والياء والواو، بالواوين؛ لأنّ فيهما^(١) ما في الواوين من الاستئصال، فهمزوا لذلك.

وأمّا أبوالحسن -رحمه الله- فكان لا يرى الهمز الأول^(٢) إلا أن يكتتف باللّف^(٣) واوان، نحو «أوائل»، وأصلها «أواول»، وكان يقول في جمع «فَيَعْلَمُ» من «قلت»: قِيَاوْلُ، وهكذا يفعل مالم تجتمع واوان.

ويدلّ على صحة مذهب الخليل، وأنّ الهمز هو القياس، ما ذكره أبوعنمان المازني عن الأصمعي، وقد سأله عن «عَيْلٍ»، كيف تكسره العرب؟ فقال: عيائل، ويهمزون كما يهمزون في الواوين^(٤).

قال أبوالفتح^(٥): فإن قال قائلٌ متّصراً لأبي الحسن: همزهم «عيائل» من الشاذّ، فلا ينبغي أن يقاس عليه!

قيل: إنّما كان يكون هذا شاذّاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من الموضع، ثم رأيتم و قد همزا «عيائل»، فبهذا كان يمكن أن يقال: إنّ همزه شاذّ، فأمّا ولم نرهم صحّحوا نظيره تصحيحاً يكثّر^(٦)، وفي الياء ما في الواوين من الاستئصال في كثير من الموضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السّماع

(١) في الأصل: فيها.

(٢) المراد بالهمز الأول ما ذكره في همز الواو مقابل الأخيرة في أوائل، ويكون الهمز الثاني همز الأولى في أوائل.

(٣) في الأصل: الاول.

(٤) النص من قوله: وأصل هذا التغيير، إلى هنا، انظره في المنصف ٤٥/٢. وانظر المسألة وحكایة المازني عن الأصمعي أيضاً في المسائل البغدادیات ٨٧.

(٥) انظر المنصف ٤٥/٢، ٤٦.

(٦) «تصحيحاً يكثّر» ليس في المنصف، وقد أثبت محققوه في الخاشية عن إحدى نسخه «تصحيحاً» فقط، وهذا يدلّ على صحة ما في الأصل، فإنّ «تصحيحاً» بدون «يكثّر» حشو.

بشيء وغضبه القياس، فذلك مالا نهاية وراءه، ولا مدفوع فيه^(١)، وسيط من طعن فيه سبيط من طعن في رفع الفاعل، وهذا مالا يقول به أحد^(٢).

ومعنى تعليل سبيطوه: أنّه لَمَا اعتلت العين هنا^(٣)، يعني: في «سَيِّد» ونحوه، وهي عين بعد حرف علة، كان نظير اعتلال العين بقلبها همزة بعد الألف في «قائل»، وكما^(٤) أنّ «قائل»^(٥) إذا جمع ثبت المهمزة في الجمع كما ثبت في المفرد فكذلك قلبت هنا العين بعد ألف الجمع لَمَا كان المفرد قد أشبه مفرد «قائل». وهو بمعنى قوله: «ولم يكن ليتعلّق بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولا يتعلّق بعد الألف»^(٦).

أي: لم يكن المفرد تعلّق في العين بعد حرف مدّ، فيكون مشبّها بمفرد «قوائل»، ولا يحمل عليه الجمع.

وقوله: «ولو لم يتعلّق لم يهمز»^(٧).

لا يعني: أنّ كلّ واو كانت عيناً في هذا لم يتعلّق في المفرد لا يتعلّق في الجمع^(٨)، فإنّه خلْفٌ منقوذٌ بما قدّم من همز «فواجل»^(٩) من «عَورت وصَيَّدت»^(١٠)، وإن كان مفردها لا يتعلّق نحو «صَيَّدة وعاوِرة»، وإنما يعني أنّ هكذا فعلت العرب في

(١) «ولا مدفوع فيه» ليس في المنصف.

(٢) انتهى التّقلّل من المنصف.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧٤.

(٤) في الأصل: كما. بلا واو.

(٥) كذا من دون إعمال أنّ فيه، إبقاء على حكماته في الكتاب ٢/٣٧٤.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٧) في الأصل: او لو لم يتعلّق لم يهمز. انظر الكتاب ٢/٣٧٤.

(٨) في الأصل: لم يتعلّق في المفرد لم يتعلّق في الجمع.

(٩) في الأصل: فاعل.

(١٠) في الأصل: وصورت.

[٩٤] هذا التّحو / لَمْ تقلب في المفرد لم تقلب في الجمع، نحو «ضَيْوَنْ وضَيَاوِنْ»، لأنّه القياس، وإِنَّما أراد يُخبرك^(١) أنّ مالم يعتَلَّ من «فَيَعْلَلْ» لم تَهْمِزِه العرب في الجمع، لا آنَّه القياس.

وقد ألزم أبوالعباس المرّد الإمام المناقضة بين قوله: «لأنك تقول في قول العرب:

قد علّمت ذاك بنات آلبه^(٢)

لوجُمَعَ لقِيلٍ: بُنَاتُ الْأَبِيهِ، وَلَمْ يُقَلْ: بُنَاتُ الْأَبِيهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي الْوَاحِدِ
الْإِدْغَامِ، إِذَا جُمِعَ حُمَلٌ عَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الشَّيْءُ عَنِ الْقِيَاسِ فِي مَوْضِعِهِ
فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي جَمْعِ «ضَيْوَانٍ»: ضَيَاوَانٌ^(٣).

ولا يخفي فسادُ هذا الإلزام؛ فإنَّه لو لم يُسمع «ضياؤن»، ولكنَّه قالَه على القياسِ، فحيثُنَدَ كأنَّ يكونَ الإلزامُ صحيحاً، وأمَّا إذ «ضياؤن»^(٤) مسموعٌ، فما يقالُ والعربُ قد شدَّتْ فيه كما شدَّتْ في مفرده [إلا]^(٥) لِيُخالفَ العربُ. قالَ الأعلمُ: «حكى ذلك أبو زيدٍ وغيرُه من أهل اللغة»^(٦). وحكاية سيبويه - رحمه الله - في قوله: «كما قالوا: ضيَّونَ، وضياؤنَ»^(٧) تقتضي أنَّها حكاية عن العربِ، وهو

(١) هذه أقرب قراءة لها، ولعل «أن» ساقطة.

(٢) سبق تخریجه ٥١٧ ورواية الكتاب ٦١/٢: «بنات ألب».

(٣) انظر الكتاب ٦١/٢، ٣٧٤. وانظر المسألة ورأي المبرد في الأصول ٣٤٧/٣، النكست ١٢٠٤، ١٢٥٠.

(٤) في الأصل: ادرضياون.

(٥) تكملة يلائم بعندها الكلام.

(٦) النكت ١٢٠٥

(٧) الكتاب / ٣٧٤ .

وأمّا تعليل ماعينه^(١) واو، وأعل إذا جمع وانقلبت عينه همزة، فعلة أخرى، وهي أئنه اكتنف^(٢) فيه ألف الجمع حرفًا علة، والألف حاجز غير حصين، فيحيى كأنه يجتمع واوان، أو ياءان، أو واو وياء، وذلك مستقل، مع قربها من الطرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فهربوا من هذا الثقل بقلبها همزة، حملًا على الواو والياء المتطرفة التي قبلها ألف زائدة^(٣) كما قلبوا واوي «صوم» بالحمل على واو «عنو»^(٤) جمعا. وهذه العلة تشمل جميع هذا^(٥) الباب، وما قدّم خاصّ بمثل «سيد»، فقدّمه ثم أتى بما يعمّ. قوله: «كما اتفقنا»^(٦).

يعني: الياء والواو.

«في حال الاعتلال، وترك الأصل»^(٧).

يريد بقوله: «وترك الأصل»: للبقاء على الأصل، أي: تركه على أصله لم يُعلّ. ويريد في مثل «صيَدْتُ وعَوْرَتُ»، أي: اتفقا في الاعتلال، وتركه. ويعضد هذا الفهم قوله: «فلما كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل»^(٨). ورواية «عن» في موضع «على»، يكون عليها قد جعل الاعتلال أصلًا في هذا -أعني: عين «صيَدْتُ»- فجاء غير معتل إذا كان خارجاً عن الأصل، ويكون

(١) في الأصل: واما تعليل ماعدي ماعينه. وبما أئنته يستقيم الكلام.

(٢) في الأصل: اكتنفت.

(٣) كواو سماء، وباء رداء.

(٤) فقالوا: صيَم فأجروها مجرى عي. انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في الأصل: هذه.

(٦) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٨) الكتاب ٣٧٤/٢.

قوله: «وترك الأصل». أي: مطروح الأصل الذي هو الاعتلال.

هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا

قوله: « لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْأُولَى هُمْ عَلَى اعْتَدَالِ فَعْلَهُ أَوْ وَاحِدَهِ »^(١) الفصل.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبَابِ مَا لَمْ يَعْتَلْ وَاحِدَهُ وَلَا فَعْلَهُ وَيُهْمِزُ هَذِهِ
الْعُلَلَةَ، نَحْوَ «عَوَائِرٍ»، جَمْعُ «عَايِرَةٍ»، وَ«صَوَائِدٍ»، جَمْعُ «صَايِدَةٍ»؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ
مَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَابِ «عَوَائِرُ وَصَوَائِدٌ»، جَمْعُ [«عَايِرَةٍ»^(۲) وَصَايِدَةٍ]،
وَمَا عَدَاهُ إِنَّمَا هُوَ مَا اعْتَلَ مُفْرَدًا كَـ«سَيِّدٍ»، أَوْ فَعْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْتَلْ مُفْرَدًا
كـ«قَوْلٍ وَبَيْعٍ» وَشَبَهُهُ.

وقوله: «فالمُعْتَلُ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان أقرب من البيان والأصل له ألزم»^(٣).
قال^(٤): وفي كتاب الأستاذ أبي علي رحمه الله العتيق المقرؤ على الرباحي^(٥): «أقرب من البيان والأصل إذا ألزم».

فالرواية الأولى واضحة، أي: لما صحت / اللوأ في «شقاوة» لم تكن طرفاً، لأنّ [تاء التأنيث حرف]^(٦) الإعراب انتقل إليها وصارت الطرف، فأحرى

(١) الكتاب / ٣٧٥

(٢) تكمّلة يلتمّ بها الكلام.

(٣) الكتاب / ٢٣٧٤.

(٤) أي: المؤلف. أو سقط اسم القائل الذي ينقل عنه المؤلف.

(٥) قال الرعيري في برنامجه، ٨٣، ٨٤ حين تكلم على قراءته لكتاب سيبويه على الشلوبين: «ورددت كتابي على كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى». وأبونصر تلميذ الرباحي، وعنه أخذ الكتاب. وقد تكلمت على رواية الرباحي، والرواة عنه في الفصل، الثاني من الدراسة.

(٦) تكميلة يلائم بمثلها الكلام.

أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفية حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له ألزم.

وعلى الرواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أنّ الحال هنا بين أن يكون حرف العلة طرفاً حرفان، وهناك حرفٌ واحدٌ، مع لزوم هذا الحال، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التأنيث ليست الكلمة مبنيّة عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج^(١). فتدبره.
قوله: «كما قويت الواو في (الأخوة وأبوة)»^(٢).

السيّرافي^(٣) - رحمه الله -: يعني: «الأخوة وأبوة» جمع «أخ وأب»، كـ«عمومة وحُقوله»؛ لأنّه هو الذي يُعلّل المفرد، و«الأخوة وأبوة» قد يكونان مصدرين كقولك: أخ بين الأخوة، وأب بين الأبوة، وقد يكونان جمعين، والذي قصده سيبويه - رحمه الله - الجمع.

(١) في الأصل: مخارج.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) انظر شرحه ٦، ٢٢٠، ٢٢١ (خ) بتصرف.

هذا باب فُعلَ من فَوْعَلْتُ من قُلتُ وفَيَعْلَمْتُ من بَعْتُ

قد تقدم أن الواو لاتدغم في «فُوعِل»؛ لأنها منقلبة من ألف «فاعَل»^(١)، ولغير ذلك مما تقدم.

ثم نظرا [إلى]^(٣) « فعل » من « فيَعْلَ وفَوْعَلَ »، هل ينبغي أن يُعلَ بالإدغام كما أعلَ [فعل^(٤) الفاعل^(٥)] فايد في ذلك بفارق لـ« فوعل »- أعني: في أنَّ فعلَ الفاعل منه مدغم، بخلاف « ساير » فعلُ فاعل « فُوعِل »^(٦) - فكان ينبغي أن يُعلَ بالإدغام. ولكن لما كانت هذه الواو في « فيَعْلَتُ » الصحيح، و« فَوْعَلَتْ » الصحيح العين^(٧)، تبقى ولا تقلب، ولا موجب لإعلاها^(٨)، فتجيء [« فُوعِلَ » منه^(٩) كـ« فُوعِلَ » من « قاتل^(١٠) »، فلمَّا استوى صحيحاهما^(١١) استوى معتلاههما^(١٢)، فكان لفظ « فعل » من « فَوْعَلَ وفَيَعْلَ »،

(١) يعني: في سبعين من سلسلة الكتب التي نشرت في بيروت، انظر الكتاب رقم ٣٧٣، وانظر مasicق ٦٢٣، فما بعدها.

(٢) تكميلة بلتئم بها الكلام.

(٣) تكميلة يلائم بها الكلام.

(٤) يعني: فيعمل وفَوْعَلَ.

(٥) يعني: سُوَيْر.

(٦) يعني: يَبْطِئُ وصَوْمَعَ. انظر الكتاب ٣٧٥/٢، ٣٧٦.

(٧) في الأصل: لاعلامها.

(٨) تكملاً يلائم بعثتها الكلام.

(٩) في الأصل: قايل. والمقصود أنّ فوعل من بيطر وصومع بُوطَر وصومع كفُوتل من قاتل.

(١٠) في الأصل: صحيحها.

(١١) يعني: لما استوى يَبْطِرَ وصُومَعَ وهو صحيحا العين مع قائل وهو صحيح العين، في البناء للمفعول، استوى بَعْ وقَلَّ وهو معتلا العين مع وهو سائر معتل العين، في البناء للمفعول، وإن لم يستو الصَحِحُ

ولفظ^(١) « فعل » من « فاعل » في المعتل واحداً^(٢) كما كان اللفظ في الصحيح واحداً، بخلاف [فعل]^(٣) الفاعل فإنه لم يكن صحيحة يوافق لفظ صحيح « فاعل » حتى يوافق معتله معتله^(٤)؛ فلذلك فارق فعل المفعول فعل الفاعل^(٥)، وفرق بينه وبين « فَعَلْتَ »^(٦) لأن العينين من الفعل إذا اجتمعا لم تفارق إحداهما الأخرى، ولا تكون إلا مدغمة، صحيحةً ومعتلةً^(٧) :

إإن قيل: هذا إنما يطرد في « فعل » من « فَعَلَ وَفَوْعَلَ »، وأما « فعل » من « فَعُولَ »^(٨) فليس « فعل » من الصحيح منه يوافق « فعل » من « فاعل » الصحيح، حتى يوافق معتله معتله؛ لأنك إنما تقول فيه: جهور، فليس يكون كـ« قُوتلَ ».

فيقال: حملت على « فَوْعَلَ »؛ لأنّه ليس بينهما إلا تقدّم الواو وتأخيرها، وواوها لا يلزم أن يلتقي مع حرف علة كما هي في هذا -أعني: فَوْعَل- فحملت، وعمل فيها مايُعمل في الصحيح، وفرق بينها وبين فعل التي يلزم فيها التضييف، وأن يكون مابعدها من جنسها.

والمعتل في البناء للفاعل.

(١) في الأصل: وفي فعل من لفظ.

(٢) في الأصل: واحد.

(٣) تكملة يلائم بها الكلام.

(٤) يعني: أن يبطر وصومع لا يوافق قاتل، فلم يوافق بيع وقول ساير.

(٥) فقالوا: قُولَ وَبُويِعُ، في البناء للمفعول، على الرغم من قولهم: قول وبيع، بالإدغام في البناء للفاعل.

(٦) يعني: لم يجعل بمثابة حوت وزيلت، وقول وبيع إذا بنيتهما على فعل. انظر الكتاب ٣٧٥/٢، المقتضب ١/٣١٥، التعليقة ٥/٦٧.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٧٥.

(٨) في الأصل: فرعول.

ووقع في الكتاب: «فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحُرْفُ (فَعُولَتُ، وَفَعِيلَتُ)^(١).
السِّيرَافِي^(٢): وقع في بعض النسخ غلطًا «فَعِيلَتُ»^(٣)، وليس [يلتفت إليه]^(٤)،
وإنما هي «فَعَلتُ».

يمكن أن يكون الإمام -رحمه الله- يريده: فَكَذَلِكَ «فَعُولَتُ، وَفَعِيلَتُ»
لونطق بها، أي: هكذا كان يكون حكمنا، ولايجوز أن يقع إلا على مانطق به،
[١٩٥] وهو الأنظم مع قوله^(٥): «فَعُولَتُ»، من «فَعَلتُ» الذي / جعل السيرافي في هذا
تصحيفاً منه، بل لاينتظم الكلام مع ما بعده أصلاً^(٦). فتدبره.
«وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَدْ بُوْعَ وَقُوْولَ»^(٧).

مَمَّا فَعَلَ الْمَفْعُولُ مِنْ «فَعُولَ»، وَكَانَ الْأَصْلُ «بُوْعَ وَقُوْولَ».
قال: «وَسَأَلَهُ عَنِ (الْيَوْمِ)، فَقَالَ: كَائِنٌ مِّنْ (يُمْتُ)»^(٨).
ظاهره فاسدٌ؛ لأنَّه ليس أسماءُ الأجناس مشتقةً من الأفعال، ولايلزم ذلك
فيها، وكيف، والأسماءُ أصول، والأفعال فروع^(٩)!
وإنما يريده: لوُبُني من «يُومٍ» فعل لقلت: يُمْتُ، فكائنه يقول: سأله عن

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٢٤/٦ (خ).

(٣) هكذا هي في الكتاب ٢٧٦/٢، وهارون ٤/٣٧٣. وبعد هذا النص: «تجري كما جرت السواو والياء في فوعلت وفيعلت».

(٤) تكملة من شرح السيرافي ٦/٤٢٤ (خ) يلائم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: قوله.

(٦) انظر النص فيما نقلته عند تحرير قول سيبويه قبل قليل.

(٧) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٨) في الأصل: فقال كانت. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٩) انظره مع جوابه الآتي في شرح السيرافي ٦/٢٢٧ (خ).

تصريف «ياء واو ميم» كيف يُبَيِّن^(١) منه فعل، فقال: كان يجب. إلا أن العبارات قلقة، وليس بنكير؛ لأنَّه يطلق ألفاظه، ولا يعبأ بها؛ اتكالاً على الفهم، وكان يكون «يُمْتُ». إلا أنَّ ما^(٢) عينه واو من « فعل»، إنما ينقل إلى « فعل»، لا إلى « فعل»، وعلى « فعل» تكلم.

وقوله: «كراهية أن يجتمعوا بين هذا المعتل»^(٣).

أي: الاعتلال.

« وتدخلها الضمة»^(٤).

أي: وبين أن يدخلها الضمة.

وقوله: «كراهية أن يجتمع في (يُفعل) ياءان في أحدهما ضمة مع المعتل»^(٥).
ويريد: إنك كنت تقول في «يَفْعُل»: يَوْمٌ، ثم تنقل حركة العين إلى الفاء، فتقول: يَوْمٌ، فيجتمع مع الاعتلال ياءان وضمة.
وكذلك لم يجيء من هذا الذَّات فعل الذي هو واوان ولام، وبالجملة أن تكون الفاء والعين واواً^(٦).

وكذلك من الواو، وهو أن يكون من تركيب ثلاثة وآوات، وينبغي أن يحكم على المتوسطة أيضاً بالواو لأنَّها الأغلب عليه، بل لا يوجد ماعينه واو لامه واو، فإن جعلت عينها واواً كان الخروج من جهة أنه لم يوجد تركيب ثلاثة

(١) في الأصل: بني.

(٢) في الأصل: الان العبارات ما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٦) في الأصل: واو. في شرح السيرافي ٦/٢٢٧، ٢٢٨ (خ) «فإن قال: ابن لي من يوم فَعَلَ يَفْعُلَ كان ممتنعاً؛ لأنَّه ليس في شيء من الأفعال ماعينه وفائزه من حروف العلة». وانظر المنصف ٢٠١/٢، ٢٠٢.

واوَات إِلَّا فِي هَذَا، وَإِنْ جَعَلْتُ الْعَيْنَ يَاءً كَانَ فِيهَا خَرُوجٌ^(١) مِنْ حِثٍ أَنْ فَاءَهُ وَلَامَهُ وَأَوْ، وَهُوَ غَيْرُ مُوْجُودٍ، وَأَنْ عَيْنَهُ يَاءُ وَلَامَهُ وَأَوْ وَهُوَ غَيْرُ مُوْجُودٍ، فَفِيهِ خَرُوجٌ جَانٌ^(٢).

وَكَذَلِكَ لَا يُوجَدُ تَرْكِيبٌ «هَمْزَةٌ وَأَوْ هَمْزَةٌ» فِي فَعْلٍ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي. فَلَوْبَنِيتُ^(٣) مِنْ «أَوْلٌ» فَعْلٌ لِكَانَ «وَالَّا» [فِي الْمَاضِيِّ، وَ]^(٤) فِي الْمَضَارِعِ «يَوْوُلُ»، وَكَانَ يُلْزَمُ اجْتِمَاعَ يَاءَ وَوَأَوْ مَضْمُومَةً مَعَ الإِعْلَالِ. وَأَمَّا مِنْ «الْوَاوُ» فَهُوَ أَثْقَلُ ضَرُورَةً.

وَكَذَلِكَ مِنْ «آءَةً» لَا يُخْفِي مَا كَانَ يَكُونُ فِيهِ مِنْ الثَّقْلِ. السَّيِّرَافِيُّ^(٥) - رَحْمَهُ اللَّهُ: كَانَ^(٦) يُلْزِمُهُ إِعْلَالٌ بَعْدَ إِعْلَالٍ؛ لَأَنَّهُ يُلْزَمُ فِي الْمَاضِيِّ «آءَةً»، فَتُعْلَلُ إِعْلَالِيْنَ^(٧): قَالَ: وَثُمَّ إِذَا كَانَ الْفَعْلُ لِلْمُتَكَلِّمِ قَلَتْ: أَوْتُ^(٨)، فَتَقْلِبُ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ لَامٌ وَأَوْ [أَوْيَاءً]^(٩)؛ لاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ. وَكَانَ يُجَبُ أَنْ يَبْيَنَ مِنْ «وَيْحٍ» لَأَنَّ عَيْنَهُ يَاءٌ: وَاحَ يَوْيِحُ، وَالْأَصْلُ «يَوْيِحُ»، فَيُجَبُ حَذْفُ^(١٠) الْوَاوُ كَمَا تَحْذَفُ مِنْ «وَعَدَ»، بَلْ هُوَ هُنَا أَشَدُّ.

(١) تَقْرَأُ: مُخْرُوجٌ.

(٢) سِيِّتَكَلْمُ الْمُؤْلِفُ ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٨ عَلَى الْخَلَافِ فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرْفِ الْوَاوِ.

(٣) الْمُؤْلِفُ سِيِّتَكَلْمُ عَلَى الْكَلِمَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا سِيِّبوِيْهُ فِي قَوْلِهِ ٣٧٦/٢: «وَمَا جَاءَ عَلَى فَعْلٍ لَا يُسْتَكَلِّمُ بِهِ كَرَاهِيَّةٌ نَحْوُ مَا ذُكِرَتْ لَكَ أَوْلٌ وَالْوَاوُ وَآءَةً وَوَيْحٌ وَوَسٌْ وَوَبِلٌ».

(٤) تَكْمِلَةٌ يَلْتَمِمُ بِعَيْنِهِ الْكَلَامُ.

(٥) شَرْحُهُ ٦/٢٢٩ (خ).

(٦) فِي الْأَصْلِ: أَنْ كَانَ.

(٧) فِي الْأَصْلِ: اعْلَالٌ.

(٨) رَسَمَتْ فِي شَرْحِ السِّيِّرَافِيِّ ٦/٢٢٩ (خ): «أَوْيَتْ» إِشَارَةً إِلَى قَلْبِهَا وَأَوْلًا أَوْ يَاءً.

(٩) تَكْمِلَةٌ مِنْ شَرْحِ السِّيِّرَافِيِّ ٦/٢٢٩ (خ).

(١٠) فِي الْأَصْلِ: يَوْيِحٌ فَحُذِفَتْ.

وكان^(١) يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها^(٢) في باب «يَبِيعُ»، فيلحقه إعلال^(٣) من جهتين، مع الثقل الذي فيه من اجتماع ياءٌ وواوٌ مكسورة^(٤).

السّيرافي^(٥): فإن قيل: فقد يُبَيِّن ممّا فاؤه ولامه من حروف العلة كـ«وفى

يَفِي»^(٦).

يقال: لا يُشبه هذا؛ لأنّ هذا توالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا اجتمع مع ذلك ضمٌّ، أو كسرٌ، أو زيادة إعلال، ثُقُلَ فاطرخ، وذلك^(٧) قد فصلَ بين حرف العلة منه حرفٌ، مع أنه قد تنفتح في التّصب ياوه فيخرج من الإعلال، نحو «لن يفي»^(٨). وقد أنسدني / بعضهم في «فَعَلَ» من «وَيْحٍ وَوَيْسٍ» بيتاً آخره:

فما واس ولا واح ... أبو عمرو^(٩)
وهو مصنوع^(١٠).

(١) في الأصل: فكان.

(٢) في الأصل: لردوأ.

(٣) انظر شرح السيرافي ٦/٢٢٨ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٦/٢٢٨ (خ) بتصرف.

(٥) في الأصل: كوهى يعني.

(٦) يعني: وفي يفي. انظر شرح السيرافي ٦/٢٢٩ (خ).

(٧) في الأصل: يهـى.

(٨) في شرح السيرافي ٦/٢٢٩ (خ):

فما واح ولا واش .. أبو عمرو

والشاهد من مجزوء بحر المهرج، وقد دخله الكف، وهو حذف النون من «مفاعيلن»، ويكون هناك نقصٌ تقديره: «ولا وال أبو عمرو» مثلاً، هذا هو الأظهر؛ لأنّ بحر المهرج لم يجيء تماماً، ولو جاء لاحتفل أن يكون شطراً منه، وسيأتي ما يؤيد ماذكرته أولاً بعد قليل، حين يعيد الشاهد نقاً عن ابن جنّي، وهو برواية أخرى.

(٩) انتهى النقل من شرح السيرافي.

قال أبوالفتح^(١): كان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعاً، وهذا إجحافٌ. وأما قولهم: عَ كلاماً، وشِ ثوباً، وفِ بعهدك، فإنّما جاز حذف الفاء واللام جميعاً لأنهما في الطرفين، ولم يجتمع الإعلال^(٢) في جهة واحدة، وأنشد:

وليس هذا كالأوّل؛ لأنّه جاء الفعل على « فعل »، وإذا كان هذا فقد أمن فيه المدف والقلب اللذان يُخافان في « فعل »؛ لأنّي أَنْتَ تقول: وَكَدْ يُوكِدُ، فتصح الفاء، وتقول: سير، وبّع، فتصح العين. فعلى هذا جاء « تُويِّلٌ »^(٦)؛ لأنّه مضارع « ويِيلٌ »، ومعناه: دَعَتْ^(٧) بالويل.

قال أبو عثمان^(٨) - رحمه الله - : وكذلك « آءة » لم يجعلوا منها فعلاً؛ لأنَّ الفاء همزة، واللام همزة، والعين معتلة، إِمَّا من ياء، وإِمَّا من واو، والهمز مستقل، والواو والياء يُستقلان، والأسماء أخفٌ من الأفعال، فاحتملوا هذا في الأسماء،

(١) المنصف ١٩٨/٢ بتصرف:

(٢) في المنصف ١٩٨/٢: ((اعلان)).

(٣) انظر شرح ثلاثين سورة لابن حالویه ١٩٣، المتع ٥٦٧، شرح جمل الزجاجی لابن عصافور ٤١٢/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦، ١٢٢ (رجب)، شرح التصریح علی التوضیح ١/٣٣٠. ویروی: «أبو زید».

(٤) في الأصل: مرادا.

^(٥) وانظر البيت في المatum ٥٦٨، اللسان (ويل).

(٦) في الأصل: تغول.

(٧) دعست : الأصا ف :

المنصف / ٢٠٠٢، ٢٠١٢ يتصرف.

ودفعوه في الأفعال؛ لما ذكرت لك.

قال أبوالفتح: وليس يُشكّ أَنَّه إذا جُهِلَ الاشتراق في العين، [وكانَ أَلْفًا]^(١) فسيلها أَنْ تُحْمَلَ عَلَى الْوَاءِ. وكذلك قولُ الْخَلِيلِ: إِنَّهُمْ لَوْ نَطَقُوا^(٢) بِالْفَعْلِ مِنْ «آءَاه» لِقَالُوا: أَوْاَتُ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا يُلْزِمُهُمْ حَذْفُ الْعَيْنِ، كَمَا تُحَذَّفُهَا مِنْ «قُلْتُ»، وَيَجِبُ بَعْدَ ذَلِكَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ «أُوْتُ» وَأَوْاً؛ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ فِي كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيُقَالُ: أُوتُ، كَمَا يُقَالُ: عُوتُ، وَأَنْ يُقَالُ فِي الْأَمْرِ: أُوْ، مُثْلَ «عُوْ»، وَأَصْلُهُ «أُوْ»، مُثْلَ «عُغْ»، فَتَبَدَّلُ الثَّانِيَةُ وَأَوْاً، وَبَعْضُ هَذَا مُسْتَكْرِهُ، فَرَفَضُوا الْفَعْلَ الْبَيْتَةَ^(٣).

وَأَمَّا «أَوْلَ» فَجَعَلَهُ «أَفْعَلَ»، وَفَأْوَهُ وَعِينَهُ وَأَوْ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ «فَوْعَلَ» مِنْ «وَأَلَّ يَوْئِلُ»^(٤)، بَدْلِيل^(٥) مِنْعِ الصِّرَافِ، وَبَدْلِيلُ الْحَاقِ «مِنْ لَهُ»، وَبَدْلِيلُ «الْأُولَى»^(٦)، وَلَمْ يَجْعَلْ «أَفْعَلَ» مِنْ «آلَ»؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ «أَوْلَ»، مُثْلَ

(١) تكميلة من المنصف ٢٠١/٢.

(٢) في الأصل: قطعوا.

(٣) انتهى التقل من المنصف.

(٤) في الأصل: ال يَوْلُ. وعلى هذا فيقرأ: آل يَوْلُ. وهو خطأ لأنَّه بذلك يكون أفعل لا فوعل. قال الرضي في شرح الكافية ٣/٤٦٠: «أَمَّا أَوْلَ فَمَذَهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ أَفْعَلُ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: جَهْوَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَرْكِيبٍ (وَوْلٌ) كَدَنْ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ هَذَا التَّرْكِيبُ إِلَّا فِي أَوْلَ وَمُتَصَرِّفَاتِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلُهُ: أَوْلَ، مِنْ وَأَلَّ، أَيْ: بِنْجَا؛ لِأَنَّ النَّجَاهَ فِي السِّيقِ. وَقِيلَ: أَصْلُهُ: أَوْلَ، مِنْ آلٌ، أَيْ: رَجَعٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى أَوْلَهُ، فَهُوَ أَفْعَلُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، كَأَشْهَرٍ، وَأَحْمَدٍ، فَقَبَّلَتِ الْوَجْهَيْنِ الْهَمْزَةُ وَأَوْاً قَلْبًا شَادِّاً. وَقَالَ الْكَوْفِيُّونَ: هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ وَأَلٌ، فَقَبَّلَتِ الْهَمْزَةُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَوْعَلٌ، مِنْ تَرْكِيبٍ (وَوْلٌ)، فَقَبَّلَتِ الْوَاءُ الْأُولَى هَمْزَةً، وَتَصْرِيفُهُ كَتَصْرِيفِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. وَاسْتَعْمَالُهُ مِنْ مِبْطُلٍ لِكُونِهِ فَوْعَلًا». وَانْظُرْ جَمِيرَةَ الْلُّغَةِ ١١٧٧، الْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتُ ٨٩، شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرَّضِيِّ ٣٤٠/٢.

(٥) هذا احتجاج القول الأول.

(٦) في الأصل: الاول. انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧.

«آدم»، ولا معنى لقلب الهمزة هنا واؤاً، على ماتقدم من قوانين تسهيل الهمزة، فالدخول فيما لم يوجد من^(١) البناء مع الظاهر أولى من الدخول فيه والخروج على الظاهر.

وإنما أسقطوا الفعل منه، ولم يتكلّموا به؛ لأنّ^(٢) فاءٌ وعينه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يَفْعَلُ، لحدث فيه شيئاً ينافي؛ وذلك أنّ «فَعَلَ» إذا كان فاءً واؤاً فالمضارع منه إنما يجيء على «يَفْعَلُ»، نحو «وعَدَ يَعْدُ»، وعين الفعل إذا كانت وااؤاً فالمضارع أبداً من هذا «يَفْعَلُ»^(٣) مضموم العين، كـ«قال يقول»، فكان يجب أن يكون العين من «يَفْعَلُ» مضمومةً مكسورةً في حال، وهذا متنافي مع ما فيه من ثقل الواوين.. فإذا كانت الواو لم تأتِ فاءً ولا ماماً، حتى أنه ليس في الكلام مثل «وعوت»، مع أنّ باب «سَلِسٌ وقِلْقٌ» أكثر من باب «دَدَنٌ وَكُوكَبٌ»، فألا يجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدراً؟ لقلة باب «دَدَنٌ». وأيضاً فإنْ كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاءً وعينه من موضع واحدٍ في الصحيح، فهم بأنْ يرفضوه في المعتل أولى.

[٩٦] فإن قال قائلٌ / : فهلاً استعملوا الفعل من «أَوَّلٌ»، وبنوا الماضي على «فَعَلَ»، حتى يجيء المضارع على «يَفْعَلُ»، ولا يلزم كسر العين وضمّها جميعاً، فقالوا: والَّيَوْوُلُ، كما قالوا: طالُ يَطُوُلُ؟ فقد تقدّم القول في ثقل ذلك، [ما هو جوابُ عن هذا]^(٤). فلمّا لم يُسْعِ^(٥)

(١) في الأصل: مع. ولعل الصواب ما أثبتته.

(٢) النصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٢٠١/٢ - ٢٠٤ بتصرف يسير. وسيصرّح المؤلف بالنقل بعد قليل.

(٣) في الأصل: فعل. وفي المنصف ٢٠٢/٢: «المضارع من فعل أبداً».

(٤) تكملة من المنصف ٢٠٢/٢.

(٥) في الأصل: يسمع.

فيه « فعل ولا فعل »، رفضوه في « فعل » أيضاً.

قال ابن جنّي^(١): وحكى ثعلب عن الفراء أنه يجوز أن يكون « أول » من « وألت »، ويجوز أن يكون من « ألت »، فإذا كان من « وألت » فهو في الأصل « أول »، وإذا كان من « ألت » فهو في الأصل « أول »^(٢). والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان في الأصل « أول »، لجاز أن يجيء على أصله، ولم نسمعهم^(٣) نطقوا به هكذا!

فإن قلت: ما ينكر أن يكون ألزم التّخفيف، كما قلت في « النبيّ والبرية »؟
قيل: لو خفّ لقيل: أول، كما تقول في تخفيف « مولة وحوبة »: مولة
وحوبة، ولم تكن تقول^(٤): مولة ولا حوبة.

فإن قلت: ماتنكر أن يكون مثل قولهم^(٥) في « سوّة »: سوّة، وفي
« شيء »: شيء؟
فإن مثل هذا لا يقاس عليه، وإنما القياس « سوّة وشيّ »، كما تقول: ضوء
وتوء، في تخفيف « ضوء وتوء ».

وأيضاً فإنما قلنا: إن « النبيّ والبرية » مما لزم التّخفيف البة، لما قامت الدّلالة على آنه من « النّبا »، ومن « برأ الله الخلق »، فلذلك قلنا: إنّه ألزم التّخفيف، ولم يُقل في « أول » ذلك؛ إذ لم يقم فيه دليل آنه من « وأل »، فترى عم^(٦) آنه ألزم

(١) مضى التبيه على أن الكلام السابق منقول من المنصف، وهناك تخرّيجه، والنقل لا يزال مستمراً.

(٢) في الأصل: اولت. انظر قول الفراء في المسائل البغداديات ٨٩، المسائل الحلبيات ٣٤٣، المطبع ٥٦٤، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢.

(٣) في الأصل: ولم يسمعهم.

(٤) في الأصل: في تخفيف مولة وحوباء ولو جعل.

(٥) في الأصل: قوله.

(٦) في الأصل: فرعم.

التّخفيض.

فإن قيل: ماتنكرُ أن تكون العينُ من «أوّل» همزةً في الأصل؛ لقراءة بعضهم: **﴿وَعَادَا لَوْلَى﴾**^(١) فتكون همزة العين دالةً على أنَّ الأصل همزة، كما استدللتَ بـ«النَّبَأ، وبرأ اللهُ الْخَلْق»، على أنَّ «النَّبِيُّ وَالرَّبِّيَّة» من الهمز؟ قيل: هذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ القراءة شاذةٌ، فإذا ثبتَ لها روايَة^(٢)، فقياسها عندي قياس قول الشاعر:

أحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَى مُؤْسِي^(٣)

لأنَّ من العرب من يبدلُ الواو الساكنة المضموم ماقبلها همزةً فيقولون: مُؤْقِن، وليس هكذا «أَنْبَاتُ، وبرأ اللهُ الْخَلْق»؛ لأنَّ الهمزة فيها^(٤) من الكثرة بحيث لا خفاءَ بها، فلذلك لم أقس **﴿وَعَادَا لَوْلَى﴾** على هذا للشذوذ^(٥). وكذلك لو كان من أُلْتُ، لقيل: **أَوَّل**. فاما أن تبدل الهمزة، أو الألف- المنقلبة عن الهمزة- واواً، فهذا غير معروف^(٦).

قوله: «كيف ينبغي له أن يقول (أفعَلتُ) في القياس من (اليوم) على من

(١) التجم: ٥٥٠. وهي رواية عن قالون كما في الإقناع، ٧٧٥، شرح الشافية للرضي ٣/٧٧، إتحاف فضلاء البشر ٣٥٢.

(٢) سبق في الحاشية السابقة أنها قراءة قالون.

(٣) عجزه:

وَجَدَهُ إِذْ أَضَاءَهُما الْوَقْدُ

والبيت بحرير، وقد سبق تخرجه ٤٢٥.

(٤) في الأصل: فيها.

(٥) تقرأ: الشذوذ.

(٦) انتهى النَّقل من المنصف.

قال: أطولت^(١).

السيّرافي^(٢) - رحمه الله -: إنما قال سيبويه: «أَفْعَلْتُ» في القياس من «الْيَوْمِ» على «أَطْوَلْتُ»؛ لأنّه على طريقة «أَقْامَ» المعلّ. لاينبغي أن يبني «أَفْعَلَ» من «الْيَوْمِ»؛ لأنّه يلزم ماتيقل من اجتماع ياءين، أحدهما مضمومة، والأخرى مكسورة، مع الإعلال، في نحو «يُسِيمُ» في المضارع فلم يبنوا منه «أَفْعَلَ» كما لم يبنوا «فُعِلَّ»، وهو أحسن، و«يُسِيمُ» أثقل من «يُسِامُ»^(٣)؛ لأنّه يزيد هنا اجتماع ياءين إحداهما مضمومة والأخرى مكسورة، وهناك ياءان إحداهما مفتوحة والأخرى مضمومة، ولايقل في الفتحة، كما في الكسرة، وأمّا إذا بني منه «أَفْعَلَ» على طريقة «أَطْوَلْتُ»، فيقال في المضارع: يُووْمُ، فلايكون فيه ذلك الثقل، فهي مستخفّة؛ لأنّ الواو الأولى كالمدّة. وأيضاً فإنّه على هذه الطريقة يدخل في الباب، لاعلى بنائه على طريقة «أَقْامَ»؛ فإنه يقول في «أَفْعَلَ»: أُووْمُ، ولايدغم، فبهذا دخل في الباب.

[٩٦] قال^(٤): أبوالحسن: يقول: «أَقْوَيْلَتُ» / لغلا يجتمع ثلاث وواوٌ، وأمّا في فعل المفعول فيقول: أَقْوُوْل^(٥)، فيجمع بين ثلاث وواوٌ، لأنّ الثانية كالمدّة، وكأنّه عاملٌ ماولي الطرف معاملة الطرف، ولو كانت الواو الأخيرة هنا طرفًا لانقلبت ياء فكذلك هذه للثقل للزائد لاجتماع ثلاث وواوٌ. والإمام

(١) في الأصل: على ماقال. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٣٠/٦، ٢٣١ (خ) بتقدیم وتأخير وتصرف في العبارة.

(٣) في الأصل: يوم.

(٤) يعني: السيّرافي. وقد وردت المسألة عنده قبل السابقة. انظر شرحه ٢٢٥/٦، ٢٢٦ (خ). وانظر الكتاب ٣٧٦/٢، التعليقة ٧٣/٥، المنصف ٢٤٤/٢.

(٥) في الأصل: أقوول.

لم يحفل بهذا؛ لأنّه يجتمع^(١) في حشو الاسم مالايجوز في الطرف؛ ألا تراهم قالوا:
«سُرت سُوراً»^(٢)، فجمعوا بين ضميين وواوين، والضمتان كالواو، فكأنّها
ثلاث واوات، وليس مثله في الطرف^(٣). ومذهب أبي الحسن عندي مذهب قويّ.

(١) في الأصل: لا يجتمع. والتوصيب من شرح السيرافي ٢٢٥/٦ (خ).

(٢) انظر المقتضب ٢٤١/١.

(٣) انتهى النقل من شرح السيرافي.

هذا باب ماتقلب فيه الياء واواً وذلك قوله الآخره^(١)

وعلّته -أعني: قلبها- للضمة، لاقلب الضمة لها، بخلاف «بيض»؛ وذلك أنّ الياء في «بيض» كانت في واحده متحرّكة، وهذا -أعني: كُولَّا، وكُولِّا^(٢)- ليس أصلهما^(٣) الحركة بوجهه، فكانت الياء هنا أضعف. وأيضاً فإنّها لمّا تباعدت عن الطرف، وإن كانت عيناً، شبّهت بما هو فاء في «مُوقن ومُوسِر».

الأعلم^(٤): عاطت الناقة تعيطٌ عياطاً وعوططاً، إذا لم تحمل. وغير سيبويه يزعم آنه يقال: عاطت تعيطٌ وتعططُ. فلاتكون في «عوططٍ» مبدلَة. ونظير «عوططٍ» في بنائه على هذا المثال «الحوللٍ»، من «حالت حيلا وحوللا»، إذا لم تحمل، و«السُودَد» مصدر «ساد يسود». وهو غريبٌ قليل.

وصف ناقة مطارقة الشّحم، وافرة القوّة والجسم؛ لاعتياط رحمها، وعقرها. وأصل المظاهره ليس ثوب على آخر، فالظاهر منهما^(٥) ظهارة، والباطن بطانة. والنّي^(٦): الشّحم، وقد نوت الناقة تنوی [إذا سمنت]^(٧). والعتيق: القديم^(٨).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) في الأصل: كذلك وكذلك.

(٣) في الأصل: اصلها.

(٤) تحصيل عين الذهب (بماشية الكتاب ٣٧٧/٢) بتصرف. وكلام الأعلم في شرح قول الشاعر:

مظاهرٌ نِيَا عتيقاً وعوططاً

وقد سبق تخرجه ٦١٧.

(٥) في الأصل: عوط.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) تكملة من تحصيل عين الذهب (بماشية الكتاب ٣٧٧/٢).

(٨) انتهى النقل من تحصيل عين الذهب.

ففي استشهاد الإمام -رحمه الله- بالبيت^(١) على هذا إشكالان: أحدهما: أنه يمكن أن يكون من «عاطت تعوط عُوْطَّا»^(٢)، وكيف^(٣) جعلها منقلبةً، وما الذي دعاه إلى ذلك؟

فقيل: إنما سمعه مِن لغته الياء، ولذلك قال: «سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَت»^(٤) فقال: فكأنه سمع من يقول: تعَيَّطَت، ويقول البيت.
 فنقول^(٥): هب هذا، ففيه إشكال آخر، وهو أنه ليس في سماعه «تعَيَّطَت» مايدل على أنه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلا أنه «تفَيَّعَلَ»^(٦)، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولايمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدل بذلك على أنه «تفَعَّلَ»^(٧)؛ لأن مصدر «تفَعَّلَ» «تفَعُّل»^(٨)، مثل مصدر «تدحرج»، وقد نص هو عليه، ومصدر «تفَيَّعَلَ»^(٩) «تفَعُّل»، فلا يظهر الفرق^(١٠).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢. وسبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

(٢) في الأصل: عوطاً.

(٣) في الأصل: وكيف.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) في الأصل: فيقول.

(٦) في الأصل: تفعيل. ويريد بذلك: أنه ليس تفعلاً. انظر المنصف ٤٣/٢.

(٧) في الأصل: تفعيل.

(٨) في الأصل: تفعيل.

(٩) في الأصل: تفعل.

(١٠) قال ابن جنني في المنصف ٤٣/٢ معللا حمل سيبويه تعيط على تفعلاً: «قيل: لأن تفعلاً في الكلام أكثر من تفعيل، فحمل تعيط على تفعلت أولى من حمله على تفعيلت».

هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو

وأتي بـ « فعل » من الواو و « فعل »، وكذلك الياء، فـ « فعل » منها^(١) « داء و شاء »^(٢)، بدليل « يداء و يشاء »^(٣)، ولا يمكن أن يقال: فتحها حرفُ الحلق؛ لأنّه قد تقدّم أنّ ذلك لا يكون فيما عينه حرف علة^(٤).

ثم قدم بعديمة ليست من الباب؛ يبني^(٥) عليها أمراً في الباب، وهو أنّه متى اجتمعت العين واللام حرق علة، وثمّ ما يوجب إعلالهما^(٦)، فلا يعلان معاً؛ لأنّهم يستقلون بالإعلال بعد الإعلال، ويؤديهم^(٧) إلى الالتباس^(٨)؛ لأنّهم لو أعللوهما في مثل « هوَى » لصار « ها »، وكذلك كان / يصير « عوَى » « عا »، فكان يلتبس بحروف المجاز، ويؤديهم إلى الإجحاف.

وأمّا أبو سعيد فعبر [عن]^(٩) هذا بأن قال: لو قلباوا^(١٠) العين، لاحتاجوا إلى

(١) في الأصل: منها.

(٢) داء عينه واو، وشاء عينه ياء.

(٣) يريد: أن يفعل إنما يجيء من فعل. انظر الكتاب ٣٧٧/٢، المنصف ٢٣٨/١.

(٤) لا يكون المضارع مفتوح العين إلا إذا كان مضاربه فعل بكسر العين، أو فعل بفتح العين، ولكن يكون مضاربه فعل بفتح العين، لابد أن تكون عينه حرف حلق، أولاته حرف حلق والعين ليست حرف علة.

(٥) في الأصل: يبني. وما أثبته أنساب للسياق.

(٦) في الأصل: اعلالها.

(٧) كما في الأصل بتعدية الفعل، وقد سبق هذا في الفعل نفسه، وسيعيده بعد قليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٧٧/٢.

(٩) تكلمة يلائمها الكلام.

(١٠) في الأصل: قلبوها.

الحذف، أو قلب الثانية همزة، وفي الأول الإجحاف، وفي الثاني الثقل والالتباس بما
همزته أصلية^(١).

وفي هذا نظر، فمن أين كانوا يقلبونها همزةً، وإنما قبلها ألفٌ أصلية؟!
وفائدة إدخاله هذا الفعل أنه قد ذكر في الباب [كلمات]^(٢) اعتلت فيها
العين، واللام، نحو « فاعل » من « جئتُ »، فإنه اعتلت عينه فقلبت همزةً، واعتلت
لامه فقلبت ياءً، لكنه لما لم يكن فيه إجحافٌ، ولا تضييف، ولا التباس البنية، احتمل
ذلك^(٣).

قال: « ولم يجعلوها بمترلة (خطايا) »^(٤).

يعني: أن « خطايا » لما كانت جمعاً متناهياً، وعرضت فيه همزة، والمهمزة
غير العارضة ثقيلة، فأحرى العارضة؛ [لأنها]^(٥) انتهت في الثقل نهايةً، مع أنها
لاتلين^(٦)، أو جب أن يلزموا فيها الوجه الجائز في « صحارى ومدارى »^(٧)، على
الطريقة المتقدمة في غير هذا الموضع. وأما « جاء » فليس فيه ذلك الثقل فأجريت
همزته الزائدة مجرى الأصلية في « شاء » من « شأوتُ »، وشبهه مما همزته عين، مع

(١) نص أبي سعيد السيرافي في شرحه ٢٣٤/٦، ٢٣٥ (خ): « ولو أعلوا العين فسكنوها وقلبوها ألفاً
كما فعلوا ذلك بواو قال وباء باع لاجتمع ألفان، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلو حذفوها
أخلوا بالفعل، ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقلوها وكثروا تغييرها، وذلك إجحاف، ولو فعلوا اتبس بين
ما كان همزة في الأصل وبين ماأصله الواو والباء ».

(٢) في الأصل كلمة أقرب قراءة لها: لنا. وعما ثبته يستقيم الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٧٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٧، ٣٧٨ وفيه: « ولم يجعلوا هذا ».

(٥) تكملاً يلتم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: لا يلين.

(٧) قال الرّضي في شرح الشافية ٣/٦٠: « وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في مدارى، مع أنّ ما قبل الياء
ليس همزة، فالوجه وجوب القلب ههنا؛ لنقل المهمزة ».

أَنَّهُ كَانَ يُلْبِسُ، وَلَذِكَ قَالُوا فِي غَيْرِ هَذَا: عَذَارِي، وَلَا يَقُولُونَ: قَاضِي، فِي «قَاضِي»؛ لِاستِقْدَامِ الْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي؛ وَلَا أَنَّهُ لَا يُلْبِسُ؛ لِعَدَمِ هَذِهِ الْبَنِيةِ الَّتِي صَارَ إِلَيْهَا فِي الْجَمْعِ بِخَلْفِ «قَاضِي» لِوَقِيلٍ؛ فَإِنَّهُ فِي الْمُفَرَّدَاتِ «فَاعِلٌ».

قَالَ: «وَاعْلَمُ أَنَّ يَاءَ (فَعَالِيَّةَ) أَبْدًا مَهْمُوزًا»^(١).

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيَبْيَنَ أَنَّ «خَطَايَا» أَصْلُهَا الْهَمْزَةُ، وَأَنَّ الْيَاءَ فِيهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ هَمْزَةٍ، لَا أَنَّهَا الْيَاءُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمُفَرَّدِ وَأَنَّهَا لَمْ تَقْلِبْ هَمْزَةً.

وَقُولُهُ: «وَشَبَّهَتْ بِـ(فَعَالِيَّةَ)»^(٢).

يُعْنِي: مَا اعْتَلَّتْ عَيْنَهُ نَحْوَ^(٣) جَمْعِ «قُولٌ وَبَيْعٌ» وَجَمِيعِ مَا تَكْتُفُ أَلْفَ^(٤) الْجَمْعِ فِيهِ وَاوَانٌ، أَوْ يَاءَانٌ^(٥)، أَوْ يَاءُ وَوَاءُ، أَوْ الْعَكْسُ، مَمَّا تَقْدَمَ قَبْلَ هَذَا، وَقَرْبَكِمَا مِنَ الطَّرْفِ.

قُولُهُ: «وَأَمَّا (فَعَالِيَّةَ) مِنْ (جِهَتٌ وَسُؤْتُ) فَكِـ(خَطَايَا)^(٦)، نَقُولُ: حَيَايَا وَسَوَايَا»^(٧).

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ^(٨): لَوْبَنِيتَ مَثَلَ «فَعِيلَةَ» مِنْ «جِهَتُ وَسُؤْتُ»، كُنْتَ قَائِلاً فِي تَكْسِيرِهِ: حَيَايَا وَسَوَايَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ شَيْءٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَبْيَنَ «فَعِيلَةَ» مِنْ

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/٢ وَفِيهِ: «مَهْمُوزَةَ».

(٢) فِي الأَصْلِ: بِفَعَالِيَّةِ. انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) تَقْرَأُ فِي الأَصْلِ: كَحْوَةَ.

(٤) فِي الأَصْلِ: مَا تَكْتُبُ إِلَيْهِ.

(٥) فِي الأَصْلِ: وَيَاءَانَ.

(٦) فِي الأَصْلِ: فَخَطَايَا.

(٧) الْكِتَابُ ٣٧٨/٢.

(٨) الْمَنْصُفُ ٦٠/٢.

«جِئْتُ»^(١)، و«جِئْتُ» عينه ياء، ولا مه همزة، والهمزة صحيحة، و«فَعِيلُ» لم يأت في كلام العرب مما عينه ياء، ولا مه صحيحة، وليس في كلامهم مثل «بَيْعٌ وَكَيْلٌ»، إنما يكون ذلك فيما عينه ولا مه ياءان^(٢)، نحو «حَيَّتُ فَأَنَا حَيٌّ، وَعَيَّتُ فَأَنَا عَيٌّ». ووجه هذا القول من أبي عثمان أَنَّه إنما جاء به على طريق الرياضة في المسائل، وينبغي أن يكون جوازه على مذهب أبي الحسن^(٣)، على أَنَّه لوجاء لكان هذه سبيلاً كما قدمناه، وكان ينبغي أن يقال في «فَعِيلَة» من «جِئْتُ وَسُؤْتُ»: حَيَّةٌ وَسَوِيَّةٌ، فيجريان مجرى «خطيئة ورذيلة»^(٤).

[٩٧] قال المؤلف -رحمه الله-: فلهذا قال بعض من فسر قول الإمام / : «إذا قلت (فَوَاعِل) من (جِئْتُ)»^(٥) إِنَّه ي يريد جمع «فعالة» لأنَّه مثل حسادة وصيادة^(٦). أمَّا الخليل^(٧)-رحمه الله- فزعم أَنَّ «جاء» مقلوبٌ، وأنَّ هذه الهمزة هي اللام الأصلية، وأنَّهم قد يستقلون الهمزة وحدها، فإذا شعروها بأمر يوجب حدوث الهمزة هربوا إلى القلب، نحو «لات، وشاك»^(٨)، وأصله «لاوث»، أي: متلف،

(١) في الأصل: حيث.

(٢) في الأصل: وليس في كلامهم مثل بيع وكيل إنما يكون ذلك فيما عينه ياء ولا مه صحيحة وليس في كلامهم مثل بيع وكيل، إنما يكون ذلك فيما عينه ولا مه ياءان.

(٣) يعني: في جواز البناء على مالم يأت في كلام العرب، ومنع ذلك الخليل وسيبويه والمازني كما في شرح الملوكي ٥٠٥، ولعل ابن جنی اعترض عليه لأن مذهبه خلاف ما صنع.

(٤) انتهى التّقْلِيل من المنصف.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨ وبعده: «قلت: جواء، كما تقول من شاؤت: شواء، فتجريها في الجموع على حد ما كانت عليه في الواحد».

(٦) كذا في الأصل، والكلمة الأولى فيما يبدو الحرف الثاني منها ياء.

(٧) انظر مذهبـه في الكتاب ٢/٣٧٨، المنصف ٥٢/٥٣.

(٨) الأول من قول العجاج:

لاتِّها الأشاءُ والعُبرُيُّ

و«شاوٰك»، من الشوكة^(١)، فلوترکوها في موضعها^(٢) لانقلبت همزةً، فأحرى هنا؛ إذ يؤدّي إلى اجتماع همزتين، وإلى توالٍ إعلالين في العين واللام.

وهو مذهب قويٌ من جهة القياس. لكن الإمام قويٌ مذهبـه بطريقة أخرى سمعية عجيبة^(٣) دقيقة، وهي أن أكثر العرب وأفصح اللغات في «لاتٍ وشاكٍ»، لا يقلّبون^(٤)، بل يحذفون الهمزة حذفاً، ويقولون: لاثٌ وشاكٌ^(٥)، فقد تبيّن أنه ليس من لغتهم في هذا القلب، ومع ذلك قالوا: جاءٍ، كما ترى، فدللْ أَنَّه ليس على القلب عندهم.

ولم يفهم الناس من هذا خلافاً، فجعلوه تقويةً لقول الخليل، قال أبو سعيد: وهذه تقوية لمذهب الخليل؛ لأنّهم إنما حذفوا استثنالاً للهمزة، فتأخيرها يدل على زوال الهمزة^(٦).

وتزيل كلام الإمام على ما تقدّم أنه قال: «وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحه، فهو لاء حذفوا الهمزة، وهو لاء كأنّهم لم يقلّبوا اللام من (جئتُ)،

والثاني من قول طريف بن قيم العنبرى:

فاتعرفوني إني أنا ذاكُمْ شاكٌ سلاحي في الحوادث معلمٌ

وقد أوردهما سيبويه في هذا الباب ٢/٣٧٨، وفي ٢/١٢٩. وانظر ديوان العجاج ٤، المنصف

٢/٥٢ - ٥٤، الختبس ٢/٥٣، شرح الشافية للرضي ٣/١٢٨.

(١) قال السيرافي ٦/٢٣٩، ٢٤٠ (خ): «ويجوز أن يكون شاك مأخوذاً من شاك بتشديد الكاف، واستقلوا التشديد فحذفوا أحد الحرفين». وانظر ارتشاف الضرب ٤/٢٤٦، (رجب).

(٢) في الأصل: فلوترکوها في موضعهما.

(٣) في الأصل: عجمية.

(٤) في الأصل: ولا يقلّبون.

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٧٨.

(٦) انظر شرح السيرافي ٦/٢٤٠ (خ).

حين قالوا: فاعل^(١) فهذا بَيْنَ على ماقلناه.

ثم قال: «ولم يصلوا^(٢) إلى حذفها كراهيَةً أن يتلقي الألف والياء وهم ساكنان»^(٣).

ظاهره أَنَّه يُعَلِّل عدم الوصول هنا إلى الحذف، إِلَّا أَنَّه خَلْفٌ؛ لَأَنَّه - أَي: ياؤها - ما كانت تلتقي مع الألف، بل لام الكلمة همزة^(٤). فلا بدَّ أن ترك الظاهر، ويكون تعليلاً للحذف: ولم يصلوا إلى حذفها لهذه العلة، بل تركوا ذلك، وعلة الحذف، لو كانت، إِنَّما تكون أَنَّ عين الكلمة الواقعة بعد ألف «فاعل» ينبغي لها أن تعلَّل بإعلال فعلها فتقلب ألفاً، فتتجتمع ألفان، فهؤلاء لا يهمزون، بل يحذفون لالتقاء الساكنين، ولا يبالون بالتباس الأبنية.

وقوله: «كراهيَةً أن تلتقي الألف والياء»^(٥).

يعني: إذا انقلبت ألفاً.

وقوله: «ولم يصلوا»^(٦).

أَي: لم يفعلوا ذلك هنا؛ لَأَنَّه ليس الأصل المطرد، بل إنَّما قالوا ذلك في ألفاظ مخصوصة، ولم يقولوا: قالٍ، في «قائل»، ولا: باعٍ، في «بائع»، بل المطردة

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٢) في الأصل: وان فصلوا.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٤) أَي: لو حذفت عين الكلمة فإنَّ الذي يتلقي الألف والهمزة لأنَّ لام الكلمة همزة. على أَنَّ أبا علي يقول في التعليقة ٥/٨٠: «يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام. يقول: لو حذفت الهمزة من جاء كما حذفت من شاك ولا ث لالتقى ساكنان، وفي شاك لا يتلقي ساكنان؛ لأنَّ الكاف حرف صحيح، فهذا الحذف في شاك تقوية لقول غير الخليل».

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٦) الكتاب ٢/٣٧٨.

في لغة الجميع أن الواو إذا وصلنا -والباء- إلى الجزء الذي ذكرنا، قلبت^(١) همزة، ولم تمحى بعد هذا في أثناء الكلام.

و«ليست هذه تعرُض في جمع، فهي كـ(مُفَاعِلٍ) من (شَأْوَتُّ)^(٢).

يعني^(٣): أنَّ الأصل [في]^(٤) هذا «جُيائِيٌّ، وسُوائِيٌّ»، بوزن «جياءع، سُواعِع^(٥)»، فالمهمزة الأولى هي الزائد بمتلية «حُطائط»؛ إذ هي من «الانحطاط»، والثانية لام الفعل، بمتلية الطاء الثانية، فلما اجتمعت المهمزان في كلمة قلبت الثانية باء؛ لأنكسار ماقبلاها، كما فعلت ذلك في « جاءَ وسَاءَ»^(٦).

[١٩٨] فهذا معنى قوله: «لأنها ليست همزة تعرُض في جمع»^(٧). يعني^(٨): لم نقل: جُيائِيَا وسُوائِيَا، كما قلت^(٩): حطائيا، فقلبت المهمزة الزائد [باء]^(١٠)؛ لأنَّ / «جُياءَ وسُوائِيٌّ»، وإن كان فيهما همزة زائدة، فليسا جمعا^(١١)، وإنما كل بناء منها واحد، والمهمزة الزائد إِنَّمَا تُغَيِّرُ إِذَا^(١٢) عرضت في الجمع، لا في الواحد.

(١) ورد النص في الأصل هكذا: الجمع ان والواو اذا وصلنا الياء الى الجزء الذي ذكرنا فقلبت.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) انظر الشرح الآتي في المنصف ٨٢/٢.

(٤) تكميلة يلشم بها الكلام.

(٥) تقرآن في الأصل: جيائي وسوائي بوزن جياءع وشوعاع.

(٦) في الأصل: شاء.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) انظر المنصف ٨٢/٢ باختلاف يسير.

(٩) في الأصل: وشوايا كما قلبت.

(١٠) تكميلة من المنصف ٨٢/٢.

(١١) في الأصل: حجا.

(١٢) في الأصل: انما.

قوله: «جَيْئَى، وَقَرَئَى»^(١).

أصل هذا «جَيْئَى، وَسَوْءِى»^(٢); لأنك كررت اللام في «فَعْلَل»، فوجب تكرير الهمزة في المبنيّ، فاجتمعت همزتان فقلبت الأخيرة ياءً، فصارت «جَيْئَى وَسَوْءِى»، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ولم تقلب الهمزة في «آدم» ألفاً في أول وهلة، من حيث أنّ الهمزة الثانية في «آدم» ساكنة، والهمزة الساكنة إذا أبدلت أو خففت قبلها فتحة، فإنـ^(٣) الألف تقلب، وليس كذلك الهمزة في «جَيْئَى»؛ لأنـها حرف الإعراب، والهمزة المتحركة إذا قلبـت فـإلى حرف أصلي يجب أن تقلبـ، إما ياء، وإما واو؛ لأنـ الواو والـياء يكونـان من الأصل، والألف لا تكونـ إلا زائدة، أو مبدلـة، في الأسماء والأفعال.

فإنـ قيلـ: هلـ قـلـبتـ^(٤) في «جَيْئَى، وَسَوْءِى»، واـواـ، ثمـ قـلـبتـ ألفـاـ؟

قيلـ: لأنـها رابـعةـ، وهذا موضـعـ تغلـبـ عـلـيهـ اليـاءـ.

قولـهـ: «وَجُوئـى»^(٥).

أصلـهـ «جُيـئـوـقـ» بـوزـنـ «جـيـعـ»، فـانـقلـبتـ اليـاءـ واـواـ؛ لـسـكـونـهاـ وـانـضـمامـ ماـقـبـلـهاـ، فـصـارـ «جـوـؤـقـ»، ثمـ قـلـبتـ الأـخـيـرـةـ يـاءـ؛ لـاجـتـمـاعـ هـمـزـتـينـ، فـصـارـ فيـ التـقـدـيرـ «جـوـؤـيـ»، ثمـ أـبـدـلـتـ الضـمـمـةـ الـيـيـةـ الـيـيـةـ الـأـوـلـىـ كـسـرـةـ؛ لـتـسـلـمـ اليـاءـ بـعـدـهاـ، فـصـارـ «جـوـءـ»، مـثـلـ «قـاضـ وـغـازـ»، تـقـولـ: هـذـاـ جـوـءـ، وـمـرـرـتـ بـجـوـءـ، وـرـأـيـتـ جـوـئـاـ،

(١) الكتاب ٢/٣٧٨.

(٢) شـرـحـ هـذـهـ المـسـأـلـةـ مـنـقـوـلـ مـنـ المـنـصـفـ ٢/٨٨ـ بـتـصـرـفـ، وـالـماـزـنـ مـثـلـ لـفـعـلـلـ مـنـ جـهـتـ وـسـوـتـ، فـلـهـذـاـ خـالـفـ المـشـالـ الثـانـيـ مـاـمـثـلـهـ بـهـ سـيـبـوـيـهـ.

(٣) فيـ الأـصـلـ: فـانـ.

(٤) فيـ الأـصـلـ: قـدـرـتـ.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٨. وقد وردـتـ فـيـهـ كـمـاـ فـيـ الأـصـلـ يـاـثـيـاتـ اليـاءـ. وـفـيـ المـنـصـفـ ٢/٨٩ـ: «جـوـءـ».

مثل «رأيت قاضياً»^(١).

قوله: «وليس تعرض في الجمع، فأجريت مجرى (مَشَأْي وَمَشَاءِ)»^(٢).

أي: اللام هنا كالعين، ويؤيدُه^(٣) أنَّ الهمزة إذا كانت ثانية في الواحد ثم كسرَت ذلك الواحد على هذا المثال، لم تُعِيرْ الهمزة؛ لأنَّها لم تعرض في جمع، ولو عرضت في جمع لفعل بها مافعل بـ«خطايا».

قال أبو علي رحمه الله: هذا هو القياس؛ لأنَّ الهمزة قد تحييء في جمع ما ليس واحداً مهماً، نحو «قبيلة، وقبائل»، فهمُ بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحد أجرد^(٤).

«وَمَا (أَفْعَلْتُ مِنْ (صَدَائِتُ فـ(اصْدَائِتُ)، تقلبها ياء»^(٥).

كان أصلها «اصدآات»، فاجتمعت همزتان في الكلمة، فقلبت الثانية بحكم ماقبلها، كما تقدم في غير موضع، وقبلها فتحة، فقلبت ألفاً، فجاءت «اصدآات»، فقلبت ياء، وإن لم تكن منقلبة عن حرف علة؛ حلا على المضارع واسم الفاعل، على الطريقة المبينة في الكتاب؛ ولأنَّه ليس في الكلام فعلٌ لحقته صور الضمائر المروفة وفي آخره ألف.

وَمَا أبوسعيد وابن جنّي^(٦) فقالا: إنَّ الهمزتين لِمَا التقى، جعلوا تخفيفها بقبلتها ياء؛ حلا على المستقبل، واسم الفاعل؛ إذ^(٧) كانت تقلب فيهما ياء.

(١) انظر المصنف ٨٩/٢، ٩٠.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢. وفي الأصل: ومكا.

(٣) في الأصل: ويoid.

(٤) انظر كلام أبي علي في المصنف ٦٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٦/٢٤٩، ٢٥٠ (خ)، المصنف ٩٠/٢، ٩١. وعليه كلام المازني أيضاً.

(٧) في الأصل: اذا.

وهذا ضعيف، والأولى ماتقدّم.

وأمّا حالُ هذا الفصل وإدخاله فهو كإدخال « فعل » من « جئتُ وقرأتُ »؛ ولأنّها كان إدخالها، لأنّها^(١) ليست على القلب، أي: لا يتصرّر بها ما يتصرّر في « فاعل »^(٢).

قوله: « فقال: هي (فعالية) بمتعللة (علانية)، والذين قالوا: سَوَادِيَة، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة (هارِ ولاِثِ)^(٣) ».

يريد^(٤): أنّهم لمّا حذفوا الهمزة في « شائك^(٥) ولاِث »، وهما يريدونها، وقالوا: شاك ولاِث؛ لضربِ من الاستخفاف؛ إذ الهمزة حرفٌ ثقيل، مع أنّ / همزة « شائك ولاِث » عين، فهمْ أن يحذفوا في « سَوَادِيَة » استخفافاً، وهي لام، أجدّر؛ لأنّ اللام أجدّر بالضعف من العين.

فإن قلت: إنّ الهمزة في « شائك » مبدلٌ من الواو، وهو على حذف المعتلّ أجرأ منهم على حذف السالم!

قيل: الهمزة في « شائك ولاِث » [وإن كانت^(٦) مبدلٌ، فهي بدل من حرفٍ أصليٍّ، وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أبدلت^(٧) العين همزة جرت بمحرى الهمزة الأصلية؛ ألا ترى أنّ سيسيويه يقول في تحبير « قائم »: قُوَّيْسٌ، كما تقول

(١) في الأصل: وادخاله كادخال فعل وفعال من حيث قرات ولاها كان ادخالها لاما.

(٢) قال سيسيويه ٣٧٨/٢: « وأمّا فعلٌ من جئت وقرأت فإنك تقول فيه: جيئي وقرأي وليس يكون هنا قلبٌ كما كان في جاء ». .

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) الشرح الآتي منقول من المنصف ٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: شاك.

(٦) تكملة من المنصف ٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اللام فابدللت.

في تحبير «سائل»: سُوَيْل، تُحرى المبدلية في هذا الموضع مجرى الأصل. وخالفه أبو عمر^(١) في ذلك فقال: قُويِّم، وُتُويِّم، فأزال الهمزة لزوال ألف «فاعِل» من قبلها^(٢).

ويدل على صحة مذهب سيبويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف «فاعِل»، وأنها^(٣) تحرى مجرى الهمزة الأصلية قول العرب في «أدُور»: آدُر، على تقديم الهمزة. وكان قياس قول أبي عمر أن تقول: أُودُر، فترد الواو لزوال الضمة عنها، كما قال: إِنَّهُ يُزيل الهمزة من «قائم»، إذا قال: قُويِّم؛ لزوال ألف فاعل من قبلها، ولم نرهم قالوا: أدُور، ولكن أجروها مجرى الهمزة الأصلية، فقالوا: آدُر، كما قالوا في تقديم همزة «أَرْؤُس»: آرُس.

فقد ثبت من هذا أن الهمزة المبدلية إذا كان بدلها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصلية^(٤).

وأنشد البيت الذي فيه «لِمَلَائِكَ»^(٥).

(١) في الأصل: عمرو. وكذا في الموضع التالي. والمراد: الجرمي.

(٢) انظر القولين السابقين في الكتاب ١٢٧/٢، شرح الشافية للرضي ٢١٤/١، ٢١٥، ارشاف الضرب ٣٧٢ (رجب).

(٣) في الأصل: وانما.

(٤) انتهى التّقل من المنصف.

(٥) وهو:

فلستُ لَأَنْسِيٌّ وَلَكِنْ لِمَلَائِكَ تَنَزَّلَ مِنْ جَوَّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ويُنْسَب إلى علقة الفحل، وإلى أبي وجزة السعدي مدح عبدالله بن الزبير، رضي الله عنه، ولستم ابن نويرة، ولرجل من عبد القيس مدح التّعمان. انظر الكتاب ٣٧٩/٢، مجاز القرآن ٣٣/١، ٣٥، إصلاح المنطق ٧١، الأصول ٣٣٩/٣، الجمل ٦٠، المصنف ١٠٢/٢، أمالي ابن الشجري ٣٥/٣، ٢٠٣/٢، اللباب ٢٥٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، اللسان (ملك)، ارشاف الضرب ٢٣٨٣ (رجب)، شرح شواهد شرح الشافية ٢٨٧-٢٩٠

واختلف التّحويون في « مَلَكٍ »^(١)، فقال قائلون: هو مقلوب من « مَلَكٍ »، والهمزة فاء الكلمة؛ لقولهم: الْوَكَةُ، وَالْوَكُ، وهي الرّسالة.

وقال يونس - رحمه الله -: أَلَكَ يَأْلِكَ^(٢) من الرّسالة.

وحكى كراع في المحرّد^(٣): أَلَكْتُهُ أَلْكُهُ أَلْكَا: بـلـعـتـهـ الـأـلـوـكـ، وهي الرّسالة. وأنشد اللّغويون:

وَغَلامٌ أَرْسَلَتْهُ أُمُّهُ
بِالْوَكِ فَبَذَلَنَا مَاسِلٌ^(٤)

« مَلَكٍ »^(٥) على هذا « مَعْفَلٍ »، و« مَلائِكَةً » « مَعْافَلَةً »^(٦)، مقلوب.

وحكى أبو عبيد القاسم بن سلام: لَأَكَ، إِذَا أَرْسَلَ^(٧)، فـ« مَلَكٍ » على هذا « مَفْعَلٍ »، و« مَلائِكَةً » « مَفْاعَلَةً »، مقلوب. فاللام فاء، والهمزة عين، والكاف^(٨) لام.

قال ابن جنّي^(٩) - رحمه الله -: هذا هو الأكثر، وعليه تصرُّف الفعل، قال الشّاعر:

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، الأصول ٣٣٩/٣، اللباب ٢٥٨/٢، ٢٥٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، ٣٤٧. وانظر بقية مصادر الشاهد السابق.

(٢) انظر الخصائص ٢٧٤/٣.

(٣) المحرّد ٢٠٠/١.

(٤) للبيد بن ربيعة - رضي الله عنه. انظر ديوانه ١٧٨، كتاب الألفاظ لابن السكikt ٤٥٣، المعاني الكبير ٤١٠، التعليقة ٤٥/٨٤، الخصائص ٣/٢٧٥، المنصف ٢/٤١٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٣، اللسان (أَلَكُ، شوئ).

(٥) في الأصل: فلا.

(٦) في الأصل: مفعول وملائكة مفاعة.

(٧) في الأصل: رسول.

(٨) في الأصل: الكلام.

(٩) انظر المنصف ٢/١٠٣، والخصائص ٣/٢٧٤. والتّصّ فيما يبدو ملتفّ منهما، بتصرُّف.

ألكني إلى قومي السلام رسالةً^(١) باية ما كنّا ضعافاً ولا عزلاً^(١)

وقال:

أَلْكِنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرّسُو

وقال:

أَلْكُنْيٌ إِلَيْهَا عَمْرَكَ اللَّهُ ناقِيٌّ

وأصله «الْكِنِي»، فخَفَّ الهمزةَ بِأَنَّ طُرْحَتْ كَسْرَتْهَا^(٤) عَلَى الْلَامِ، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا «الْلُوكِ» «غَفُولٌ»، و«مَالِكٌ وَمَالِكَةٌ» مَقْلُوبٌ: «مَعْفُولٌ وَمَعْفُولَةٌ»^(٥). قَالَ عَدَيٌّ بْنُ زَيْدٍ:

أبلغ النعمانَ عنِي مَلْكًا

وقال آخر:

أَبْلَغُ أَبَا دَخْتِنُوسَ مَالِكَةً

(١) البيت لعمرو بن شاس. انظر الكتاب ١٠١، المنصف ٢/١٠٣، الخصائص ٣/٢٧٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، اللسان (ألك).

(٢) البيت في المنصف ١٠٣/٢، الخصائص ٢٧٤/٣، اللسان (ألك).

(٣) في الأصل: هادا. والبيت لسحيم عبد بن الحسناس. انظر ديوانه ١٩، ديوان ذي الرّمة ١٧٧٢، ١٧٧٣، الأزهية ٨٣، التبصرة والتذكرة ٤٤٩، الخصائص ٣/٢٧٤، أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٧، إيضاح شوادر الإيضاح ٤٠٢.

(٤) في الأصل: هنرها.

(٥) في الأصا: مفعلاً وـ

٢٤١٦ تذكرة (٧)

近用 - 150 - 10

ويظهر من تسوية سبويه -رحمه الله- بين «مَلَكَةٌ وَمَلَائِكَةٌ»^(١) أَنَّهُما لغتان، وإحدى^(٢) اللفظتين غير مقلوبة من الأخرى، وهو القياس؛ لأنَّه قد استعمل الفعل من كلّ واحد منهما، إِلَّا أَنَّ اقتراهما مع ما ذكر من المقلوب نَبْهَ أكثر المفسرين، وفهموا منه أَنَّ إِحدى اللفظتين مقلوبة، وأنَّ أكثر التصريف هو على «أَلْكَنِي»، وهو محتمل.

[١٩٩] وأمّا «قِسِّيٌّ»، فأصله «قُوُوسٌ»، جمع / «قَوْسٌ»، إِلَّا أَنَّهُمْ كرهوا اجتماع الضمّتين والواوين، ففرّوا إلى القلب؛ لأنَّها تحتمل وتحفّ، فقالوا: قُسُّو، وكان ينبغي لِمَا قدم السين أن يقولوا: قُسُّو، فتصح السُّوا؛ لأنَّها ليست لاما فيعِلُّها كما يعلُّ «عِتِّي» ولكن لِمَا أَخْرَى العين فجعلوها في موضع اللام أشبهت اللام؛ إذ صارت في موضعها، فقلبَت كما تقلب؛ إذ كانت العين نفسها قد قُلِّبت على جهة الشبه باللام؛ لقربها من الطرف، مع أنها في موضعها غير مؤخرة لموضع اللام، نحو «صِيمٌ، وَقِيمٌ»، فهي أجدر بأن تقلب إذ استقررت هو منها في موضع اللام^(٣). فُقلِّبت الضمّة كسرة، والواوان^(٤) (ياعين)، وأتبعوا ما قبل السين في الكسر، فقالوا: قِسِّيٌّ، كما يفعلون في هذا النوع من الجمع، نحو «عِصِّيٌّ»، إِلَّا أَنَّهُمْ التزموا الكسرة^(٥)، كما أَلْزموه في «مسائية».

وأمّا قولهم: «الْيَوْمَ الْيَمِيٌّ»^(٦)، الظاهر من قوله أَنَّه أراد: وصف «اليوم»

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) في الأصل: واحد من.

(٣) انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٤) في الأصل: والواوين. وكأنَّه على بناء قلب للمعنى. وما أثبته أنساب للسياق.

(٥) انظر أمالی ابن الشّحری ٤٧٢/٢. وفي اللسان (قوس): «وَقِسِّيٌّ وَقُسِّيٌّ»، كلامًا على القلب عن قُوُوسٍ».

(٦) من رجز لأبي الأخرز الحمانی، وهو:

بـ «الْيَوْمِ»، على مثال «فَعِلٌ» بكسر العين، ويراد بـ «الْيَوْمِ»: الشّدید، كما يقال: لیلٌ أَلِیلٌ، ولیلة لیلاء، ثم يُقلب من «الْيَوْمِ» إلى «اليمي».^(۱)
ومعنى قوله: «ومع ذلك أنَّ هذه الواو تعتل في (فَعِلٍ)»^(۲).

أنَّ هذه الواو^(۳) لم تُقلب لاعتلت لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، ويُذكره كونها مكسورةً، فإذا انضمَّ إلى كسرتها كون الياء من «الْيَوْمِ» [قبلها]^(۴)، كان أشدَّ كراهيَةً.

وشبه أبو عثمان المازني - رحمه الله - «الْيَوْمِ»، لما أُخِرَ السَّوَاوَ وَقَدِمَ الْمَيْمَ،
بـ «أَدْلٍ»^(۵).

وقال ابن جنّي^(۶): معنى تشبيهه به: أنَّ أصل «اليمي» «الْيَمِو»^(۷)، فانقلبت الواو ياء؛ لأنَّكسار ماقبلها، وكذلك أصل «أَدْلٍ»^(۸) «أَدْلُو»، فقلبت السَّوَاوَ ياء؛ لوقعها [طرفا]^(۹) مضموماً ماقبلها، فصارت في التقدير «أَدْلُي»، ثم أبدلت من الضمة في اللام كسرة؛ لتصح اللام، فصارت «أَدْلِي»، ثم عمل بها ماعمل

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَنْحُو الْيَوْمِ الْيَمِي
ليوم روع أو فعال مَكْرَمٍ

انظر الكتاب ۳۷۹/۲، المنصف ۱۰۲/۲، ۱۰۲، ۶۸/۳، ۶۸/۱، الخصائص ۷۶/۲، المحتسب ۱/۱۴۴،

الاقتضاب ۳/۴۰، اللسان (يُوم)، شرح شواهد شرح الشافية ۶۸. ويروى: «يا مروان لليوم الْيَمِي».

(۱) الكتاب ۳۷۹/۲.

(۲) يعني في: الْيَوْمِ.

(۳) تكلمة يلتعم بعلتها الكلام.

(۴) انظر المنصف ۱۰۲/۲.

(۵) المنصف ۱۰۲/۲.

(۶) في الأصل: الْيَوْمِ.

(۷) في الأصل: أَدْلُو.

(۸) تكلمة من المنصف ۱۰۲/۲.

بـ «غازٍ»؛ فإنّما^(١) جمع بين «اليمى» و«أدلٍ» بانقلاب لاميهما.

وقال غيره^(٢): أراد: أخو اليوم اليوم، كما قال:

إنَّ مع اليوم أخاه غدوَ^(٣)

فقدم الميم بضمّتها إلى موضع الواو^(٤)، فصارت «اليمُو»، فوقعـت الواو طرفاً وقبلها ضمة، فقلبت ياء، وكسر ما قبلها، كما قيل في جمع «دلو»: أدلٍ. فيكون تشبيه أبي عثمان تشبيهاً حقيقياً، ولكن هذا بعيدٌ من لفظ سيبويه ولفظ أبي عثمان.

وأمّا «مسائية»^(٥) فإنّها جمع «مساءة»، كـ «منارة ومناور»؛ لأنَّ «مفاعل» لا يوجد مفرداً. وأصل «مساءة» «مسوأة»، ثم جمعـت «مفعة» على «مفعولة»، وأصلـها «مفاعل»، لكن التاء دخلـت لتأنيـث الجـمع، كما دخلـت في «صيـاقلة»، وحـدها «صيـاقل». وـكان قـياسـه «مسـاوـة»، تـردـ الواـوـ كما تـردـهـاـ في «ـمـقاـوـمـ وـمـقاـوـلـ» جـمعـ «ـمـقـامـ، وـمـقـالـ»، فـأرادـواـ قـلبـ هـذـهـ الواـوـ [يـاءـ]^(٦)؛ لأنـهـاـ أـخفـ، وـلمـ يـتـمـكـنـ هـمـ ذـلـكـ؛ لأنـهـ لـأـمـوجـ لـقـلـبـهـاـ، فـنـقـلـوـاـ^(٧)؛ ليـتوـصـلـوـاـ إـلـىـ ذـلـكـ،

(١) في الأصل: وإنما.

(٢) هو السيرافي. انظر شرحه ٢٥٢/٦ (خ)، الاقتضاب ٤٢٠/٣.

(٣) في الأصل: أخوه. وقبلـهـ:

لاتـقلـلـواـهـاـ وـادـلـلـواـهـاـ دـلـلـواـ

انظر ما اتفق لفظهـ وـاحـتـلـفـ معـناـهـ لـليـزـيـديـ ٢٠٩ـ، المـقـضـبـ ٣٢٨ـ/٢ـ، ١٥٣ـ/٣ـ، شـرـحـ التـبـصـرـةـ وـالتـذـكـرـةـ ٨٦ـ، المـنـصـفـ ٦٤ـ، ١٤٩ـ/٢ـ، شـرـحـ التـصـرـيفـ لـلـثـمـانـيـ ٤١٢ـ، المـخـصـصـ ٦٠ـ/١٩ـ، أـمـالـيـ اـبـنـ الشـجـريـ ٤٤ـ، شـرـحـ الـلـوـكـيـ ٣٩٢ـ، ٣٩٤ـ، المـمـتـعـ ٦٢٣ـ، اللـسـانـ (ـدـلاـ، غـداـ)، شـرـحـ شـوـاهـدـ شـرـحـ الشـافـيـةـ ٤٤ـ/٢ـ.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) تـكـملـةـ يـلـتـئـمـ بـهـاـ الـكـلامـ.

(٧) في الأصل: فـقـلـبـواـ

بأن توقع الهمزة في موضعها، فتكسر وتحرك بحركتها، وتقع هي بعد كسرة، والواو إذا كانت لاماً، أو في موضع اللام، بعد كسرة، تقلب ياء، وألزموا الهاء^(١) ولم يلزموها في «صياغلة»؛ وخروجهم في الشيء يحرّكُهم على الخروج في غيره.

[٩٩] [٢] وأما «أشياء»^(٢) فهي عنده مقلوبة / وزنها [«فعاء»، ثم جمعت فقيل]^(٣): أشأوى، مثل «صحارى»، وأبدلوا الياء واوا، كما قالوا: أتيته أثوة.

وإنما ذهب إلى هذا لما رآها غير مصروفة، نحو قوله تعالى: ﴿عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ سُؤْكُم﴾^(٤). فلما رآها غير مصروفة في حال التنکير ذهب إلى أنّ الهمزة فيها للتأنيث، وهي من لفظ «شيء»، «فعاء»، وأصله «شيء».

وحملها أبوالحسن -رحمه الله- للضرورة المذكورة على أنها «أفعال»^(٥)، جمع «شيء»، نظير «سمح وسمحاء»؛ لأنّ «أفعال» تأتي مع «فعاء» في باب « فعل»^(٦)، ويكون بدلاً منها في المعتل العين [أفعال]^(٧)، ثم حذفت الهمزة الأولى حذفاً للاستقال، كما حذفت في «سوالية ولاش وشاك»، وهذا أخرى لاجتماع همزتين؛ ولأنّه جمع، ويكون في الجموع مالا يكون في الأحاد، بدليل

(١) في الأصل: الياء.

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) تكمة يلائم عثثها الكلام. انظر المصنف ٩٤/٢.

(٤) المائدة: ١٠.

(٥) في المصنف ٩٥/٢: «وأما قول أبي الحسن: إنها أفعال، فلأنه هرب من القلب، فلم يجعلها لفباء، ورآها غير مصروفة، فلما يجعلها أفعالاً، فذهب إلى أنها أفعال، مخدوفة اللام». وانظر شرح التصريف للشمامي ٤٠٢، الإنصال ٨١٣، شرح الملوكي ٣٧٧، المتع ٥١٣.

(٦) في الإنصال ٨١٣: «وأما أبوالحسن فذهب إلى أنه جمع شيء بالتحفيف، وجمع فعل على أفعاله، كما يجعلونه على فعلاء، فيقولون: سمح وسمحاء، وفعاء نظير أفعاله، فكما جاز أن يجعل جمع فعل على فعلاء، جاز أن يجعل على أفعاله؛ لأنّه نظيره».

(٧) تكمة يلائم بها الكلام. وذلك نحو: بيت وأبيات

لزوم البدل في « خطايا »، وإبدالهم من الأولى في « ذوائب »^(١).

وشبه أبوالحسن جمعهم « شيئاً » على « أشياء » بـ« شاعر وشعراء »، بدليل « أنّ (شيئاً) (فعل) ، وليس حكم (فعل) أن يجمع على (فعلاء) ، كما أنه ليس حكم (فاعل) أن يجمع على (فعلاء) ، وكما^(٢) قالوا: سَمْحُ وسُمْحَاء ، فجمعوا (فعلاء) على (فعلاء) . وعلى آنَه قد حُكِي (سَمْحُ وسَمِيع) ، فيكون على هذا (سُمْحَاء) جمَع (سَمِيع) ، والمشهور عندهم (سَمْح)^(٣) .

وذهب الكسائي^(٤) -رحمه الله- إلى أنّ « أشياء » « أفعال »، بمتلة « بيت وأبيات »، إلا آنها لم جُمعت على « أشياء »، أشبهت ماواحده « فعلاء »، فلم تُصرف؛ لأنّها جرت بجرى « صحراء وصحراءوات ». وهذا إنما حمله عليه، وسوّغه له^(٥) ، ارتكابه اللّفظ؛ لأنّ « أشياء » أشبهت « أحياء » جم « حيّ »، فكما أنّ « أحياء » « أفعال »، فكذلك « أشياء ». ثم احتال لامتناعها من الصّرف بأن شبهها بـ« فعلاء ».

فهي عند الكسائي، وأي الحسن-أعني: أشياء- جمّ حقيقة، وعلى مذهب الخليل وسيبوهه بمتلة « طرقاء وقصباء »، اسم للجميع، لم يكسر عليه الواحد، إلا آنَه من لفظ الواحد، نحو « جمل وجامل، وبقرة وباقر »، وقرأ بعض القراء: **إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**^(٦).

(١) أصلها: ذأائب، فقلبوا المهمزة الأولى واوا.

(٢) في الأصل: كما. بلاوا.

(٣) المنصف ٩٥/٢.

(٤) انظر المنصف ٩٥/٢، ٩٦، المتع ٥١٣. وانظر الإنصاف ٨١٢ وهو منسوب فيه لبعض الكوفيين. والكلام الآتي لفظه قريب من لفظ المنصف، مع زيادة يسيرة على ما في المنصف.

(٥) في الأصل: اياه. والمبثت من المنصف ٩٦/٢.

(٦) البقرة: ٧٠. وفي المحرر الوجيز ١/٢٥٨: « ويجمع أيضا على باقر، وبه قرأ ابن يعمر وعكرمة ».

وطابق أبو زكريا الفراء^(١) - رحمه الله - أبا الحسن الأخفش، على أن «أشياء» جمع أصله «شيئاء»، إلا أنه خالفه في أن زعم أن « شيئاً » مذوفة من « شيء»، كما قالوا في « هين »: هين، فكما^(٢) جمعوا « هيناً » على « أهوناء »^(٣) كذلك جمعوا « شيئاً »^(٤) على « أشياء »^(٥).

وهذا الذي ادعاه الفراء من أن « شيئاً » مذوف من « شيء»، ليس له دلالة تدلّ عليه؛ لأنّا لم نعلمهم قالوا: شيء، كما قالوا: هين، ولو كان أصله التّشديد لُطِقَ به، كما نُطِقَ به في « هين »، وبابه.

وكان أبا الحسن رغب عن هذا القول -أعني قول الفراء- لأنّه معلوم أن « فيعلاً » لا يجمع على « أفعالاء »، وإن كان قد جاءت عليه أحرفٌ يسيرة، كما أن « فعلاً » ليس حكمه أن يجمع على « أفعالاء ». فإن قال: إن « فيعلاً » إنما أصله « فَعِيلٌ »، وإلى هذا ذهب الكسائي -رحمه الله- كأنه كان^(٦) « شيئاً »، ثم عدل إلى « شيء »، ثم حذف، فصار « شيء ».

وفي الكشاف ١/٢٨٨: « وقرأ محمد ذو شامة^(٧) إن الباقر يشابه علينا^(٨) بالياء والتشديد ». وانظر جمهرة اللغة ٣٢٣، المنصف ٩٦/٢، شرح الملوكي ٣٧٦.

(١) مذهب الفراء والكلام الآتي عليه في المنصف ٩٦/٢ - ٩٨ باختلاف بسيط. وانظر مذهب الفراء في معاني القرآن ١/٣٢١، أمالى ابن الشجيري ٢/٥٠، اللباب ٢/٣٦٨، شرح الملوكي ٣٧٧، المتنع ٥١٣، وهو في الإنصاف ٨١٢، ٨١٣ منسوب إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: فلما.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢١١، التكملة ٤٧٢.

(٤) في الأصل: أشياء.

(٥) وأصله: أشياء. وزن أشياء: أفعاء، بعد حذف الفمزة طلباً للخففة. انظر الإنصاف ٨١٢، ٨١٣.

(٦) في الأصل: قال.

وكذلك قوله في جميع ما هو على «فَيْعِلٌ»، نحو «مِيتٌ، وسِيدٌ»، فإذا كان أصله «فَعِيلًا»، حاز أن يُجمع على «أفعالٍ»، نحو «صَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءٌ»!

[١٠٠] فإنّ هذا أيضًا باطلٌ؛ لأنّه قد ادعى مالا / دلالة عليه أيضًا؛ لأنّ ما عينه ياء، لا يجيء منه شيء على «فَعِيلٌ»، نحو «بَيْعٌ»، إلا أن تكون لامه ياء، نحو «حَبِيٌّ»، و«شَيْءٌ» مما عينه ياء، ولا مه صحيحه.

وأنكر الفرّاء -رحمه الله- قولَ الخليل، وقال: إنّ فيه حملًا على الكلمة إذا جعلها «لفعاء»؛ لما دخلها من القلب؛ ولأنّهم جمعوها^(١) على ما واحده محرّك العين، مؤنث بالهاء، نحو «طَرْفَةٌ وَطَرْفَاءُ، وَقَصْبَةٌ وَقَصْبَاءُ».

وهذا غير لازم؛ لأنّه ليس عنده أنّ «أشياء» جمع كسرٍ عليه «شيءٌ»، وإنّما هو عنده اسم للجمع، بمثابة «بَقَرٌ وَرَهْطٌ»، إلا أنّه من لفظ «شيءٌ»، كـ«الباقِر» من «بقرة».

وقول الخليل: إنّها مقلوبة أقوى من ادعاء حذف اللام منها، ألا ترى القلب قد كثر في كلامهم حتى أن ابن السكيت قد صنف فيه كتاباً، ولم نرَ الهمزة حذفت، وهي لامٌ، إلا في «سوأية»^(٢)، وما لعله إن جاء فهو قليلٌ نزيرٌ، فجعله على الأكثر هو القياس.

وقول الفرّاء شاذٌ قليلٌ؛ لأنّ أصل «فَيْعِلٌ» لا يكسر، بل إنّه يُجمع^(٣) جمع السّلامَة، ويستغنى به، وتكسيره قليل، فيه الجمع على «أفعالٍ»، وإخراج «شيءٍ» عن ظاهره، ولزوم التّخفيف فيه والحدف من الجمع.

(١) في الأصل: حملوها.

(٢) في الأصل: سواويه.

(٣) في الأصل: بل فإنه ان يجمع.

وأماماً تصغيره «أشياء» فقال الفارسي^(١): سُئل عن ذلك أبوالحسن^(٢) فقال: أصغرها «أشياء»^(٣). فقيل له: فهلاً ردت إلى الواحد فقلت: شَيَّعَات، لأنّ «أفعال» لا يصغر؟ فلم يأت بمعنى.

قال الفارسي-رحمه الله- معتذراً عنه عن تصغيرها «أشياء»: حاز تصغيرها، وإن كانت «أفعال»^(٤); لأنّها صارت بدلاً من «أفعال»، بدليل إضافتهم العدد القليل إليها، فصُغرَت حملاً عليها، نظير ما قلنا نحن في «ثلاثة أشياء» من أن تذكيرهم العدد المضاف إليها في نحو «ثلاثة وأربعة أشياء»، إنما كان حملاً على «أفعال». هذا معنى كلامه.

وأماماً «أشاوي»^(٥) فإنه جمع «إشارة»، مثل «إداوة وأدواتي»، و«إشارة» غير مستعملة، ولا هي من لفظ «شيء»، فزعم سيبويه -رحمه الله- أنّ أصلها «شياءة»^(٦) لأنّ عين الفعل من «شيء» ياء، ولاته همزة، فإذا بنينا منه «فعالة» مثل «هراءة» صار «شياءة»، ثم قدّمت الهمزة التي هي لام «الفعل»، إلى موضع فاء «الفعل»، كما فعل ذلك بـ«أشياء»، فإذا قدّمت الهمزة في «شياءة» صارت «إشائية»، فقلبت الياء واوا، فقيل: إشارة. فلما جمعوا «إشارة» قالوا: أشاوي، كما قالوا: أداوي.

ومن قلب الياء واواً ماحكاه أبوزيد: باد الشيء بيد بواداً^(٧).

(١) انظر التكملة ٣٣١، ٣٣٢، ٢٧١ أيضاً.

(٢) السائل هو المازني. انظر المنصف ١٠٠/٢.

(٣) في المنصف ١٠٠/١: «فقال: العرب تقول: أشياء، فاعلم، فيدعونها على لفظها».

(٤) في الأصل: فعل.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢، وهوون ٣٨١، ٣٨٠/٤: «شياء». وهو خطأ. وانظر المتع ٥١٦.

(٧) انظر المنصف ٩٩/٢.

قال ابن جنّي^(١): وكأنهم إنما فعلوا ذلك كراهيةً للياء بين الألفين في «أشايا»^(٢) لوقالوه؛ لقرب الألف من الياء؛ ولن يكون قلب الياء واواً هنا عوضاً للواو^(٣) من كثرة دخول الياء عليها، وكأن من قال في «مطية وهديّة»: مطاوى وهداوى، إلى هذا ذهب. على أنه ليس بعلة قاطعة، ولكن فيه ضرباً من التعّلّل. قال: وأخبرني أبو علي رحمة الله - أن بعضهم ذهب إلى أن «أشاوى»

ليس جمع «أشياء» من لفظها، وأنه من لفظ قول الشاعر:

ياحبذا حين تمسى الريح باردةً وادي أشى وقتيان به هضم^(٤)
فـ«أشاوى» على هذا «فعالي» بعترلة «عذاري»؛ لأن الممزة في «أشى» فاءً، فيبني على تكون في «أشاوى» [فاء، كأن واحدتها «إشاوة»، وتكون «إشاوة» كـ«إداوة»، وتكون «أشاوى»]^(٥) «فائل»^(٦) في الأصل كـ«أدواى»^(٧)

(١) انظر المنصف ٩٩/٢.

(٢) في الأصل: اسا.

(٣) في الأصل: في الواو.

(٤) البيت ينسب للمرّار العدوّي، ولغيره. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، المتع ٥١٧، سبط الآلي ٧٠، اللسان (هضم).

(٥) تكمّلة من المنصف ٩٩/٢.

(٦) في الأصل: فعال. وهو لا يناسب السياق الآتي، والمثبت من المنصف ٩٩/٢.

(٧) أداوي أصلها أداؤ، ثم قلبت الألف الثانية همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة فصارت أدائـوـ وهذا قياس ما كان من هذا النوع، نحو صحيفـة وصحائفـ، فهو الأصل إذا، كما قال - ثم قلبـ الواوـ يـاءـ لنـطـرـفـهاـ بعدـ كـسـرـةـ فـصـارـتـ أدـائـيـ،ـ ثمـ فـتحـتـ الـهـمـزـةـ تـخـيـفـيـاـ فـصـارـتـ أدـاءـيـ،ـ ثمـ قـلـبـ الـيـاءـ أـلـفـاـ لـتـحرـكـهاـ بـعـدـ فـتـحـةـ فـصـارـتـ أدـاءـاـ،ـ فـاجـتـمـعـ شـبـهـ ثـلـاثـ أـلـفـاتـ فـقـلـبـ الـهـمـزـةـ وـاـواـ لـيـشـاكـلـ الـجـمـعـ المـفـردـ فـصـارـتـ أدـاوـيـ.ـ وـأـشـاوـىـ مـثـلـهـاـ.

وزن «أشاوى» على قول الخليل «لفاعى»^(١) لأنّ الهمزة عنده^(٢) لام

[١٠٠ ب]

/ مقدمة.

قلت لأبي علي: فهلاً كانت «أشياء» على هذا «فعاء»، من غير لفظ
«شيء»، وتكون الهمزة فيها فاءً، دون أن تكون «لفاء»؟

فقال: إله إثما ذهب في «أشاوى» إلى أنه من غير لفظ «أشياء»؛ لأجل
أنّ في «أشياء» ياءً، وفي «أشاوى» واوً، فأماماً «أشياء» فلا إبدال فيها يُسوغُ أن
يقال فيها: إنّها من غير لفظ شيء.

فأمام التقديم^(٣) فجائز كثير في كلام العرب. وحكى الفراء عنهم: بُراءُ، غير
مصروف، وقال: يريدون: بُراء^(٤)، فحذفوا اللام، فهذا يؤنس بقول الأخفش في
حذف الهمزة من «أشياء»^(٥).

ويجوز أن تكون «أشاوى» جمع «أشياء» على لفظها المقلوب، وتكون
الواو بدلاً من الياء، كما قالوا في «صحراء»: صحارى.
قوله: «ومثل هذا في القلب (طَامِنَ وَاطْمَانَ)^(٦)».

(١) انظر الكتاب /٢٧٩، وهو مذهب سيبويه كما مر.

(٢) في الأصل: عند.

(٣) في الأصل: التقدير.

(٤) روى ذلك في قول الحارث بن حلّة:

فرواه: لبراء. انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٨١، المحتسب ٣٢٩/٢، شرح التصريف للثماني
٤٠، شرح الملوكي ٣٨٠، ٣٨١. قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨١: «فعلى هذا لاتصرفه؛
لأنّ الهمزة الباقية للتأنيث على حدّها في حمراء وصحراء، وزن الكلمة فعاء». ويروى: «بُراءُ» كما
قدره الفراء.

(٥) انتهى التقليل من المنصف.

(٦) الكتاب /٢٨٠.

عنه أن « طَمَانٌ » هو الأصل، و « اطْمَانٌ » مقلوبٌ منه؛ لأنّ الفعل إذا لم يكن فيه زوائد، فهو أجرد^(١) لأن يكون على أصله، فإذا دخلته الزيادة تعرّض للتغيير؛ لأنّ دخول الزوائد فيه ضربٌ من التغيير لحّقه، والتغيير إلى التغيير أسبق؛ الاترى أن أحداً لا يقول في « طَمَانٌ » الذي هو الأصل: طَمَانٌ، فهذا هو الصحيح. وعن أبي عليٍّ أخذه ابن جنّي -رحمه الله- كذلك حكى في تفسير أبي عثمان، وذكر أن الجرمي خالف سيبويه، فذهب إلى أن « اطْمَانٌ » غير مقلوب، وأن « طَمَانٌ » هو المقلوب^(٢).

وأما « جبٌ وجذبٌ »^(٣) فليس واحدٌ منهما مقلوباً عن صاحبه؛ لأنّهما جمِيعاً يتصرّفان، فلا يختصُّ واحدٌ منهما بشيء دون الآخر؛ الاترى أتك تقول: جبٌ يجُبُّ، وجذبٌ يجذبُ، وجاذبٌ وجاذبٌ، ومحبُّ ومحبوب؟ فليس واحدٌ منهما أولى بأن يكون مقلوباً إلى^(٤) صاحبه من الآخر.

فاما « طَمَانٌ » فليس أحدٌ يقول فيه: طَمَانٌ^(٥).

وممّا يوضّح ذلك أن « أَيْسَ » لما كان لامتصدر له، حُكم عليه بأنه مقلوبٌ عن « يَسِّرٍ »؛ وذلك أنه يقال: يَسِّرَ يَيَّاسُ يَأْسًا، وأَيْسَ يَأْيَسُ يَأْسًا، فـ« اليأس »

(١) في الأصل: بنوا حذف. انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٢) انظر المنصف ١٠٤/٢، ارتشاف الضرب ١٨١ (رجب). وظاهر كلام الجوهرى في الصحاح يؤيد الجرمي حيث قال في (طمأن): « وطمأن ظهره وطامنه بمعنى، على القلب ». وإليه ذهب الرضي أيضاً في شرح الشافية ١/٢٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٠. والكلام الآتي منقولٌ من كلام المازني، وابن جنّي، بتصرف يسير. انظر المنصف ١٠٥/٢.

(٤) في الأصل: من.

(٥) انظر المنصف ٢/٤١٠. وقال الجوهرى في الصحاح (طمأن): « وطمأن ظهره وطامنه، بمعنى، على القلب ». وانظر القاموس المحيط (طمأن).

مستعملٌ في الفعلين جمِيعاً، ولا يقول أحدٌ: أيساً.

[فَأَمَّا تسميتهم الرَّجُلَ «إِيَّاساً»، فَلَا يدلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَعْمَلُوا مَصْدَرَ «أَيْسَتْ»، وَلَيْسَ «إِيَّاس» مَصْدَرَ «أَيْسَتْ»]^(١)، إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرُ «أُسْتُ»، أَيِّ: أُعْطِيْتُ، سَمِّوْا «إِيَّاساً» مِنْ «أُسْتُ»، كَمَا سَمَّوهُ: عَطَاء، مِنْ «أُعْطِيْتُ»، وَالْيَاءُ مِنْ «إِيَّاس»، إِنَّمَا هِيَ بَدْلٌ مِنَ الْوَاءِ، [انْقَلَبَتْ]^(٢) كَمَا انْقَلَبَتْ فِي «قِيَام»، مَصْدَرُ «قُمْتْ».

وَحَكَى ابْنُ جَنْيِ عن السَّكْرِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ: يَعِسْتُ أَيَّاسُ يَأَسَا، وَأَيْسَتْ آيَسُ إِيَّاسَا، فَجَعَلَ «إِيَّاساً» مَصْدَرَ «أَيْسَتْ». قَالَ: وَأَحَسَّ أَنَّ هَذَا وَهُمْ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لـ«أَيْسَتْ» مَصْدَر^(٣) لَمَا قَالَ التَّحْوِيُونَ: إِنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ «يَعِسْتُ»، وَمَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خَلْفَاً فِي ذَلِكِ^(٤).

وَيَقُوِّي أَنْ يَكُونَ مَقْلُوباً مِنْ «يَعِسْتُ» صِحَّةُ الْيَاءِ فِيهِ، وَلَوْلَمْ يَكُونْ مَقْلُوباً لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ «إِسْتُ أَوَّسُ»^(٥)، كَمَا قَالُوا: هَبَّتْ أَهَابْ.

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى بَابِ «حَوْلَ وَعَورَ وَصَيْدَ»؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مَنْقُوشٌ مِنْ «افْعَلَ»، [وَلَيْسَ «أَيْسَ» مَحْذُوفًا مِنْ «افْعَلَ»]^(٦)، وَلَكِنَّ لَمَّا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي «يَعِسْتُ» مَكْسُورَةً، تَرَكُوهَا ظَاهِرَةً مَكْسُورَةً فِي «أَيْسَتْ»؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى الْقَلْبِ الْوَاقِعِ فِي الْكَلْمَةِ.

(١) تكميلة من المنصف ٢/٥٠.

(٢) تكميلة من المنصف ٢/٥٠.

(٣) في الأصل: مصدرًا.

(٤) قال ابن جنّي في نهاية المسألة: «فَأَمَّا مَا حَكَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فَلَمْ أَسْمَعْهُ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ، وَالسَّدِيقُ ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِأَيْسَتْ هُوَ رَأِيُّ أَبِي عَلَيِّ». المنصف ٢/٦٠٦. وانظر اللسان (يأس).

(٥) في الأصل: اس.

(٦) تكميلة من المنصف ٢/٦٠٦.

وقوله: « لا يطّرد ذلك فيه »^(١).

أشار^(٢) بقوله: ذلك، إلى القلب، أي: أنَّ القلب إنّما يعرف بـأَنَّ لا يشتبه
الحرف في تصارييفه على ترتيب القلب، كقولنا: أَشَوَّى، لَمَّا رأيْنَا الْوَوْ لَا تطَرُدُ فِي
« شَيْءٍ وَأَشْيَاءً »، عَلِمْنَا أَنَّ الْوَوْ بَدْلٌ، فَكَذَلِكَ « الْيَمِيْ »، عَلِمْ بـ—« الْيَوْمَ »
وتصارييفه أَنَّ الْمَيْمَنَ في المعنى مقدمة. /

[١٠١]



(١) الكتاب ٣٨٠/٢.

(٢) في الأصل: اشارة.